

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى المعارضة ،
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف
المتعة ، فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، غفر الاندلس
أن محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء السابع

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ

إدارة الطباعة المنيرية
إستأجرها ومديرها محمد منير الدمشقى

بتحقيق صاحب الفضيلة الشيخ عبد الرحمن الجزيرى مفتش اول مساجد الأوقاف

حقوق الطبع محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بإشراف الكحكيين رقم ١

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج

٨١١ - مسألة - قال أبو محمد (١) : الحج الى مكة والعمرة اليها (٢) فرضان على كل مؤمن عاقل بالغ ذكر أو أنثى ، بكر أو ذات زوج ، حر والعبد ، والحرّة والأمة ؛ في كل ذلك سواء مرة في العمر اذا وجد من ذكرنا اليها سبيلا ، وهما أيضا على أهل الكفر الا أنه لا يقبل منهم الا بعد الاسلام ، ولا يتركون ودخول الحرم حتى يؤمنوا * أما قولنا بوجوب الحج - على المؤمن العاقل البالغ الحر - والحرّة التي لها زوج أو ذو محرم يصح معها مرة في العمر - فاجماع متيقن ، واختلفوا في المرأة لا زوج لها ولا ذا محرم ، وفي الأمة والعبد ، وفي العمرة *

برهان صحة قولنا : قول الله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) . فعمّ تعالى ولم يخص ، وقال عز وجل : (وآموا الحج والعمرة لله) * وقال قوم : العمرة ليست فرضا واحتجوا بما روينا من طريق الحجاج بن أرطاة عن ابن المنكدر عن جابر « سئل رسول الله ﷺ عن العمرة أفرضة هي ؟ قال : لا وان تكثر خير لك » (٣) * وبما روينا عن معاوية بن اسحاق عن أبي صالح ما هان الحنفى عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » (٤) * ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبد الله بن عمر عن أبي الزبير عن جابر « قلت : يا رسول الله العمرة فريضة كالحج قال : لا وان تكثر خير لك » * ومن طريق حفص بن غيلان عن مكحول عن أبي أمامة الباهلي عن النبي ﷺ « من مشى الى صلاة مكتوبة فهي كحجة ، ومن مشى الى صلاة تطوع فهي كعمرة تامة » * ومن طريق يحيى بن الحارث عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ « من مشى الى مكتوبة فأجره كأجر الحاج ، ومن مشى الى تسبيح الضحى فأجره كأجر المعتمر » (٥) * ومن طريق محاضر بن المورع عن الأحوص

(١) زيادة « قال أبو محمد » من النسخة رقم (١٦) (٢) لفظ « اليها » زيادة من النسخة رقم (١٤) وراجع الضعيف مكة (٣) رواه أحمد بن حنبل في المستدج ص ٣١٧ ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٠٠ والترمذى والبيهقى من رواية الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عنه ، والحجاج ضعيف ، قال البيهقى : المحفوظ عن جابر موقوف وأرواه الدارقطنى ص ٢٨٣ (٤) قال الحافظ في التلخيص : وفي الباب عن أبي صالح عن أبي هريرة وابن حزم والبيهقى واستاده ضعيف ، وأبو صالح ليس هو ذلك السنان بل هو أبو صالح ما هان الحنفى ، كذلك رواه الشافعى عن سعيد بن سالم عن الثوري عن معاوية بن اسحق عن أبي صالح الحنفى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الحج جهاد والعمرة تطوع » ، ورواه ابن ماجه من حديث طلحة ج ٢ ص ١٢٠ واستاده ضعيف ، والبيهقى من حديث ابن عباس ، ولا يصح من ذلك شيء اه قول : ولم أجده في سنن الدارقطنى عن أبي صالح والله أعلم (٥) رواه ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٠ وفيه عمر بن قيس وهو ضعيف كما يقول المصنف بعده

ابن حكيم عن عبدالله بن عابر الالهي عن عتبة بن عبد السلي ، وعن أبي أمامة الباهلي كلاهما عن رسول الله ﷺ « من صلى في مسجد جماعة ثم ثبت فيه سبعة الضحى كان له كأجر حاج ومعتمر » * ومن طريق عبد الباقي بن قانع حديثا فيه عمر بن قيس عن طلحة بن موسى عن عمه اسحاق بن طلحة عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول : « الحج جهاد والعمرة تطوع » ^(١) * ومن طريق ابن قانع عن أحمد بن محمد بن بجير العطار عن محمد بن بكار عن محمد بن الفضل بن علي عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » * ومن طريق عبد الباقي بن قانع نا بشر بن موسى نا ابن الاصباني نا جرير وأبو الأحوص عن معاوية بن اسحاق عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « الحج جهاد والعمرة تطوع » * وقالوا : قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » * وروى أبو داود نا زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة قالوا : نا زيد بن هرون عن سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن سنان عن أبي عباس نا الأقرع بن حابس ^(٢) قال : « يا رسول الله الحج في كل عام ^(٣) أم مرة واحدة ؟ قال : بل مرة واحدة فإزاد فتطوع » قالوا : فقد صح انه لا يلزم الاحجة واحدة فالعمرة تطوع لدخولها في الحج وقالوا : قول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) لا يوجب كونها فرضا وانما يوجب اتمامها على من دخل فيها لا ابتداءها لكن كما تقول : أتم الصلاة التطوع ، والصوم التطوع ، وقالوا : لما كانت العمرة غير مرتبطة بوقت وجب أن لا تكون فرضا ، — وروينا ^(٤) عن ابراهيم النخعي والشعبي انها تطوع *

قال أبو محمد : هذا كل ماموت هوا به وكله باطل ، أما الأحاديث التي ذكرنا فكذبية كلها ، أما حديث جابر فالحجاج بن أرطاة ساقط لا يحتج به ، والطريق الأخرى أسقط وأوهن لأنها من طريق يحيى بن أيوب وهو ضعيف عن العمري الصغير وهو ضعيف * وأما حديث أبي صالح ما هان الخنفى فهو مرسل ، وما هان هذا ضعيف كوفي * وأما حديث أبي أمامة فاحد طرقه عن حفص بن غيلان وهو مجهول عن مكحول عن أبي أمامة ولم يسمع مكحول من أبي أمامة شيئا ، والأخرى من طريق القاسم — أبي عبد الرحمن — وهو ضعيف * والثالثة ^(٥) — من طريق محاضر بن المورع ^(٦) وهو ضعيف عن الأحوص بن حكيم وهو ساقط عن عبد الله بن عابر وهو مجهول وهو حديث

(١) رواه الطبراني (٣) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٧١ زيادة وسأل النبي صلى الله عليه وسلم الخ (٣) في سنن أبي داود (٤) في كل سنة (٤) في النسخة رقم (١٦) سقط الواو هنا (٥) في النسخة رقم (١٤) والثالث ، وما هنا أولى تناسبا (٦) في النسخة رقم (١٤) « المورع » هنا وفي سابق قريبا بالزاي وصوابه بالراء المهملة .

منكر ظاهر الكذب لانه لو كان أجر العمرة كأجر من مشى الى صلاة تطوع لما كان — لما تكلفه النبي ﷺ من القصد الى العمرة الى مكة من المدينة — معنى، ولكن فارغا ونعوذ بالله من هذا * وأما حديث طلحة فن طريق عبد الباقي بن قانع وقد أصفق اصحاب (١) الحديث على تركه، وهو راوى كل بلية وكذبة، ثم فيه عمر بن قيس مندل وهو ضعيف * وأما حديث ابن عباس فن طريق عبد الباقي بن قانع ويكفى، ثم هو عن ثلاثة مجهولين في نسق لا يدرى من هم، وأما حديث أبي هريرة فكذب بحث من بلايا عبد الباقي بن قانع التي انفرد بها والناس روه مرسلان من طريق أنى صالح ما هان كما أوردنا قبل فزاد فيه أبا هريرة وأوهم انه أبو صالح السمان فسقطت كلها والله الحمد * ولوشنا لعارضناهم بما رويناه من طريق ابن لهيعة عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ انه قال: « الحج والعمرة فريضة واجبتان » ولكن يعيذنا الله عز وجل ومعاذ الله والشهر الحرام من أن نحتج بما ليس حجة، ولكن ابن لهيعة اذا روى ما يوافقهم صار ثقة واذا روى ما يخالفهم صار ضعيفا، والله ما هذا فعل من يوقن انه محاسب بكلامه في دين الله تعالى *

قال أبو محمد: وعهدنا بهم يقولون: ان صاحب اذا روى خبرا وتركه كان ذلك دليلا على ضعف ذلك الخبر، وقد حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي ان ابن مفرجنا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ ناسعدين منصور ناسفيان — هو ابن عينة — عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس انه قال: الحج والعمرة واجبتان * وبه نصا الى سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس انه قال في الحج والعمرة: انها لقرينتها في كتاب الله (٢)، وهذا عن ابن عباس من طرق في غاية الصحة انها واجبة كوجوب الحج *

ونا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أبو قلابة نا الانصارى — هو محمد بن عبد الله القاضي — انا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: ليس مسلم الا عليه حجة وعمرة من استطاع اليه سبيلا *

قال أبو محمد: فلو صح ما روهوا من الكذب الملقق لوجب على اصولهم الخيثة المقترة اسقاط كل ذلك اذا كان ابن عباس وجابر روي تلك الأخبار بزعمهم قد صح عنهما

(١) في النسخة رقم (١٤) واهل بدل اصحاب، وانظر الكلام على عبد الباقي بن قانع في الجزء السادس من هذا الكتاب

ص ١٦٨ (٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص: رواه الثعالبي وسعيد بن منصور، والحاكم والبيهقي، وموطع البخاري ج ٣ ص ٩١

خلافها، ولكن القوم متلاعبون كاترون، ونعوذ بالله من الخذلان^(١) *
قال ابو محمد: ثم لو صحت كلها — ومعاذ الله من ان يصح الباطل والكذب — لما كانت لهم في شيء منها حجة لما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني نا خالد — هو ابن الحارث — ناشبة قال: سمعت النعمان بن سالم قال: سمعت عمرو بن أوس يحدث عن أبي رزين العقيلي «انه قال: يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن^(٢) قال: فحج عن أبيك واعتمر» *
فهذا أمر رسول الله ﷺ بأداء فرض الحج والعمرة عن لا يطيقهما، فهذا حكم زائد وشرع وارد، وكانت تكون تلك الأحاديث موافقة لمعهود الأصل فان الحج والعمرة قد كانا بلا شك تطوعا لا فرضا فاذا أمر بهما الله تعالى ورسوله ﷺ فقد بطل — ونهيا تطوعا بلا شك وصارا فرضين، فمن ادعى بطلان هذا الحكم وعودة المنسوخ فقد كذب وأفك واقتري، وقفا ما ليس له به علم، فبطل كل خبر مكذوب موهوا به لو صح فكيف وكلها باطل؟ *

وأما قول من قال: إن اخبار النبي ﷺ بدخول العمرة في الحج وبأنه ليس على المرء الا حجة واحدة دليل على أنها ليست فرضا فهذان لا يعقل بل هذا برهان واضح في كون العمرة فرضا لانه عليه السلام أخبر بانها دخلت في الحج، ولا يشك ذو عقل في أنها لم تصر حجة، فوجب أن دخولها في الحج انما هو من وجهين فقط، أحدهما أنه يحجزى لهما عمل واحد في القرآن، والثاني دخولها في أنها فرض كالحج، (فان قالوا): قد جاء أنها الحج الأصغر قلنا: لو صح هذا لكان حجة لنا لأن القرآن قد^(٣) جاء بإيجاب الحج فكانت حينئذ تكون فرضا بنص قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) لكننا لانستحل التمويه بما لا يصح مع ان الخبر الذي ذكروا عن ابن عباس لاحجة لهم فيه لان راويه أبو سنان الدؤلي وقد قال فيه عقيل سنان^(٤): هو مجبول غير معروف، وأيضا فانهم كذبوا فيه وحرّفوه وأوهمو ان فيه من لفظ

(١) في النسخة رقم (١٤) ومن ذلك بدل من الخذلان، (٢) في سنن النسائي جزء ١١٧ والظعن، بحذف «لا» *
(٣) لفظ «قد» بزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) تقدم الحديث في ص ٣٧ ورواه المصنف بسنده عن ابي داود صاحب السنن، وقد قال ابو داود بعد ما روى الحديث: هو ابو سنان الدؤلي كذا قال عبد الجليل بن حديد، وسليمان بن كثير جميعا عن الزهري، وقال عقيل بن سنان اه فقول المصنف بعد: هو مجبول غير معروف، من كلامه وليس من كلام عقيل، وابو سنان اسمه يزيد بن امية، وابو سنان كنية وهو مشهور بها، وذكره ابن عبد البر في اسما الصحابة اظهر تهذيب التهذيب جزء ١١ ص ٣١٤، قال ابن حجر في التلخيص: ورواه احمد بن حنبل والنسائي وابن ماجه والبيهقي، وروى الحاكم الترمذي له شاهدا من حديث علي وسنده منقطع، واصله في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة اه *

النبي ﷺ أنه ليس على المرأة الواحدة واحدة وليس هذا في ذلك الخبر أصلاً وإنما فيه أن الحج مرة واحدة وهذا لا يمنع من وجوب العمرة. أما مع الحج مقرونة. وأما معه في عام واحد فصار حجة لنا عليهم *

وأما قولهم: إن الله تعالى إنما أمر باتمامها من دخل فيها لا بابتدائها، وإن بعض الناس قرأ (والعمرة لله) بالرفع فقول كله باطل لأنها دعوى بلا برهان، وقوله تعالى: (وأتوا الحج والعمرة لله) لا يقتضى ما قالوا وإنما يقتضى وجوب المجيء بهما تامة حتى لو صح ما قالوه (١) لكان حجة عليهم لأنه إذا كان الداخر فيها مأموراً باتمامها فقد صارت فرضاً مأموراً به، وهذا قولنا لا قولهم الفاسد المتخاذل، وابن عباس حجة في اللغة *

وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال: سمعت ابن عباس يقول: والله أنها لقريبتها في كتاب الله عز وجل (وأتوا الحج والعمرة لله) (٢) فابن عباس يرى هذا النص موجبا لكونها فرضاً كالحج بخلاف كيس هؤلاء الخذاق باللغة بالضد، وبهذا احتج مسروق، وسعيد بن المسيب، وعلى ابن الحسين، ونافع في إيجابها، ومسروق وسعيد حجة في اللغة ﴿فان قالوا﴾: أنتم تقولون: بهذا في الحج التطوع، والعمرة التطوع قلنا: لا بل هما تطوع غير لازم جملة إن تبادى فيها أجر وإلا فلا حرج؛ ولو كان غير هذا لكان الحج يتكرر فرضه مرات، وهذا خلاف حكم الله تعالى في أنه لا يلزم المرأة واحدة (٣) في الدهر ﴿فان قالوا﴾: فانكم تقولون: باتمام النذر واتمام قضاء صوم التطوع على من أفطر فيه قلنا: نعم لأن كل ذلك صار فرضاً زائداً بأمر الله تعالى بذلك وأمر رسوله ﷺ فانما الحج فرض مرة واحدة على من لم ينذر له أعلى من نذره بل هو على من نذره فرض آخر لا يضرب (٤) وأمر الله تعالى بعضها ببعض بل نضم بعضها إلى بعض وتأخذ بجميعها * وأما القراءة (والعمرة لله) بالرفع فقراءة منكورة لا يحل لأحد أن يقرأ بها، وسبحان من جعلهم يلجأون إلى تبديل القرآن فيحتجون به! *

وأما قولهم: لو كانت فرضاً لكانت مرتبطة بوقت فكلام سخيف لم يأت به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا إجماع ولا قياس يعقل، وهم موافقون لنا على أن الصلاة على رسول الله ﷺ فرض ولو مرة في الدهر وليست مرتبطة بوقت، وإن النذر فرض وليس مرتبطاً بوقت، وإن قضاء رمضان فرض وليس

(١) في النسخة رقم (١٦) وما قالوا (٢) تقدم في ص ٣٨ (٣) سقط لفظ «واحدة» من النسخة رقم (١٤)

(٤) في النسخة رقم (١٤) تضرب، بالتاء في أوله، وكذلك ما بعده «تضم» وما هنا أوضح بدليل اتفاق النسخ بعد في لفظ «ونأخذ، فانه بالنون فيها» *

مرتبطا بوقت ، والاحرام للحج عندهم فرض وليس عندهم مرتبطا بوقت ، فظهر هوس ما يأتون به *

قال أبو محمد: رويان من طريق ابن أبي شبة ناعبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد — الثقفى عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن زيد بن ثابت قال فيمن يعتمر قبل ان يحج: نسكان لله عليك لا يضرك بأيهما بدأت * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرني نافع مولى ابن عمر أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة (١) وعمره واجبتان من استطاع الى ذلك سبيلا ومن زاد بعدهما شيئا فهو خير وتطوع * ومن طريق أبي اسحاق عن مسروق عن ابن مسعود قال: أمرتم باقامة الصلاة والعمرة الى البيت ؛ وقد ذكرناه آنفا عن جابر ، وابن عباس * ومن طريق قتادة قال عمر بن الخطاب: يا أيها الناس كتبت عليكم العمرة * وعن أشعث عن ابن سيرين قال: كانوا لا يختلفون ان العمرة فريضة ، وابن سيرين أدرك الصحابة وأكابر التابعين * وعن معمر عن قتادة قال: العمرة واجبة * ومن طريق سفيان الثوري ، ومعمر عن داود ابن أبي هند قلت لعطاء: العمرة علينا فريضة كالحج؟ قال: نعم * وعن يونس بن عبيد عن الحسن ، وابن سيرين جميعا العمرة واجبة * وعن طاوس العمرة واجبة * وعن سعيد بن جبير العمرة واجبة قليل له: ان فلانا يقول: ليست واجبة فقال: كذبان الله تعالى يقول: (وأتوا الحج والعمرة لله) (٢) * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي قال: سمعت مسروقا يقول (٣): أمرتم في القرآن باقامة أربع: الصلاة ، والزكاة ، والحج ، والعمرة ، قال أبو اسحاق: وسمعت عبد الله بن شداد يقول: العمرة الحج الأصغر * وعن سعيد بن المسيب انما كتبت على عمرة وحجة * وعن مجاهد الحج والعمرة فريضتان * وعن منصور عن مجاهد العمرة الحجة الصغرى * وعن علي بن الحسين انه سئل عن العمرة فقال: مانعها إلا واجبة (وأتوا الحج والعمرة لله) * وعن حماد بن زيد عن عبد الرحمن بن السراج (٤) قال: سألت هشام بن عروة ونافعا مولى ابن عمر عن العمرة أو واجبة هي — ؟ فقرأ جميعا (وأتوا الحج

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، والا عليه حجة ، باسقاط الواو ، وفي نسخة رقم (١٤) (والا وعليه حج ، وما هنا موافقا لما ساقى قريبا) ذكر هذا الاثر ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٢ ص ١٢١ ، وفيه اقوال كثيرة للسلف انظر هناك بعدما يسرك (٢) سقط لفظ «يقول» من النسخة رقم (١٦) خطأ ، وذكر هذا الاثر ابن جرير الطبري في تفسيره ج ٢ ص ١٢١ بلفظ: (٣) قرب من هذا (٤) في النسخة رقم (١٤) ، عبد الرحمن السراج ، بالها الممهلة في آخره وهو غلط ، وهو عبد الرحمن بن عبد الله السراج — بالجيم — البصري ، انظر تهذيب التهذيب جز ٦ ص ٢١٨ .

والعمرة لله) * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا مغيرة — هو ابن مقسم — عن الشعبي أنه قال في العمرة : هي واجبة * وعن شعبة عن الحكم قال : العمرة واجبة * قال أبو محمد : وهو قول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي سليمان وجميع أصحابهم * وقال أبو حنيفة ومالك : ليست فرضا ، والقوم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا هنا عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف لهم في هذا الرواية ساقطة من طريق أبي معشر عن إبراهيم أن عبد الله قال : العمرة تطوع ، والصحيح عنه خلاف هذا كما ذكرنا ، وعهدنا بهم يعظمون خلاف الجمهور وقد خالفوا [هنا] (١) عطاء ، وطاوسا ، ومجاهدا ، وسعيد بن جبير ، والحسن ، وابن سيرين ، ومسروقا ، وعلى بن الحسين ، ونافعا مولى ابن عمر ، وهشام بن عروة ، والحكم بن عتيبة ، وسعيد بن المسيب ، والشعبي ، وقادة وما نعلم لمن قال : ليست واجبة سلفا من التابعين إلا إبراهيم النخعي وحده ، ورواية عن الشعبي قد صح عنه خلافها كما ذكرنا ، وتوقف في ذلك حماد بن أبي سليمان *

قال أبو محمد : وموته بعضهم بحديثين هما من أعظم الحجة عليهم ، أحدهما الخبر الثابت في الذي سأل رسول الله ﷺ عن الاسلام ؟ فأخبره بالصلاة . والزكاة . والصيام . والحج فقال : هل علي غيرها يا رسول الله ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، والثاني خبر ابن عمر « بنى الاسلام على خمس » فذكر شهادة التوحيد . والصلاة . والزكاة . والصيام . والحج (٢) *

قال أبو محمد : وهما — من أقوى حججنا (٣) عليهم لصحة قول رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » فصح أنها واجبة بوجوب الحج ، وإن فرضها دخل في فرض الحج ، وأيضا فحتى لو لم يأت هذا الخبر لكان أمر النبي ﷺ وورود القرآن بها شرعا زائدا وفرضا واردا مضافا إلى سائر الشرائع المذكورة ، وكلهم يرى التذرع فرضا ، والجهاد اذا نزل بالمسلمين (٤) فرضا ، وغسل الجنابة فرضا ، والوضوء فرضا ، وليس ذلك مذكورا في الحديثين المذكورين ، ولم يروا الحديثين المذكورين حجة في سقوط فرض كل ما ذكرنا ، فوضح تناقضهم وفساد مذهبهم في ذلك والحمد لله رب العالمين *

٨١٢ — مسألة — وأما حج العبد والامة فان أبا حنيفة ، ومالك ، والشافعي قالوا : لا حج عليه فان حج لم يحزه ذلك من حجة الاسلام * وقال أحمد بن حنبل : اذا عتق

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) « (٢) في النسخة رقم (١٤) « وصوم رمضان نوح البيت ، وما هنا أولى نظما (٣) في النسخة رقم (١٤) « وهما من أقوى حججنا وما هنا أحسن (٤) حذف الفاعل من النسخ العلم به : تقديره العدو .

بعرفة اجزأته تلك الحجة * وقال بعض أصحابنا : عليه الحج كالحرة ، وقد ذكرنا أنفاً عن جابر ، وابن عمر (١) قال أحدهما : مامن مسلم ، وقال الآخر : مامن أحد من خلق الله إلا عليه عمرة وحجة فقطعاً وعماً ولم يخصنا أنسياً من جنس ، ولا حرّاً من عبد ، ولا حرة من أمة ، ومن ادّعى عليها تخصيص الحرّ والحرة فقد كذب عليهما ؛ ولا أقلّ حياءً ممن يجعل قول ابن عمر « بنى الاسلام على خمس ، حجة في اسقاط فرض العمرة . وهو حجة في وجوب فرضها كما ذكرنا ولا يجعل قوله ما أحد من خلق الله الا عليه حجة وعمرة حجة في وجوب الحج على العبد » فان قيل ﴿ لعلها ارادا الا العبد قيل هذا هو الكذب بعينه ان يريدوا الا العبد ثم لا يبينانه ، وأيضا فلعليهما ارادا الا المقعد ، والا الاعمى ، والا الأعور ، ولا بنى تميم ، والا أهل افرقية ، وهذا حق لا خفاء به ، ولا يصح مع هذه الدعوى قوله لأحد أبداً ، ولعل كل ما أخذوا به من قول أنى خيفة . ومالك . والشافعي ليس على عمومهم ولكنهم ارادوا تخصيصاً لم يبينوه (٢) وهذه طريق السوفسطائية نفسها ، ولا يجوز ان يقول أحد ما لم يقل الابيان وارد متيقن بنبيء بانه أراد غير مقتضى قوله ، وقد ذكروا هنا قول الله تعالى : (تدمر كل شيء بامر ربها) * (وأوتيت من كل شيء) * (وماتذر من شيء أنت عليه إلا جعلته كالريم) ، وكل هذا لاحجة لهم فيه لانها انما دمرت بنص الآية كل شيء بامر ربها فدمرت ما أمرها ربها بتدميره لا ما لم يأمرها ، وماتذر من شيء أنت عليه فانما جعلت كالريم ما أتت عليه لا ما لم تأت عليه بنص الآية ، وأوتيت من كل شيء لا يقتضى إلا بعض الأشياء لان من للتبعض ، فمن آتاه الله شيئاً ما قل أو كثر فقد آتاه من كل شيء لان كل شيء هو العالم كله ، فمن أوتي شيئاً فقد أوتي من العالم كله ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق *

وكتب الى أبو المرحى الحسين بن عبد الله بن زروار المصرى قال : نا أبو الحسن الرضى — نا أبو مسلم الكاتب نا أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المفلس نا عبد الله ابن أحمد بن حنبل نا أبى نازيد بن الحباب العكلى نا ابن لهيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج قال : سألت القاسم بن محمد ، وسليمان بن يسار عن العبد اذا حج باذن سيده ؟ فقال جميعا : تجزى . عنه من حجة الاسلام فأذا حج بغير اذن سيده لم تجزى * وبه الى زيد بن الحباب نا ابراهيم بن نافع عن ابن أبى نجیح عن مجاهد قال : اذا حج العبد وهو مخلى فقد اجزأت عنه حجة الاسلام *

قال أبو محمد : واحتج من لم ير للبعده حجا بما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن يونس بن أبي إسحاق قال : سمعت شيخا يحدث أبا إسحاق عن محمد بن كعب القرظي عن رسول الله ﷺ «أيما صبي حج به أهله ثم مات أجزأ عنه وأن أدرك فعله الحج ، وأيما مملوك حج به ^(١) أهله ثم مات أجزأ عنه وإن عتق فعله الحج » *
قال أبو محمد : هذا مرسل ، وعن شيخ لا يدري اسمه ولا من هو * واحتجوا أيضا بخبر رويناه من طريق عثمان بن خرزاذ الانطاكي ^(٢) نا محمد بن المنهال الضرير نا يزيد ابن زريع نا شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «أيما صبي حج لم يبلغ الحنث فعله حجة أخرى وأيما عبد حج ثم أعتق فعله أن يحج حجة أخرى » *

قال علي : وهذا خبر رواه من هو أوثق من عثمان بن خرزاذ عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن شعبة ، ومن هو أن لم يكن فوق يزيد بن زريع لم يكن دونه عن شعبة فأوقفه أحدهما على ابن عباس واسنده الآخر بزيادة نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار نا محمد بن أبي عدي ومحمد بن المنهال قال ابن المنهال : نا يزيد بن زريع نا شعبة ، وقال ابن أبي عدي : نا شعبة ثم اتفقا عن شعبة عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال يزيد بن زريع : عن رسول الله ﷺ قال : « إذا حج الصبي فهي له حجة صبي حتى يعقل فاذا عقل فعله حجة أخرى واذا حج الأعرابي فهي له حجة أعرابي فاذا هاجر فعله حجة أخرى » ، وأوقفه ابن أبي عدي على ابن عباس من قوله ؛ وأوقفه أيضا سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله ، وأوقفه أيضا أبو السفر ، وعبيد صاحب الحلى ، وقتادة على ابن عباس *

قال أبو محمد : أن كان هذا الخبر حجة في أن لا يجزئ العبد حجه فهو حجة ^(٣) في أن لا يجزئ الأعرابي حجه ولا فرق ، وهو قول ابن عباس الثابت عنه كما أوردنا ، وكذلك أيضا رويناه من طريق أبي معاوية . وسفيان الثوري عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس من قوله في إعادة الحج على الصبي إذا احتلم ، وعلى العبد إذا عتق ، وعلى الأعرابي إذا هاجر وهو قول الحسن كما رويناه عن ابن أبي ^(٤) شيبة عن علي بن هاشم عن اسماعيل عن الحسن البصري قال : الصبي أن حج ، والمملوك أن حج ؛ والأعرابي

(١) في النسخة رقم (١٦) هـ حج عنه (٢) هو عثمان بن عبد الله بن محمد بن خرزاذ — بعضهم الخاء المعجمة وتشديد الراء — بندها زاي — البصري أبو عمرو زيل انطاكية (٣) سقطت جملة هـ فوجبة من النسخة رقم (١٦) خطأ (٤) لفظ «إني» سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ هـ

أن حج ثم هاجر الأعرابي ، واحتلم الصبي ، وعق العبد فعليهم الحج * وقال عطاء : أما الأعرابي فيجزئه حجه وأما الصبي والمملوك ^(١) فعليهما الحج * وقال إبراهيم النخعي : لا يجزئ العبد حجه إذا أعتق وعليه حجة أخرى ؛ وأما الأعرابي فيجزئه حجه * وقد رويناه أيضا مثل هذا عن الحسن ؛ وعن الزهري ، وطاوس ، وما نعلم أحدا من التابعين روى عنه في هذا الباب شيء غير ما ذكرنا ؛ ولا عن الصحابة غير ما أوردناه *

قال أبو محمد : فن أعجب شأننا من يدعى الاجماع في هذا وليس معه فيه الا خمسة من التابعين ، أحدهم يختلف عنه في ذلك ، وقد رويناه ^(٢) مثل قولنا عن ثلاثة من التابعين ، وعن اثنين من الصحابة رضى الله عنهم وهم قد خالفوا في هذه المسألة كل قول جاء في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم ، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم فلم يجعلوا ما روى عن ستة من الصحابة وأربعة عشر من التابعين في أن العمرة فرض ولا يصح عن أحد من الصحابة في ذلك خلاف ولا عن أحد من التابعين الا عن واحد باختلاف فلم يجعلوه ^(٣) اجماعا *

قال أبو محمد : لا تخلو رواية عثمان بن خزيمة ، ومحمد بن بشار عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع من أن تكون صحيحة أو غير صحيحة فإن كانت غير صحيحة فقد كفينا المؤنة فيها وإن كانت صحيحة وهو الأظهر فيها — لأن رواياتنا ثقات — فانه خبر منسوخ بلا شك *

برهان ذلك ان هذا الخبر بلا شك كان قبل فتح مكة لان فيه إعادة الحج على من حج من الأعراب قبل هجرته ، وقد حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبي نا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين ^(٤) قالت : « : سئل رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال : لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية فاذا ^(٥) استفرتم فانفروا » * وبه الى مسلم نا يحيى ابن يحيى واسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — قال جميعا ^(٦) : « : اناجرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « : يوم فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ونية وإذا استفرتم فانفروا » * ورويناه أيضا من طريق ثابتة عن مجاشع

(١) في النسخة رقم (١٤) « والعبد » بدل « والمملوك » ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « وقد ذكرناه » (٣) كذا في الاصلين ، والذي يظهر لي ان لفظ « فلم يجعلوه » زائد مكرر ، ويكون اجماعا مفعولا ثانيا لقوله « فلم يجعلوا ما روى المتقدم والله اعلم » (٤) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٩٣ لم يوجد لفظ « أم المؤمنين » ، (٥) في صحيح مسلم « وإذا » بالواو (٦) لفظ « جميعا » ليس في صحيح مسلم

ومجالد ابني مسعود السليبي عن رسول الله ﷺ فاذا قد صح بلا شك ان هذا الخبر كان قبل الفتح فقد نسخه ماروينا (١) بالسند المذكور الى مسلم *

نازير بن حرب نا يزيد بن هرون نا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن ابي هريرة قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: ايها الناس ان الله قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل: اكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا فقال عليه السلام: لو قلت: نعم لو جئت ولما استطعتم ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤلهم واختلافهم على انبيائهم فاذا امرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شيء فدعوه» *

قال أبو محمد: كان هذا في حجة الوداع فصار عموما لكل حرّ وعبد وعرابي وعمى [وبلا شك ولا مرية (٢)] ان العبد قد كان غير مخاطب بالحج في صدر الاسلام ولا الحرّ أيضا، فكان خبر يزيد بن زريع في ان عليه وعلى الاعرابي حجة الاسلام اذا عتق العبد وهاجر الاعرابي موافقا للحالة الاولى وبقي على انهما غير مخاطبين كما كانا، وجاء هذا الخبر فدخل في نصه في الخطاب بالحج العبد والاعرابي لانهما من الناس فكان بلا شك ناسخا للحالة الاولى ومدخلا لهما في الخطاب بالحج ضرورة ولا بد *

ورأيت بعضهم قد احتج فقال: حج النبي ﷺ بازواجه ولم يحج بأمّ ولده * قال علي: وهذه كذبة شنيعة لانجدها في شيء من الآثار ابدأ وان التسهل في مثل هذا العظيم جدا * قال أبو محمد: عهدنا بهم يقولون في النفي في الزنا، وفي كثير من السنن مثل لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، وفي خبر النين مع الشاهد: هذا زيادة على ما في القرآن، وهذا تخصيص للقرآن، وهذا خلاف ما في القرآن وكذبوا في كل ذلك، ثم لم يقولوا في هذا الخبر: هذا تخصيص للقرآن، وهذا زيادة على ما في القرآن، وهذا خلاف لما في القرآن * وعهدنا بهم (٣) يردون السنن الثابتة بدعوى الاضطراب كحبر القطع في ربع دينار، وخبر ابن عمر في الزكاة وغير ذلك وكذبوا في ذلك، ثم احتجوا [في ذلك (٤)] بهذا الخبر الذي لانعلم خيرا اشد اضطرابا منه، وهم يتركون السنن للقياس كحبر المصرة، وخبر القرعة في الستة الا عبد وهم هنا قد تركوا القياس لانهم لا يختلفون ان العبد مخاطب بالاسلام وبالصلاة والصيام فما الذي منع [من] (٥) أن يخاطب بالحج والعمرة ثم يقولون:

(١) في النسخة رقم (١٦) «ماروينا»، (٢) للزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) «وعهدناهم»

(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

العبد ليس هو من أهل الجمعة فإذا حضرها صار من أهلها واجزأته فهلا قالوا ههنا : ان العبد وان لم يكن من أهل الحج فانه اذا حضره صار من أهله واجزأه ؟ وأكثرهم يقول : من نوى تطوعا بحجه اجزأه عن الفرض ، وأقل حال حج العبد أن يكون تطوعا فهلا اجزأه عندهم ؟ ﴿ فان قالوا ﴾ : هو غير مخاطب قلنا : قد جمعتم في هذا القول الكذب وخلاف القرآن اذ لم ينص الله تعالى عبدا من حر ، والتناقض لانه ان لم يكن مخاطبا به فلا يحل له ان يتكلف ولا يلزمه احرام ولا شيء من جزاء صيد ولا فدية أذى ولا غير ذلك كما لا يلزم الحائض شيء من أحكام الصلاة والصيام اذ ليست مخاطبة به ، وكالصبي الذي لا يلزمه شيء من أمور الحج فان فعلهما أو فعل به كان له أجر و كان له حج للأثر في ذلك لا لغيره *

فهذا مما خالفوا فيه القرآن والسنن الثابتة وقول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف والقياس. نعم والخبر الذي به احتجوا لانهم خالفوا ما فيه من حكم الاعراب في الحج ^(١) وبالله تعالى التوفيق *

٨١٣ — مسألة — وأما المرأة التي لازوج لها ولا ذا محرم يحج معها فانها تحج ولا شيء عليها ؛ فان كان لها زوج ففرض عليه ان يحج معها فان لم يفعل فهو عاص لله تعالى وتحج هي دونه وليس له منعها من حج الفرض وله منعها من حج التطوع * وروينا عن ابراهيم . وطاوس . والشعبي . والحسن لا تحج المرأة الا مع زوج أو محرم . وهو قول الحسن بن حي *

ورويانا عن أبي حنيفة ، وسفيان ان كانت من مكة على أقل من ليال ثلاث فلها ان تحج مع غير زوج وغير ذي محرم ، وان كانت على ثلاث ليال فصاعداً فليس لها ان تحج الا مع زوج أو ذي محرم من رجالها * وروينا من طريق ابن عمر لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال الا مع ذي محرم * وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حميد عن الحسن ابن حي عن علي بن عبد الأعلى ان عكرمة سئل عن المرأة تحج مع غير ذي محرم أو زوج ؟ فقال : نهى رسول الله ﷺ ان تسافر المرأة فوق ثلاث الا مع ذي محرم *

وقالت طائفة : تحج في رقعة مأمونة وان لم يكن لها زوج ولا كان معها ذو محرم كما رويانا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن يونس — هو ابن يزيد — عن الزهري قال : ذكر عند عائشة أم المؤمنين المرأة لا تسافر الا مع ذي محرم قالت عائشة : ليس كل النساء تجد محرما *

ومن طريق سعيد بن منصور نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج عن نافع مولى ابن عمر قال : كان يسافر مع عبد الله بن عمر مولات [له] (١) ليس بمعن محرم ، وهو قول ابن سيرين وعطاء ، وهو ظاهر قول الزهرى ، وقادة ، والحكم ابن عتيبة ، - وهو قول الأوزاعى ، ومالك ، والشافعى ، وأبى سليمان وجميع أصحابهم * قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة فى التحديد الذى ذكر فلا نعلم له سلفا فيه من الصحابة ولا من التابعين رضى الله عنهم بل مانعنا أحدا قاله قبلهم ، وهم يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ، ويقولون : ان المرسل كالمسند ، وقد صح عن ابن عمر ما ذكرنا ، وروى عن أم المؤمنين بأحسن مرسل يمكن وجود مثله ، ولا يعرف لهما فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفهما أصحاب أبى حنيفة ، وهذا تناقض فاحش *

قال أبو محمد : ثم نظرنا فيما احتجت به كل طائفة لقولها فوجدنا أصحاب أبى حنيفة يحتاجون لقولهم بالخبر عن رسول الله ﷺ « لا تسافر امرأة ثلاثا إلا مع زوج أوذى محرم » وقالوا : قد روى أيضا « ليلتين » وروى « يوم وليلة » وروى « يوما » وروى « بريدا » قالوا : ونحن على يقين من تحريم سفرها ثلاثا وعلى شك من تحريم سفرها أقل من ذلك لانه قد يكون ذكر الثلاث متقدما ويكون متأخرا فالثلاث على كل حال محرم (٢) عليها سفرها إلا مع زوج أوذى محرم فنأخذ مالا شك فيه وندع ما فيه الشك لاجحة لهم غير هذا أصلا *

قال على : وهذا عليهم لالهم لوجهين ، أحدهما أنه ليس صواب العمل ما ذكرنا لانه ان كان خبر الثلاث متقدما أو متأخرا فليس فيه ان تقدم ابطال الحكم النهى عن سفرها أقل من ثلاث لكنه بعض مافى سائر الروايات ، وسائر الروايات زائدة عليه ، وليس هذا مكان نسخ اصلا بل كل [تلك] (٣) الأخبار حق وكلها يجب استعمالها (٤) وليس بعضها مخالفا لبعض أصلا ، ويقال لهم : خبر ابن عباس عن النبي ﷺ لا تسافر امرأة إلا مع ذى محرم جامع لكل سفر فتحن على يقين من تحريم كل سفر عليها إلا مع زوج أوذى محرم ، ثم لاندري أبطل هذا الحكم أم لا ؟ فنأخذ باليقين ونلغى الشك فخذنا معارض لاحتجاجهم مع ما قدمنا ، ويقال لهم : عهدنا بكم نذرة ون الأخبار بالاضطراب ، وهذا خبر رواه أبو سعيد ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس فلم يضطرب

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) فى النسخة رقم (١٦) « بمحرم » (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) فى النسخة رقم (١٤) « وكما يجب استعماله »

عن ابن عباس أصلاً واضطرب عن سائرهم، فروى عن ابن عمر لاتسافر ثلاثاً، وروى عنه لاتسافر فوق ثلاث، وروى عن أبي سعيد لاتسافر فوق ثلاث، وروى عنه لاتسافر يومين، وروى عن أبي هريرة لاتسافر ثلاثاً، وروى عنه لاتسافر فوق ثلاث، وروى عنه لاتسافر يوماً وليلة، وروى عنه لاتسافر يوماً، وروى عنه لاتسافر بريدًا، فعلى أصلكم دعوا رواية من اختلف عليه واضطرب عنه اذ ليس بعض ما روى عن كل واحد أولى من سائر ما روى عنه وخذوا برواية (١) من لم يختلف عليه ولا اضطرب عنه وهو ابن عباس فهذا أشبه من استدلالكم *

والوجه الثاني أنه قد روى عن ابن عمر، وأبي سعيد، وأبي هريرة كما ذكرنا لاتسافر [المرأة] (٢) فوق ثلاث فإن صحتم استدلالكم [الفاسد] (٣) بأخذ أكثر مما ذكر في تلك الأخبار فامنعوها مما زاد على مسيرة ثلاث لانه اليقين وأيحووا لها سفر الثلاث لانه مشكوك فيه كما سفر اليومين واليوم والبريد مشكوك فيه عندكم، وهذا مالا مخلص لهم منه، فإن ادّعوا إجماعها — فها هذا ينكر من أقdamهم — أكذبهم ما رويانا من طريق الحذافي — عن عبد الرزاق — ناعبد الله بن عمر بن حفص عن نافع عن ابن عمر قال: لاتسافر امرأة فوق ثلاث الا مع ذي محرم، لاسيما وابن عمر هو راوى الحديث الذى تعلقوا به، وأكذبهم أيضا ما رويانا عن عكرمة أنفا من منعه إياها ما زاد على الثلاث لاما دون ذلك، والعجب أنهم يقولون فى امرأة لاتتجد معاشا أصلاً إلا على ثلاث فصاعداً: انها تخرج بلا زوج ولا ذي محرم، ويقولون فمن حفزتها (٤) فتنة — وخشيت على نفسها غلبة الكفار والمخاربين. أو الفساق (٥) ولم تجد أمناً الا على ثلاث فصاعداً — نها تخرج مع غير زوج ومع غير ذي محرم، وطاعة الله تعالى فى الحج واجبة عليها كوجوب خلاص روحها (٦) ﴿فان قالوا﴾: الزوج والمحرم من السبيل قلنا: عليكم الدليل والافهى دعوى فاسدة لم يعجز عن مثلها أحد، فسقط هذا القول الفاسد جملة، وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا فى قول عكرمة واحتجاجه بالخبر الذى فيه ما زاد على الثلاث فوجدناه لاحجة له فيه لما ذكرنا من أن سائر الأخبار وردت بالمنع مما دون الثلاث فليس الخبر الذى فيه نهيها عن ان تسافر ثلاثاً أو أكثر من ثلاث بأولى من سائر الأخبار التى فيها منعها من سفر أقل من ثلاث *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «رواية» (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) أى دفعها (٥) فى النسخة رقم (١٤) «والفساق» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «زوجها» وهو غلط.

قال أبو محمد : فبطل هذا القول أيضا ولم يبق الا قولنا أو قول النخعي . والشعبي . وطاوس . والحسن ^(١) في منعها جملة أو إطلاقها جملة فوجدنا المانعين يحتجون بالاخبار التي ذكرنا وهي اخبار صحاح لا يحل خلافها الا لنص آخرين حكمنا ان وجد ، فنظرنا فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابن نمير نا أبي . وابن ادریس قالنا : ناعيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : ^(٢) « لا تمتنعوا إماء الله مساجد الله » *

وبه الى ابن نمير نا أبي نا حنظلة — هو ابن أبي سفيان الجمحي — قال : سمعت سالما — هو ابن عبد الله — بن عمر يقول : سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا استأذنتكم نساؤكم الى المساجد فأذنوا لهن » فأمر عليه السلام الأزواج وغيرهم ان لا يمتنعوا النساء من المساجد ، والمسجد الحرام أجل المساجد قدرا *

ووجدنا الله تعالى يقول : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ، ثم وجدنا الأسفار تنقسم قسمين سفرا واجبا ، وسفرا غير واجب فكان السفر الواجب بعض الأسفار بلا شك ، وكان الحج من السفر الواجب فلم يحز أخذ بعض هذه الآثار دون بعض ووجبت الطاعة لجميعها ولزم استعمالها كلها ولا بد ، فهذا هو الفرض ، وكان من رفض بعضها وأخذ بعضها عاصيا لله تعالى ، ولا سبيل الى استعمال جميعها الا بأن يستثنى الاخص منها من الأعم ولا بد ، فكان نهى المرأة عن السفر الا مع زوج أو ذى محرم عاما لكل سفر فوجب استثناء ما جاء به النص من إيجاب بعض الأسفار عليها من جملة النهى ، والحج سفر واجب فوجب استثناءه من جملة النهى ، ^(٣) « فان قالوا » : بل إيجاب الحج على النساء ^(٤) عموم فيخص ذلك بحديث النهى عن السفر الا مع زوج أو ذى محرم قلنا : هذا خطأ لأن تلك الاخبار انما جاءت بالنهى عن كل سفر جملة لاعتن الحج خاصة وانما كان يمكن ان يعارضوا بهذا [أن] ^(٥) لوجاءت فى النهى عن ان تحج المرأة الا مع زوج أو ذى محرم فكان يكون حينئذ اعتراضا صحيحا وتخصيصا لأقل الحكيم من أعمها وهذا بين جدا * وبرهان آخر وهو ان تلك الاخبار كلها انما خوطب بها ذوات الأزواج واللاتى لهن المحارم لان فيها لإباحة الحج أو إيجابه مع الزوج أو ذى المحرم بلا شك ، ومن

(١) فى النسخة رقم (١٦) « أو الحسن » وهو غلط لان قول الحسن هو قول النخعي والشعبي وطاوس انظر صفحة ٤٧

(٢) فى صحيح مسلم ج ١ ص ١٢٩ وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، الخ (٣) فى النسخة رقم (١٤) « على الناس » والصحيح ما هنا وهو موافق لنسخة أيضا غير هذه (٤) الزيادة فى النسخة رقم (١٤) «

الحال الممتنع الذى لا يمكن أصلاً ان يخاطب النبي ﷺ بالحج مع زوج أو ذى محرم من لازوج لها ولا ذى محرم فبقى من لازوج لها ولا محرم على وجوب الحج عليها وعلى خروجها عن ذلك النهى *

وبرهان آخر وهو ما حدثناه حمام قال : نا عبد الله بن محمد بن علي البايع نا أحمد ابن خالد أخبرنا عبيد بن محمد الكشورى نا محمد بن يوسف الحذافى نا عبد الرزاق نا ابن جريج . وسفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله ﷺ يخطب يقول : « لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة الا مع ذى محرم فقام رجل فقال : يا رسول الله ان امرأتى خرجت حاجة واني اكتب في غزوة كذا وكذا قال : ^(١) » انطلق فاحجج مع امرأتك « فكان هذا الحديث رافعا للاشكال ومبيناً لما اختلفنا فيه من هذه المسألة لان نهيها عليه السلام عن أن تسافر امرأة الا مع ذى محرم وقع ثم سأله الرجل عن امرأته التي خرجت حاجة لامع ذى محرم ولا مع زوج فأمره عليه السلام بان ينطلق فيحج معها ولم يأمر بردها ولا عاب سفرها الى الحج دونه ودون ذى محرم ، وفي أمره عليه السلام بان ينطلق فيحج معها بيان صحيح ونص صريح على انها كانت ممكنة ادراكها بلا شك فأقر عليه السلام سفرها كما خرجت فيه وأثبتته ولم ينكره فصار القرض على الزوج ، فان حج معها فقد أدى ما عليه من صحبتها وان لم يفعل فهو عاص لله تعالى وعليها التماذى في حجبها والخروج اليه دونه أو معه أو دون ذى محرم أو معه كما أقرها عليه رسول الله ﷺ ولم ينكره عليها ، فارتفع الشغب جملة والله الحمد كثيراً *

﴿فان قال قائل :﴾ فأين أتت عمارة و يتموه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار ؟ قال : أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس قال : « جاء رجل [الى] ^(٢) المدينة فقال له رسول الله ﷺ : أين نزلت ؟ قال : على فلانة ، قال : أغلقت عليها بابك مرتين لاتحجج امرأة الا ومعه ذى محرم » قال عبد الرزاق : وأما ابن عيينة فاخبرناه عن عمرو عن عكرمة ليس فيه شك ، قلنا : هذا خبر لم يحفظه ابن جريج لانه شك فيه أحدته به عمرو عن عكرمة مرسل ؟ أم حدثته به عمرو عن أبي معبد مسند ؟ فلم يثبت أصلاً ، فبطل التعلق به ، وانما صوابه كما رواه عبد الرزاق عن سفيان . وابن جريج عن عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس كما أوردناه آنفاً ليس فيه هذه اللفظة *

وهكذا روينا أيضا من طريق حماد بن زيد كما حدثنا [به] (١) أحمد بن محمد الطنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس أنه سمع رسول الله ﷺ — وهو يخطب — يقول : « لا تسافرن امرأة الا مع ذي محرم ولا يدخلن (٢) عليها رجل الا ومعها محرم فقال رجل : يا رسول الله اني نذرت ان أخرج في جيش كذا وكذا وامرأتى تريد الحج قال : فاخرج معها » فلم يقل عليه السلام : لا تخرج الى الحج الا معك ولا نهاها عن الحج أصلا بل ألزم الزوج ترك نذره في الجهاد وألزمه الحج معها ، فالقرض في ذلك على الزوج لا عليها *

وأما حديث عكرمة فرسل كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق البصري نا عيسى بن خبيب قاضي أشونة (٣) قال : نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدي محمد بن عبد الله بن يزيد نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : « قدم رجل من سفر فقال له رسول الله ﷺ : قد نزلت على فلانة فاغلقت عليها بابك مرتين » فهذا هو حديث عمرو بن دينار عن عكرمة اختلط على ابن جريج فلم يدر أحدثه به عمرو بن دينار عن عكرمة ؟ أم حدثه به عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس وأدخل فيه ذكر الحج بالشك ، ولا تثبت الحجة بخبر مشكوك في إسناده أو في إرساله ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ان له منعها من حج التطوع فلان طاعته فرض عليها في الامعية لله تعالى فيه ، وليس في ترك الحج التطوع معصية *

٨١٤ — مسألة — فان أحرمت من الميقات أو من مكان يجوز الاحرام منه بغير اذن زوجها أو أحرم العبد بغير اذن سيده ، فان كان حج تطوع — كل ذلك — فله منعها واحلالها لما ذكرنا ، وان كان حج الفرض نظر فان كان لا غنى به عنها أو عنه — لمرض أو لضعفه دونه أو دونها أو ضيعة ماله — فله احلالها لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسله ، وان كان لا حاجة به اليهما لم يكن له منعها أصلا فان منعها فهو عاص لله عز وجل وهما في حكم المحصر ، وكذلك القول في الابن والابنة مع الأب والأم ولا فرق ، وطاعة الله تعالى في الحج مقدمة لطاعة الأبوين والزوج ، قال رسول الله ﷺ : « انما الطاعة في الطاعة » ، وقال عليه السلام « فاذا أمرت بمعصية فلا سمع »

(١) لفظ بهز ياد من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) ، ولا يدخل ، (٣) يضم اوله وثانيه حسن بالاندلس من نواحي استجة ، وعن السلفي واشونه حسن من نظر قرطبة ، اه معجم البلدان

ولا طاعة « ، وترك الحج معصية ، ولا فرق بين طاعة الأبوين والزواج في ترك الحج وبين طاعتهم في ترك الصلاة أو في ترك الزكاة أو في ترك صيام شهر رمضان ، ﴿فإن قيل﴾: الحج في تأخيرهِ فسحة قلنا الى متى؟ أفرأيت ان لم يبيحوا الحج للأولاد أو الزوجة ابدا؟ فان حدوا في ذلك سنة أو سنتين أو أكثر كانوا متحكمين في الدين بالباطل وشارعين مالم يأذن به الله تعالى ولا يقول أحد بطاعتهم في ترك الحج ابدا جملة ، وبالله تعالى التوفيق * وروينا عن قتادة والحكم بن عتيبة في امرأة أحرمت بغير اذن زوجها انها محرمة قال الحكم : حتى تطوف بالبيت *

٨١٥ — مسألة — واستطاعة السيل الذي يجب به الحج ^(١) اما صحة الجسم والطاقة على المشي والتكسب من عمل أو تجارة ما يبلغ به الى الحج ويرجع ^(٢) الى موضع عيشه أو أهله ، وإما مال يمكنه منه ركوب البحر أو البر — والعيش منه حتى يبلغ مكة ويردّه — الى موضع عيشه أو أهله وان لم يكن صحيح الجسم الا أنه لا مشقة عليه في السفر برّا أو بحرا ، وإما ان يكون له من يطيعه فيحج عنه ويعتمر باجرة أو بغير اجرة ان كان هو لا يقدر على النهوض لارا كبا ولا راجلا ، فاي هذه الوجوه أمكنت الانسان المسلم العاقل البالغ؟ فالحج والعمرة فرض عليه ، ومن عجز عن جميعها فلا حج عليه ولا عمرة *

وقال قوم : استطاعة زاد وراحلة * وقال مالك : استطاعة قوة الجسم أو القوة بالمال على الحج بنفسه ، ولم ير وجود من يطيعه استطاعة ولا أوجب بذلك حجا * وروى عن أبي خنيفة ان المقعد من رجله وان كان له مال واسع وهو قادر على الثبات على الراحلة فلا حج عليه وكذلك الأعمى ، وقد روى عنه ان عليه الحج وعلى الأعمى * ورأى الشافعي ان استطاعة انما هي بمال — يحج به أو من يطيعه فيحج عنه فقط ، ولم يرقوة الجسم والقدرة على الراحلة ^(٣) استطاعة *

وحجة من قال : استطاعة زاد وراحلة بآثار رويناهما ، منها عن وكيع عن ابراهيم ابن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر الخزمي عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن استطاعة ^(٤) ؟ فقال : الزاد والراحلة قليل : يارسول الله فما الحاج؟ قال : الأشعث الثفل ^(٥) ومن طريق حماد بن سبلة انا قتادة ، وحيد عن الحسن « ان رجلا قال : يارسول الله ما السيل اليه ؟ قال : زاد وراحلة ^(٦) » * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق

(١) في النسخة رقم (١٤) الذي يجب الحج به ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ويرجع (٣) في النسخة رقم (١٦) وعلى الرحلة ، (٤) في النسخة رقم (١٤) وما استطاعة ، (٥) رواه الدارقطني ص ٢٥٥ (٦) رواه الدارقطني ص ٢٥٤

عن مسلم بن إبراهيم نا هلال بن عبد الله مولى ربيعة بن عمرو بن مسلم الباهلي نا أبو اسحاق الهمداني عن العارث عن علي بن النبي ﷺ « من ملك زادا وراحلة تبلغه الى بيت الله عز وجل فلم يحج فلا عليه ان يموت يهوديا أو نصرانيا لان الله تعالى يقول : (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين) (١) » وقالوا : لما قال الله تعالى : (من استطاع اليه سبيلا) علمنا انها استطاعة غير القوة بالجسم ، اذ لو كان تعالى اراد قوة الجسم لما احتاج الى ذكرها لانتا قد علمنا ان الله تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها ، وقالوا : قال الله تعالى : (الى بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس) فصح ان الرحلة (٢) شق الانفس بالضرورة ولا يكلفنا الله تعالى ذلك لقوله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ، وذكروا ما روينا من طريق عطاء الخراساني عن عمر بن الخطاب انه قال في استطاعة السيل الى الحج زاد وراحلة * ومن طريق الضحاك عن ابن عباس في ذلك أيضا زاد وبغير * ومن طريق اسراييل عن الحسن عن أنس من استطاع اليه سبيلا قال زاد وراحلة * ومن طريق اسراييل عن مجاهد عن ابن عمر قال : من استطاع اليه سبيلا قال : ملء بطنه وراحلة يركبها ، وهو قول الضحاك بن مزاحم والحسن البصري ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، ومحمد بن علي بن الحسين ، وأيوب السخيتاني ، واحد قولي عطاء * قال أبو محمد : فادعوا في هذا انه قول طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وليس كما قالوا أصلا : لانتا قد روينا عن وكيع وغيره عن عمران بن حدير عن النزال ابن عمار عن ابن عباس قال : « من ملك ثلاث مائة درهم وجب عليه الحج وحرم عليه نكاح الاماء » * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال ، في الحج : سبيله من وجد له سعة ولم يحل بينه وبينه ، وهذا هو قولنا * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن خالد بن أبي كريمة عن ابن الزبير قال : من استطاع اليه سبيلا قال : على قدر القوة وهو أحد قولي عطاء *

قال علي : أما احتجاجهم بأن الاستطاعة لو كانت على العموم لما كان لذكرا معنى فكلام فاسد ، واعتراض على الله تعالى ، واخراج للقرآن عن ظاهره بلا برهان ، ثم لو صح هذا لكان حجة عليهم . لان رسول الله ﷺ أوجب الحج على من لا يستطيعه بجسمه ولا بماله اذا وجد من يحج عنه كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فكان ذلك داخلا في الاستطاعة ببيان رسول الله ﷺ ، وأما قولهم : ان الرحلة من شق الانفس والحرج والله تعالى لا يكلف ذلك عباده فصحيح ولم نقل نحن : ان من كانت الرحلة تشق

عليه — وعليه فيها خرج — أن الحج يلزمه بل الحج عن هذه صفته ساقط كما قالوا، وإنما قلنا: إن من يسئل عليه المشي — وهو لو كانت له في دنياه حاجة لاستسئل المشي إليها — فالج الحج يلزمه لأنه مستطع *

وأما الأخبار التي ذكروا فإن في أحدها إبراهيم بن يزيد وهو ساقط مطرح ، وفي الثاني الحارث الأعور وهو مذكور بالكذب ، وحديث الحسن مرسل ولا حاجة في مرسل (١) ، والعجب من مالك. والشافعي في هذه المسألة فإن المالكيين يقولون : المرسل. والمسند سواء لاسيا مرسل الحسن فانهم ادّعوا أنه كان لا يرسل الحديث إلا إذا حدثه به أربعة من الصحابة فصاعداً ، ثم خالفوا هنا أحسن مراسيل الحسن * والشافعيون لا يقولون : إلا بالمسند الصحيح وأخذوا هنا بالساقط ، والمرسل *

وأما الروايات في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم فواهي كلها لأنها إما من طريق عطاء الخراساني مرسلة ، وإما من طريق إسرائيل ، وإما من طريق رجل لم يسم ، وأحسنها الرواية عن ابن عباس الموافقة لقولنا ، والرواية الأخرى (٢) عنه في الثلاثة درهم ، إلا أن هذا مما خالف فيه المالكيون جمهور العلماء وهم يعظمون ذلك ، والحنيفيون يطلون السنن الصحاح كنفى الزاني ، وحديث لا تحرم المصّة ولا المصتان ، وحديث رضاع سالم وغيرهما لزعمهم أنها زائدة على مافي القرآن أو مخالفة له ، وأخذوا هنا بأخبار ساقطة لا يحل الأخذ بها مخصوصة للقرآن مخالفة له ، ثم خالفوها مع ذلك في تخصيصهم المقعد * وأطرف شيء احتجاجهم في تخصيص المقعد بقول الله تعالى : (ليس على الأعمى

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٠٢ : حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن تفسير السيل ؟ فقال : زادوا رحلة (رواه) الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) قال : قيل : يا رسول الله ما السيل ؟ قال : زادوا الرحلة ، قال البيهقي الصواب عن قتادة عن الحسن مرسل يعني الذي خرجه الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن ولا يرى الوصول الاوهما ، وقد رواه الحاكم من حديث حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس أيضا إلا أن الراوي عن حماد هو أبو قتادة عديته بن واقد الحارثي وقد قال أبو حاتم هو منكر الحديث ، ورواه الشافعي والترمذي وابن ماجه الدارقطني من حديث ابن عمر ، وقال الترمذي : حسن وهو من رواية إبراهيم بن يزيد الجوزي ، وقد قال فيه أحمد ، والنسائي : متروك الحديث ، ورواه ابن ماجه الدارقطني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف أيضا ، ورواه ابن المنذر من قول ابن عباس ، ورواه الدارقطني من حديث جابر ، ومن حديث علي بن أبي طالب ، ومن حديث ابن مسعود ، ومن حديث عائشة ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وطرقها كلها ضعيفة ، وقد قال عبدالحق : أن طرقها كلها ضعيفة ، وقال أبو بكر بن المنذر : لا يثبت الحديث في ذلك مستندا ، والصحيح من الروايات رواية الحسن المرسلها ، وبهذا تعلم أن ما قاله المصنف صحيح حتى سأل الله اتباع سنن الصواب .

(١) في النسخة رقم (١٤) «وإما الرواية الأخرى ، زيادة «أما» وإراى زيادتها زيادة لا حاجة إليها ، والمعنى على ما هنا أن أحسن الروايات — التي ذكر قبل — الرواية عن ابن عباس الموافقة لقولنا وهي قول ابن عباس : وفي الحج سبيله من وجدله سعة ولم يجعل بينه وبينه ، والرواية الثانية عن ابن عباس أيضا وهي في الثلاثة ، والله أعلم .

حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج (١). وهم يقولون : ان الأعرج يلزمه الحج اذا وجد زادا وراحلة وقد رعى الركوب ، وكذلك الأعمى غالفوا ما فى الآية وحكموا بها فيما ليس فيها منه شيء *

قال على : فلما بطل كل ما شغبوا به وجب طلب البرهان من القرآن والسنة الصحيحة فوجدنا الله تعالى قال : (من استطاع اليه سبيلا) ، فكان هذا عموما لكل استطاعة بمال أو جسم (١) هذا الذى يوجب لفظ الآية ضرورة ولم يحز أن يخص من ذلك مقعد (٢) ولا أعمى ولا أعرج اذا كانوا مستطيعين الركوب ومعهم سعة ، وليس هذا من الحرج الذى أسقطه الله تعالى عنهم لانه لا حرج فيه عليهم ، وأيضا فان هذه الآية بنص القرآن انما نزلت فى الجهاد وهو الذى يحتاج فيه الى الشد والحفظ والجري ، وكل ذلك حرج ظاهر على الأعرج والأعمى ، وأما الحج فليس فيه شيء من ذلك أصلا وبقي من لامال له ولا قوة جسم الا انه يجد من يحج عنه بلا أجر أو بأجرة يقدر عليها فوجدنا اللغة التى بها نزل القرآن وبها خاطبنا الله تعالى فى كل ما ألزمتنا إياه لاختلاف بين أحد من أهلها فى انه يقال : الخليفة مستطيع لفتح بلد كذا ولنصب المتجنيق عليه وان كان مريضاً مثبنا لانه مستطيع لذلك بأمره وطاعة الناس له ، وكان ذلك داخلا فى نص الآية *

ووجدنا من السنن ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب ابن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا على بن خشرم عن عيسى ابن يونس عن ابن جريج عن ابن شهاب نا سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن أبى شيخ كبير عليه فريضة الله تعالى فى الحج وهو لا يستطيع ان يستوى على ظهر بعيره فقال لها النبي ﷺ : حجى (٣) عنه » * ورويناه [أيضا] (٤) من طريق البخارى عن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن [عبد الله] (٥) بن عباس ان الخثعمية قالت لرسول الله ﷺ : « ان فريضة الله أدركت أبى شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم وذلك فى حجة الوداع » *

ونا عبد الله [بن ربيع] (٦) نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على

(١) فى النسخة رقم (١٤) بمال وجسم ، بالواو ، وما هنا احسن (٢) فى النسخة رقم (١٤) ولا مقعد ، بزيادة ولا ، (٣) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٩ ، الحجى عنه ، بزيادة الفاء ، (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٤٥ ، الحديث اختصره المصنف (٦) فى النسخة رقم (١٤) ، يا رسول الله ، وكلاهما غير موافق للفظ البخارى لان المصنف اختصره فأوجد خلافا (٧) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن عبيد الله ابن العباس قال : « كنت رديف رسول الله ﷺ فأناه رجل فقال : يا رسول الله إن أُمي عجوز كبيرة ان حزمها خشى ان يقتلها وان لم يحزمها لم تستمسك فأمره عليه السلام ان يحجم عنها » *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا وكيع بن الجراح نا شعبة عن النعمان — هو ابن سالم — عن عمرو ابن أوس عن أبي رزين العقيلي « انه قال : يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ^(١) والظعن فقال له رسول الله ﷺ : حج عن أبيك واعتمر » * وروناه أيضا من طريق ابن الزبير عن رسول الله ﷺ ^(٢) * وهذه أخبار متظاهرة متواترة من طرق صحاح عن خمسة من الصحابة رضی الله عنهم . الفضل ، وعبد الله ، وعبيد الله — بنو العباس بن عبد المطلب — ، وابن الزبير ، وأبو رزين العقيلي ، * ويزيد بن ابراهيم المذکور — هو أبو سعيد التستري — بصري كان ينزل بأهله عند مقبرة بني سهم مات سنة احدى وستين ومائة ، وقيل : بل في المحرم سنة اثنتين وستين ومائة ^(٣) ثقة ثبت ، وثقه أبو الوليد الطيالسي ، وعبد الله بن نمير ، وأحمد بن حنبل ، وابن معين ، وعمرو بن علي ، وأحمد ابن صالح والنسائي والناس ، وليس هو يزيد بن ابراهيم الذي يروى عن قتادة ذلك ليس بالقوى *

فبين في هذه الأخبار ان من لم يكن قط صحيحا فان فريضة الحج لازمة له اذا ^(٤) وجد من يحجم عنه لانه عليه السلام سمع قول المرأة عن أبيها ان فريضة الله تعالى أدركته وهو شيخ كبير لا يستطيع الثبات على الرحلة فلم ينكر ذلك عليها ولا على أبي رزين مثل ذلك في أبيه ، فصح ان الفرض باق على هذين اذا وجدا من يحجم عنهما * وقال الشافعي : انما يلزمه ذلك اذا كان له زاد وراحلة وهذا خطأ لانه ليس في حديث أبي رزين أنه كانت له راحلة ، ولا في حديث عبيد الله بن العباس أيضا فبهذه زيادة فاسدة (فان قيل) : انما جاءت هذه الاحاديث في شيخ كبير . وعجوز كبيرة فنأين تعديت ما فيها الى كل من لا يستطيع الحركة بزمانة أو مرض ولم يكن شيخا كبيرا قلنا : ليس كل شيخ كبير تكون هذه صفته

(١) في النسائي جزء ١٧٧ ، ولا العمرة : زيادة « لا » (٢) رواد النسائي جزء ١١٧ (٣) قال في تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣١٢ : وقال ابن ابي عمير بن سعد بن ابراهيم : مات سنة ثلاث وستين ومائة . . وفرق أبو محمد بن حزم في كتاب الحج من المحلى بن يزيد بن ابراهيم التستري ، وبين يزيد بن ابراهيم الراوي عن قتادة فقال : ان التستري ثقة ثبت والراوي عن قتادة ضعيف ، ولا أدري من هو سلفه في جعله اثنين اه (٤) في النسخة رقم (١٦) وان .

وانما يكون بهذه الصفة من غلبه الضعف فانما أمر عليه السلام بذلك فيمن لا يستطيع ثباتا على الدابة وليس للشيخ هنالك معنى أصلا ، وأيضا فانه ليس للشيخ حد محدود اذا بلغه المرء سمى شيخا ولم يسم شيخا حتى يبلغه ، ودين الله تعالى لا يتسامح ^(١) فيه ولا يؤخذ بالظنون الكاذبة المفتراة المشروع بها ما لم يأذن به الله تعالى ، ولو كان للشيخ في ذلك حكم لين رسول الله ﷺ حده الذى به ينتقل حكمه الى ان يحج عنه كما أثبت ذلك فيمن ^(٢) لا يستطيع الثبات على الراحلة ولا المشى الى الحج ، فصح انه ليس للشيخ في ذلك حكم أصلا وانما الحكم للعجز عن الركوب والمشى فقط وبالله تعالى التوفيق ، فكان هذا استطاعة للسبيل مضافة الى القوة بالجسم وبالمال *

قال أبو محمد : فتعلل قوم في هذه الآثار بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ أأحج عن أبى ؟ قال : نعم ان لم تزده خيرا لم تزده شرا » ^(٣) قالوا : فهذا دليل على أنه ندب لا فرض *

قال على : وهذا لاحجة لهم فيه لانه ليس فيه ان أباه كان ميتا ولا أنه كان عاجزا عن الركوب والمشى ولا أنه كان حج الفريضة بل انما هو سؤال مطلق عن الحج عن غيره ممن هو ممكن ان يكون قد حج عن نفسه او أنه قادر على الحج فاجابه عليه السلام باباحة ذلك وانما في ^(٤) هذا الخبر جواز الحج عن كل أحد ولا مزيد وهو قولنا ، وأما تلك الأحاديث ففيها بيان انها في الحج الفرض ، وأيضا فليس قوله عليه السلام : « ان لم تزده خيرا لم تزده شرا » بخرج لذلك عن الفرض الى التطوع لان هذه صفة كل عمل مفترض أو تطوع ان لم يتقبل من المرء فانه على كل حال لا يكتب له به سيئة ، فبطل اعتراضهم بهذا الخبر *

وقالوا : قال الله تعالى : (وأن ليس للانسان الاماسى) قال على : هذه سورة مكية بلا خلاف ، وهذه الأحاديث كانت في حجة الوداع فصح ان الله تعالى بعد ان لم يجعل للانسان الاماسى تفضل على عبادته وجعل لهم ماسعى فيه غيرهم عنهم بهذه النصوص الثابتة * وقال بعضهم : قال الله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) قال على : اذا أمر الله تعالى ان تزر وازرة وزر أخرى لزم ذلك وكان مخصوصا من هذه الآية ، وقد أجمعوا معنا على ان العاقلة لم تقتل وانها تغرم عن القاتل ولم يعترضوا على ذلك بهذه الآية وليس

(١) في النسخة رقم (١٦) ، ولا يسامح ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، وفيها ، وهو غلط لان ما لا يعقل (٣) قال المحب الطبري في كتاب القري لقاصد أم القري : أخرجه البزار (٤) في النسخة رقم (١٦) ، وفانما ، وما هنا احسن .

هو (١) اجماعاً فان عثمان البتي لا يرى حكم العاقلة ، وأيضا فان الذي اتانا بهذا هو الذي افترض ان يحج عن العاجز والميت ، وقد قال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) . وهم يميزون الحج عن الميت اذا أوصى بذلك والصدقة عن الحي والميت والعق عنها أوصيا بذلك أولم يوصيا ، ولا يعترضون في ذلك بهذه الآية ﴿ فان قالوا ﴾ : لما أوصى بالحج كان مما سعى قلنا لهم : فاجبوا بذلك ان يصام عنه اذا أوصى بذلك لانه مما سعى *
﴿ فان قالوا ﴾ : عمل الأبدان لا يعمله أحد عن أحد قلنا : هذا باطل ودعوى كاذبة ، ومن أين قلتم هذا ؟ بل كل عمل اذا أمر النبي ﷺ به ان يعمل المرء عن غيره وجب ذلك على رغم أنف المعاند ﴿ فان قالوا ﴾ : قياسا على الصلاة قلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا عليكم لالكم لانكم لا تختلفون في جواز ان يصلي المرء الذي يحج عن غيره ركعتين عند المقام عن المحجوج عنه فقد جوزتم ان يصلي الناس بعضهم عن بعض فقيسوا على ذلك سائر أعمال الأبدان *

وقالوا : لما كان الحج فيه مدخل للمال في جبره بالهدى والاطعام جاز أن يعمله (٢) بعض الناس عن بعض قلنا : ومن أين لكم هذا الحكم الذي هو كذب مفترى وشرع موضوع بلا شك ؟ ثم قد تناقضتم فيه لان الصيام فيه مدخل للمال في جبره بالعق والاطعام ولا فرق ، وفي وجوب زكاة الفطر من صومه فأجزوا لذلك ان يعمله بعض الناس عن بعض *
قال أبو محمد : والعجب كله ان المالكين يميزون ان يجاهد الرجل عن غيره بجعل ويميزون الكفارة عن المرأة المسكره على الوطء (٣) في نهار رمضان على غيرها عنها وهو الذي أكرهها فأجازوا كل ذلك حيث لم يحزه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ومنعوا من جوازه حيث افترضه الله تعالى ورسوله ﷺ *

قال علي : فان موتهما بما روينا من طريق ابن أبي أويس نا محمد بن عبد الله بن كرم الأنصاري عن ابراهيم بن محمد بن يحيى العدوي التجارى « أن امرأة قالت : يا رسول الله ان أبى شيخ كبير فقال رسول الله ﷺ : لتحجى عنه وليس لاحد بعده » * وبما روينا من طريق عبد الملك بن حبيب حدثني مطرف عن محمد بن الكبر (٤) عن محمد بن جبان الأنصاري « ان امرأة جاءت الى رسول الله ﷺ فقالت : ان أبى شيخ كبير لا يقوى على الحج فقال عليه السلام : فلتحجى عنه وليس ذلك لاحد بعده » * ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني هارون بن صالح الطلحي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

(١) في النسخة رقم (١٦) وليس هذا (٢) في النسخة رقم (١٦) وان يفعله (٣) في النسخة رقم (١٤) وعلى الوطء ، وهو

غلط ظاهر (٤) في النسخة رقم (١٦) والكدير به بالمال المهمة °

عن ربيعة عن محمد بن ابراهيم بن الحارث ^(١) التيمي « ان رسول الله ﷺ قال : لا يحج أحد عن أحد الا ولد عن والد » *

قال علي : فهذه تكاذيب؛ أول ذلك أنها مرسله ولا حجة في مرسل ، والأول فيه مجبولان لا يدرى من هما ؟ وهما محمد بن عبد الله بن كريم ، و ابراهيم بن محمد العدوي ؟ والآخران من طريق عبد الملك بن حبيب وكفى ، فكيف وفيه الطلحي ومحمد بن الكريز ، ومحمد بن حبان ولا يدرى من هم ، وعبد الرحمن بن زيد وهو ضعيف ، وهذا خبر حرفه عبد الملك لاتنا روينا من طريق سعيد بن منصور قال : نا عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم حدثني ربيعة بن عثمان التيمي عن محمد بن ابراهيم التيمي « ان رجلا قال للنبي ﷺ : يا رسول الله أبي مات ولم يحج أفأحج عنه ؟ قال : نعم ولك مثل أجره » * ومن طريق سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن زيد عن أبيه « ان رجلا قال : يا رسول الله ان أبي مات ولم يحج حجة الاسلام أفأحج عنه ؟ قال : رأيت لو كان على أهلك دين فدعوت غرماء لتقضيه ؟ أكانوا يقبلون ذلك منك ؟ قال : نعم قال : لحج عنه فان الله قابل من أهلك » *

قال أبو محمد : فاعجبوا لهذه الفضائح ونعوذ بالله من الخذلان ، ثم لو صحت لكانوا مخالفين لها لانهم يجيزون الحج عن الميت اذا أوصى به وان يحج عنه غير ولده وهو خلاف لما في هذه الآثار فهي عليهم [لاهم] ^(٢) ، وتخصيصهم جواز الحج اذا أوصى به لا يوجد في شيء من النصوص ولا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا يوجبها قياس لان الوصية لا تجوز الا فيما يجوز للانسان ان يأمر به في حياته بلا خلاف *

قال أبو محمد : فان قالوا : قد صح من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصوم من أحد عن أحد ولا يحج من أحد عن أحد * ومن طريق وكيع عن أفلح عن القاسم بن محمد قال : لا يحج أحد عن أحد قلنا : نعم هذا صحيح عنهما وأتم مخالفون لهما في ذلك لأنكم تجيزون الحج عن الميت اذا أوصى بذلك وهو خلاف قول ابن عمر . والقاسم وما وجدنا قولهم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، وصح قولنا عن طائفة من السلف * كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن شعبة عن مسلم القرى ^(٣) قال : قلت لابن عباس : إن أمي حججت ولم تعتمر أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم *

(١) في النسخة رقم (١٦) عن محمد بن الحارث ، وفي النسخة رقم (١٤) عن محمد بن ابراهيم ، وصحاحه من تهذيب التهذيب .
جزء ٩ ص ٢ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) قال في هامش النسخة رقم (١٤) مانعه : مسلم بن عراق العبدى القرى .

قال أبو محمد فهذا لا تخصيص فيه لميت دون حي * ومن طريق يزيد بن زريع عن داود انه قال: قلت لسعيد بن المسيب: يا محمد لايهما الأجر الحاج أم للمحجوج عنه؟ فقال سعيد: ان الله تعالى واسع لهما جميعا *

قال أبو محمد: صدق سعيد رحمه الله * ومن طريق معمر عن أبي اسحاق عن أم حجة انها نذرت ان تمشي الى الكعبة فشت حتى اذا بلغت عقبة البطن عجزت فركت ثم أتت (١) ابن عباس فسأله فقال: ألتطيعين ان تحجى قابلا؟ فاذا انتهيت الى المكان الذي ركت فيه فتمشي ما ركت قالت: لا قال لها: فهل لك ابنة تمشي عنك؟ قالت: لي ابنتان ولكنهما أعظم في انفسهما من ذلك قال: فاستغفري الله * وروينا أيضا مثله من طريق وكيع عن يونس بن أبي اسحاق عن أمه العالية عن ابن عباس *

قال أبو محمد: هذه هي التي عولوا على روايتها عن عائشة رضي الله عنها في أمر العبد المبيع من زيد بن أرقم الى العطاء بثمانمائة درهم ثم ابتاعته منه بستائة، وتركوا فيه فعل زيد بن أرقم فكانت حجة هنالك اذ لم توافق النصوص ولم تكن حجة عن ابن عباس اذ وافقت النصوص * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص — هو ابن غياث — عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب أنه قال في الشيخ الكبير: انه يحجز رجلا بنفقته فيحج عنه * ومن طريق ابراهيم بن ميسرة قال: رمى عبد الله بن طاوس عن أبيه الجمار وطاف عنه طواف يوم النحر وكان أبوه مريضا * وعن سفيان عن ابن طاوس في رمى الجمار عن أبيه بأمر أبيه * وعن مجاهد من حج عن رجل فله مثل أجره * وعن عطاء فيمن نذر ان يمشي فعجز قال: يمشي عنه بعض أهل بيته وأنه رأى الرمي عن المريض للجمار *

فهؤلاء ابن عباس . وعلي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن المسيب . وعبد الله بن طاوس ، وروى أيضا عن ابراهيم النخعي ؛ وما نعلم لمن خالفنا هنا — فلم يوجب الحج على من وجد من يحج عنه وهو عاجز ولا عن الميت الا ان يوصى — سلفا أصلا من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا بما خالفوا فيه الجمهور من العلماء ، وبمثل قولنا يقول سفيان الثوري . والأوزاعي . وابن أبي ليلى . واحمد . واسحاق *

* أبو الأسود البصري القطان والسوادقني ابني الاسود مولى بني قرة حمي بن عبد القيس ، ويقال: مولى بني ضبة بن قرة ، ويقال: مولى بني فزارة من عبد القيس قاله المزني اه وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: مسلم بن غرقاء البدي القرى مولى بني قرة ، ويقال المازني القرطبي ابني الاسود البصري العطار ، ويقال: انهما اثنان اه والقرى ضبطه ابن حجر في تقريب التهذيب بضم القاف وتشديد الراء . ولا أدري قوله البصري العطار هل هو مصحف عن القطان أم لا والله أعلم

٨١٦ — مسألة — قال أبو محمد : فإن حج عن لم يطق الركوب والمشى لمريض أوزمالة حجة الاسلام ثم أفاق فإن أباحيفة : والشافعي قال : عليه ان يحج ولا بد ، وقال اصحابنا : ليس عليه ان يحج بعد *

قال أبو محمد : اذا أمر النبي ﷺ بالحج عن لا يستطيع الحج راكبا ولا ماشيا واخبر أنه دين الله يقضى عنه فقد تأدى الدين بلا شك واجزا عنه ، وبلا شك ان (١) ماسقط وتأدى فلا يجوز ان يعود فرضه بذلك إلا ببص ولا نص منها أصلا يعودته ولو كان ذلك عائدا لبن عليه السلام ذلك اذ قد يقوى الشيخ فيطيق الركوب فاذا لم يخبر النبي ﷺ بذلك فلا يجوز عودة الفرض عليه بعد صحة تأديته عنه ، وبالله تعالى التوفيق *

٨١٧ — مسألة — [قال على] (٢) وسواء من بلغ وهو عاجز عن المشى والركوب أو من بلغ مطيقا ثم عجز في كل ما ذكرنا ، وقال ابو سليمان : لا يلزم ذلك الا عن قدر نفسه على الحج ولو عاما واحدا ثم عجز *

قال على : وهذا خطأ لان الخبر الذي قدمنا فيه فريضة الله تعالى في الحج أدر كنه لا يقدر على الثبات على الدابة فصح انه قد لزمه فرض الحج ولم يكن قط بعد لزومه له قادرا عليه بحجسه فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق *

٨١٨ — مسألة — ومن مات وهو مستطيع بأحد الوجوه التي قدمنا حج عنه من رأس ماله واعتصر ولا بد مقدما على ديون الناس ان لم يوجد من يحج عنه تطوعا سواء أوصى بذلك أو لم يوص بذلك * وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يحج عنه الا أن يوصى بذلك فيكون من الثلث *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى في المواريث : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فعم عز وجل الديون كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمران بن موسى المصري نا عبد الوارث — هو ابن سعيد التنوري — نا أبو التياح يزيد بن حميد البصري نا موسى بن سلمة الهذلي « ان ابن عباس قال : أمرت امرأة سنان بن سلمة الجهني ان تسأل النبي ﷺ (٣) ؟ أن أمها ماتت ولم تحج أفيجزىء عن أمها ان تحج عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم لو كان على أمها دين فقصته عنها ألم يكن يجزىء عنها ؟ فلتحج عن أمها » (٤) *

(١) في النسخة رقم (١٤) وبلا شك فان الع (٢) الذي ياد من النسخة رقم (١٦) (٣) في نسخة الساني ج ص ١١٦ وقال تسأل رسول الله ، (٤) قال المحب الطبري في كتابه القرى لقاصد القرى : هو حجة لا نبات القياس والمطابق ما اختلف فيه اذا شكك بما اتفق عليه فارجو الله تبارك وتعالى ان يوفقني الى طبعه فانه انفس كتاب في احكام الحج مطولاه

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس « أن امرأة سألت رسول الله ﷺ (١) عن أبيها مات ولم يحج ؟ قال : حجى عن أبيك » * ورويناه أيضا من طريق عكرمة عن ابن عباس مسندا نا محمد ابن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة عن أبي بشر — هو جعفر بن أبي وحشية — قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس « أن امرأة نذرت ان تحج فماتت فأتى أخوها النبي ﷺ فسأله عن ذلك ؟ فقال رسول الله ﷺ : أرأيت لو كان على امك دين أ كنت قاضيه ؟ قال : نعم قال : فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء » * ورويناه أيضا من طريق البخاري عن موسى بن اسماعيل عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ [بنصه] (٢) في امرأة من جهينة نذرت اما ان تحج فماتت قبل أن تحج (٣) * * ورويناه أيضا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ مثل رواية البخاري ، وفيه قوله عليه السلام « حجى عن أمك اقضوا الله الذى له عليكم قاله تبارك وتعالى أحق بالوفاء » *

فهذه آثار في غاية الصحة لايسع أحد الخروج عنها *

قال أبو محمد : ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بهذا الحديث في القول بالقياس في تحريم التين بالتين متفاضلا ثم يخالفونه فيما جاء فيه أقبح خلاف فيقولون : لا يحج عن ميت ، ودين الله لا يقضى ؛ وديون الناس أحق منه ، فأتى قول أقبح من قول من قال : من اهرق خمر اليهودى أو النصرانى ومات قضى دين الخمر من رأس ماله أوصى به أو لم يوص ، ولا يقضى دين الله تعالى في الحج الا أن يوصى به فيكون من التلث ؟ *

قال أبو محمد : قولنا هو قول جمهور السلف رويناه عن أنى هريرة من مات وعليه نذر أوجب فليقض عنه وليه * * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس « أن امرأة أتته فقالت : إن امي ماتت وعليها حجة أفأحج عنها ؟ فقال ابن عباس : هل كان على أمك دين ؟ قالت : نعم قال : فما صنعت ؟ قالت : قضيته عنها قال ابن عباس : قاله خير غرما لك حجى عن أمك » * * ومن طريق شعبة عن مسلم القرى قلت لابن عباس : ان أمى حجت وماتت ولم تعتمر أفأعتمر عنها ؟ قال : نعم * * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن قال : كنت

(١) في سنن النسائي ج ٥ ص ١١٧ سألت النبي (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الحديث اختصره المؤلف اخرج ٣

ص ٤ من صحيح البخارى الذى طبع في دار تآ *

جالسا عند سعيد بن المسيب فأتاه رجل فقال : ان أبى لم يحج قط أفأحج عنه ؟ فقال له سعيد : ان رسول الله ﷺ قد كان رخص لرجل حج عن أبيه وهل هو لإدوين ؟ * ومن طريق ابن أبي شيبة نا مروان بن معاوية - هو الفزارى - عن قدامة بن عبد الله الرؤاسى قال : سألت سعيد بن جبير عن أخى ؟ فقلت : مات ولم يحج قط أفأحج عنه ؟ فقال : هل ترك من ولد ؟ قلت : ترك صبيا (١) صغيرا فقال : حج عنه فإنه لو (٢) وجد زسولا لأرسل اليك أن عجل بها فقلت : أحج عنه من مالى أو من ماله ؟ قال : بل من ماله قال : وسألت ابراهيم النخعى ؟ فقال : حج عنه قال : وسألت الضحاك فقال : حج عنه من ماله ؟ فان ذلك مجزئ عنه * ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج عن فضيل بن عمرو قال ؟ نذرت امرأة أن تطوف بالبيت مقترنة (٣) مع ابنتها فأتت الأم قبل أن تطوف فسأل «ابنها ابراهيم النخعى عن ذلك ؟ فقال : طف أنت واختك عن أمك ولا تقترنا (٤)» * ومن طريق وكيع عن سفيان عن أسلم المتقرى عن عطاء قال : يحج عن الميت وان لم يوص * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن أبى نهيك قال : سألت طاوسا عن امرأة ماتت وقد بق عليها من نسكها فقال : يقضى عنها ولها ، أبو نهيك - هو القاسم - ابن محمد الأسدى روى عنه سفيان ، ومنصور ، وجريز بن عبد الحميد * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء * ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن قال : عطاء ، والحسن فيمن لم يحج الفريضة : انه يحج عنه من جميع المال والزكاة مثل ذلك أوصى أولم يوص ، وروى أيضا عن عبد الرحمن بن أبى لىلى * قال أبو محمد : وهو قول الأوزاعى ، والثورى ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى لىلى ، والشافعى ، وأبى ثور ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبى سليمان وأصحابهم *

قال أبو محمد : قد ذكرنا قبل قول ابن عمر ، والقاسم بن محمد ، وخلافهم لهما ، وروينا من طريق حماد بن زيد قال : سئل أيوب عن الوصايا في الحج ؟ فقال : لأعرف الوصايا في الحج انما الوصية في الأقربين قلنا : اذا فرط في الحج أيوصى به ؟ قال : لا * وقد رويناه عن ابراهيم النخعى من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم لا يقضى حج عن ميت * ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم فيمن مات ولم يحج قال : كانوا يحبون ان يوصى ان ينحرقه بدنة * ومن طريق سفيان عن منصور عنه لا يحج أحد عن أحد * ومن طريق شعبة عن حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم

(١) في النسخة رقم (١٤) وولده (٢) في النسخة رقم (١٤) ، وان ، وهو غلط (٣) في النسخة رقم (١٦) ومقرنة (٤) في

النسخة رقم (١٦) «ولا تقترنا»

أن أوصى بالحج حج عنه من ثلثه وإلا فلا * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن حسان عن ابن سيرين إذا أوصى بالحج فن الثلث ، وهذا يقول حماد ابن أبي سليمان ، وحيد الطويل . وداود بن أبي هند . وعثمان البتي *
قال أبو محمد : ما نعلم لمن قال : بهذا حجة إلا ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا وبيننا أنه حجة عليهم وأنه لا حجة لهم فيه ، وبالله التوفيق *

قال أبو محمد : وإذا قال رسول الله ﷺ : « : فالله أحق بالوفاء ، ودين الله أحق أن يقضى » فلا يحل أن يقضى دين آدمي حتى تتم ديون الله عز وجل : وهو قول من ذكرنا ، وأحد قولي الشافعي ، وقول جميع أصحابنا ، وللمالكين . والحنيفيين فيما يبدأ به في الوصايا أقوال لا يعرف لها وجه أصلا *

٨١٩ — مسألة — والحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة ولا يحل الاحرام به إلا في أشهر الحج قبل وقت الوقوف بعرفة ، وأما العمرة فهي جائزة في كل وقت من أوقات السنة ، وفي كل يوم من أيام السنة ، وفي كل ليلة من لياليها لا تخاف شيئا * برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) الآية ، فنص عز وجل على أنه أشهر معلومات ، وقال تعالى : (ومن تعدد حدود الله فقد ظلم نفسه) * وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري . وابن جريج كليهما عن أبي الزبير سمعت جابر بن عبد الله يسأل أهل أحد بالحج قبل أشهر الحج ؟ قال : لا * ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال : لا ينبغي لأحد أن يهل بالحج إلا في أشهر الحج لقول الله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج) * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي قال : رأى عمرو بن ميمون بن أبي نعم ^(١) يحرم بالحج في غير أشهر الحج فقال : لو أن أصحاب محمد أدر كوه رجموه * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي أن ^(٢) عكرمة قال لأبي الحكم : أنت رجل سوء لأنك خالفت كتاب الله عز وجل وتركت سنة نبيه

(١) هو عبد الرحمن بن أبي نعم - بعض التون وسكون العين المهملة - البجلي أبو الحكم الكوفي العابد ، كان يحرم من السنة إلى السنة . وكان يقول : لبيك لو كان راي لا ضمحل ، وكان من عباد أهل الكوفة ممن يصبر على الجوع الدائم أخذه الحجاج ليقتله وادخله بيتا مظلمًا وسد الباب خمسة عشر يوما ثم أمر بالباب ففتح ليخرج فيدفن فدخلوا عليه فاذا هو قائم يصل ، فقال له الحجاج : سر حيث شئت ، وفي النسخة رقم (١٤) ونعم ، وهو غلط ، وقد سبق في صفحة ١٦ من هذا الجزء في التحقيقات نقلا عن تهذيب التهذيب أن اسمه عبد الرحمن بن زيد بن أنعم لا ابن أبي أنعم ، وقلنا : نل لفظ أبي زائد وهو - هو مناشأ من اتفاق النسختين على لفظ ابن أبي أنعم ، وهو غلط فيهما وصوابه كما نادى ابن أبي أنعم ، بحذف الهمزة ، والله أعلم ^(٢) في النسخة رقم (١٦) « عن » *

ﷺ قال الله تبارك وتعالى : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج) ؛ وخرج رسول الله ﷺ حتى اذا كان بالبيداء وجعل القرية خلف ظهره أهل وانك تهل في غير أشهر الحج * وعن عطاء . وطاوس . ومجاهد قالوا : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج في غير أشهر الحج * وعن عطاء . والشعبي مثل ذلك قالوا : فان أهل بالحج في غير أشهر الحج فانه يحل * وعن عطاء انه يحل ويجعلها عمرة وان لم يحل حجاً يقول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) * وعن سعيد بن منصور عن جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن ابراهيم انه قال : لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج الا في أشهر الحج فان فعل فلا يحل حتى يقضى حجه ، وقال الأوزاعي . والشافعي : تصير عمرة ولا بد ؛ وقال أبو حنيفة . ومالك : يكره ذلك ويلزمه ان أحرم به قبل أشهر الحج *

قال أبو محمد : ما نعلم في هذا القول سلفاً من الصحابة رضى الله عنهم وهو خلاف القرآن وخلاف القياس ، واحتج الشافعي بانه كمن أحرم بصلاة فرض قبل وقتها انها تكون تطوعاً *

قال أبو محمد : وهذا تشبيه الخطأ بالخطأ بل هو لا شيء . لانه لم يأت بالصلاة كما أمر ، وقال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) . وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فصح أن عمل المحرم بالحج في غير أشهر الحج عمل ليس عليه أمر الله تعالى ، ولا أمر رسوله ﷺ فصح أنه رد ، ولا يصير عمرة ولا هو حج * والعجب من قول من يحتج من الحنفيين ^(١) بانهم قد أجمعوا على انه يلزمه احرام ما فاذا لا يجوز أن يكون عمرة فهو الحج ؛ وان كان انما يناظر من يساعده على هذا الخطأ فهو لعمري لازم له وان كان قصد الإيهام بأنه إجماع [تام] ^(٢) فقد استسهل الكذب على الأمة كلها نعوذ بالله من ذلك *

قال علي : وقد ذكرنا آتفا عن الشعبي . وعطاء انه يحل ، وعن الصحابة رضى الله عنهم المنع من ذلك [جملة] ^(٣) ونقول للحنفيين والمالكيين : أتم تكروهون الاحرام بالحج قبل أشهر الحج وتميزونه فأخبرونا عنكم أهو عمل برّ وفيه أجر زائد ؟ فلم تكروهون البرّ وعملاً فيه أجر ؟ هذا عظيم جداً وما في الدين كراهية البرّ وعمل الخير ، أم هو عمل ليس فيه اجر زائد ولا هو من البرّ ؟ فكيف أجزتموه في الدين ومعاذ الله من هذا ؟ * قال أبو محمد : اذ هو عمل زائد لا أجر زائد فيه فهو باطل بلا شك ، وقد قال تعالى : (ليحق الحق وبطل الباطل) ، ويقال للشافعي : كيف تبطل عمله الذي دخل فيه

(١) في السخفة رقم (١٤) ومن قول يحتج الحنفيين ، (٢) الزيادة من السخفة رقم (١٤) (٣) الزيادة من السخفة رقم (١٤)

لانه خالف الحق ثم تلزمه بذلك العمل عمرة لم يردھا قط ولا قصدھا ولا نواھا ؟
ورسول الله ﷺ يقول : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » وهذا
بين لاختفاء به ، فيبطل كلا القولين والحمد لله رب العالمين *

ولا يختلف المذكورون في أن من أحرم بصلاة قبل وقتها فانها تبطل ^(١) ، ومن نوى
صياما قبل وقته فهو باطل ، ومن قدم الوقوف بعرفة قبل وقته فهو باطل ، فهلا قاسوا
الحج على ذلك ؟ وهلا قاسوا بعض عمل الحج على بعض ؟ فهذا أصح قياس لو كان القياس
حقا ^(٢) ، وهذا ^(٣) مما خالفوا فيه القرآن . وعمل النبي ﷺ . وأصحابه لا يعرف لهم منهم
مخالف والقياس ، والعجب ان الحنفيين قالوا : في قول رسول الله ﷺ : « في الغنم في
سائمتها في كل أربعين شاة شاة » : حاشا لله ان يأتي رسول الله ﷺ بكلام لا فائدة فيه ^(٤)
فهلا قالوا : هنا في قول الله تعالى : (الحج أشهر معلومات) . حاشا لله من أن يقول في القرآن
قولا لا فائدة فيه ^(٥) ، هذا وقد صرح عن النبي ﷺ وجوب الزكاة في الغنم جملة دون
ذكر سائمة ، ولم يأت قط في قرآن ولا سنة جواز فرض الحج في غير أشهره المعلومات *
﴿فان قالوا﴾ : أتم لا تقولون بدليل الخطاب فلم جعلتم قوله تعالى : (الحج أشهر معلومات)
حجة في ان لا يتعدى بأعمال الحج إلى غيرها ؟ قلنا : انما نمنع من دعواكم في دليل الخطاب
إذا أردتم أن تبطلوا به سنة أخرى عامة وأما إذا ورد نص بحكم ولم يرد نص آخر
بزيادة عليه فلا يحل لاحد أن يتعدى بذلك الحكم النص الذي ورد فيه *

وأما العمرة فان الخلاف قد جاء في ذلك — رويانا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية
عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب سئل ابن مسعود عن العمرة في أشهر
الحج ؟ فقال : الحج أشهر معلومات ليس فيهن عمرة * وعن وكيع عن ابن أبي رواد ^(٦)
عن نافع عن ابن عمر قال : قال عمر : اجعلوا العمرة في غير أشهر الحج أتم لحجكم
ولعمركم * وروينا من طريق الدراوردي عن الجعيد بن عبد الرحمن أن السائب بن يزيد
استأذن عثمان بن عفان في العمرة في أشهر الحج فلم يأذن له * وروينا من طريق عائشة أم
المؤمنين حلت العمرة الدهر الا ثلاثة أيام . يوم النحر ، ويومين من أيام التشريق * ومن
طريق قتادة عن معاذة عنها * وروينا أيضا عنها تمت العمرة السنة كلها الا أربعة أيام
يوم عرفة . ويوم النحر . ويومين من أيام التشريق * وروى أيضا عنها الا خمسة أيام يوم

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وباطل ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « صحيحا » (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وهذا (٤) في النسخة
رقم (١٤) ، وله (٥) في النسخة رقم (١٤) ، وله (٦) بفتح الراء وتشديد الواو ، اسمه عبد العزيز ، وفي النسخة رقم (١٦) ، وابن
ابن داود ، وهو غلط .

عرفة ، ويوم النحر ، وثلاثة أيام التشريق * وقال أبو حنيفة : العمرة كلها جائزة إلا خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق * وقال مالك : العمرة جائزة في كل وقت من السنة إلا للحاج خاصة في أيام النحر خاصة * وقال سفيان الثوري . والشافعي . وأبو سليمان كما قلنا *

قال علي : رويانا من طريق مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر ابن أبي سلمة استأذن عمر بن الخطاب في أن يعتمر في شوال فأذن له فاعتمر * ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد قال : استأذنت أختي عبد الله بن عمر بعد ما قضت حجها أن يعتمر في ذي الحجة ؟ قال : نعم * وعن طاوس أن رجلا سأله فقال : تعجلت في يومين أفاعتمر ؟ قال : نعم *

قال أبو محمد : ليس قول بعضهم أولى من بعض ، ولا بعض الروايات عن عائشة أولى من غيرها وقد حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا سفيان — هو ابن عينة — نا سمي — هو مولى أبي بكر — عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة والعمرة إلى العمرة تكفير لما بينهما» ^(١) قال أبو محمد : فحضر رسول الله ﷺ على العمرة ولم يحدث لها وقتا من وقت فهي مستحبة في كل وقت ، وأما اختيار أبي حنيفة ففاسد جدا لأنه لا حاجة له على صحته دون سائر ما روى في ذلك والله تعالى التوفيق *

٨٢٠ — مسألة — والحج لا يجوز للمرأة في السنة ؛ وأما العمرة فنحب إلا كثار

منها لما ذكرنا من فضلها ، فاما الحج فلا خلاف فيه ، وأما العمرة فأتانا رويانا من طريق مجاهد قال علي بن أبي طالب : في كل شهر عمرة * وعن القاسم بن محمد أنه كره عمرتين في شهر واحد * وعن عائشة أم المؤمنين أنها اعتمرت ثلاث مرات في عام واحد * وعن سعيد بن جبير . والحسن البصري . ومحمد بن سيرين . وإبراهيم النخعي كراهة العمرة أكثر من مرة في السنة ، وهو قول مالك ، ورويانا عن طاوس إذا مضت أيام التشريق فاعتمر متى شئت * وعن عكرمة اعتمر متى ^(٢) أمكنك الموسى * وعن عطاء اجازة العمرة

(١) هو في البخاري بتقديم وتأخير واللفظ واحد إلا أن قوله «تكفير لما بينهما» ففي البخاري «كفارة لما بينهما» وكذلك رواه مسلم كلفظ البخاري ج ١ ص ٣٨٢ ، والحج المبرور هو الذي لا يخالطه إثم ، وقيل المتقبل ، وقيل الذي لا راي فيه ولا سمعة ولا رفق ولا فسوق ، وعلمته أن يزاد بعده خير أو لا يما ود المعاصي بعد رجوعه ، يقال برحمة رب الله حجه برا — بالكسر — وإبرارا ، وقوله وليس له جزاء إلا الجنة ، أي لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد أن يبلغ به الجنة ، ذكر ذلك المحب الطبري في كتابه القري لقاصد القري والله اعلم (٢) في النسخة رقم (١٦) وما ، والذي يظهر لي أن المعنى هنا اعتمر متى طالع شمره وأمكنك حلقه بالموسى هو أي آلة الحلق — والله اعلم .

مرتين في الشهر * وعن ابن عمر أنه اعتمر مرتين في عام واحد مرة في رجب، ومرة في شوال * وعن أنس بن مالك أنه أقام مدة بمكة فكلما جم رأسه (١) خرج فاعتمر وهو قول الشافعي . وأبي حنيفة . وأبي سليمان وبه تأخذ لأن رسول الله ﷺ قد أعمر عائشة مرتين في الشهر الواحد (٢) ولم يكره عليه السلام ذلك بل حض عليها وأخبر أنها تكفر ما بينها وبين العمرة الثانية فالأكثر منها أفضل ؛ وبالله تعالى التوفيق *

واحتج من كره ذلك بأن رسول الله ﷺ لم يعتمر في عام الامرّة واحدة قلنا : لا حجة في هذا لانه إنما يكره ما حض على تركه وهو عليه السلام لم يحج مذ هاجر الاحجة واحدة ولا اعتمر مذ هاجر إلا ثلاث عمر فيلزمكم ان تكرهوا الحج لإمرة في العمر وان تكرهوا العمرة الاثلاث مرات في الدهر ؛ وهذا خلاف قولكم ، وقد صح انه كان عليه السلام يترك العمل وهو يحب ان يعمل به مخافة ان يشق على أمته أو أن يفرض عليهم * والعجب أنهم يستحبون ان يصوم المرء أكثر من نصف الدهر ، وان يقوم أكثر من ثلث الليل ، وقد صح ان رسول الله ﷺ لم يصم قط شهرا كاملا ولا أكثر من نصف الدهر ولا قام بأكثر من ثلاث عشرة ركعة ولا أكثر من ثلث الليل فلم يروا فعله عليه السلام هنا حجة في كراهة ما زاد على صحة نبيه عن الزيادة في الصوم ومقدار ما يقام من الليل على أكثر من ذلك ، وجعلوا فعله عليه السلام في أنه لم يعتمر في العام الامرّة مع حضه على العمرة والاكثر منها حجة في كراهة الزيادة على عمرة من العام وهذا عجب جدا *

٨٢١ — مسألة — وأشهر الحج شوال . وذو القعدة . وذو الحجة . (٣) وقال قوم : شوال . وذو القعدة . وعشر من ذي الحجة * روينا قولنا عن ابن عباس (٤) ، وصح عن ابن عمر من طريق محمد بن اسحاق عن نافع عنه وهو قول طاوس . وعطاء * وروي القول الآخر عن ابن عباس أيضا ، وعن ابن مسعود . وإبراهيم النخعي ، وروينا عن الحسن شوال . وذو القعدة . وصدر ذي الحجة *

قال أبو محمد : قال تعالى : (الحج أشهر معلومات) ولا يطلق على شهرين وبعض آخر أشهر ، وأيضا فان رمى الجمار — وهو من أعمال الحج — يعمل اليوم الثالث عشر من ذي الحجة وطواف الافاضة — وهو من فرائض الحج — يعمل في ذي الحجة كله بلا خلاف منهم فصح أنها ثلاثة أشهر وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٢ — مسألة — وللحج . والعمرة مواضع تسمى المواقيت ، (٥) واحدها ماقات

(١) أي طال شعر رأسه وتجمع (٢) في النسخة رقم (١٤) في شهر واحد ، (٣) وهذه تسمى مواقيت زمانية (٤) انظر البخاري جزء ٢ ص ٢٧٧ (٥) هذه تسمى المواقيت المكانيّة وهي أربعة ، ذوالحليفة — بضم الحاء المهملة وتفتح اللام واسكان

لا يحل لأحد أن يحرم بالحج ولا بالعمرة قبلها * وهى لمن جاء من جميع البلاد على طريق المدينة أو كان من أهل المدينة، ذوالحليفة — وهو من المدينة على أربعة أميال — وهو من مكة على مائتى ميل — غير ميلين ^(١) * ولمن جاء من جميع البلاد. أو من الشام. أو من مصر على طريق مصر. أو على طريق الشام الجحفة، — وهى فيما ^(٢) بين المغرب والشمال — من مكة ومنها الى مكة اثنان وثمانون ميلا * ولمن جاء من طريق العراق منها ومن جميع البلاد ذات عرق — وهى بين المشرق والشمال — من مكة، ومنها الى مكة اثنان وأربعون ميلا * ولمن جاء على طريق نجد من جميع البلاد كلها قرن — وهى شرقى من مكة — ومنه الى مكة اثنان وأربعون ميلا * ولمن جاء على طريق اليمن منها أو من جميع البلاد يلبم — وهى جنوب من مكة — ومنه الى مكة ثلاثون ميلا، فكل من خطر على أحد هذه المواضع وهو يريد الحج. أو العمرة فلا يحل له أن يتجاوزها فأن لم يحرم منه فلا احرام له. ولا حج له. ولا عمره له إلا أن يرجع الى الميقات الذى مر عليه فنوى الاحرام منه فيصح حينئذ احرامه. وحججه. وعمرته، فان أحرم قبل شيء من هذه المواقيت وهو يمر عليها. فلا احرام له. ولا حج له. ولا عمره له إلا أن ينوى اذا صار فى الميقات تجديد احرام فذلك جائز، واحرامه حينئذ تام وحججه تام. وعمرته تامة * ومن كان من أهل الشام. أو مصر فما خلفهما فأخذ على طريق المدينة — وهو يريد حجا. أو عمرة — فلا يحل له تأخير الاحرام من ذى الحليفة ليحرم من الجحفة فان فعل فلا حج له. ولا احرام له. ولا عمره له إلا أن يرجع الى ذى الحليفة فيجدد منها إحراما فيصح حينئذ احرامه. وحججه. وعمرته * فمن مر على أحد هذه المواقيت وهو لا يريد حجا. ولا عمرة فليس عليه أن يحرم فان تجاوزه بقليل. أو بكثير ثم بدا له فى الحج. أو فى العمرة فيلحرم من حيث بدا له فى الحج. أو العمرة، وليس عليه أن يرجع الى الميقات، ولا يجوز له الرجوع اليه، وميقاته حينئذ الموضع الذى بدا له فى الحج أو العمرة فلا يحل له أن يتجاوزها إلا محرما. فان فعل ذلك فلا احرام له. ولا حج له. ولا عمره له إلا أن يرجع

الياء المتناهي تحت — اسم ما بين جشم والجحفة — يضم الجيم واسكان الحاء المهملة — وهى قرية كبيرة كانت عامرة ذات منبر سميت بذلك لأن السيول أجرفت ما حولت أهلها وذات عرق — بكسر العين المهملة واسكان الراء بعدها قاف — وقرن — بفتح القاف واسكان الراء — ويقال له قرن المنازل — بفتح الميم — وقرن الثألب، واصل القرن أنه كان جلا صغيرا انقطع من جبل كبير، وقال الجوهري: هو بفتح الراء وغلطوه فيه وفى قوله أن أوبى القرى منسوب اليه، ويلىم — بفتح الياء واللامين واسكان الميم بينهما، ويقال فيه: يألم بهز بعد الياء. هو جبل يماقعة اعلم وقد نظمها بعض الشعراء. فيتبن فقال: °

عرق العراق يلبم اليمن ° وبذى الحليفة يحرم المدني

والشام جحفة إن مررت بها ° ولاهل نجد قرن فاستبن

(١) وهو أبعد المواقيت من مكة (٢) فى النسخة رقم (١٤) وهى ما، °

الى ذلك الموضع فيجدد منه احراما ، فمن كان منزله بين الميقات ومكة فيقائه من منزله كما ذكرنا سواء سواء ، أو من الموضع الذي بدا له أن يحج منه أو يعتمر كما قدمنا * ومن كان من أهل مكة فأراد الحج فيقائه منازل مكة ، وإن أراد العمرة فليخرج الى الحل فيحرم منه وأدى ذلك التعيم * ومن كان طريقه لا تمر بشيء من هذه المواقيت فليحرم من حيث شاء برّا أو بحرا ، فإن أخرجه قدر بعد احرامه الى شيء من هذه المواقيت ففرض عليه ان يجدد منها نية ^(١) احرام ولا بد *.

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو ابن منصور نا هشام بن بهرام نا ^(٢) المعافى — هو ابن عمران الموصلى — نا أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ وقت ^(٣) لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام . ومصر الجحفة ، ولأهل العراق ذات عرق ، ولأهل اليمن يلملم *.

قال أبو محمد: هشام بن بهرام ^(٤) ثقة ، والمعافى ثقة كان سفيان يسميه الياقوتة الحرام ، وباقيهم أشهر من ذلك *.

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلملم وقال : هن لهم ^(٥) ولكل آت أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحج والعمرة ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة ^(٦) » *.

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد البلخي نا الفربري نا البخاري نا مسدد نا حماد — هو ابن زيد — عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنها] ^(٧) قال : « وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة . ولأهل

(١) في التسخير رقم (١٦) ، وان يجدد منه ثانية ، وما هنا الظهور (٢) في النسائي ج ٥ ص ١٢٣ وقال : حدثنا (٣) قال السيوطي في تعليقه على النسائي : حكى الأزمع عن أحمد — يعني ابن حنبل — أنه سئل في أي سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت ؟ فقال : عام حجة (٤) فتح الموحدة و كسرهما (٥) قال المحب الطبري في كتابه القرى لقاصد القرى : هكذا جازي بعض طرق الصحيحين ؛ وأكثر الروايات فيهما « هن هن » ، والأول أصح لأنه ضمير أهل هذه المواضع المذكورة ، وتخرج الروايات الأخر على المواضع نفسها أي هذه المواقيت لهذه الاقطار ، والمراد أهلها ، وإما جمعه مالا يعقل بالها والتون في قوله « هن لهم » فتعلمه عند العربوا كثر ما يستعمله في بادئ العشرة وفيها زاد بالها لا غير ، ومنه قوله تعالى : (منها أربعة حرم فلا تظلموا فيها من أنفسكم) وقيل في الجميع ، والله أعلم (٦) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ (٧) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٦٦

الشام الجحفة. ولأهل نجد قرن المنازل. ولأهل اليمن يلزم فبن لأهلهم. ولمن أتى عليهم من غير أهلهم لمن كان يريد الحج والعمرة فمن كان دونهم فبنه من أهله وكذلك (١) حتى أهل مكة يهلون منها *

قال أبو محمد: فهذه الأخبار آتم من كل خبر روى في ذلك وأصح وهي منتظمة كل ما ذكرنا فضلا فضلا *

قال أبو محمد: وفي بعض ما ذكرنا خلاف * فنه ان قوما ادعوا أن ميقات أهل العراق العتيق (٢) واحتجوا بخبر لا يصح لأن راويه يزيد (٣) بن زياد — وهو ضعيف — عن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس عن ابن عباس * ومنه أن المالكيين قالوا: من مر على المدينة من أهل الشام خاصة فلهم أن يدعوا الاحرام إلى الجحفة لانه ميقاتهم وليس ذلك لغيرهم، ومنع من ذلك أبو حنيفة. والشافعي. وأبو سليمان وغيرهم وهو الحق لقول النبي ﷺ: «من لاهلهم ولمن أتى عليهم من غير أهلهم لمن كان يريد الحج والعمرة» فقد صار ذو الحليفة ميقاتا للشامي والمصري إذا أتى عليه وكانان تجارزه غير محرم عاصيا لرسول الله ﷺ، وإنما الميقات لمن مر عليه بنص كلامه عليه السلام لا لمن لم يمر عليه فقط * ولو أن مدنيا يمر على الجحفة يريد الحج وعرضت له مع ذلك حاجة إلى المدينة لم يحز له أن يؤخر الاحرام إلى ذى الحليفة *

روينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز — هو ابن محمد الدراوردي — أخبرني هشام بن عروة عن أبيه، وسعيد بن المسيب قال جميعا: من مر من أهل الآفاق بالمدينة أهل من مهل النبي ﷺ من ذى الحليفة * وروينا عن عطاء مثل قول مالك * وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج أخبرني نافع عن ابن عمر قال: أهل مصر، ومن مر من أهل الجزيرة على المدينة في الميقات من أهل الشام *

قال أبو محمد: قول ابن عمر هذا يوجب عليهم تأخير الاحرام إلى الجحفة * ومنه من كانت طريقه على غير المواقيت فإن قوما قالوا: إذا حاذى الميقات لزمه أن يحرم — وهو قول عطاء — واحتجوا بما رويناه من طريق ابن عمر قال: إن أهل العراق شكوا إلى عمر في حجهم أن قرن المنازل جور (٤) عن طريقهم فقال لهم: انظروا حذوها من طريقكم لخذت لهم ذات عرق *

(١) في النسخة رقم (١٤) «وكذلك»، وما هنا موافق للخيارى (٢) في النسخة رقم (١٤) «ذات عرق»، (٣) في النسخة رقم (١٦) «زيد»، وهو غلط راجع ج ١١ ص ٣٢٩ تهذيب التهذيب (٤) أي ماثل عن طريقهم ليس على جادته.

قال علي : وهذا لاحجة لهم فيه لان الخبر المسند في توقيت النبي ﷺ ذات عرق لأهل العراق وقد ذكرناه آنفا فانما حد لهم عمر ما حد لهم النبي ﷺ ، ثم لو لم يصح في ذلك خبر لما كان في قول أحدود رسول الله ﷺ حجة ويكفي من ذلك قوله عليه السلام الذي ذكرنا آنفا « ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ » وقد صرح عن ابن عمر أنه لم يسمع توقيت النبي ﷺ يلبم ، فرواية من سمع . وعلم أنهم من رواية من سمع بعضا ولم يسمع بعضا *

وبرهان آخر وهو أن جميع الأمة مجتمعون اجماعا متيقنا على أن من كان طريقه لا يمر بشيء من المواقيت فانه لا يلزمه الاحرام قبل محاذاة موضع الميقات ثم اختلفوا إذا حاذى موضع الميقات فقال طائفة : يلزمه أن يحرم ، وقال آخرون : لا يلزمه فلا يجوز أن يجب فرض بغير نص ولا اجماع *

ومنه من تجاوز الميقات وهو يريد حجاً أو عمرة فلم يحرم منه وأحرم بعده فان أبا حنيفة قال : هو مسمى ويرجع إلى ميقاته فيلبي منه ولا دم عليه ولا شيء فان رجع إلى الميقات ولم يلب منه فعليه دم شاة ، وكذلك عليه دم ان لم يرجع إلى الميقات وحجه وعمرته تامان ^(١) في كل ذلك *

قال أبو محمد : ما نعلم أحدا قبله قسم هذا التقسيم [الطريف] ^(٢) من اسقاطه الدم برجوعه إلى الميقات وتاليته منه واثباته الدم ان لم يرجع أو ان رجع إلى الميقات ولم يلب ^(٣) وهذا أمر لا يوجه قرآن . ولا سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا نظر يعقل *

وقال مالك . وسفيان . والأوزاعي . والحسن بن حي . والليث . والشافعي . وأبو يوسف : ان رجع إلى الميقات فأحرم منه . فلا شيء عليه . لادم ولا غيره لبي أو لم يلب . وان لم يرجع فعليه دم وحجه وعمرته صحيحان ، وقال زفر : عليه دم شاة رجع إلى الميقات أو لم يرجع *

قال أبو محمد : رويناه من طريق ابن أبي شيبة قال : نا وكيع وابن علية قالو كيع : عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت ، وقال ابن علية : عن أيوب السخيتاني عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد ثم اتفق حبيب . وجابر كلاهما عن ابن عباس انه كان يرد إلى الميقات الذين يدخلون مكة بغير احرام ، قال جابر : رأيته يفعل ذلك * ومن

(١) في النسخة رقم (١٤) (وحيث عمرته تامان) (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) وان لم يلبه

طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس قال: إذ ازل الرجل عن الوقت — وهو غير محرم — فانه يرجع إلى الميقات فإن خشي أن يفوته الحج تقدم وأهراق دما * وعن ليث عن عطاء عن ابن عباس إذا لم يهل من ميقاته اجزأه وأراق دما * ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن اسماعيل عن وبرة أن رجلا دخل مكة — وعليه ثياب — وقد حضر الحج وخاف أن رجع فوته — فأمره ابن الزبير أن يهل من مكانه فإذا قضى الحج خرج إلى الوقت فأهل بعمره * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا ابن عينة عن أبيان بن تغلب ^(١) عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أو عمه أن ابن مسعود رأيهم بذات الشقوق فقال: ما هؤلاء؟ أأتجار؟ قالوا: لا قال: فما يحبسهم عما خرجوا له؟ فقالوا: إلى أدنى ماء فاعتسلوا وأحرموا *

قال أبو محمد: ما نعلم عن الصحابة في هذا إلا ما وردنا، وروى عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه كان لا يرى بأسا بتجاوز الميقات لمن أراد الحج والعمره * وعن الزهري نحو هذا لمن توقع شيئا * وعن وكيع عن سفيان عن حبيب عن إبراهيم النخعي فممن دخل مكة لأحاجا ولا معتمرا وخشي فوات الحج أن يخرج إلى الميقات قال: يهل من مكانه قال حبيب: ولم يذكر دما * وعن الحسن. وسعيد بن جبير أنه يرجع إلى الميقات * وعن عطاء قال: مرة عليه دم ومرة قال: لا شيء عليه، وروينا ذلك من طريق سعيد ابن منصور نا سفيان — هو ابن عينة — عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال: ليس على من تجاوز الميقات غير محرم شيء، قال سفيان: لا يعجننا * ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب ابن بشير أنا خفيف عن سعيد بن جبير قال: من جاوز الوقت الذي وقت رسول الله ﷺ ولم يحرم منه فلن ^(٢) يغني عنه أن أحرم شيئا حتى يرجع إلى الوقت الذي وقت النبي ﷺ فيحرم منه إلا انسان أهله من وراء الوقت ^(٣) فيحرم من أهله *

قال أبو محمد: فأصح الروايات عن ابن عباس، وهذه الرواية عن سعيد بن جبير موافقة لقولنا، وأضعف الروايات عن ابن عباس موافقة لقول الحاضرين من مخالفينا. وليس بعض أقوالهم رضى الله عنهم بأولى من بعض، والواجب عند التنازع ما أوجب الله تعالى إذ يقول: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)، ففعلنا والله الحمد. فوجدنا الله تعالى قد وقت على لسان رسوله ﷺ موافق وحدودا فلا يحل تعديها ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه، وقال رسول الله

(١) هو فتح المشاة ويكون الغن المعجمة كسر اللام، وفي السخنة رقم (١٦) تغلب، وبين مهملة وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٤) «فليس» (٣) في النسخة رقم (١٤) «ومن وراء الميقات،»

ﷺ: « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يجوز أن يصحح عملا عمل على خلاف أمر رسول الله ﷺ ، ولا أن يشرع وجوب دم لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله ﷺ (وما كان ربك نسيا) فيبيح من ماله المحرم ما لم يأت قرآن ولا سنة بأباحته ، وما نعلم لمن أوجب الدم وأجاز الاحرام حجة أصلا فان قالوا : ان أشياء جاء النص فيها بوجوب دم قلنا : نعم فلا يجوز تعديها وليس منكم أحد الا وقد أوجب الدم حيث لم يوجبه صاحبه ، وهذا تحكم لا يجوز القول به ، والله تعالى التوفيق *

ومنه من أحرم قبل الوقت فان قوما استحبوه وقوما كرهوه وأزموه إذا وقع *
روينا من طريق عبد الرحمن بن أذينة بن مسلبة العبدى عن أبيه قال : قلت لعمر بن الخطاب :
أنى ركب السفن . والحيل . والابل فمن أين أحرم ؟ فقال : أتت عليا فأسأله ؟ فسأل عليا ؟
فقال له : من حيث ابدأت ان تنشئها من بلادك فرجع إلى عمر فاخبره فقال له عمر : هو
كما (١) قال لك على * ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة (٢) عن عبد الله بن سبرة ان
رجلا سأل علي بن أبي طالب عن قول الله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) فقال : أن
تحرّم من ديرة أهلك * وبه إلى عبد الله بن سبرة عن عائشة مثله * ومن طريق عبد الرحمن
ابن مهدي عن هشيم عن أبي بشر عن سلام بن عمرو عن عثمان بن عفان العمرة تامة
من أهلك * ومن طريق الخثاني عن هشيم عن بعض أصحابه عن ابراهيم عن ابن مسعود
من تمام الحج ان يحرم من ديرة أهله * ومن طريق ابن أبي شبة عن وكيع عن عينة
ابن عبد الرحمن عن أبيه انه رأى عثمان بن أبي العاص أحرم من المنجشانية بقرب البصرة *
وعن الحسن أن عمران بن الحصين أحرم من البصرة * وصح عن ابن عمر انه أحرم من
بيت المقدس * وعن رجل لم يسم أن أبا مسعود أحرم من السياحين (٣) * وعن رجل
ان ابن عباس أحرم من الشام في برد شديد * ومن طريق سعيد بن منصور ناخدا بن زيد
عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن محمد بن سيرين أنه خرج مع أنس الى
مكة فأحرم من العقيق * وعن معاذ انه أحرم من الشام * وروينا من طريق الحذافي
عن عبد الرزاق نا ابن جريج انا يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبي عمار أنه
كان مع معاذ بن جبل ، وكعب الخير فاحرما من بيت المقدس بعمرة وأحرم معهما *
وبه الى عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم أن ابن عمر أحرم بعمرة من بيت

(١) في النسخة رقم (١٦) دهوا ، (٢) في النسخة رقم (١٦) وعن عبد الله بن مرة ، وهو غلط راجع ج ص ١٠٢

تهذيب التهذيب (٣) اسم مكانين الكوفة والقادسية *

المقدس * وعن ابراهيم كانوا يستحبون أول ما يحج الرجل أو يعتزم أن يحرم من أرضه التي يخرج منها * وعن سعيد بن جبير أنه أحرم من الكوفة * وعن مسلم بن يسار أنه أحرم من ضريبة (١) * وعن الأسود أصحاب ابن مسعود أنهم أحرموا من الكوفة * وعن طاوس . وعطاء نحو هذا *

واحتج من رأى هذا بما روينا من طريق أبي داود نأحمد بن صالح نا ابن أبي فديك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى (٢) عن يحيى بن أبي سفيان الأخنسي (٣) عن جده حكيمة عن أمّ سلة أمّ المؤمنين (٤) أنها سمعت النبي ﷺ يقول : « من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة » شك عبد الله أيهما قال ؟ * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الأعلى ابن عبد الأعلى عن ابن اسحاق عن سليمان بن سحيم عن أمّ حكيم بنت أمية عن أمّ سلة « أن رسول الله ﷺ قال : من أهل بعمرة من بيت المقدس غفر له » *

قال علي : اما هذان الأثران فلا يشتغل بهما من له أدنى علم بالحديث لان يحيى بن أبي سفيان الأخنسي، وجدته حكيمة ، وأم حكيم بنت أمية لا يدري من هم من الناس ؟ ولا يجوز مخالفة ما صح ييقن بمثل هذه المجهولات التي لم تصح قط ، واحتج بعضهم (٦) بأن عليا وأبا موسى أحرمنا من الين فلم ينكر النبي ﷺ ذلك عليهما قال : وكذلك كعب بن عجرة *

قال أبو محمد : ولا ندري أين وجد هذا عن كعب بن عجرة ؟ وأما علي . وأبو موسى فانهما قدما من الين مبلين باهلل كاهلال النبي ﷺ فعلمها عليه السلام كيف يعملان ؟ وليس في هذا الخبر البتة ذكر للسكان الذي أحرمنا منه . ولا فيه دليل ولا نص بان ذلك كان بعد توقيته عليه السلام المواقيت فاذا ليس ذلك فيه فلا حجة لهم به أصلا ، ولا نخالفهم في أن قبل توقيته عليه السلام المواقيت كان الاحرام جائزا من كل مكان *

وأما من قدما ذكره من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم (٧) فأما خبر ابن أذينة فانتا رويناه من طريق وكيع قال : نا شعبة عن الحكم — نا ابن عتيبة — عن يحيى بن الجزار عن ابن أذينة قال : أتيت عمر بن الخطاب بمكة فقلت له : إني ركب الأبل والحيل

(١) يفتح اوله وكسر ثانيه وياء مشددة اسم مكان في طريق مكمن البصرة من نجد ، وقيل : غير ذلك راجع معجم البلدان لياقوت الحموى (٢) يضم الياء وفتح الحاء المهملة ونون فضيلة مكسورة ، ذكره في تهذيب التهذيب جزء ٢٩٧ ص ٢٩٧ . وقال في تلخيص الحبير : قال البخاري في تاريخه لا يثبت ذكره في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن يحيى ، وقال : حديثه في الاحرام من بيت المقدس لا يثبت ، والذي وقع في رواية أبي داود وغيره عبد الله بن عبد الرحمن لا محمد بن عبد الرحمن وكان الذي في رواية البخاري اصحاه (٣) هو بخام معجمه نون اظرت تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٢٤ (٤) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٧٧ . عن ام سلمة زوج النبي . (٥) في النسخة رقم (١٤) وان النبي عليه السلام . (٦) في النسخة رقم (١٦) « واحتج الخصم » (٧) في السكلام حذف ظاهره من غيره .

حتى أتيتك فن اين أعتمر؟ قال : انت على بن أبي طالب فسله فأتيته فسألته فقال لي على : من حيث ابدأت — يعني من ميقات أرضه — قال : فأتيت عمر فذكرت له ذلك ، فقال : ما أجد لك الا ما قال ابن أبي طالب عليه السلام قال أبو محمد عليه السلام : هكذا في الحديث نفسه يعني من ميقات أرضه ، فعاد حجة لنا عليهم لو صح من أصله * وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان حدثني ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري قال : أحرم عمران بن الحصين من البصرة فعاب ذلك عليه عمر بن الخطاب وقال : أردت أن يقول الناس : أحرم رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من مصر من الأمصار *

قال على : عمر لا يعب مستجاب فيه أجر وقرية الى الله تعالى نعم ولا مباحا وانما يعب مالا يجوز عنده ، هذا مما لا يجوز أن يظن به غير هذا أصلا (١) *

ورويناه من طريق سعيد بن منصور نا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن ان عمران بن الحصين أحرم من البصرة فبلغ ذلك عمر فغضب وقال : يتسامع الناس أن رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم من مصره *

قال أبو محمد : عمر لا يمكن البتة أن يغضب من عمل مباح عنده * وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : أحرم عبد الله ابن عامر من حيرب (٢) فقدم على عثمان بن عفان فلامه فقال له : غررت وهان عليك نسكك * قال أبو محمد : وعثمان لا يعب عملا صالحا عنده ولا مباحا وانما يعب مالا يجوز عنده لاسيما وقد بين أنه هوان بالنسك ، والهوان بالنسك لا يحل ، وقد أمر تعالى بتعظيم شعائر الحج * وروينا من طريق وكيع نا عمارة بن زاذان قال : قلت لابن عمر : الرجل يحرم من سمرقند ، أو من الوقت الذي وقت له ، أو من البصرة ، أو من الكوفة فقال ابن عمر : قد شقينا إذا *

قال أبو محمد : لا يحتمل قول ابن عمر إلا أنه لو كان الاحرام من غير الوقت مباحا لثقي المحرمون من الوقت * وروينا من طريق وكيع نا شعبة عن مسلم القرشي قال : سألت ابن عباس بمكة من أين أعتمر؟ قال : من وجهك الذي جئت منه يعني ميقات أرضه * قال أبو محمد : هكذا في الحديث نصا يعني ميقات أرضه * قال على : فطل تعلقهم بعمر . وعثمان . وعلي . وابن عباس . وابن عمر ، وأما سائر الروايات التي ذكرنا عن

(١) واجاب عن ذلك بعضهم فقال : يشبه ان يكون عمر رضى الله عنه انما انكر ذلك شفقة على يعرض المحرم اذا بعدت المسافة آفة نفسه احراما موراى ان في قصر المسافة السلامة من ذلك : (٢) في النسخة رقم (١٤) ومن حيرب ، بالجيم ، ولم اجد هاء في المعجم

الصحابة والتابعين فليس في شيء منها انهم مروا على الميقات، وإذ ليس هذا فيها (١) فكذلك نقول: ان من لم يمر على الميقات فليحرم من حيث شاء، وبهذا تتفق الأخبار عنهم مع ما صح عن النبي ﷺ، ولا يجوز أن يترك ما صح عن النبي ﷺ من طريق عائشة. وابن عباس. وابن عمر رضى الله عنهم لظنون كاذبة لادليل على صحة تأويلهم فيها، وهى خارجة أحسن خروج على موافقة رسول الله ﷺ التى لا يحل أن يظن بهم غيرها.* قال أبو محمد: ومن أتى الى ماروى عن ابن مسعود من قوله: ان القبلة تقطر الصائم فقال: لعله اراد اذا كان معها منى، والى خبر عائشة رضى الله عنها انها كانت لا تدخل عليها من أرضه نساء اخواتها فقال: لا ندرى لماذا ولعله لأمراً وليس لانها كانت لا ترى ذلك الرضاع محرماً، فليس له أن ينكر علينا حمل ماروى عنهم على حقيقته وظاهره بل الملامة كلها على من أقحم فى هذه الآثار ما ليس فيها من انهم جازوا على المواقيت بل قد كذب من قال: هذا بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.*

قال أبو محمد: أما أبو حنيفة. وسفيان. والحسن بن حنبل فاستحبوا تعجيل الاحرام قبل الميقات، وأما مالك فكرهه وأزعمه اذا وقع، وأما الشافعى فكرهه، وأما أبو سليمان فلم يجزه وهو قول أصحابنا، فأما أبو حنيفة فانه ترك القياس إذ أجاز الاحرام قبل الميقات ولم يجز صلاة من صلى وبينه وبين الامام نهر ولا فرق بين الاحرام بالحج فى غير موضع الاحرام وبين الاحرام بالصلاة فى غير موضع الصلاة، وأما المالكيون فان حملوا هذه الآثار على ما حملوها عليه الخفيفون فقد أعظموا القول على أصولهم إذ كرهوا ما استحبه الصحابة، وان حملوها على ما حملناها نحن عليه فكيف يجوزون خلاف ما حده رسول الله ﷺ؟ وهذا مالا مخلص منه، وبالله تعالى التوفيق.*

٨٢٣ — مسألة — فاذا جاء من يريد الحج أو العمرة الى أحد هذه المواقيت فان كان يريد العمرة فليتجرد من ثيابه ان كان رجلاً، فلا (٢) يلبس القميص. ولا سراويل. ولا عمامة. ولا قلنسوة. ولا جبة. ولا برنسا. ولا خفين. ولا قفازين البتة لكن يلتحف فيما شاء من كساء. أو ملحفة. أو رداء، ويتزر ويكشف رأسه ويلبس نعليه، ولا يحل له أن يتزر ولأن يلتحف فى ثوب صبيغ كله أو بعضه بورس. أو زعفران. أو عصفرا، فان كان امرأة فتلبس ما شاءت من كل ما ذكرنا أنه لا يلبسه الرجل وتغطى رأسها إلا أنها لا تنقب أصلاً لكن اما ان تكشف وجهها وإما ان تسدل عليه ثوباً من فوق رأسها فذلك لها ان شاءت، ولا يحل لها أن تلبس شيئاً صبيغ كله أو بعضه بورس أو زعفران،

(١) فى النسخة رقم (١٦) «وإذ ليس فى شيء» الخ وما هنا ثم أوضح (٢) فى النسخة رقم (١٤) «ولا».

ولأن تلبس قنازين فى يديها ولها أن تلبس الخفاف والمصفر ، فإن لم يجد الرجل أزاراً فلبس السراويل كما هى وان لم يجد نعلين فليقطع خفيه تحت الكعبين ولا بد ويلبسها كذلك (١) *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر [قال] « (٢) سأله رجل (٣) رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تلبسوا القمص ولا العاثم ولا السراويلات ولا البراس ولا الخفاف إلا أحد — لا يجد النعلين — فليلبس خفين (٤) وليقطعها أسفل من الكعبين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس » *

وبه الى مسلم نا محمد بن رافع نا وهب بن جرير بن حازم نا أبى [قال] (٥) : سمعت قيساً — هو ابن سعد — يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه « أن رجلاً أتى النبي ﷺ [وهو] (٦) بالجمرة قد أهل بالعمرة وهو مصفر رأسه ولحيته وعليه جبة فقال له رسول الله ﷺ : (٧) انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفر فما كنت صانعاً فى حجك فاصنع فى عمرتك » *

قال أبو محمد : كل ما جب فيه موضع لاجراج الرأس منه فهو جبة فى لغة العرب ، وكل ما خيط أو نسج فى طرفيه ليمسك على الرأس فهو برنس كالغفارة (٨) ونحوها * نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا أحمد بن محمد بن حنبل نا يعقوب — هو ابن ابراهيم بن سعد — نا أبى عن محمد بن اسحاق قال : إننا فاعمولى [عبد الله] (٩) بن عمر حدثني عن [عبد الله] بن عمر « أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء فى إحرامهن عن القنازين . والنقاب . (١٠) وماس الورس والزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب — من مصفر أو خرز أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف — » *

(١) فى النسخة رقم (١٤) « حيث ذكره » (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٦ « نا رجل سأله رسول الله (٤) فى صحيح مسلم « الخفين . » (٥) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ (٦) الزيادة من صحيح مسلم (٧) فى صحيح مسلم زيادة هنا ونصها فقال : يا رسول الله فى إحرامت بعمرة وأنا كاترى فقال : انزع ، الخ .

(٨) قال الجوهرى فى صحاحه : « الغفارة — بالكسر — خرقة تكون دون المغنة توفى بها المرأة خمارها من الدهن ، والغفارة السجاية التى كانها فوق سجاية ، والغفارة الرقعة التى تكون على الخمار الذى يحرق عليه الوتر » اهـ (٩) الزيادة من ابن داود ج ٢ ص ١٠٣ فى الموضعين (١٠) القنازين ثنية القنار بوزن زومان قال فى القاموس : شئ يعمل للبدن يحشى بقطن تلبسها المرأة للبرد أو ضرب من الخلى للبدن والزجلين اهـ والنقاب الخمار الذى يشد على الأنف أو تحت الحاجب والله اعلم

قال على : وحدثنا عبد الله بن ربيع قال : نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا نوح
ابن حبيب القومسى نا يحيى بن سعيد — هو القطان — نا ابن جريج نا عطاء عن صفوان
ابن يعلى بن أمية عن أبيه « أن رجلا أتى رسول الله ﷺ وقد أحرم في جبة متضمن
فقال له رسول الله ﷺ : أما الجبة فأخلعها وأما الطيب فاغسله ثم أحدث احراما » (١) *
قال أبو محمد : نوح ثقة مشهور فالأخذ بهذه الزيادة واجب ، ويجب أحداث الاحرام
للمن أحرم في جبة متضمنا بصفرة معاوان كان جاهلا لأن رسول الله ﷺ لم يأمر بذلك
الامن جمعها ، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة نهى النبي ﷺ الرجال عن المعصر جملة *
قال أبو محمد : وفي بعض ما ذكرنا خلافا ، وهو الثوب المصبوغ بالورس أو الزعفران
إذا غسل حتى لا يبقى منه أثر فقال قوم : لباسه جائز *

قال على : قد روى بعض الناس في هذا أثرا فان صح وجب الوقوف عنده ولا نعلمه
صحيا وإلا فلا يجوز لباسه أصلا لانه قد مسه الورس . أو الزعفران *
روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد بن عبد الوارث التورى عن حماد بن سلمة
عن هشام بن عروة أن عبد الله بن عروة سأل عروة بن الزبير عن الثوب المصبوغ
إذا غسل حتى ذهب لونه يعنى بالزعفران للحرم فنهاه عنه *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن أبي بشر قال : كنت عند سعيد بن المسيب فقال
له رجل : إني أريد أن أحرم ومعى ثوب مصبوغ بالزعفران ففسلته حتى ذهب لونه
فقال له سعيد : أمعك ثوب غيره ؟ قال : لا قال : فأحرم فيه * وروينا من طريق ابراهيم
عن عائشة أم المؤمنين اباحة الاحرام فيه اذا غسل * ولا يصح سماع ابراهيم من عائشة *
ورويانا عن سعيد بن جبير وابراهيم . وعطاء . والحسن . وطاوس اباحة الاحرام فيه
إذا غسل ، وفي اسانيدهم مغمز *

ومنه من وجد خفين ولم يجد نعلين فقد قال قوم : يلبسهما كما هما ولا يقطعهما ،
وقال قوم (٢) : يشق السراويل فيتزر بها * واحتج من أجاز له (٣) لباس السراويل
والخفين بما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على
ابن عبدالعزيز نا الحجاج بن المنهال نا شعبة بن الحجاج نا أخبرنى (٤) عمرو بن دينار

(١) الحديث اختصره المصنف انظر ج ٥ ص ١٣٠ من سنن النسائي ، وقال النسائي بعد ما ذكر الحديث ثم أحدث إحراما ،
ما أعلم أحدا قاله غير نوح بن حبيب ، ولا أحسبه محفوظا والله سبحانه وتعالى أعلم اقول : وسكت من كتبوا على عليه ، وقال
البيهقى رواه جماعات غير نوح بن حبيب فلم يذكرها ولم يقلها اهل العلم بالحديث من نوح (٢) في النسخة رقم (١٤) وقال
«بعضهم» (٣) لفظ «له» زيادتين النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) وأرنى =

سمعت جابر بن زيد قال : سمعت ابن عباس قال : « خطبنا رسول الله ﷺ بعرفات فقال : من لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومن لم يجد ازارا فليلبس سراويل » ، وقال بعضهم : قطع الخفين لإفساد اللباس وقد نهى عنه *

قال أبو محمد : حديث رسول الله ﷺ لا يحل خلافه . فليلبس السراويل كما هي ولا شيء في ذلك ، وأما الخفان لحديث ابن عمر فيه زيادة القطع حتى يكونا أسفل من الكعبين على حديث ابن عباس فلا يحل خلافه ، ولا ترك الزيادة * وروينا عن علي بن أبي طالب « اذا لم يجد النعلين لبس الخفين وان لم يجد ازارا فليلبس السراويل » وضح أيضا عن ابن عباس من قوله * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم انا عبيد الله بن عمر نا نافع عن ابن عمر قال : اذا لم يجد المحرم النعنين فليلبس الخفين وليقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين * ومن طريق هشام بن عروة أن أباه قال : إذا لم يجد المحرم النعنين لبس الخفين أسفل من الكعبين * وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي أنه قال في المحرم لا يجد نعلين : قال : يلبس الخفين ويقطعها حتى يكونا مثل النعلين ، وهو قول ابراهيم النخعي . وسفيان . وقول الشافعي . وأبي سليمان وبه تأخذ * وروينا عن عائشة أم المؤمنين . والمسور بن مخرمة باحة لباس الخفين بلا ضرورة للمحرم من الرجال * وقال أبو حنيفة : ان لم يجد ازارا لبس سراويل فان لبسها يوما الى الليل فعليه دم ولا بد ، وان لبسه أقل من ذلك فعليه صدقة ، وان لبس خفين لعدم النعنين يوما الى الليل فعليه دم . وان لبسهما أقل فصدقة * وقال مالك : من لم يجد ازارا لبس سراويل واقتدى وان لم يجد نعلين قطع الخفين أسفل من الكعبين ولبسهما ولا شيء عليه * وقال محمد بن الحسن : يشق السراويل ويترهبها ولا شيء عليه *

قال أبو محمد : أما تقسيم أبي حنيفة بين لباس السراويل والخفين يوما الى الليل ، وبين لبسهما أقل من ذلك فقول لا يحفظ عن أحد قبله ، وابت شعرى ماذا يقولون : ان لبسهما يوما غير طرفه عين أو غير نصف ساعة وهكذا نزيدهم دقيقة دقيقة حتى يلوح ^(١) هذيانهم ، وقولهم بالاضاليل في الدين ، وكذلك ايجابه الدم في ذلك أو الصدقة لانعله عن أحد قبله « فان قالوا » قسنا ذلك على الفدية الواجبة في حلق الرأس قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن فدية الأذى جاءت بتخير بين صيام . أو صدقة . أو نسك ، وأنتم تجعلون ههنا الدم ولا بد أو صدقة غير محدودة

(١) في النسخة رقم (١٦) حتى يلوح ، وهو صحيح من اللاح رباعي

ولا بد : ولا سيما وأتم تقولون : ان الكفارات لا يجوز أخذها بالقياس ، فكم هذا التلاعب بالدين ؟ *

وأما قول مالك فتقسيمه بين حكم السراويل وبين حكم لبس الخفين خطأ لا برهان على صحته ، ومالك معذور لانه لم يبلغه حديث ابن عباس وانما الملامة على من بلغه وخالفه لتقليد رأى مالك *

وأما قول محمد بن الحسن خطأ لانه استدرك بعقله على رسول الله ﷺ ما لم يأمر به عليه السلام وأوجب فدية حيث لم يوجبها النبي عليه السلام *

قال أبو محمد : وهم يعظمون خلاف صاحب الذى لا يعرف له مخالف وقد ذكرنا في هذه المسألة ما روى عن ابن عباس . وابن عمر . وعائشة . وعلي . والمصور ، ولا نعلم لأحد من الصحابة رضى الله عنهم قولاً غير الأقوال التى ذكرنا في هذه المسألة بخلافها الخفيفون . والمالك يوجب كلها الى آراء فاسدة لا دليل على صحتها أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق *

وروي ناعن عائشة أم المؤمنين نهي المرأة عن القفازين * وعن علي . وابن عمر أيضاً وهو قول ابراهيم . والحسن . وعطاء وغيرهم * وروي ناعن عائشة أم المؤمنين . وعن ابن عباس اباحة القفازين للمرأة ، وهو قول الحكم . وحامد . وعطاء . ومكحول . وعلقمة . وغيرهم ، وحديث رسول الله ﷺ الذى ذكرناه هو الحاكم على ما سواه * وأما المعصفر فقد روي ناعن عمر بن الخطاب المنع منه جملة وللحرم خاصة أيضاً عن عائشة أم المؤمنين وهو قول الحسن . وعطاء * وروينا عن جابر بن عبد الله . وابن عمر . ونافع بن جبير اباحته للحرم ولم يبحه أبو حنيفة . ومالك للحرم ، وأباحه الشافعي * وروينا عن ابن عمر . وابن عباس . وعلي . وعقيل ابني ابى طالب . والقاسم بن محمد وغيرهم اباحة المورد للرجل المحرم وهو مباح اذا لم يكن بزعفران أو ورس أو عصفر لانه لم يأت عنه نهي في قرآن ولا سنة *

٨٢٤ — مسألة — ونستحب الغسل عند الاحرام للرجال والنساء وليس فرضا الاعلى النساء وحدها لما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن سلة عن ابن القاسم حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أساء بنت عميس أنها ولدت محمد بن أبي بكر [الصدیق] ^(١) بالبيداء فذكر أبو بكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : «مرها فتغتسل ثم تهل» *

٨٢٥ — مسألة — ونستحب للمرأة والرجل أن يتطيبا عند الاحرام بأطيب

(١) الزيادة من النسائي ج ٥ ص ١٢٧ ، وقوله بعده بالبيداء ، هو اسم موضع بقرب المدينة

ما يجد أنه (١) من الغالية (٢) والبخور بالعنبر وغيره، ثم لا يزال عنه أنفسها ما بقي عليها *
وكره الطيب للمحرم قوم *

روينا من طريق الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : وجد عمر بن الخطاب ريح طيب بالشجرة فقال : ممن هذه ؟ فقال معاوية : مني طيبتي أم حبيبة فتغيظ عليه عمر ، وقال : منك لعمرى أقسمت عليك لترجعن إلى أم حبيبة فلتغسله عنك كما طيبتك ، وأنه قال : إنما الحاج الأشعث الأدفر الأشعر (٣) * ومن طريق شعبة عن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن عن أبيه أن عثمان رأى رجلا قد تطيب عند الاحرام فأمره أن يغسل رأسه بطين * ومن طريق سفيان الثوري عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال : سمعت ابن عمر يقول : لأن أصبح مطليا بقطران أحب إلى من أن أصبح محرما أنضح طيبا (٤) وهو قول عطاء . والزهري . وسعيد بن جبير . ومحمد بن سيرين . ومالك . ومحمد بن الحسن إلا أن مالك قال : أن تطيب قبل احرامه وقبل افاضته فلا شيء عليه * وأباحه جمهور الناس كما روينا أن نافع أم حبيبة أم المؤمنين . ومعاوية * وروينا أيضا عن كثير بن الصلت * ومن طريق وكيع عن محمد بن قيس عن بشير بن يسار الأنصاري أن عمر وجد ريح طيب فقال : ممن هذه الريح ؟ فقال البراء بن عازب : مني يا أمير المؤمنين قال : قد علمنا أن امرأتك عطرة إنما الحاج الأدفر الأغبر * وبه إلى محمد بن قيس عن الشعبي أنه قال : كان عبد الله ابن جعفر يطيب بالمسك عند احرامه * ومن طريق ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية الفزاري عن صالح بن حيان (٥) قال : رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه من خلوق الكعبة وهو محرم فلم يغسله * ومن طريق سفيان عن أيوب السختياني عن عائشة بنت سعد ابن أبي وقاص قالت : طيبت أبي بالسك والذرية (٦) لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يزور أو يطوف * ومن طريق معمر عن أيوب عنها وغيره أنها سئلت : ما كان ذلك الطيب ؟ قالت : البان الجيد والذرية المسكة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد ابن أسامة (٧) عن عمر بن سويد الثقفي عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : كنا نضمنج جباهنا بالمسك المطيب قبل أن نحر ثم نحر ثم نحن مع رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٦) « ما يجدونه » (٢) هي نوع من الطيب مركب من مسك وعنبر وعود ودهن... والتلفظ بها التطنخاه نهاية (٣) الأشعث مغبر الرأس ، والأشعث الممتن ، والأشعر الذي لم يحلق شعره : لأن الحاج ذاهب إلى العرة لا يظهر ذلله وتواضعه ومسكنته إلى خالقه ليطلق عليه ويؤدى ما أمره مولاه به وأوجه عليه فليس محل اظهار الترفه ، وإفهامه . قال المحب الطبري : خرج به احمد وسعيد (٤) هو في مسلم ج ١ ص ٣٣٢ مطولا ، والنسائي ج ٥ ص ١٤١ اطول من هذا وقوله ، وأنضح طيبا أي افوح (٥) في النسخة رقم (١٦) « حبان » بالياء الموحدة وهو غلط (٦) السك بعض السين المهملة طيب معروف يضاف إلى غير من الطيب ويستعمل ، والذرية بالذال المعجمة نوع من الطيب مجموع من اخلاط (٧) في النسخة رقم (١٤) « عن حماد بن سلة » والصحيح ما هنا :

فَعَرَقَ فَيْسِلَ عَلَى وَجْهِهَا فَلَا يَنْهَانَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ * وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَةَ قَالَ حَدَّثَنِي ذَرَّةٌ (١) أَنَّهَا كَانَتْ تَغْلِفُ رَأْسَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ بِالْمَسْكِ وَالْعَنْبَرِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ * وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أُمِّهِ وَهِيَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَأَيْتُ عَائِشَةَ تَتَكَتُّ (٢) فِي مَفَارِقِهَا الطَّيِّبِ ثُمَّ تَحْرِمُ * وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَدُهْنُ بِالْبَانِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ * وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عِمَارِ الدَّهْنِيِّ عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ امْرَأَ لَصَحَابِهِ بِالطَّيِّبِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ * وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سَلِيمٍ عَنْ مَرَّةَ بْنِ خَالِدٍ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ : سَأَلْنَا أَبَا ذَرٍّ بِالْبُزْءَةِ بَابَ شَيْءٍ يَدُهْنُ الْحَرَمَ ؟ قَالَ : بِالذَّهْنِ * وَعَنْ أَبِي مَعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى قَالَ : رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَفِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ وَهُوَ مُحْرَمٌ مَا لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ لَا تَخْذُمُهُ رَأْسُ مَا * وَعَنْ وَكَيْعٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَطْبِيبُ بِالْغَالِيَةِ الْجَيِّدَةِ عِنْدَ أَحْرَامِهِ * وَمِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ عَيْنَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الطَّيِّبِ لِلْحَرَمِ ؟ فَقَالَ : لِمَنِي لَأَسْغِفَهُ (٣) فِي رَأْسِي قَبْلَ أَنْ أَحْرَمَ ثُمَّ أَحَبَّ بَقَاءَهُ * وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالطَّيِّبِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ وَيَوْمَ النُّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَزُورَ *

فَهَؤُلَاءِ جَمُورُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَأُمُّ أَلَا (٤) الْمُؤْمِنِينَ ، عَائِشَةُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَأَبُو ذَرٍّ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَالْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، وَأَنْسٌ ، وَمَعَاوِيَةُ ، وَكَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ * وَعَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ كَانَ يَغْلِفُ رَأْسَهُ بِالْغَالِيَةِ الْجَيِّدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْرِمَ ، وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَانَ يَدُهْنُ بِالسَّيْخَةِ — عِنْدَ الْأَحْرَامِ — * وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَحْمَرُّ ثِيَابَهُ ، وَيَحْرِمُ فِيهَا ، قَالَ : وَكَانَ يَرَى لِحَانًا تَقْطُرُ مِنَ الْغَالِيَةِ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ فَلَا يَنْكُرُ ذَلِكَ عَلَيْنَا * وَعَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّهُ كَانَ يَحْرِمُ وَوَيْصُ الطَّيِّبِ (٥) يَرَى فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ * وَعَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ : كَانَ أَبِي يَقُولُ لَنَا : طَبِّبُوا قَبْلَ أَنْ تَحْرِمُوا وَقَبْلَ أَنْ تَقِيعُوا يَوْمَ النُّحْرِ * وَمِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبٍ أَنَا أَيُّوبَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْوُزَانَ (٦) أَنَا أَيُّوبَ بْنَ أَيْدُكٍ بَنَ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ — هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ — أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ عَامَ حَجِّ جَمْعِ أَنْاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

(١) بِالذَّلِّ الْمَجْمُوعَةِ مَحَابِبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٢) أَيِ تَضَعُ الطَّيِّبَ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ وَفِي النُّسخَةِ رَقْمُ (١٦) «تَكَتْ» بِلَا تِلْكَ الْمَشَاءَةِ . (٣) بَيْنَيْنِ مَهْمَلَتَيْنِ وَغَيْنَيْنِ مَعْجَمَتَيْنِ أَيْ أَرَوَى رَأْسِي بِهِ ، وَيُرْوَى بِالصَّادِ بَدَلِ الْبَيْنِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ «(٤) فِي النُّسخَةِ رَقْمُ (١٤) «وَأُمِّي الْمُؤْمِنِينَ» وَهُوَ غُلَطٌ وَاضِحٌ ، وَفِي النُّسخَةِ رَقْمُ (١٦) «وَأُمِّي الْمُؤْمِنِينَ» بِحَبِيبَةٍ وَمَا هُنَا خَيْرُهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (٥) أَيْ بَرِيقَهُ وَلِمَا هُنَا (٦) فِي النُّسخَةِ رَقْمُ (١٦) «وَالْوَرَّاقُ» وَهُوَ غُلَطٌ فَانَا أَيُّوبَ بْنَ مُحَمَّدٍ بَنَ زَيْدِ بْنِ فَرْخِ الْوُزَانَ ، قَالَ فِي هَامِشِ الْخَلَاصَةِ كَانَ يَرَى الْفُطْنَ أَهْ .

وخارجة بن زيد بن ثابت . والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وسالم . وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر . وابن شهاب . وأبو بكر بن عبد الرحمن فسألهم عن الطيب قبل الافاضة فكلهم أمره بالطيب — فلم يختلف (١) عليه أحد منهم إلا أن عبد الله بن عبد الله ابن عمر قال له : كان عبد الله جادا مجداً وكان (٢) يرمى بالجرة ثم يذبح ثم يخلق ثم يركب فيفيض قبل أن يأتي منزله فقال سالم : صدق * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار قال : قال سالم بن عبد الله بن عمر : قالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع ، هكذا نص كلام سالم في الحديث ولم يتبع مجاء عن أبيه وجده في ذلك * ورويناه أيضاً عن ابراهيم النخعي . وابن جريج . واستحبه سفيان الثوري أي طيب كان عند الاحرام قبل الغسل وبعده ؟ *

قال أبو محمد : فهو لا جمهور التابعين . وفقهاء المدينة ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي يوسف . وزفر . ومحمد بن الحسن في أشهر قولي ، وقول الشافعي . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وأبي سليمان وجميع أصحابهم *

قال أبو محمد : أما عمر فقد ذكرنا آنفاً اذ شم الطيب من البراء بن عازب ولم ينه عنه أنه قد توقف — في كراهيته وانكاره — * وأما عبد الله ابنه فانتارويناه عنه من طريق وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : سألت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام ؟ فقال : لا أمر به ولا أنهى عنه * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا يعقوب بن عبد الرحمن حدثني موسى بن عقبة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر قال : دعوت رجلاً وأنا جالس بجانب أبي فارس له إلى عائشة أسأله عن الطيب عند الاحرام ؟ ، وقد علمت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبي فجاء في رسول فقال : إن عائشة تقول : لا بأس بالطيب عند الاحرام فأصب ما بدالك فصمت عبد الله بن عمر *

قال علي : هذا بأصح اسناد بيان في أنه قد رجع عن كراهته جملة ولم ينكر استحسانه فسقط تعليقهم بعمر . وعبد الله بن عمر ، ولم يبق لهم الاعتماد وحده ، وقد صح عنه رضي الله عنهم ما سذكروه بعد هذا ان شاء الله تعالى من اجازة تغطية المحرم وجهه بخالفه فسبحان من جعل قوله حيث لم تبلغه السنة حجة ولم يجعل فعله حيث لا خلاف فيه للسنة حجة ! ان هذا لعجب *

قال أبو محمد : فلما اختلفوا وجب الرجوع الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه من بيان رسول الله ﷺ فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم

ابن أحمد نا الفربرى نا البخارى نا محمد بن يوسف نا سفيان عن منصور عن سعيد بن جبير قال :
كان ابن عمر [رضى الله عنها] ^(١) يدهن بالزيت فذكرته لابراهيم — هو النخعى —
فقال ^(٢) : ماتنصع بقوله : حدثني الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضى الله عنها] ^(٣)
قالت : كأتى أنظر الى وبيص الطيب في مفارق ^(٤) رسول الله ﷺ وهو محرم ؟ *

نا أحمد بن قاسم نا أبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا أبو اسماعيل — هو محمد
ابن اسماعيل الترمذى — نا الحميدى نا سفيان بن عيينة نا عطاء بن السائب عن ابراهيم النخعى
عن الأسود عن عائشة قالت : رأيت الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلثة وهو محرم *
ورويناه أيضا من طريق علقمة ومسروق عن عائشة نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح
نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا أحمد بن منيع.
ويعقوب الدورقى نا جميعا : ا هـ نا منصور — هو ابن المعتمر — عن عبد الرحمن بن القاسم
ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : كنت أطيّب رسول الله ﷺ ^(٥) قبل أن
يحرم ويوم التحرقبل أن يطوف بالبيت بطيب فيه مسك * نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن
معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن منصور نا سفيان نا عثمان بن عروة بن الزبير عن أبيه قال :
قلت لعائشة : بأى شيء طيبت النبي ﷺ ؟ ^(٦) قالت : بأطيب الطيب عند حله وحرمه ^(٧) *
ورويناه أيضا من طريق عمرة بنت عبد الرحمن عنها *

فهذه آثار متواترة متظاهرة لا يحل لأحد أن يخرج عنها ، رواه عن أم المؤمنين عروة .
والقاسم . وسالم بن عبد الله بن عمر . وعبد الله بن عبد الله بن عمر ، وعمرة .
ومسروق . وعلقمة . والأسود ، ورواه عن هؤلاء الناس الأعلام *

قال أبو محمد : فاعترض من قلده مالكا . ومحمد بن الحسن في هذا بأن قالوا : قد رويتم
من طريق أبي عمير بن النحاس عن ضمرة بن ربيعة عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت : طيبت رسول الله ﷺ لأحلاله ولأحرامه طيبا لا يشبه طيبكم هذا
— تعنى ليس له بقاء — *

قال على : هذه لفظة ليست من كلامها بلا شك بنص الحديث وإنما هو ظن بمن
دونها ، والظن أ كذب الحديث ، وقد صرح عنها من طريق مسروق . وعلقمة . والأسود —

(١) الزيادة من البخارى ج ٢ ص ٢٧٠ (٢) في البخارى وقال ، (٣) الزيادة من صحيح البخارى (٤) جمع مفارق وهو وسط
الراس (٥) في النسخة رقم (١٤) «أطيب النبي عليه السلام وما هما موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٢ (٦) في سنن النسائي
ج ٥ ص ١٣٨ «رسول الله» (٧) في النسائي عند «حرمة حله» والحرم بضم الحاء المهملة وسكون الراء — الأحرام بالفتح

وهم النجوم الثواقب — أنها قالت : أنها رأت الطيب في مفارقة عليه السلام بعد ثلاثة أيام (١) ولاضعف أضعف من يكذب رواية هؤلاء عنها أنها رأت بعينها برواية أبي عمير ابن النحاس بظن ظنه من شاء الله تعالى أن يظنه ، اللهم فلا أكثر فهذا عجب عجيب ، وقال بعضهم : هذا خصوص له عليه السلام *

قال أبو محمد : كذب قائل هذا (٢) لأن سالم بن عبد الله بن عمر روى عنها باصح اسناد أنها طيبته عليه السلام قالت : بيدي * رويانه من طريق حماد بن زيد عن عمرو ابن دينار عن سالم بن عبد الله عن عائشة * وروينا قبل أنهن كن يضمخن جباهن بالمسك ثم يحرم من ثم يعرقن فيسيل على وجوههن فيرى ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره ، ثم لو صح لهم كل هذه الظنون لكان هذا الخبر حجة عليهم لاهم على كل حال لأن فيه أنه عليه السلام تطيب عند الاحرام بطيب ، فيقال لهم (٣) : ليكن أى طيب شاء هو طيب على كل حال وأنهم يكرهون الطيب بكل حال فكم هذا التمويه بما هو عليكم ؟ وتوهمون أنه لكم فسبحان من جعلهم يعارضون الحق البين بالظنون والتكاذيب ! والذي يجب ان يحمل عليه قولها لا يشبه طيبكم هذا ان صح عنها على أنه أطيّب من طيبنا لا يجوز غير هذا لقولها الذى أوردناه عنها آنفا : أنها طيبته عليه السلام بأطيب الطيب *

واعترض في ذلك من دقق منهم بما رويانه من طريق ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه سمع عائشة أم المؤمنين تقول : طيبت رسول الله ﷺ فطاف في نسائه ثم أصبح محرما قال : فصح عنه أنه اغتسل فرأى ذلك الطيب عنه (٤) *

قال أبو محمد : نعوذ بالله من الهوى وما يحمل عليه من المكابرة للحق بالظن الكاذب ، ويكذب ظن هذا الظان مارواه كل من ذكرنا قبل عن عائشة عن لا يعدل محمد بن المنتشر باحد منهم لو انفرد فكيف اذا اجتمعوا ؟ من أنها طيبته عليه السلام عند احرامه ولا حلاله قبل أن يطوف بالبيت * ومارواه من رواه منهم من أنها رأت الطيب في مفارقة عليه السلام بعد ثالثة من احرامه * وايضا فقد صح يقيّن لاختلاف فيه أنه عليه السلام انما أحرم في تلك (٥) الحجة إثر صلاة الظهر ، فصح أن الطيب الذى روى ابن المنتشر هو طيب آخر كان قبل ذلك بيلة طاف فيها عليه السلام على نسائه ثم أصبح كما في حديث ابن المنتشر ، فبطل ان يكون لهم في حديث ابن المنتشر متعلق ، وابن المنتشر كوفي فيعجبا للمالكين لايزالون

(١) في النسخة رقم (١٤) ، بعد ايام ثلاثة ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، كذب هذا القائل ، (٣) في النسخة رقم (١٤)

دليل لم ، (٤) في النسخة رقم (١٤) ، وفي زال عنه ذلك الطيب ، (٥) في النسخة رقم (١٦) ، وأحرم تلك ، *

يضعفون رواية أهل الكوفة فاذا وافقتهم تركوا لها المشهور من روايات أهل المدينة فكيف وليست رواية ابن المنشر مخالفة لرواية غيره في ذلك ؟ *
واحتجوا بالخبر الذى فيه عن النبى ﷺ « انه قيل : من الحاج يارسول الله ؟ قال :
الاشعث النفل » *

قال على : وهذا رواه ابراهيم بن يزيد وهو ساقط لا يحتج بحديثه ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه لا يمكن أشعث نفلا من أول يوم ولا بعد يومين وثلاثة وانما أبنا له الطيب عند الاحرام ، وعند الاحلال كغسل الرأس بالخطمى حيثنذ *

وشغب بعضهم بالخبر الثابت الذى رويناه من طريق مسلم عن على بن خشرم انا عيسى - هو ابن يونس - عن ابن جريج أخبرنى عطاء ان صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن « أباه كان مع رسول الله ﷺ بالجعرانة وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ثوب قد أظلم به عليه [معه ناس من أصحابه فيهم عمر] (٢) اذ جاء رجل [عليه جبة صوف متضمخ بطيب] (٣) فقال : يارسول الله كيف ترى فى رجل أحرم بعمرة فى جبة بعد ماتضمخ بطيب ؟ فجاءه الوحى » فذكر الخبر ، وفيه أن رسول الله ﷺ قال له : « أما الطيب الذى بك فاغسله ثلاثة مرات ، وأما الجبة فانزعها ثم اصنع فى عمرتك ماتضع الطيب الذى بك » ، وهكذا رويناه من طريق يحيى القطان عن ابن جريج نصا *

قال على : فاحتجاجهم بهذا الخبر عبث ولا حجة لهم فيه ، أما العجب فانه كان فى الجعرانة كما ذكر فى الحديث ، وعمرة الجعرانة كانت إثر فتح مكة متصلة به فى ذى القعدة لان فتح مكة كان فى شهر رمضان وكانت حين متصلة به ، ثم عمرة الجعرانة منصرفه عليه السلام من حين ، ثم حج تلك السنة عتاب بن أسيد ، ثم كان عام قابل فحج بالناس أبو بكر ، ثم كانت حجة الوداع فى العام الثالث ، وكان تطيب النبى ﷺ ، وأزواجه معه فى حجة الوداع بعد حديث هذا الرجل بأزيد من عامين ، فمن أعجب ممن يعارض آخر فعله عليه السلام بأول فعله هذا ؟ لو صح أن حديث يعلى بن أمية فيه نهى عن الطيب للمحرم ، وهذا لا يصح لهم لما نذره ان شاء الله تعالى ، وأما كونه لا حجة لهم فيه فان هذا الخبر رواه من هو أحفظ من ابن جريج وأجل منه فينه كما حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد ابن على الباجى نا أحمد بن خالد نا عبيد بن محمد الكشورى نا محمد بن يوسف الخدافى نا عبد الرزاق نا ابن عينة - هوسفيان - عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ لما كان بالجعرانة أتاه رجل متضمخ بخلق وعليه مقطعات

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨ وعلى النبى صلى الله عليه وسلم ، (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم

فقال : يا رسول الله إني أهلكت بعمره فكيف تأمرني ؟ وانزل على رسول الله ﷺ فدعاني عمر فظرت اليه فلما سرى عنه قال : أين السائل ؟ قال : ها أنا ذا يا رسول الله قال : ما كنت تصنع في حجتك ؟ قال : أنزع ثيابي هذه وأغسل هذا عني قال : فاصنع في عمرتك مثل ما تصنع في حجتك » (١) *

قال علي : عمرو بن دينار من التابعين صحب جابر بن عبد الله . وابن عباس . وابن عمر فقد بين أن ذلك الطيب انما كان خلوقا *

وهكذا روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا وهب بن جرير بن حازم نا أبي قال : سمعت قيسا — هو ابن سعد — يحدث عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أن رجلا أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة قد أهلّ بالعمره وهو مصفر رأسه ولحيته (٢) وعليه جبة فقال : يا رسول الله إني أحرمت بعمره وأنا كما ترى فقال : انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عمرتك *

ومن طريق مسلم نا شيان بن فروخ نا همام — هو ابن يحيى — نا عطاء — هو ابن أبي رباح — عن صفوان بن يعلى بن أمية (٣) عن أبيه قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو بالجعرانة — عليه جبة وعليه خلوق أو قال : أثر الصفرة فذكر الخبر — وفيه فقال له رسول الله ﷺ : اغسل عنك أثر الصفرة أو قال : أثر الخلق . واخلع عنك جبتك واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجتك » *

فاتفق عمرو بن دينار . وهمام بن يحيى . وقيس بن سعد كلهم عن عطاء في هذه القصة نفسها عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه أنه كان متضمخا بخلق — وهو الصفرة نفسها وهو الزعفران — بلا خلاف (٤) وهو محرم على الرجال عامة في كل حال . وعلى المحرم أيضا بخلاف سائر الطيب كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٧ بلفظ قريب من هذا (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٨ وهو مصفر لحيته ورأسه .

(٣) في صحيح مسلم بن مية ، وفي بعض النسخ « ابن أمية » كما هنا ، قال النووي : وهما صحيحان تأمينا أبو يعلى . ومنه أنه ، وقيل : جدته المشهورة الأولى ، فكتب تاريخا له وتارة إلى أمه وهي مية بضم الميم وبعدها نون ساكنة والله اعلم .

(٤) قال في اللسان للخلق — بفتح الحاء المعجمة — والخلق بكسر هاء — ضرب من الطيب ، وقيل الزعفران أمعا فأدان الخلاق ليس هو الزعفران بلا خلاف وإنما فيه خلاف ، وقال العلامة ابن الأثير في النهاية : ذكر الخلق قد تكرر في غير موضع وهو طيب معروف مركب يتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب وتغلب عليه الحرة والصفرة ، وقد وردت بأباحتها وتارة بالنهي عنه ، والنهي أكثر ما ثبت ، وإنما نهى عنه لأنه من طيب النساء . وكن أكثر استعمالا لهنهمن ، والظاهر أن أحاديث النهي ناسخة والله أعلم .

ابن أحمد نا الفربى نا البخارى نا مسدد نا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال: «نهى رسول الله ﷺ (١) أن يتزعر الرجل» * نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا شعبة نا عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول: نهى رسول الله ﷺ عن الورس والزعفران قال: فقلت: للمحرم قال: نعم *

فبطل تشغيهم بهذا الخبر جملة لانه انما فيه نهى عن الصفرة لاعت سائر الطيب، ولانه لو كان فيه نهى عن الطيب وليس ذلك فيه لكان منسوخا بآخر فعله عليه السلام فى حجة الوداع * وقال بعضهم: وجدنا المحرم منها عن ابتداء الطيب، وعن ابتداء الصيد، ثم وجدناه لو أحرم وفى يده صيد لوجب عليه ارساله فكذلك الطيب *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس فاسد، ثم لو صح لكان من القياس باطلا لانه لا يلزم من أحرم وفى يده صيد قد تصيده فى احلاله أن يطلقه فهو تشبيه للخطأ بالخطأ، والعجب كله من قول هذا القائل: إن من أحرم وفى يده صيد وفى قفصه فى منزله صيد أنه يلزمه اطلاق الذى فى يده ولا يلزمه اطلاق الذى فى القفص، وهذا عجب جدا والله تعالى التوفيق، وقاسه أيضا على من أحرم وعليه قيص وسراويل وعمامة * قال أبو محمد: ويعارض قياسهم هذا بانه لا يحل للمحرم أن يتزوج؛ فان تزوج ثم أحرم لم يبطل نكاحه ﴿فان قالوا﴾: لا نوافق على هذا قلنا: انما خاطبنا بهذا من يقول به من المالكين، وأما أنتم فانكم تقولون: [ان] (٢) المحرم ممنوع من ابتداء ذبح الصيد وأكله ولا تختلفون فى أن من ذبح صيدا ثم أحرم فان ملكه وأكله له حلال * ٨٢٦ — مسألة — ثم يقولون: لبيك بعمره أو ينويان ذلك فى انفسهما لقول رسول الله ﷺ: «انما الأعمال بالنيات» ونستحب أن يكون ذلك إثر صلاة فرض أو نافلة *

٨٢٧ — مسألة — ثم يجتنبان تجديد قصد الى الطيب فان مسهما من طيب الكعبة شيء لم يضر، أما اجتناب القصد الى الطيب فلا نعلم فيه خلافا، وأما ان مسه شيء من طيب الكعبة أو غيرها عن غير قصد فلا نهى لم يأت فيه (٣) نهى، وقد رويانا عن أنس كما ذكرنا أنه أصابه فلم يغسله، وبه قال عطاء، وسئل عن ذلك؟ فقال: ليس عليه أن يغسله (٤) *

(١) فى صحيح البخارى ج ١ ص ٢٨٠ نهى صلى الله عليه وسلم (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) فى النسخة رقم

(١٦) لم يأت عنه، (٤) فى النسخة رقم (١٦) وليس عليك ان تغسله.

٨٢٨ — مسألة — ولا بأس أن يغطي الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك، ولا بأس أن تسدل المرأة الثوب من على رأسها على وجهها * أما أمر المرأة فلأن رسول الله ﷺ إنما نهاها عن النقاب، ولا يسمى السدل نقاباً فإن كان البرقع يسمى نقاباً لم يحل لها لباسه *

وأما اللثام فإنه نقاب بلا شك فلا يحل لها وقد قال الله تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم)، وقال رسول الله ﷺ: «إذا نهيتكم عن شيء فدعوه»، وقال تعالى: (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فصح أن ما لم يفصل لنا تحرمة فباح، وما لم ينه عنه فحلال والله تعالى التوفيق * وقد صح في ذلك خلاف. روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلية الماجشون عن محمد بن المنكدر قال: رأى ابن عمر امرأة قد سدلت ثوبها على وجهها — وهي محرمة — فقال لها: اكشفي وجهك فإنما حرمة المرأة في وجهها * وصح خلاف هذا عن غيره كإرويانا عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر الصديق كانت تغطي وجهها وهي محرمة * وعن وكيع عن شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت: سئلت عائشة أم المؤمنين ما تلبس المحرمة؟ فقالت: لا تنتقب ولا تلثم وتسدل الثوب على وجهها * وعن عثمان أيضاً كذلك، فكان المرجوع في ذلك إلى ما منع منه رسول الله ﷺ فقط *

وأما الرجل فأتانا روينا من طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن الفرافصة بن عمير قال: كان عثمان بن عفان. وزيد بن ثابت. وابن الزبير يخمرون وجوههم وهم محرمون * ومن طريق معمر. وسفيان بن عيينة كليهما عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: رأيت عثمان بن عفان تخمراً وجهه بقطيفة أرجوان بالمرج (١) في يوم صائف وهو محرم * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: المحرم يغطي من الغبار ويغطي وجهه إذا نام ويغتسل ويغسل ثيابه. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله. وابن الزبير أنها كانا تخمران وجوههما وهما محرمان * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: المحرم يغطي مادون الحاجب والمرأة تسدل ثوبها من قبل قفاها على هامتها *

(١) يفتح العين المهملة وتسكون الراء قرية جامعة من عمل الفرع على أيام من المدينة *

وعن عبد الرحمن بن عوف أيضا إباحة تغطية المحرم وجهه وهو قول عطاء وطاوس . ومجاهد . وعلقمة . وإبراهيم النخعي . والقاسم بن محمد كلهم أفتى المحرم بتغطية وجهه وبين بعضهم من الشمس . والغبار . والذباب وغير ذلك ، وهو قول سفيان الثوري . والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم ، وروى عن ابن عمر لا يغطي المحرم وجهه * وقال به مالك . ولم ير على المحرم أن يغطي وجهه شيئا لأفدية . ولا صدقة . ولا غير ذلك إلا أنه كرهه فقط بل قد روى عنه ما يدل على جواز ذلك *

روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان — هو ابن عيينة — عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : الذنن من الرأس فلا تغطه ، وقال : إحرار المرأة في وجهها ، وإحرار الرجل في رأسه * وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يغطي المحرم وجهه فإن فعل فعله الفدية *

قال أبو محمد : ما نعلم أحدا قال هذا قبل أبي حنيفة ، وهم يعظمون خلاف الجمهور ، وقد خالفوا هنا عبد الرحمن بن عوف . وعثمان بن عفان . وزيد بن ثابت . وجابر بن عبد الله . وابن عباس . وابن الزبير ، وجمهور التابعين ، فإن تعلقوا بإبن عمر فقد ذكرنا في هذا الباب عن ابن عمر نهي المرأة عن أن تسدل على وجهها وقد خالفوه ؛ وروينا عنه ما يدل على جواز تغطية المحرم وجهه كما ذكرنا آنفا . فمرة هو حجة ومرة ليس هو حجة أف لهذا عملا *

قال أبو محمد : والعجب كل العجب أنهم قالوا : لما كانت المرأة إحرارها في وجهها كان الرجل بذلك أحق لأنه أغلظ حالا منها في الإحرار *

قال أبو محمد : والسنة قد فرقت بين الرجل والمرأة في الإحرار فوجب على الرجل في الإحرار كشف رأسه ولم يجب على المرأة ، وانفقا في أن لا يلبسا غفازين واختلفا في اليباب فمن أين وجب أن يقاس عليها في تغطية وجهه ؟ إن هذا القياس يخيف جدا . وأيضا فقد كذبوا وما نهيت المرأة عن تغطية وجهها بل هو مباح لها في الإحرار وإن نهيت عن النقاب فقط فظهر فساد قياسهم *

والعجب أنهم احتجوا في ذلك بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ في أمره في الذي مات محرما أن لا يخمر رأسه ولا وجهه رويناه من طرق جيدة . منها من طريق مسلم نا أبو كريب نا وكيع عن سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رجلا أوقسته راحلته (١) وهو محرر فأت رسول الله ﷺ : فغسلوه بماء »

(١) يقال أوقسته ووقسته كرت عفته فات في الحالة

وسدر وكفنه في ثوبه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه (١) فانه يعث يوم القيامة مليا * قال أبو محمد : ان الحياء لفضيلة وكما أخبر رسول الله ﷺ انه من الايمان ، وهم أول مخالف لهذا الحديث ، وأول عاص لرسول الله ﷺ فيه فلا يرون فيمن مات محرما أن يكشف رأسه ووجهه بل يغطون كل ذلك . ثم يحتجون به في أن لا يغطي الحى المحرم وجهه ونعوذ بالله من الخذلان ، ويقولون : ان صاحب إذا روى خبراً وخالفه فهو دليل على نسخ ذلك الخبر عندهم هو ، وابن عباس روى هذا الخبر (٢) ، وهو رأى للمحرم الحى أن يخمر وجهه فأين ذلك الأصل الحثيث الذي تعلقوا به في رد السنن [الثابتة] (٣) * قال علي : ونحن نقول : ان الحى المحرم لا يلزمه كشف وجهه . وانما يلزمه كشف رأسه فقط ، فاذا مات أحدث الله تعالى له حكماً زائداً وهو أن لا يخمر وجهه ولا رأسه لا يسأل عما يفعل تعالى ، والقياس ضلال وزيادة في الدين شرعا لم يأذن به الله تعالى * قال علي : لو كان تغطية المحرم وجهه مكروها أو محرما لبينه رسول الله ﷺ فاذا لم ينه عن ذلك فهو مباح وبالله تعالى التوفيق *

٨٢٩ — مسألة — ونستحب أن يكثر من التلبية من حين الاحرام فما بعده دائماً في حال الركوب ، والمشى ، والنزول ، وعلى كل حال ، ويرفع الرجل والمرأة صوتهما بها ولا بد ، وهو فرض ولو مرة ، وهى ليك اللهم ليك ان الحمد والتعنة لك والملك لا شريك لك *

نا أحمد بن محمد بن الجسور نا أحمد بن الفضل الدينورى نا محمد بن جرير الطبرى حدثني محمد بن عبد الله بن سعيد الواسطى نا يعقوب بن محمد نا محمد بن موسى نا اسحاق ابن سعيد بن جبير عن جعفر بن حمزة بن أبي داود المازنى عن أبيه عن جده أبي داود — وهو بدرى — قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في الحج . فلما كان بذي الحليفة صلى في المسجد أربع ركعات : ثم لبى دبر الصلاة ثم خرج الى باب المسجد فاذا راحلته قائمة فلما انبعث به أهل ثم مضى فلما علا البيداء أهل » (٤) *

قال علي : ومن حيث أهل اجزأه لانه فعل لأمر * نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني حرمة ابن يحيى انا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : إن سالم بن عبد الله [بن عمر] (٥) أخبرني عن أبيه قال : « سمعت رسول الله ﷺ يهلّ ملبداً يقول : ليك اللهم ليك

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٨ ولا تخمروا رأسه ولا وجهه (٢) في التسخير رقم (١٤) وقابن عباس روى هذا الخبر ،

(٣) الزيادة من التسخير رقم (١٤) (٤) في التسخير رقم (١٤) (٥) فلما مر على البيداء أهل (٥) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٩

ليك [لا شريك لك ليك] ^(١) ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لا يزيد على هؤلاء الكلمات » ^(٢) *

قال أبو محمد : وقد روى غيره الزيادة ، ومن زاد ذكر الله تعالى لحسن ومن اختصر على هذه لحسن ، كل ذلك ذكر حسن *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا قتيبة بن سعيد نا حميد بن عبد الرحمن عن عبد العزيز بن أبي سلمة — هو ابن الماجشون — عن عبد الله بن الفضل ^(٣) عن الأعرج عن أبي هريرة قال : كان من تلبية رسول الله ﷺ ^(٤) ليك إله الحق ، قال أحمد بن شعيب ^(٥) : مانعنا أحدا أسنده إلا عبد الله بن الفضل ^(٦) وهو ثقة *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن راهويه نا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن خلاد بن السائب عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال : « جاءني جبريل فقال لي : يا محمد مر أصحابك فليرفعوا ^(٧) أصواتهم بالتلبية » *

قال أبو محمد : هذا أمر ، وقال بعض الناس : يكره رفع الصوت * قال علي : وهذا خلاف للسنة ، وقال بعضهم : لا ترفع المرأة * قال أبو محمد : هذا خطأ وتخصيص بلا دليل ، وقد كان الناس يسمعون كلام أمهات المؤمنين ولا حرج في ذلك ، وقد روى عنهن وهن في حدود العشرين سنة وفوق ذلك ولم يختلف أحد في جواز ذلك واستجابته * روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حميد — هو ابن عبد الرحمن — عن بكر ابن عبد الله المزني قال : سمعت ابن عمر يرفع صوته بالتلبية حتى اني لأسمع دوى صوته بين الجبال *

وبه الى هشيم نا الفضل بن عطية نا أبو حازم قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا أحرمو الميبلغوا الروحاء حتى تبح أصواتهم *

ومن طريق وكيع نا ابراهيم بن نافع قال : قدمت امرأة أعجمية فخرجت مع الناس ولم تهمل بشيء إلا أنها كانت تذكر الله تعالى فقال عطاء : لا يجزئها *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن

(١) الزيادة من صحيح مسلم (٢) في النسخة رقم (١٤) د على هذه الكلمات ، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٩ (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وعبد الله بن الفضل ، وهو غلط (٤) في النسائي جزء ٥ ص ١٦١ والثاني صلى الله عليه وسلم ، (٥) في النسائي وقال ابو عبد الرحمن ، وهو كنيته ، وما هنا اسمه (٦) في النسائي ج ٥ ص ١٦١ ولا أعلم أحدا أسنده عن عبد الله بن الفضل إلا عبد العزيز رواه اسماعيل بن أمية عنه مرسله (٧) في النسائي ج ٣ ص ١٦٢ وان يرفعوا *

ابن القاسم بن محمد عن أبيه قال : خرج معاوية ليلة النفر فسمع صوت تلبية فقال (١) : من هذا ؟ قيل : عائشة أم المؤمنين اعترت من التنعيم فذكر ذلك لعائشة فقالت عائشة : لو سألتني لأخبرته . فهذه أم المؤمنين ترفع صوتها حتى يسمعها معاوية في حاله التي كان فيها * (فان قيل) : قد روى عن ابن عباس . لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية . وعن ابن عمر ليس على النساء ان يرفعن اصواتهن بالتلبية * قلنا : رواية ابن عمر هي من طريق عيسى . ابن أبي عيسى الحياط (٢) وهو ضعيف ، ورواية ابن عباس هي من طريق ابراهيم بن أبي حبيبة وهو ضعيف ، ولو صحا لكانت رواية عائشة موافقة للنص *

٨٣٠ — مسألة — فاذا قدم المعتمر أو المعتمرة مكة فليدخل المسجد ولا يبدء ابشئ . لاركتين ولا غير ذلك قبل القصد الى الحجر الأسود فيقبلانه ، ثم يلقيان البيت على اليسار ولا بد ، ثم يطوفان بالبيت من الحجر الأسود الى أن يرجعا اليه سبع مرات منها ثلاث مرات خبياء وهو مشى فيه سرعة ، والأربع طوافات البواق مشيا ، ومن شاء ان يحج في الثلاث الطوافات . وهي الأشواط من الركن الأسود مارا على الحجر الى الركن اليماني ، ثم يمشي رفقا من اليماني الى الأسود في كل شوط من الثلاثة فذلك له ، وكلما مر على الحجر الأسود قبله . وكذلك الركن اليماني أيضا فقط ، فاذا تم الطواف المذكور أتيا الى مقام ابراهيم عليه السلام فصليا هنالك ركعتين وليستا فرضا ، ثم خرجا ولا بد الى الصفا فصعدا عليه . ثم هبطا فاذا صارا في بطن الوادي أسرع الرجل المشى حتى يخرج عنه ثم يمشى حتى يأتي المروة فيصعد عليها ثم ينحدر كذلك حتى يرجع الى الصفا ثم يرجع كذلك الى المروة هكذا حتى يتم سبع مرات منها ثلاث خبياء وأربع مشيا ، وليس الخبب بينها فرضا (٣) ، ثم يخلق الرجل رأسه أو يقصر من شعره ولا تحلق المرأة لكن تقصر من شعرها ، وقد تمت العمرة وحل لها كل ما كان حرم عليها بالاحرام من لباس وغيره * قال أبو محمد : لا خلاف فيما ذكرنا الا في أشياء ننبهنا ان شاء الله عز وجل ، وهي وجوب الخبب في الطواف ، وجواز تنكيس الطواف بان ياقى البيت على اليمين ، وجوب السعي بين الصفا والمروة *

برهان صحة قولنا (٤) ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب . أخبرني محمد بن سليمان لوين عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن

(١) في النسخة رقم (١٦) «فقبل» وما هنا الول (٢) في بعض النسخ «الخاط» ، والثوب يدل الى النتيجة آخر الحروف وكلامها صحيح يقال له : الخياط والخياط لأنه كان يعالج الصنائع الثلاثة تراجع تهذيب التهذيب جز ٨ ص ٢٢ *
(٣) سقط من النسخة رقم (١٦) من قوله : «منها ثلاث خبياء الى هنا خطأ» (٤) في النسخة رقم (١٤) «برهان صحة ما قلناه»

ابن عباس قال: «لما قدم رسول الله ﷺ (١) قال المشركون: [انهم يقدم عليكم قوم] (٢) وهتهم حتى يثرب ولقوا منها ثرا فأطلع الله عز وجل نبيه عليه السلام على ذلك فأمر أصحابه أن يرملوا وأن يمشوا ما بين الركبتين» (٣) فهذا أمر واجب *

وبه إلى أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد بن قدامة نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يرمل الثلاث ويمشى الأربع. ويزعم أن رسول الله ﷺ (٤) كان يفعل ذلك * فهذا بيان الرمل إنما هو في الثلاثة الأشواط الأولى، وأن الرمل في جميع تلك الأشواط جائز * فان قيل * أن ابن عباس قال في الرمل: ليس سنة وهو راوى الحديث * قلنا: لاحقة في أحد مع رسول الله ﷺ، ونحن نسألکم ما قولکم. وقول أهل الاسلام فيهم لو أنهم اذ أمرهم رسول الله ﷺ بان يرملوا؟ يقولون له: لا نفعل، — وقد أعادهم الله تعالى من ذلك — أعصاة كانوا يكونون أم مطيعين؟ *

وأما وجوبه فقد روينا من طريق ابن عمر . وعطاء . وسليمان بن يسار . ومكحول ليس على النساء رمل من طرق لو شئنا لتكلمنا في أكثرها الضعفاء * وروينا عن ابن عباس . وعطاء ليس على من ترك الرمل شيء * وعن إبراهيم عليه فدية * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا الثقفى — هو عبد الوهاب بن عبد المجيد — عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن عطاء أنه سئل عن المجاور إذا أهل من مكة هل يسعى الأشواط [الثلاثة]؟ (٥) قال: انهم يسعون قال: فاما ابن عباس فانه قال: إنما ذلك على أهل الآفاق *

ومن طريق عبد الرزاق عن زكريا بن اسحاق عن إبراهيم بن ميسرة عن مجاهد قال: خرج ابن الزبير . وابن عمر فاعتمرا من الجعرانة لما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة قال مجاهد: وكنت جالسا عند زمزم فلما دخل ابن الزبير ناداه ابن عمر ارمل الثلاث الأول فرمل ابن الزبير السبع كله *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام عن الحسن . وعطاء قالا: ليس على أهل مكة رمل ولا على من أهل منها الا ان يجيء أحد من أهل مكة من خارج * فهذه رواية عن ابن عباس بايجاب الرمل على أهل الآفاق *

وعن الحسن وعطاء مثل ذلك * وعن ابن عمر بايجابه ذلك عن ابن الزبير وهو

(١) في النسائي ج ٥ ص ٢٣٠ التي صلى الله عليه وسلم (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ولم توجد في سنن النسائي في هذا الحديث (٣) في النسائي زيادة سقطها المصنف وهو وكان المشركون من ناحية الحجر فقالوا: لا يؤلا اجلهم كذا * (٤) في النسخة رقم (١٤) وان النبي عليه السلام، وما هنا موافق للنسائي ج ٥ ص ٢٢٩ (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

ساكن بمكة، وأقل هذا أن يكون اختلافا من قول ابن عباس. وعطاء: وقد ذكرنا ما تروى كوافيه الجمهور وما انفردوا به بغير سنة لكن برأى، وهم يعظمون ذلك، ونحن لا نتكره إذا اتبعت السنة في خلافه. وأما تقبيل الركنين فسنة وليس فرضا لأنه لم يأت بذلك أمر، وإنما هو عمل من رسول الله ﷺ فقط، وقد طاف عليه السلام راكبا يشير بمحجن في يده إلى الركن. وأما تنكيس الطواف فإن أبا حنيفة أجاز تنكيس الوضوء، وتنكيس الأذان، وتنكيس الإقامة، وتنكيس الطواف *

قال أبو محمد: إذا أمر رسول الله ﷺ بالحب في الأشواط المذكورة فقد علمهم من أين يتدثون؟ وكيف يشون؟ فصار ذلك أمرا، وأمره عليه السلام فرض، ولا أعجب من لا يرى العمرة. أو الحج يطلان بمخالفة ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ ثم يراهما يطلان بما لم يأت فيه أمر بذلك من الله تعالى، ولا من رسوله ﷺ كتعمد الأبناء في مباشرة أمراته بغير جماع ونحو ذلك *

وأما الطواف بين الصفا والمروة في العمرة فإن أنسا وغيره قالوا: ليس فرضا * روينا من طريق عبد الرزاق نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس يقرأ: (فن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) * قال أبو محمد: هذا قول من ابن عباس لا إدخال منه في القرآن * وعن ابن عباس أيضا: العمرة الطواف بالبيت * ومن طريق شعبة عن عاصم الأحول قال: سمعت أنس ابن مالك يقرأ: (فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما) * ومن طريق عبد بن حميد عن الضحاك بن مخلد ^(١) عن ابن جريج عن عطاء عن ابن مسعود مثل ذلك * ومن طريق عبد بن حميد عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن أبي حنيفة عن ميمون بن مهران عن أبي كعب مثل ذلك، وهو قول عطاء، ومجاهد، وميمون بن مهران * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن الزبير قال في الطواف بين الصفا والمروة: هما تطوع، واحتج من رأى هذا القول بقول الله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله فن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) * وروينا عن عائشة رضي الله عنها إيجاب فرض السعي بينهما، وقالت في هذه الآية: إنما نزلت في ناس كانوا لا يطوفون بينهما، فلما كان الإسلام طاف رسول الله ﷺ *

قال أبو محمد: لو لم تكن إلا هذه الآية لكانت غير فرض لكن الحج في فرض ذلك

(١) في نسخة رقم (١٦) عن مخلد، وهو خطأ.

ماحدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة نا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى الأشعري قال : « قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيخ بالطحاء فقال لى : أحججت ؟ فقلت : نعم فقال : بم أهلك ؟ [قال] (١) قلت : لبيت (٢) باهلال كاهلال رسول الله ﷺ قال : فقد أحسنت طف بالبيت ، وبين الصفا والمروة وأحل (٣) » *

قال على : بهذا صار السعى بين الصفا والمروة فى العمرة فرضا *
وأما الرمل بينهما فحدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمود بن غيلان المروزي نا بشر بن السرى نا سفيان — هو الثورى — عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان قال : رأيت ابن عمر يمشى بين الصفا والمروة فقال : ان امش فقد رأيت رسول الله ﷺ يمشى وان اسع فقد رأيت رسول الله ﷺ يسعى (٤) *
قال على : والخبر الذى فيه « اسعوا فان الله كتب عليكم السعى » (٥) فانما روته صفة بنت شيبه عن امرأة لم تسم ، وقد قيل : هى بنت أبى تجرة وهى مجهولة ، ولو صح لقلنا : بوجوبه ، ومن عجز عن الحجب المذكور مشى ولا شئ عليه لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) *

٨٣١ — مسألة — ولا يحل للمحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شئ مما يصاد ليؤكل ولا وطء كان له حلالا قبل إحرامه ولا لباس شئ مما ذكرنا قبل (٦) ان النبي ﷺ نهى عن لباسه المحرم ، قال الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) . وقال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ، وهذا أيضا (٧) لاختلاف فيه *

٨٣٢ — مسألة — ومن أراد العمرة — وهو بمكة — إمامنا أهلها ، أو من غير أهلها ففرض عليه أن يخرج للإحرام بها الى الحل ولا بد فخرج الى أى الحل شاء وهيل بها فلان رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبى بكر بالخروج من مكة الى التعميم ليعتمر منه ، واعتمر عليه السلام من الجعرانة فوجب ذلك فى العمرة خاصة بوالله تعالى التوفيق *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا القربرى نا البخارى نا عمرو بن على نا أبو عاصم نا عثمان بن الأسود نا ابن أبى مليكة عن عائشة أم المؤمنين

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٨ (٢) فى صحيح مسلم وليك ، (٣) الحديث ذكره المصنف مختصرا (٤) هو فى النسائى ج ٥ ص ٢٤١ (٥) هو فى سنن الدارقطنى ص ٢٧٠ وانظر الكلام على بنت أبى تجرة (٦) هو ظرف مبنى على الضم لحذف المضاف اليه مع نيتمناه ، وقوله ان النبي م معمول لذكرنا (٧) فى النسخت رقم (١٤) وهو هذا الصيد =

« أن رسول الله ﷺ أمر عبد الرحمن أخاها أن يعمرها من التمتع وانتظرها عليه السلام بأعلى مكة حتى جاءت » *

٨٣٣ — مسألة — وأما من أراد الحج فانه اذا جاء الى الميقات (١) كما ذكرنا فلا يخلو من أن يكون معه هدى، أو ليس معه هدى، والهدى إما من الابل، أو البقر، أو الغنم، فان كان لاهدى معه — وهذا هو الأفضل — ففرض عليه أن يحرم بعمره مفردة ولا بدّ لا يجوز له غير ذلك، فان احرم بحج، أو بقران حج وعمره ففرض عليه أن يفسخ إهلاله ذلك بعمره يحل اذا تمها لا يجوز له غير ذلك، ثم اذا أحل منها ابتداء الإهلال بالحج مفردا من مكة وهذا يسمى متمتعا، وان كان معه هدى ساقه مع نفسه فنستحب له أن يشعر هديه ان كان من الابل، وهو أن يضربه بحديدة في الجانب الأيمن من جسده حتى يدميه ثم يقلده، وهو أن يربط نعلًا في حبل ويلقها في عنق الهدى وان جله بجمل (٢) فحسن، فان كان الهدى من الغنم فلا اشعار فيه لكن يقلده رقعة جلد في عنقه، فان كان من البقر فلا اشعار فيه ولا تقليد كانت له اسنمة أو لم تكن، ثم يقول: ليك بعمره وحج معا لا يجزئه الا ذلك ولا بدّ، وان قال: ليك بحج وعمره، أو ليك عمره وحجا أو حج وعمره، أو نوى كل ذلك في نفسه، ولم ينطق به فكل ذلك جائز، وهذا يسمى القران * ومن ساق من المعتمرين الهدى فعل فيه من الاشعار. والتقليد ما ذكرنا، ونحب له في كل ما ذكرنا أن يشترط فيقول عند اهلاله: اللهم ان محلي حيث تحبسنى، فان قال ذلك فأصابه أمر ما يعوقه عن تمام ما خرج له من حج أو عمره أحل ولا شيء عليه لاهدى ولا قضاء الا ان كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه أن يحج حجة الاسلام وعمرته *

برهان ما ذكرنا. ما روينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر ناسفیان بن عينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: من أراد منكم أن يهل بحج، أو عمره فليفعل، ومن أراد أن يهل بحج فليهل، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل، قالت عائشة: فأهل رسول الله ﷺ بحج، وأهل به ناس معه (٣) وأهل ناس بالحج والعمره، وأهل ناس بعمره» [و كنت فيمن أهل بالعمره] (٤) *

قال أبو محمد: فهذا أول أمره عليه السلام بنى الخليفة عندا ابتداء احرامهم و ارادتهم الاهلال بلا شك اذ هو نص الحديث *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا

(١) في النسخة رقم (١٤) دجا الميقات، (٢) الجل يضم اوله. هو للذابة كالتوب اللانسان يلبسه بفيه البرد والجمع جلال و أجلال
(٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٠ سقط جملة و أهل به ناس معه، وهي موجودة في نسخ للشرح (٤) التي يادعن صحيح مسلم *

أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا ابن نمير نا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — نا موسى ابن نافع قال : [قدمت مكة متمتعا بعمرة قبل التروية باربعة أيام فقال الناس : تصير حجتك الآن مكة] ^(١) فدخلت على عطاء بن أبي رباح فقال : حدثني جابر بن عبد الله أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدى معه ، وقد أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله ﷺ : « أهلوا من أحرأكم فظفروا بالبيت . وبين الصفا والمروة . وقصروا وأقيموا حللا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة » ^(٢) *

وبه الى مسلم نا اسحاق — هو ابن راهويه — عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله أنه أخبره عن حجة النبي ﷺ فقال : حتى اذا كان آخر طواف على المروة ، قال عليه السلام « لو اني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة فقام سراقه بن مالك بن جعشم ^(٣) فقال : يا رسول الله ألعاننا هذا أم للآبد ؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين لابل لأبد أبدا » ^(٤) *

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا موسى ابن اسماعيل نا وهيب — هو ابن خالد — نا أيوب — هو السخيتاني — عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : « صلى رسول الله ﷺ ونحن معه بالمدينة — الظهر أربعاء والعصر بذى الحليفة ركعتين ثم بات بها حتى أصبح . ثم ركب حتى استوت به راحلته على البداء حمد الله وسبح [وكبر] ^(٥) ، ثم أهل بحج وعمرة وأهل الناس بهما فلما قدمنا امر الناس فحلوا حتى اذا كان يوم التروية أهلوا بالحج » ^(٦) *

نا حمام بن أحمد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا أحمد بن خالد نا عبيد بن محمد الكشوري نا محمد بن يوسف الحذاقي نا عبد الرزاق نا مالك . ومعمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « خرجنا مع النبي ﷺ عام حجة الوداع فاهلنا بعمرة ثم قال النبي ﷺ : من كان معه هدى فليحل بالحج مع العمرة ولا يحل حتى يحل منها جميعا » *

قال أبو محمد : ففي هذه الأحاديث الثابتة برهان كل ما قلنا والله تعالى الحمد ، وهي أربعة أحاديث * ففي الأول الذي من طريق جابر أمر النبي ﷺ من أهل بحج مفرد

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٥ (٢) اختصر المصنف الحديث وله بقية راجع صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٥ (٣) هو يضم الجيم والشين المعجمتين وقبل بضم الجيم وفتح الشين بينهما عين مبهمة ساكنة (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ مطلقا لا جذا اختصر المصنف على محل الشاهد منه ، وقوله ولا بدأ به باضافة الاول لثاني وثبتين الثاني ومعناه لا آخر الدهر ، والله اعلم (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٢٤ (٦) الحديث له بقية انظر ج ٢ ص ٣٤٤ من صحيح البخاري طبع ادارتنا ،

ولا هدى معه بان يحل بعمره ولا بد، ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير متمتعاً * وفي الحديث الثالث الذى من طريق أنس أمرة عليه السلام من أهل بجم وعمره قارنا ولا هدى معه أن يهل بعمره ولا بد ثم يهل بالحج يوم التروية فيصير أيضاً متمتعاً * وفي الحديث الثانى الذى من طريق جابر أمرة عليه السلام كل من لاهدى معه عموماً بان يحل بعمره، وان هذا هو آخر أمره على الصفا بمكة، وأنه عليه السلام اخبر بان التمتع أفضل من سوق الهدى معه، وتأسف اذ لم يفعل ذلك هو، وأن هذا الحكم [هو] ^(١) باق الى يوم القيامة وما كان هكذا فقد أمنا أن ينسخ أبداً، ومن أجاز نسخ ما هذه صفته فقد أجاز الكذب على خير رسول الله عليه السلام، وهذا من تعمد كفر مجرد، وفيه أن العمرة قد دخلت فى الحج وهذا هو قولنا لان الحج لا يجوز الا بعمره متقدمة له يكون بها متمتعاً أو بعمره مقرونة معه ولا يزيد * وفي الحديث الرابع الذى من طريق عائشة أم المؤمنين أمرة عليه السلام من معه هدى أن يقرن بين الحج، والعمرة وبه يقول ابن عباس، ومجاهد، وعطاء، واسحاق بن راهويه، وغيره *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينورى نا محمد بن أحمد بن الجهم نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل نا أحمد بن صالح نا عبسة حدثني يونس— هو ابن يزيد— عن ابن شهاب عن كريب أنه حدثه عن ابن عباس أنه كان يقول : ما طاف رجل بالبيت ان كان حاجا الا حل بعمره اذ لم يكن معه هدى، ولا طاف ومعه هدى الا اجتمعت له حجة وعمره *

ومن طريق مسلم بن الحجاج نا اسحاق— هو ابن راهويه— نا محمد بن بكر نا ابن جريج نا خبرني عطاء قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج الا حل فقلت لعطاء: من أين تقول ذلك؟ قال: من قول الله تعالى (ثم محبا الى البيت العتيق). قلت: فان ذلك بعد المعرف قال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعرف وقبله، وكان يأخذ ذلك من أمر رسول الله عليه السلام حين أمرهم أن يحلوا فى حجة الوداع * ومن طريق عطاء . ومجاهد ان ابن عباس كان يأمر القارن ان يجعلها عمرة اذ لم يكن ساق الهدى * ومن طريق طاوس عن ابن عباس والله ماتمت حجة رجل قط الا بتمتع الا رجل اعتمر فى وسط السنة *

نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن المنى نا عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان— هو الثوري— عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى

الاشعري قال : قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : بم أهملت ؟ قلت [: أهملت] (١) باهلال النبي ﷺ قال : هل سقت من هدى ؟ قلت : لا قال : طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل ، فطف بالبيت وبالصفا والمروة ثم أتيت امرأة من قومي فشطنتي وغسلت رأسي فكنت أفتي الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر فاني (٢) لقايم بالموسم اذ جاءني رجل فقال : انك لاتدرى ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك قلت : يا أيها الناس من كنا أقتناه بشيء فليتد فان أمير المؤمنين قادم عليكم فأتوا به فلما قدم قلت : يا أمير المؤمنين ما [هذا] (٣) الذي أحدثت في شأن النسك قال : ان أخذ بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال : (وأتموا الحج والعمرة لله) . وان أخذ بسنة نبينا ﷺ فانه (٤) لم يحل حتى نحر الهدى *

قال أبو محمد : هذا أبو موسى قد أفقي بما قلنا مدة إمارة أبي بكر وصدرا من إمارة عمر رضي الله عنهما ، وليس توقفه لما شاء الله تعالى ان يتوقف له حجة على ما روى عن النبي ﷺ ، وحسبنا قوله لعمر ما الذي أحدثت في شأن النسك ؟ فلم ينكر ذلك عمر ، وأما قول عمر رضي الله عنه في قول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) . فلا اتمام لهما إلا عليه رسول الله ﷺ الناس وهو الذي أنزلت عليه هذه الآية ، وأمر ببيان ما أنزل عليه من ذلك *

وأما كونه عليه السلام لم يحل حتى نحر الهدى فان أم المؤمنين ابنته حفصة رضي الله عنها روت عن النبي ﷺ بيان فعله كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أم المؤمنين انها قالت لرسول الله ﷺ : ما شأن الناس حلوا ولم تحل انت من عمرتك ؟ قال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر * ورواه أيضا علي بن أبي حمزة عن طريق أحمد بن شعيب أخبرني معاوية بن صالح الاشعري نا يحيى بن معين نا حجاج — يعني ابن محمد الأعور — نا يونس — يعني ابا اسحاق السبيعي — عن أبيه عن البراء — هو ابن عازب — عن علي بن أبي طالب « ان رسول الله ﷺ قال له : اني سقت الهدى وقرنت لو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت كما فعلتم ولكني سقت الهدى وقرنت » (٥) * فهذا أولى ان يتبع من رأى رآه عمر قد صح عنه رجوعه عنه ، وقد خالفوه فيه أيضا كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في

(١) الزيادة من النسائي ج ٥ ص ٤١٥ (٢) في النسائي هو اني (٣) الزيادة من النسائي (٤) في النسائي ج ٥ ص ١٥٥ فان

نبينا صلى الله عليه وسلم (٥) هو في النسائي ج ٥ ص ١٤٩ اختصره المصنف

كتاب علي بن أبي طالب : من شاء أن يجمع بين الحج والعمرة فليسق هديه معه *
 نا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد
 ابن علي بن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور — هو ابن المعتز — قال : حج
 الحسن البصري وحججت معه في ذلك العام فلما قدمنا مكة جاء رجل إلى الحسن فقال :
 يا أبا سعيد اني رجل بعيد الشقة من أهل خراسان واني قدمت مهلاً بالحج فقال له الحسن :
 اجعلها عمرة وأحل فانكر ذلك الناس على الحسن وشاع قوله بمكة فأتى عطاء بن أبي رباح
 فذكر ذلك له فقال : صدق الشيخ ، ولكننا نفرق ^(١) ان نتكلم بذلك *

قال أبو محمد : ليس إنكار أهل الجبل حجة على سنن الله تعالى ورسوله ﷺ * ومن
 طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : من أهلك من خلق الله تعالى من له متعة بالحج
 خالصا أو بحجة وعمرة ففي متعة سنة الله تعالى ورسوله ﷺ * وهو إلى عبد الرزاق عن معمر عن
 ابن طاوس عن أبيه أنه سئل عن قول رسول الله ﷺ دخلت العمرة في الحج ؟ فقال : هو الرجل
 يفرد الحج ويذبح فقد دخلت له عمرة في الحج فوجبت له جميعا * ومن طريق عبد الرزاق
 نا عمر بن ذر أنه سمع مجاهدا يقول : من جاء حاجا فاهدى هديا فله عمرة مع حجة *
 ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير نا خفيف عن عطاء . ومجاهد نا ابن عباس
 كان يأمر القارن أن يجعلها عمرة اذا لم يكن ساق الهدى ، قال خفيف : و كنت مع مجاهد
 فأتاه الضحاك بن سليم وقد خرج حاجا فسأل مجاهدا فقال له مجاهد : اجعلها عمرة فقال :
 هذا أول ما حججت فلا تشايغي نفسي فأي ذلك ترى أتم ؟ ان أمكث كما انا أو أجعلها
 عمرة ؟ قال خفيف : فقلت له : أظن هذا أتم لحجك ان تمكث كما أنت ، فرفع مجاهد
 تبة من الأرض وقال : ما هو بأتم من هذا ، وهو قول اسحاق بن راهويه *
 وقال عبيد الله بن الحسن القاضي . وأحمد بن حنبل باباحه فسخ الحج لا بإيجابه ، ومنع
 منه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي *

قال علي : روى أمر رسول الله ﷺ من لاهدى له ان يفسخ حجه بعمرة ويحل
 بأوكد امر جابر ^(٢) بن عبد الله . وعائشة أم المؤمنين . وحفصة أم المؤمنين [كذلك] ^(٣) .
 وفاطمة بنت رسول الله ﷺ . وعلي . وأسماء بنت أبي بكر الصديق . وأبو موسى
 الأشعري . وأبو سعيد الخدري . وأنس . وابن عباس . وابن عمر . وسبرة بن معبد .
 والبراء بن عازب . وسراقة بن مالك . ومعاقل بن يسار خمسة عشر من الصحابة رضی
 الله عنهم * ورواه عن هؤلاء نيف وعشرون من التابعين * ورواه عن هؤلاء من لا يحصيهم
 إلا الله عز وجل ، فلم يسع احدا الخروج عن هذا *

واحتج من خالف كل هذا باعتراضات لاحجة لهم في شيء منها * منها أنهم ذكروا خبراً رويناه من طريق مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فنامن أهل بعمره ، ومنا من أهل بحج وعمره : ومنا من أهل بالحج وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، فأما من أهل بعمره فحل ، وأما من أهل بحج أو جمع بين الحج والعمره فلم يحلوا حتى كان يوم النحر » *

ونخبر رويناه من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن ابن نوفل عن عروة ، وقد ذكر له عن رجل ذكر عن النبي ﷺ « انه طاف بالبيت وحل » فقال عروة عن عائشة في حديث : قالت عن رسول الله ﷺ : « انه اول شيء بدأ به حين قدم مكة انه توضأ ثم طاف بالبيت ، ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ، ثم عمر مثل ذلك ، ثم حج عثمان فرأيت أول شيء بدأ به الطواف [بالبيت] ^(١) ، ثم لم يكن غيره ، ثم معاوية ؛ وعبد الله بن عمر ، ثم حججت مع الزبير أبي ^(٢) فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ، ثم رأيت المهاجرين والانصار يفعلون ذلك ، ثم لم يكن غيره ولا أحد ممن مضى [ما] ^(٣) كانوا يدؤون بشيء حين يضعون أقدامهم أول ^(٤) من الطواف بالبيت ثم لا يحلون ، وقد رأيت أمي . وغالتي تقدمان لا تبدآن بشيء أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان ، وقد أخبرتني أمي انها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره قط فلما مسحوا الركن حلوا ، وقد كذب فيما ذكر من ذلك » *

ونخبر رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بشير العبدى عن محمد بن عمرو ابن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ للحج ثم ذكرت أن من كان منهم أهل بحج مفرد . أو بعمره وحج فلم يحل حتى قضى مناسك الحج ، ومن أهل بعمره مفردة طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل حتى يستقبل حجا » *

قال أبو محمد : حديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة ، وحديث يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عنها منكران ، وخطأ عند أهل العلم بالحديث *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا عبيد الله بن محمد السقطي نا أحمد بن جعفر نا محمد بن مسلم الحنظلي نا عمر بن محمد بن عيسى الجوهري السدائي نا

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) وهي موافقة لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ مع ابى الزبير بن العوام ، والمعنى واحد (٣) الزيادة من صحيح مسلم (٤) في النسخة رقم (١٤) واول ما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٤ وهو الصحيح

أحمد بن محمد الأثرم نا أحمد بن حنبل فذكر حديث مالك عن أبي الأسود الذي ذكرنا آنفا فقال أحمد : أيش في هذا الحديث من العجب ؟ هذا خطأ ، قال الأثرم : فقلت له : الزهرى عن عروة عن عائشة بخلافه قال أحمد : نعم ، وهشام بن عروة * قال أبو محمد : ولا يابى الأسود المذكور حديث آخر في هذا الباب لاختفاء بفساده وهو خبر رويناه من طريق البخارى نا أحمد بن صالح^(١) نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ان عبد الله مولى اسماء [بنت أبي بكر قال :^(٢) حدثه انه كان يسمع أسماء بنت أبي بكر تقول كلما مرت بالحجون^(٣) : صلى الله على رسوله لقد نزلنا معه ههنا . ونحن يومئذ خفاف قليل ظهرنا^(٤) قليلة أزوادنا فاعتمرت انا وأختي عائشة . والزبير . وفلان . وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللنا من العشي بالحج * قال على : وهذا باطل بلا خلاف من أحد لأن عائشة رضى الله عنها لم تعتمر في عام حجة الوداع قبل الحج أصلا لانها دخلت — وهى حائض — حاضت بسرف ولم تطف بالبيت الا بعد ان طهرت يوم النحر هذا أمر في شهرة الشمس ؛ ولذلك رغبت من النبي ﷺ ان يعمرها بعد الحج فأعمرها من التعميم بعد انقضاء أيام التشريق كلها رواه جابر ابن عبد الله ، ورواه عن عائشة عروة . والقاسم بن محمد . وطاوس . ومجاهد . والأسود ابن زيد . وابن أبي مليكة *

وبلية أخرى في هذا الخبر وهى قوله فيه : ثم أهللنا من العشي بالحج وهذا باطل بلا خلاف لأن عائشة أم المؤمنين ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وابن عباس كلهم رويوا ان الاحلال كان يوم دخولهم مكة مع النبي ﷺ وان أهلاهم بالحج كان يوم التروية — وهو يوم منى وبين يوم احلالهم ويوم أهلاهم ثلاثة أيام بلا شك لأن رسول الله ﷺ دخل مكة في حجة الوداع صبح رابعة من ذى الحجة ، والأحاديث في ذلك مشهورة قد ذكرناها في كتبنا وذكرها الناس وكل من جمع في المسند فظهر عوار رواية أبي الأسود ، وقد روى الزهرى عن عروة عن عائشة أمر النبي ﷺ من لاهدى له بفسخ الحج وانهم فسخوه ، ولا يعدل أبو الأسود بالزهرى * رويناه من طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال قال عبد الله بن عمر في صفة حجة النبي ﷺ : فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شئء حرم

(١) وقع في البخارى ، أحمد ، غير منسوب وهى رواية الأكثر ، وفي رواية كريمة أحمد بن عيسى ، وعليها جرينا في نسختنا المطبوعة ، وفي رواية أخرى ذكر حدثنا أحمد بن صالح وهى موافقة لما هنا (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٤ (٣) هو يفتح الحاء المهملة اسم موضع بمكة عند المحصب ، وقيل جبل معروف بمكة (٤) أى مراكبناه

منه حتى يقضى حجه، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء المروقة ويقصر (١) وليحلل ثم ليهل بالحج فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله، قال الزهرى عن عروة: أن عائشة أخبرته [عن النبي صلى الله عليه وسلم] (٢) في تمتعه بالعمرة إلى الحج فتمتع الناس معه بمثل ما أخبر به سالم عن أبيه (٣)، ورواه أيضا عن عائشة من لا يذكر معه يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وهم القاسم بن محمد بن أبي بكر، والاسود بن يزيد، وذو كوان مولاها وكان يؤمها، وعمرة بنت عبد الرحمن، وكل واحد من هؤلاء أخص بعائشة وأعلم وأضبط وأوثق من يحيى بن عبد الرحمن * رويناه من طريق مسلم حدثني سليمان بن عبيد الله الغيلاني (٤) نا أبو عامر [عبد الملك بن عمرو] (٥) العدي نا عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فذكر الحديث، وفيه «فلما قمنا مكة قال رسول الله ﷺ لأصحابه: اجعلوها عمرة فأحل الناس إلا من كان معه الهدى فكان الهدى مع رسول الله ﷺ. وأبى بكر وعمر. وذو اليسارة ثم أهلوا حين راحوا» *

ويكفى من كل هذا أن هذه الأخبار الثلاثة من طريق أبي الاسود، ويحيى بن عبد الرحمن إنما هي موقوفة لامسندة، ولا حاجة في موقف فكيف إذا روى بضعة وعشرون من التابعين عن خمسة عشر من الصحابة خلاف ذلك؟ *

وأسلم الوجوه لحديثي أبي الاسود. وحديث يحيى بن عبد الرحمن أن يخرج على أن المراد بقولها: أن الذين أهلوا بحج أو حج وعمرة (٦) لم يملوا (٧) إلى يوم النحر (٨) إنما كانوا من كان معه هدى فأهل بها جميعا وأضاف العمرة إلى الحج كما روى مالك عن الزهرى عن عائشة عن النبي ﷺ، فتخرج حيثن هذه الأخبار سالمة لأن ما روته الجماعة عنها فيه زيادة لم يذكرها أبو الاسود، ولا يحيى بن عبد الرحمن لو كان مارويا مسندا فكيف وليس مسندا؟ ونحمل حديث أبي الاسود عن عروة في حج أبي بكر. وعمر. وسائر من ذكرنا على أنهم كانوا يسوقون الهدى فتتفق الأخبار * واحتجوا أيضا بنهى عمر وعثمان عن ذلك *

(١) في صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ وليقصر، وهي رواية لاكثر ماها توافق ما في فتح البارى ج ٣ ص ٣١٤ وهي رواية في ذر (٢) الزيادة من صحيح البخارى (٣) في صحيح البخارى: يمثل الذى أخبرني سالم عن ابن عمر، (٤) في السختين وسليمان ابن عبد الله الغيلاني وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٠٩: ومن صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤١ وفيه زيادة أبو أيوب، (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) في النسخة رقم (١٦) أهلوا بالحج والعمرة وهو غلط انظر صفحة ١٠ (٧) في النسخة رقم (١٦) لم يملوا، وهو غلط انظر ص ١٠٤ (٨) تقدم في ص ١٠٤ حتى كان يوم النحر، وهو واضح في التعبير من هنا.

قال أبو محمد : هذا عليهم لاله لانه ان كان نهيهما رضى الله عنهما حجة فقد صح عنهما النهى عن متعة الحج . وهم يخالفونهما في ذلك *

نا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا ابراهيم بن أحمد بن فراس نا محمد بن علي ابن زيد الصائغ نا سعيد بن منصور نا هشيم . وحماد بن زيد قال هشيم : انا خالد - هو الخذاء - وقال حماد : عن أيوب السخيتاني ثم اتفق أيوب وخالد كلاهما عن أبي قلابة قال : قال عمر بن الخطاب : متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنها وأضرب عليها هذا لفظ أيوب ، وفي رواية خالد أنا أنهى عنها وعاقب عليها . متعة النساء . ومتعة الحج * . وبه الى سعيد بن منصور نا هشيم انا عبد الله بن عون عن القاسم بن محمد ان عثمان نهى عن المتعة يعنى متعة الحج * . وبه الى سعيد بن منصور نا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد العزيز بن نبيه عن أبيه ان عثمان بن عفان سمع رجلا يهل بعمرة وحج فقال : على بالمل فضر به وحلقه *

قال أبو محمد : وهم يخالفونها ويحيزون المتعة حتى انها عند أبي حنيفة ، والشافعي أفضل من الافراد فسبحان من جعل نهى عمر . وعثمان رضى الله عنهما عن فسخ الحج حجة ! ولم يجعل نهيهما عن متعة الحج وضربها عليها حجة ! ان هذا لعجب ! * (١) فان قالوا : قد أباحها سعد بن أبي وقاص وغيره قلنا : وقد أوجب فسخ الحج ابن عباس وغيره ولا فرق *

واحتجوا بما رويناه ايضا من طريق البزار نا عمر بن الخطاب السجستاني نا الفريابي (١) نا ابان بن أبي حازم (٢) حدثني أبو بكر بن حفص عن ابن عمر عن عمر قال : يا أيها الناس ان رسول الله ﷺ أحل لنا المتعة ثم حرمها علينا * ومن طريق أبي ذر كانت المتعة في الحج رخصة لنا أصحاب محمد ﷺ * وعن عثمان كانت متعة الحج لنا ليست لكم * قال أبو محمد : هذا كله خالفه الحنفيون والمالكيون والشافعيون لانهم متفقون على اباحة متعة الحج ، وأما حديث عمر فانما هو في متعة النساء بلا شك لانه قد صح عنه الرجوع الى القول بها في الحج ؛ وهؤلاء مخالفون لهذا الخبر ان كان محمولا عندهم على متعة الحج * رويان من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب : لو اعتمر في سنة مرتين ثم حججت لجعلت مع حجتي عمرة * ورويناه

(١) في النسختين « الفارياني » وهو غلط لان شيخ عمر بن الخطاب السجستاني محمد بن يوسف الفريابي في تصحيحه في النسختين الى الفارياني ، وهو نسبة الى فرياب او فارياب او فرياب بلدة من نواحي بلخ (٢) في النسخة رقم (١٦) « ابان بن أبي حاتم » وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب وغيره .

أيضا من طريق سفيان عن سلمة بن كهيل عن طاوس عن ابن عباس عن عمر بمثله *
ورويناه أيضا من طرق *

واحتجوا بما رويناه أيضا من طريق المرقع عن أبي ذر انه قال : كان فسخ الحج من رسول الله ﷺ لنا خاصة * ومن طريق عبد الرحمن بن الأسود عن سليمان أو سليم ابن الأسود أن أباذر قال فيمن حج ثم فسخها عمرة : لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ * ومن طريق موسى بن عبيدة عن يعقوب بن زيد عن أبي ذر قال : لم يكن لأحد بعدنا أن يجعل حجته عمرة انما كانت لنا رخصة أصحاب محمد ﷺ * قال أبو محمد : ان لم يكن قول أبي ذر ان متعة الحج خاصة لهم حجة فليس قوله ان فسخ الحج خاص لهم حجة لاسيما وذلك الاسناد عنه صحيح لانه من رواية ابراهيم التيمي عن أبيه ، وهذه الاسانيد عنه وأهية لانها عن المرقع وسليمان أو سليم وهما مجهولان ، وعن موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف فكيف وقد خالفه ابن عباس . وأبو موسى ؟ فلم يرباذلك خاصة ، ولا يجوز ان يقال في سنة ثابتة أنها خاصة لقوم دون قوم إلا بنص قرآن أو سنة صحيحة لأن أوامر النبي ﷺ على لزوم الانس والجن الطاعة لها والعمل بها * ﴿ فان قيل ﴾ : هذا لا يقال بالرأى قلنا : فيجب على هذا متى وجد أحد من الصحابة يقول في آية أنها مخصوصة أو منسوخة أن يقال بقوله (١) ، وأقرب ذلك قولهم في المتعة انها خاصة وقد خالفوا ذلك *

واحتجوا بما رويناه من طريق ربيعة الراى عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قلت : يا رسول الله « أفسخ الحج لنا خاصة أولمن بعدنا ؟ قال : لكم خاصة » * قال أبو محمد : الحارث بن بلال مجهول ولم يخرج أحد هذا الخبر في صحيح الحديث ، وقد صح خلافة ييقين كما اوردنا من طريق جابر بن عبد الله ان سراقه بن مالك قال لرسول الله ﷺ : اذ أمرهم بفسخ الحج في عمرة : يا رسول الله « لعامنا هذا أم لأبد ؟ فقال رسول الله ﷺ : بل لأبد الأبدي » *

ومن طريق البخارى نا ابو النعمان — هو محمد بن الفضل عارم — نا حاد بن زيد عن عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر بن عبد الله ، وعن طاوس عن ابن عباس قال جميعا : قدم رسول الله ﷺ صبح رابعة من ذى الحجة يهلون بالحج لا يتخلطه شئ فقلنا قدمنا أمرنا فجعلناها عمرة وان نحل الى نساتنا فقتل في ذلك القالة فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : بلغنى أن قوما يقولون : كذا وكذا والله لانا أبر وأتقى لله منهم ، ولو أنى استقبلت

من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، ولولا ان معى الهدى لأحلت مقام سراقه بن جعشم فقال: يا رسول الله هي لنا اولاً بذكر الله لا بل للأبد * .

قال أبو محمد : وهكذا رواه مجاهد عن ابن عباس . ومحمد بن علي بن الحسين عن جابر * .

قال أبو محمد : فبطل التخصيص والنسخ وأمن [من] (١) ذلك أبداً ؛ والله ان من

سمع هذا الخبر ثم عارض أمر رسول الله ﷺ بكلام أحد ولو انه كلام أمي المؤمنين

حفصة . وعائشة . وأبوها رضي الله عنهم هالك ، فكيف با كذوبات كنسج العنكبوت

الذى هو أوهن البيوت ؟ عن الحارث بن بلال . والمرقع . وسليمان أوسليم الذين لا يدري

من هم في الخلق . وموسى الربذي ، وكفالك ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وليس لأحد أن

يقصر بقوله عليه السلام « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » على انه أراد جوازها

في أشهر الحج دون ما بينه جابر . وابن عباس من انكاره عليه السلام ان يكون الفسخ

لهم خاصة أولعائهم دون ذلك ، ومن فعل ذلك فقد كذب على رسول الله ﷺ جباراً * .

قال أبو محمد : وأتى بعضهم بطامة وهي انه ذكر الخبر الثابت عن ابن عباس انهم كانوا

يرون العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور في الأرض فقدم النبي ﷺ وأصحابه

صبيحة رابعة من ذى الحجة فأمرهم ان يجعلوها عمرة فتعاضدوا فقالوا : يا رسول الله

أى الحل ؟ قال : الحل كله * (٢) فقال قائلهم : انما أمرهم عليه السلام بذلك ليقضهم

على جواز العمرة في أشهر الحج قولاً وعملاً * .

قال أبو محمد : وهذه عظيمة ، أول ذلك انه كذب على النبي ﷺ في دعواهم انه انما

أمرهم بفسخ الحج في عمرة ليعلمهم جواز العمرة في أشهر الحج ثم يقال لهم : هلك لو كان

ذلك ومعاذ الله من ان يكون أبحق أمر أم يباطل ؟ فان قالوا : يباطل كفروا وان قالوا :

بحق قلنا : فليكن امره عليه السلام بذلك لأى وجه كان قد صار حقاً واجباً ، ثم لو كان

هذا اليوس الذى قالوه فلاى معنى كان يخص بذلك من لم يسق الهدى دون من ساق ؟

وأطم من هذا كله ان هذا الجاهل القائل بذلك قد علم ان النبي ﷺ اعتمر بهم في

ذى القعدة عاماً بعد عام قبل الفتح . ثم اعتمر في ذى القعدة عام الفتح ثم قال لهم في حجة الوداع

في ذى الحليفة : من شاء منكم ان يهل بعمرة فليفعل ومن شاء أن يهل بحج وعمرة فليفعل

ومن شاء أن يهل بحج فليفعل ففعلوا (٣) كل ذلك ، فيالله وبالسليمان أبلغ الصحابة

رضي الله عنهم من البلادة . والبله . والجهل أن لا يعرفوا مع هذا كله ان العمرة جائزة

في أشهر الحج ؟ وقد عملوها معه عليه السلام عاماً بعد عام بعد عام [في أشهر الحج] (٤)

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٥ وفي صحيح البخارى ج ٢ ص ٢٨٠ (٣) في النسخة

رقم (١٤) «و فعلوا» (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) *

حتى يحتاج إلى أن يفسخ حجهم في عمرة ليعلموا جواز ذلك، تالله أن الخير ليقير الطريق من أقل من هذا، فكذلك هذا الإقدام والجراة على مدافعة السنن الثابتة في نصر التقليد موزة بالكذب المفضوح، ومرة بالحماقة المشهورة، ومرة بالغثاء والبرد، حسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله على السلامة *

واحتج بعضهم في جواز الافراد بالحج بالخبر الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ «والذي نفسي بيده ليلن ابن مريم بفتح الروحاء جاجا ومعترا أوليئنيها» (١) * قال أبو محمد: كل مسلم فلا يشك في أن النبي ﷺ لم يعلم هذا إلا بوحى من الله عز وجل إليه لا يمكن غير هذا أصلا، ولا شك في أن وحى الله عز وجل لا يترك يشك لأنه عز وجل لا يشك، فصح أن هذا الشك من قبل أبي هريرة أو ممن دونه لا من قبل رسول الله ﷺ، ثم لو صح أنه من قبله عليه السلام لكان ذلك إذا كان الافراد مباحا ثم نسخ بأمره عليه السلام من لا هدى معه بالمتعة ولا بد، ومن معه الهدى بالقرآن ولا بد * قال علي: فظهر الحق واضحا والحمد لله رب العالمين، وقال مالك: الافراد أفضل ووافقنا هو والشافعي في صفة التمتع والقرآن لمن أراد أن يكون قارنا أو متمعا، وكل ذلك جائز عندهما لمن ساق الهدى ولمن لم يسقه، وقال الشافعي مرة: الافراد أفضل، ومرة قال: التمتع أفضل، ومرة قال: القرآن أفضل، وكل ذلك عنده جائز كما ذكرنا، وأما أبو حنيفة فانه قال: القرآن أفضل ثم التمتع ثم الافراد، وكل ذلك جائز عنده لمن ساق الهدى ولمن لم يسقه إلا أنه خالف في صفة التمتع والقرآن على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما الاشعار فان عبد الله بن ربيع نا قال: نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي الفلاس نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن ابن عباس «ان النبي ﷺ لما كان بذى الحليفة أمر ببدته فأشعر في سنامها من الشق الأيمن ثم سلت الدم عنها وقلدها نعلين» (٢) وذكر باقي الخبر * وبه الى عمرو بن علي نا وكيع حدثني أفلح بن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله ﷺ أشعر بدنه (٣) *

ورويانه أيضا من طريق المسور بن مخرمة عن النبي ﷺ ناعبد الرحمن بن عبد الله ابن خالده نا ابراهيم بن أحمد نا الفرير نا البخاري نا أبو النعمان هو محمد بن الفضل عارم -

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٧، وقوله وليئنيها، بفتح الياء في أوله معناه ليقرن بينهما، وفتح الروحاء، - بفتح القاء وتفيد الجمل - موضع بين مكة والمدينة وكان طريق رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر إلى مكة عام الفتح وعام حجة الوداع

(٢) هو في النسائي ج ٥ ص ١٧٠، وباقيه، فلما استوت به على اليباء اهل، (٣) هو في النسائي ج ٥ ص ١٧٠ *

نا عبد الواحد — هو ابن زياد — نا الأعمش نا ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت أفل القلائد للذي ﷺ فيقلد الغنم ويقيم في أهله حلالاً (١) * ورويناه أيضاً من طريق أبي معاوية عن الأعمش . والحكم بن عتيبة . ومنصور كلهم عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين *

قال أبو محمد: ولم يأت في البقر شيء من هذا ، وروينا كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى أن رسول الله ﷺ أمر علياً بأن يقسم لحوم البدن وجلالها فصح التجليل فيها * وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: لاهدى الاماقلد وأشعر ووقف بعرفة * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس ابن سعد عن عطاء عن ابن عباس ان شئت فأشعر، وان شئت فلا تشعر، وان شئت فقلد. وان شئت فلا تقلد * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود أنه ارسل الى عائشة أم المؤمنين في اشعار البدنة فقالت: ان شئت انما تشعر ليعلم انها بدنة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يشعر في الشق الأيمن حين يريد ان يحرم * ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال: تشعرها من الأيمن * ومن طريق وكيع نا أفلح — هو ابن حميد — قال: رأيت القاسم بن محمد أشعرها في الجانب الأيمن وهو قول الشافعي، وابي سليمان * ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن عطاء بن أبي رباح قال: رأيت عائشة أم المؤمنين تقتل القلائد للغنم تساق معها هدياً * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي عدى عن محمد ابن عمر وعن محمد بن ابراهيم عن ابن عباس قال: لقد رأيت الغنم يؤتى بها مقلدة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن وردان عن برد عن عطاء قال: رأيت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يسوقون الغنم مقلدة * وعن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء قال: رأيت الكباش تقلد * وعن وكيع عن بسام عن أبي جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين قال: رأيت الكباش تقلد * ومن طريق ابن طائوس عن أبيه قال: رأيت الغنم تقلد * ومن طريق سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: رأيت الغنم تقدم مكة مقلدة *

قال أبو محمد: واختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة: اكره الاشعار وهو مثله * قال علي: هذه طامة من طوام العالم ان يكون مثله شيء فعله النبي ﷺ أف لكل عقل يتعقب حكم (٢) رسول الله ﷺ ، ويلزمه أن تكون الحجامة وفتح العرق مثله

(١) هو في البخاري ج ٢ ص ٣٢٧ (٢) في النسخة رقم (١٦) ، ويتعقب عمل .

فيمنع من ذلك ، وان يكون القصاص من قطع الأنف ، وقلع الأسنان ، وجذع الأذنين مثله ، وان يكون قطع السارق والمحارب مثله ، والرجم للزاني المحصن مثله ، والصلب للمحارب مثله ، انما المثلة فعل من بلغ نفسه مبلغ انتقاد فعل رسول الله ﷺ ، فهذا هو الذى مثل بنفسه ، والاشعار كان فى حجة الوداع والنهى عن المثلة كان قبل ذلك بأعوام فصح أنه ليس مثله ، وهذه قوله : لا يعلم لأبى حنيفة فيها متقدم من السلف ، ولا موافق من فقهاء أهل عصره الامن ابتلاء الله بتقليده ونعوذ بالله من البلاء * وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن : ومالك : شعر فى الجانب الأيسر *

قال أبو محمد : وهذا خلاف السنة كما ذكرنا ﷺ فان قالوا ﷺ : قد رويتم عن نافع عن ابن عمر أنه كان اذا كانت بدنة واحدة أشعرها فى الجانب الأيسر وإذا كانت بدتين قلدا إحداهما فى الجانب الأيمن والأخرى فى الأيسر * وعن مجاهد كانوا يستحبون الاشعار فى الجانب الأيسر قلنا : هذا مما اختلف فيه عن ابن عمر ، وعلى كل حال فليس هو قولكم ، وسالم ابنه أوثق وأجل وأعلم به من نافع روى عنه الاشعار فى الجانب الأيمن كما أوردنا ، ولا حجة فى قول احد دون رسول الله ﷺ ، والعجب من احتجاجهم بابن عمر فى فعل قد اختلف عنه فيه فرة عليهم ومرة ليس لهم ، وهم قد خالفوا قوله الذى لم يختلف عنه فيه من انه لا هدى إلا ما قلدوا شعر ، وهذا ما خالف فيه المالكيون عمل أهل المدينة كما ذكرنا * ﷺ فان قيل : فلم لم تقولوا أتم : بانه لا يكون هديا إلا ما أشعر ؟ للحديث الذى رويتم آتفا عن رسول الله ﷺ انه أمر بيده فاشعر فى سنامها قلنا : ليس فى هذا الخبر أمر بالاشعار ولو كان فيه لقلنا بإيجابه مسارعين وانما فيه انه أمر بيده فاشعر فى سنامها ففقتضاه انه أمر بها فأدنت اليه فاشعر فى سنامها ، لانه هو عليه السلام تولى يده اشعارها بذلك صح الأثر عنه عليه السلام كما ذكرنا * وروينا عن أبي بن كعب . وابن عمر اشعار البقر فى أسنمتها * وعن ابن عمر الشاة لا تقلد ، ولا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفوا ابن عمر كما أوردنا آتفا فى قوله فى الهدى فمن الباطل احتجاجهم بمن لا مؤنة عليهم فى مخالفته * وروينا عن سعيد بن جبير الابل تقلد وتشعر ، والغنم لا تقلد ولا تشعر ، والبقر تقلد ولا تشعر ، وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا تقلد الغنم ، ورأى مالك اشعار البقر ان كانت لها أسنمة *

قال على : وهذا خطأ ومقلوب بل الابل تقلد وتشعر ، والبقر لا تقلد ولا تشعر ، والغنم تقلد ولا تشعر ، وقال أبو حنيفة : لا يقلد الا هدى المتعة والقران والتطوع من الابل والبقر فقط ، ولا يقلد هدى الاحصار . ولا الجماع . ولا اجزاء الصيد * وقال مالك ،

والشافعي : يقلد كل هدى ويشعر ، وهذا هو الصواب لمعوم فعل النبي ﷺ *
 قال علي : وقال بعض من أعماه الهوى وأصمه : إنما معنى ما روى عن عائشة من هدى
 الغنم مقلدة . إنما هو أنها فلتت فلائد الهدى من الغنم — أى من صوف الغنم *
 قال أبو محمد : وهذا استسهال للكذب البحت (١) وخلاف لما رواه الناس عنهما من
 إهدائه عليه السلام الغنم مقلدة ، ونعوذ بالله العظيم من الخذلان *
 وأما الاشتراط فلما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى
 نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء [الهمداني] (٢)
 نا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « دخل رسول الله ﷺ
 على ضباعة بنت الزبير — هو ابن عبد المطلب — فقال لها : أردت الحج ؟ قالت : والله ما أجدني
 إلا وجة فقال لها : حجى واشترطى وقولى : اللهم محلى حيث حسنتى ، وكانت تحت المقداد *
 ورويناه أيضا من طريق إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
 عروة عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال لضباعة : « حجى واشترطى أن محلى حيث تحبسنى » *
 ورويناه أيضا من طريق طاوس وعكرمة . وسعيد بن جبير كلهم عن ابن عباس عن
 رسول الله ﷺ أنه قال لضباعة : « أهلى بالحج واشترطى أن محلى حيث تحبسنى » *
 ورويناه أيضا من طريق عروة بن الزبير عن ضباعة عن رسول الله ﷺ * ومن طريق
 أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ ، فذه آتار متظاهرة متواترة لا يسع أحدا الخروج
 عنها * وروينا من طريق سويد بن غفلة قال لى عمر بن الخطاب : ان حججت ولست
 ضرورة فاشترط أن أصابنى مرض أو كسر أو حبس فأنحل * وروينا أيضا الأمر بالاشتراط
 في الحج من طريق وكيع . وعبد الرحمن بن مهدي . ويحيى بن سعيد القطان كلهم عن
 سفيان الثوري عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أنه ، وفي رواية
 ابن مهدي . ويحيى أنه قال له : أفرد الحج واشترط فإن لك ما اشترطت والله عليك ما شرطت *
 ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن سيرين
 عن عبد الله بن عتبة عن عثمان بن عفان مثل ما رواه ابن المبارك عن هشام بن حسان
 عن ابن سيرين أن عثمان رأى رجلا واقفا بعرفة فقال له : أشرت ؟ قال : نعم *
 ومن طرق جمعة عن محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن ميسرة بن علي بن أبي طالب
 كان إذا أراد الحج قال : اللهم حجة ان تيسرت أو عمرة أن أراد العمرة والا فلا حرج *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وهذا استسهال للكذب البحت ، (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٩ *

ومن طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عميرة بن زياد قال : قال لي ابن مسعود : حج واشترط وقل : اللهم الحج اردت وله عمدت فان تيسر وإلا فعمرة * ومن طريق هشام ^(١) بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها كانت تقول : اللهم للحج خرجت وله عمدت فان قضيت فهو الحج وان حال دونه شيء فهي عمرة ، وانها كانت تأمر عروة بأن يشترط كذلك * ومن طريق أبي اسحاق عن المنهال عن عمار — هو ابن ياسر — أنه قال : إذا اردت الحج فاشترط * ومن طريق كريب عن ابن عباس انه كان يأمر بالاشتراط في الحج * فهو لاء عمر . وعثمان . وعلى . وعائشة أم المؤمنين . وعمار بن ياسر . وابن مسعود . وابن عباس ، ومن التابعين عميرة بن زياد * ومن طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يشترطون في الحج والعمرة يقول : اللهم اني أريد الحج ان تيسر والا فعمرة ان تيسر ، اللهم اني أريد العمرة ان تيسر وإلا فلا حج علي * ومن طريق وكيع نا الربيع عن الحسن البصري . وعطاء ابن أبي رباح قال جميعا في المحرم يشترط : قال جميعا : له شرطه * ومن طريق الأعمش عن عمار بن عميرة قال : كان علقمة . والأسود يشترطان في الحج * ومن طريق سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن المسيب بن رافع اردت الحج فأرسل إلى عبيدة — هو السلباني — ان اشترط * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أنى معاوية عن الأعمش عن عمار بن عمير قال : كان شرح القاضى يشترط في الحج فيقول : اللهم انك قد عرفت نيتي وما أريد فان كان امرأ تتمه فهو أحب إلى وإن كان غير ذلك فلا حج * وعن أبي بكر ابن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام انه كان يشترط في العمرة ، وجاء أيضا [نصا] ^(٢) عن سعيد بن المسيب . وعطاء بن يسار . وعكرمة ، وقال الشافعي : ان صح الخبر قلت به * قال أبو محمد : قد صح الخبر بالغ في الصحة فهو قوله هو قول أحمد . واسحاق . وأبي نور . وأبي سليمان وروى عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن الاستثناء في الحج ؟ قال : لا أعرفه * وروينا عن ابراهيم اضطرابا فروينا عنه من طريق المغيرة انه قال : كانوا يستحبون ان يشترطوا عند الاحرام وكانوا لا يرون الشرط شيئا لو أن الرجل ابتلى * وروينا عنه من طريق الأعمش أنه [قال] ^(٣) كانوا يكرهون ان يشترطوا في الحج * قال أبو محمد : هذا تناقض فاحش ، مرة كانوا يستحبون الشرط ، ومرة كانوا يكرهونه ، فأقل ما في هذا ترك رواية ابراهيم جملة لاضطرابها * وروينا من طريق سعيد بن جبير . وابراهيم النخعي انها قالوا : المشترط وغير المشترط سواء اذا أحصر فليجعلها عمرة *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ومن طرق عن هشام» (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

ومن طريق الحاج بن أرطاة — وهو ساقط — عن عطاء مثل قول سعيد بن جبير هذا ،
والصحيح عن عطاء خلاف هذا * ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان لا يرى
الاشتراط في الحج شيئا * وعن طاوس الاشتراط في الحج ليس شيئا * وعن إبراهيم
ابن مهاجر — وهو ضعيف — عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه كان لا يرى الاشتراط
في الحج شيئا * وعن الحكم بن عتيبة ، وحماد مثل هذا ؛ وهو قول مالك . والخفيفين *
قال أبو محمد : وشغبوا في مخالفة السنن الواردة في هذا الباب بأن قالوا : هذا الخبر
خلاف للقرآن لأن الله تعالى يقول : (وأتموا الحج والعمرة لله) *

قال علي : هذه الآية حجة عليهم لاعيننا لأنهم يفتون من عرض له عارض من مرض
أو نحوه أن يحل بعمره أن فاته الحج ، فقد خالفوا الآية في إتمام الحج ، وأما نحن فإنا
نقول : أن الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيان ما أنزل عليه لنا قد أمر بالاشتراط
في الحج وإن محله حيث حبسه ربه تعالى بالقدر النافذ ، فحين لم يخالف الآية إذ أخذنا
ببيان النبي ﷺ وأتم خالفتموها بأرائكم الفاسدة إلى مخالفتكم السنة الواردة في ذلك *
وقالوا : هذا الخبر خلاف لقول الله تعالى : (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) . قلنا :
كذب من ادعى أن هذا الخبر خلاف لهذه الآية بل أتم خالفتموها إذ قلتم : من أحصر
بمرض لم يحل إلا بعمره برأى لانص فيه ، وأما نحن فقلنا بهذه الآية : أن لم يشترط (١)
كما أمر الذي أنزلت عليه هذه الآية وأمر ببيانها لنا *

قال أبو محمد : ومن جعل هذه السنة معارضة للقرآن فالواجب عليه أن يجعل الرواية
في القطع في ربع دينار وعشرة دراهم مخالفة للقرآن إذ يقول تعالى : (والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما) . لأن حديث الاشتراط لم يضطرب فيه عن عائشة
وهو في غاية الصحة ، وقد اضطرب في حديث القطع في ربع دينار عليها ولم يصح قط
خبر في تحديد القطع في عشرة دراهم بل قولهم هو المخالف للقرآن حقا لأن الله تعالى
يقول : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) . وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا
وسعها) . وقال تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولا حرج . ولا عسر .
ولا تكليف مالم يسع أكثر من إيجاب البقاء على حال الاحرام ومنع الثياب ،
والطيب ، والنساء لمن قدمه الله تعالى من الحج والعمرة ، فلو لم يكن إلا هذه الآيات
لكفت في وجوب إحلال من عاقه عائق عن إتمام الحج والعمرة فكيف والسنة قد
جاءت بذلك نضا ؟ *

(١) أي نقيض الآية يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأباه

وشغب بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » : *
قال أبو محمد : هذا من أعجب شيء لأنهم احتجوا بما هو أعظم حجة عليهم ، والاشترط في الحج هو في كتاب الله تعالى منصوص بما ذكرنا من قوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) * (وما جعل عليكم في الدين من حرج) * (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . وبقوله تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم) ، وقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وإنما الشروط التي ليست في كتاب الله تعالى فهي الشروط التي أباحوا من أن كل امرأة يتزوجها على فلانة امرأته فهي طالق ، وكل أمة اشتراها عليها فهي حرة ، وأن يكون بعض الصداق لا يلزم إلا إلى كذا وكذا علماً والله تعالى يقول : (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) ، وكبيع السبل وعلى البائع درسه ، وكنزول أهل الحرب وبأيديهم الأسرى من المسلمين بشرط أن لا يمتنعوا من الوطء لهم ولا من رد دم إلى بلاد ^(١) الكفر وسائر الشروط الفاسدة التي أباحوا ، واحتجوا بأن هذا الخبر رواه عروة . وعطاء . وسعيد بن جبيرة . وطاوس وروى عنهم خلافة *
قال أبو محمد : قلنا : سمعناكم تقبلون هذا في الصحاح إذا روى الخبر وخالفه فانكرناه حتى أتيتم بالأبدة ^(٢) اذ جعلتم ترك التابع لما روى حجة في ترك ^(٣) السن ، وهذا إن أدرجتموه ^(٤) بلغ النينا وإلى من بعدنا فصار كل من بلغه حديث عن النبي ﷺ فتركه كائناً من كان من الناس حجة في رد السن ، وهذا حكم إبليس اللعين ، وما أمرنا الله تعالى باتباع رأى من ذكرتم وإنما أمرنا باتباع روايتهم لأنهم ثقات عدول وليسوا معصومين من الخطأ في الرأي ، ولا أعجب ممن يعترض في رد السن بأن طاوساً ، وعطاء ، وعروة ، وسعيد بن جبيرة خالفوا ما رويوا من ذلك ، ثم لو أنه ^(٥) عزم على صبغ قيصه أخضر فقالوا له : بل اصبغه أحمر لم ير رأيهم في ذلك حجة ولا ألزم نفسه الأخذ به . ثم يرى رأيهم حجة في مخالفة رسول الله ﷺ ، ولئن كان خالف هؤلاء ما رويوا فقد روي غيرهم ولم يخالفه كعكرمة ، وعطاء ، ولا يصح عن عطاء إلا القول به ، وقد رواه عائشة : وابن عباس وأخذوا به *
وقالوا : لم يعرفه ابن عمر قلنا : فكان . ماذا ؟ فقد عرفه عمر ، وعثمان ، وعلي ،

(١) في النسخة رقم (١٦) ولا من رد دم لبلاد ، (٢) قال في الجمل الأبدة قاله بقى ذكر ما على الأب (٣) في النسخة رقم

(١٤) وفيه (٤) في النسخة رقم (١٤) ، ودرجتموه ، (٤) في النسخة رقم (١٤) ، ثم أنه لو »

وعائشة ، وابن مسعود ، وعمار ، وابن عباس واخذوا به ، وهذا مما خالفوه جمهور الصحابة بل ليس ابن عمر هنا خلافاً لأنه لم يقل : باطله وإنما قال : لأعرفه ، والغلب كله أن عمر رأى الاشتراط في الحج ومعه القرآن والسنة فخالفوه وتعلقوا في ذلك بأن ابنه عبد الله لم يعرفه ، وصح عن عبد الله بن عمر الالهلال يوم التروية ومعه السنة فخالفوه وتعلقوا برواية جاءت في ذلك عن عمر ، وقال عمر . وعثمان : بالاشتراط في الحج فخالفوها ومعهما السنة وتعلقوا بهما في المنع من فسخ الحج في عمرة اذ جاء (١) عنهما خلاف أمر النبي ﷺ فكانهم مغرمون بمخالفة السنن ومخالفة الصحابة فيما جاء عنهم من موافقة السنن ، والقوم غرق في بحار هواهم * وبكل ما يردى الغريق تعلقوا

وذكروا قول ابراهيم : كانوا يشترطون في الحج ولا يرونه شيئاً *

قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية الفساد وليس فيه أكثر من أنه يصفهم بفساد الرأي والتلاعب . إذ يشترطون ما لا فائدة فيه . ولا يصح . ولا يجوز ، وهذه صفة من لا عقل له ، ويكفي من هذا كله أن السنة اذا صحت لم يحل لأحد خلافها ، ولم يكن قول أحد حجة في معارضتها وبالله تعالى التوفيق *

وهذا مما خالفوا فيه القرآن . والسنة الثابتة . وجمهور الصحابة . والقياس لانهم يقولون : من دخل في صلاة فمجز عن أتمامها قائماً ، وعن الركوع وعن السجود سقط عنه ما لا يقدر عليه من ذلك ، ومن دخل في صوم فرض فعجز عن أتمامه سقط عنه ولم يكلفه ، وكذلك التطوع ، وقالوا ههنا : من دخل في حج فرض . أو تطوع . أو عمرة كذلك فعجز عنها لم يسقطا عنه بل هو مكلف ما لا يقدر عليه من الوصول الى البيت *

٨٣٤ — مسألة — وأما جواز تقديم لفظة العمرة على الحج أولفظة الحج على العمرة فلأنه قال تعالى (٣) : (وأتموا الحج والعمرة لله) فبدأ بلفظة الحج ، وصح عن رسول الله ﷺ انه قال : « لبيك عمرة وحجة » ، وصح انه عليه السلام قال : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » فلا نبأ أي ذلك قدم في اللفظ ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٥ — مسألة — فاذا جاء القارن الى مكة عمل في الطواف والسعى بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة الا أنه يستحب له ان يرمل في الثلاث وليس ذلك فرضاً في الحج ثم اذا أتم ذلك أقام محرماً [كاهو] (٣) الى يوم منى — وهو الثامن من ذى الحجة — ، فاذا كان اليوم المذكور أحرم بالحج من كان متمتعاً ثم نهض القارن والمتمتع الى منى فيقيان بها نهارهما وليتبعهما ، فاذا كان من الغد — وهو اليوم التاسع من ذى الحجة — نهضوا كلهم (٤) الى

(١) في النسخة رقم (١٤) ومن فسح الحج في العمرة اذا جاء ، (٢) أي فلان الله تعالى قال : الخ (٣) الزيادة من النسخة رقم

(١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) ذهبوا كلهم ، والمعنى واحد .

عرفة فيصلى هنالك الامام والناس الظهر بعد ان يخطف الناس ثم يؤذن المؤذن ويقيم
ويصلى الظهر بالناس ، فاذا سلم من الظهر أقيمت الصلاة اقامة بلا اذان وصلى بهم العصر
اثر سلامه من الظهر بعد زوال الشمس لا ينتظر وقت العصر كما في سائر الايام ؛ ثم يقف
الناس للدعاء فاذا غابت الشمس نهضوا كلهم إلى مزدلفة ، ولو نهض انسان إلى مزدلفة
قبل غروب الشمس فلا حرج في ذلك ولا شيء عليه لادم ولا غيره وحجه تام ، فاذا
أتوا مزدلفة أذن المؤذن لصلاة المغرب . ثم أقام وصلى الامام بالناس صلاة المغرب ولا
يجزئ أحدا أن يصلها (١) تلك الليلة قبل مزدلفة ولا قبل مغيب الشفق ، فاذا سلم أقيم
لصلاة العتمة اقامة بلا اذان فيصلها بالناس وهي ليلة عيد الاضحى وبيت الناس هنالك ،
فاذا انصدع الفجر أذن المؤذن وأقيمت الصلاة فصلى بهم الصبح ثم من لم يقف بعرفة
من بعد زوال الشمس من يوم عرفة إلى مقدار ما يدفع منها ويدرك بمزدلفة صلاة الصبح مع
الامام فقد بطل حجه إن كان رجلا أو من لم يدرك مع الامام بمزدلفة صلاة الصبح فقد
بطل حجه ان كان رجلا ، وأما النساء فان وقفن بعرفة إلى قبل طلوع الفجر من يوم النحر
أو دفعن من عرفة بعد ذكرهن الله تعالى فيها اجزأهن الحج ، ومن لم يقف منهن بعرفة
لا يوم عرفة ولا ليلة يوم النحر حتى طلع الفجر فقد بطل حجها ، ومن لم تقف منهن
بمزدلفة بعد وقوفها بعرفة وتذكر الله تعالى فيها حتى طلعت الشمس من يوم النحر
فقد بطل حجها ، فاذا صلى الامام كما ذكرنا بمزدلفة صلاة الصبح بالناس وقفوا للدعاء ،
فاذا أسفر قبل طلوع الشمس دفعوا كلهم إلى منى ، فاذا أتوا منى أحببنا لهم التطيب
بعد أن يرموا جرة العقبة بسبع حصيات يكبرون مع كل حصة ولا يقطعون التلبية
مذ يهلون بالحج من المسجد أو بالقران من الميقات الا مع تمام رمي السبع حصيات ، فاذا
رموها كما ذكرنا فقد تم احرامهم ويحلقون أو يقصرون ، والحلق أفضل للرجال ، وينحرون
الهدى ان كان معهم ، ثم قد حل لهم كل ما كان من اللباس حراما على المحرم ، وحل لهم
التصدي في الحل والتطيب حاشا الوطء فقط ، فان نهضوا من يومهم إلى مكة فطافوا بالبيت
سبعا لا خيب في شيء منها ، ثم سعى بين الصفا والمروة سبعا ان كان متمتعا او ان كان لم
يسع بينهما أول دخوله ان كان قارنا فقد تم الحج كله أو القران كله وحل لهم الوطء
ويرجعون إلى منى فيقيمون بها ثلاثة أيام بعد يوم النحر يرمون كل يوم بعد زوال الشمس
الجرات الثلاث بسبع حصيات سبع حصيات يبدأ بالقصوى ، ثم بالتي
تليها ، ثم جرة العقبة التي رمى يوم النحر يقف عند الأولتين للدعاء ولا يقف عند جرة

فروا البهائم

العقبة ، فاذا تم ذلك فقد تم جميع [عمل] ^(١) الحاج ، ويأكل القارن ولا بد من الهدى الذى ساق مع نفسه ويتصدق منه ولا بد ، فأما المتمتع فان كان من غير أهل مكة والحرم ولم يكن أهله معه قاطنين هناك ففرض عليه ان يهدى هديا ولا بد لما رأس من الابل . أو من البقر ، وإما شاة . وإما نصيب مشترك فى رأس من الابل . أو فى رأس من البقر بين عشرة أنفس فأقل لا نبألى متمتعين كانوا أو غير متمتعين ، وسواء أراد بعضهم حصته للأكل . أو للبيع . أو للهدى ، ولا يجزئه أن يهديه الا بعد ان يحرم بالحج ويذبحه بمكة أو بمبنى ولا بد . أو متى شاء بعد ذلك ، فان لم يقدر على هدى ففرضه ان يصوم ثلاثة أيام ما بين ان يحرم بالحج الى أول يوم من النحر فان فاته ذلك فليؤخر طواف الافاضة — وهو الطواف الذى ذكرنا يوم النحر — الى ان تنقضى أيام التشريق ، ثم يصوم الثلاثة الأيام ، ثم يطوف بعد تمام صيامهن طواف الافاضة ، ثم يصوم سبعة أيام اذا رجع من عمل الحج كله ولم يبق منه شيء ، فان كان أهله بمكة لم يلزمه ان كان متمتعا هدى . ولا صيام وهو محسن فى كل ذلك ، والمتمتع هو من اعتمر بمن ليس أهله من سكان الحرم ثم حج من عامه سواء رجع الى بلده . أو الى المقبات أو لم يرجع ، ولا يضر الهدى ان لا يوقف بعرفة ، ولا هدى على القارن مكيا كان أو غير مكى حاشا الهدى الذى كان معه عند إحرامه ، فمن أراد من ذكرنا ان يخرج عن مكة فليجعل آخر عمل يعمل ان يطوف بالبيت سبعا ، ثم يخرج لارتقامه موصولا به ولا بد ، فان تردد لأمر ما أعاد الطواف اذا اراد الخروج عن مكة ، فان خرج ولم يطف ففرض عليه الرجوع ولا بد ولو من أقصى الدنيا حتى يجعل آخر عمله بمكة الطواف بالبيت ، ومن ترك من طواف الافاضة ولو بعض شوط حتى خرج ففرض عليه الرجوع حتى يتمه ، فان خرج ذو الحجة قبل ان يتمه فقد بطل حجه ، ومن لم يرم جمرة العقبة يوم النحر أو باقى ذى الحجة فقد بطل حجه ، ويجزى القارن طواف واحد لعمرته ولحجه للمفرد بالحج ولا فرق *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن على نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة ، واسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — جميعا عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد بن على بن الحسين عن أبيه ... قال : قلت لجابر بن عبد الله : أخبرنى عن حجة الوداع ؟ ^(٢) فقال جابر — فذكر حديثا — وفيه « نحر جنا [معه] ^(٣) حتى أتينا ذا الحليفة — فذكر كلاما — ، ثم قال فصلى

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) . (٢) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ وعن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) الزيادة من صحيح مسلم .

رسول الله ﷺ في المسجد، ثم ركب القصواء^(١) — فذكر كلاماً — ثم قال : حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً. ثم نفذ إلى مقام إبراهيم قفراً (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) فجعل المقام بينه وبين البيت ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج^(٢) من الباب إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ (ان الصفا والمروة من شعائر الله) ابداً^(٣) بما بدأ الله به. فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره^(٤) وقال : لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله الا الله وحده . أنجز وعده . ونصر عبده . وهزم الأحزاب وحده ، ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه^(٥) في بطن الوادي حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة قال : لو أنى استقبلت من أمرى ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فن كان منكم ليس معه هدى فليحل وليجعلها عمرة فقام سراقه [بن مالك]^(٦) بن جعشم فقال : يا رسول الله ألعاننا هذا أم للأبد ؟ — فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين — لا بل لأبد أبداً ، وقدم على من اليمين يبدن النبي ﷺ فوجد فاطمة من حل وليست ثياباً صبيغاً فانكر ذلك عليها فقالت : إني أمرت بهذا^(٧) فآخبر على بذلك النبي ﷺ فقال : صدقت [صدقت]^(٨) ماذا قلت حين فرضت الحج ؟ قال : قلت : اللهم إني أهل بما أهل به رسولك ﷺ قال : فان معى الهدى فلا تحل فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدى ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم مكث [قليلاً]^(٩) حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة فسار رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فنزل في القبة بنمرة حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس فقال : ان دعاءكم وأموالكم عليكم حرام كرمه هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ، — ثم ذكر كلاماً كثيراً —

(١) هو لقب ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقصواء — فئحة الخاف وبالد ، وفي بعض النسخ بالقصر وهو خطأ —
 الناقة التي قطع طرف أذنها ، ولم تكن ناقة النبي صلى الله عليه وسلم قصواً وإنما كان هذا لقباً لها وقيل كانت مقطوعة الآن أم من النهاية (٢) في النسخة رقم (١٦) هـ ثم رجع ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ (٣) في النسخة رقم (١٦) وابدأوا ، وما هنا موافق لما في صحيح مسلم وذلك النسخة موافقة لما في النسائي (٤) في النسخة رقم (١٤) «وكبر» وما هنا موافق لما في صحيح مسلم (٥) قال الترمذي في شرح مسلم نقل عن القاضى عياض : فيه إسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى إذا انصبت قدماه ومثل في بطن الوادي ، (٦) الزيادة من صحيح مسلم (٧) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٧ وقال إن أنى أمرى بهذا ، (٨) الزيادة من صحيح مسلم (٩) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٧ (١٠) هذه العلامة إشارة إلى أن في علها إسقاطاً اختصره المصنف

ثم أذن. ثم أقام فصلى الظهر. ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا، ثم ركب عليه السلام حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل جبل المشاة^(١) بين يديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا... وأردف أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقصواء الزمام^(٢)... وقال: أيها الناس السكينة السكينة كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئا، ثم اضطجع عليه السلام^(٣) حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا فدفع قبل أن تطلع الشمس، وأردف الفضل بن العباس... حتى أتى بطن محسر فركب قليلا، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الحذف^(٤)، رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحر فحرق ثلاثا وستين بدنة^(٥) ثم أعطى عليا فحرق ما غبر وأشر كف يديه. ثم أمر من كل بدنة بيضعة^(٦) فجعلت في قدر فطبخت فأكلها من لحمها وشربا من مرقها، ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر... ثم أتى زمزم فتناولوا فشرب منه^(٧)». قال أبو محمد: كل ما في هذا الخبر من دعاء وصفة مشى وغير ذلك لا تحاش شيئا فهو كله سنة مستحبة، «وأما قولنا»: (من دفع من عرفة قبل غروب الشمس فحج تام ولا شيء عليه، ووجوب فرض الوقوف بعرفة كما ذكرنا فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد ابن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن إبراهيم أنا وكيع نا سفيان — هو الثوري — عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي [قال]:^(٨) «شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة — وسئل عن الحج^(٩) — فقال: الحج عرفة فمن أدرك ليلة عرفة قبل طلوع

(١) روى «جبل» بخاء مهملة وباء موحدة ساكنة. وروى «جبل» بجم معجمة فباء موحدة مفتوحتين، والاول أشبه بالحديث. و«جبل المشاة» مجتمعهم، و«جبل الرمل» ما طالع منه وضخم، وأما جبل الجيم فمناهطهم بحيث تنسلك الرجال والله أعلم.
(٢) «شق» بتخفيف الون معناه ضم وضيق (٣) في صحيح مسلم «ثم اضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٤) هو بالحاء المعجمة والنال المعجمة الساكنة وفي آخره فاء وهي حصي صغار تدرج بالاقلا (٥) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٨ ويده.
قال النووي هكذا هو في النسخ ثلاثا وستين يده وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابن ماجة فإنه رواه بدنة. وقال وكلاهما صواب والاول أصوب قلت: وكلاهما حرق فحرق ثلاثا وستين بدنة يده (٦) البيضة بفتح الباء الموحدة القطعة من اللحم (٧) الزيادة من صحيح مسلم (٨) الزيادة من سنن الترمذي ج ٥ ص ٢٥٦ (٩) في الترمذي ج ٥ ص ٢٥٦. شهدت رسول الله

الفجر [من ليلة جمع] (١) فقد أدرك» (٢) *

وبه إلى أحمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود الجحدري ناخالد - هو ابن الحارث - عن شعبة عن عبد الله بن أبي السفر قال : سمعت الشعبي يقول : حدثني عروة بن مضر عن ابن أوس بن حارثة بن لأم الطائي قال : « أتيت رسول الله ﷺ (٣) بجمع فقلت له : هل لي من حج ؟ فقال : من صلى هذه الصلاة معنا ووقف هذا الموقف حتى يفيض وأفاض قبل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد تمَّ حجه وقضى تفثه » (٤) *

وقال أبو حنيفة ، والشافعي : أن أفاض منها نهاراً فحجه تام وعليه دم * وقال مالك : إن لم يقف بها ليلاً فلا حج له ، واحتج له من قلده بأن رسول الله ﷺ وقف بها في أول الليل ، فقلنا : ووقف نهاراً فأبطلوا حج من لم يقف بها نهاراً فقالوا : قد قال عليه السلام : « من أدرك ليلة عرفة قبل طلوع الفجر فقد أدرك » فقلنا : وقد قال عليه السلام : « وأفاض قبل ذلك من عرفات ليلاً أو نهاراً فقد أدرك » فبلحوا (٥) فأتوا باندادقوهي أنهم قالوا : معنى قوله : « ليلاً أو نهاراً » إنما هو ليلاً ونهاراً كما قال تعالى : (ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً) فقلنا : هذا الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ صراحاً ، ولو كان كما تأولوه لما كان عليه السلام منها عن أن يطيع منهم أثماً إلا حتى يكون كفوراً ، وهذا لا يقوله مسلم بل هو عليه السلام منهي عن أن يطيع منهم الآثم والكفور (٦) وإن لم يكن الآثم كفوراً ، ثم لو صح لكم في الخبر تأويلكم الفاسد لكان لا يصح لأحد حج حتى يقف بها نهاراً وليلاً معاً ، وهذا خلاف قولكم مع أن النبي ﷺ لم يقف بها إلا نهاراً ودفع منها إثر تمام غروب القرص في أول الليل ، والدفع لا يسمى وقفاً بل هو زوال عنها *

وذكروا خبراً فاسداً رويناه من طريق إبراهيم بن حماد عن أبي عون محمد بن عمرو ابن عون (٧) عن داود بن جبير (٨) عن أبي هاشم رجمة بن مصعب القراء الواسطي عن

صلى الله عليه وسلم فأنما ناس فأسألون عن الحج الخ ، (١) الزيادة من النسائي ، وجمع - بفتح الجيم المعجمة وسكون الميم - علم للردقة سميت به لأن آدم عليه السلام حوّل لما أبطأ اجتماعها (٢) في النسائي وقد تم حجه ، (٣) في النسائي ج ص ٢٦٤ وأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، (٤) أي آثم مدافعة التفث - أعني الوسخ وغيره بما يناسب الحرم - فحل له أن يزير يلع عنه التفث بحلق الأوس وقص الشارب والاطفار وحلق العانة وإزالة الشعث والدرن والوسخ ، (٥) قال الجوهر في الصحاح : « بلغ الرجل بلوحاً أي أعيا » (٦) في النسخة رقم (١٤) « الكفور والآثم » وما هنا انصب بنظم الآية (٧) في الأصول كلها عن ابن عون بن عمرو بن عون صحاحه من سنن الدارقطني ص ٢٦٤ ولم أهدل ترجمته (٨) في الأصول كلها « داود بن حنين » وهي موافقة لما في ميزان الاعتدال ، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان والصاب أن اسم أبيه جبير بالجيم والراء كذا هو في الأصول الصحيحة من سنن الدارقطني أقول وما قاله الحافظ موافق للنسخة الهندية ص ٢٦٤ والله اعلم *

ابن أبي ليلى عن عطاء عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «من وقف بعرفات بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج (١)» *

قال أبو محمد: هذا عورة لأن أبا عون (٢) بن عمرو، ورحمة بن مصعب، ودادود ابن جبير مجهولون لا يدري من هم (٣)، وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وعلى هذا الخبر يبطل حج النبي ﷺ لأنه لم يقف بعرفة بليل إنما دفع منها في أول أوقات الليل *

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا ابن أبي ليلى نا عطاء يرفع الحديث قال: «من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفات بليل فقد فاته الحج» وهذا مرسل، ومع ذلك فليس فيه بيان جلي بانه عن رسول الله ﷺ، وابن أبي ليلى سيء الحفظ، وهذا مما ترك فيه الخنفيون المرسل *

وخبر من طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي نا ابن أبي نافع عن المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تدفعوا من عرفة ومزدلفة حتى يدفع الإمام» * وهذا لا شيء لوجوه، أحدها أنه مرسل، والثاني أن فيه ثلاثة ضعفاء في نسق (٤)، وثالثها أنه ليس فيه إيجاب الوقوف بعرفة ليلا أصلا، والرابع أنه يخالف لقولهم لأنهم لا يبطلون حج من دفع قبل الإمام من عرفة ولا من مزدلفة *

ومنها خبر من طريق عبد الملك بن حبيب عن أبي معاوية المدني عن يزيد بن عياض — هو ابن جعدة — عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ قال: «من أجاز بطن غرنة قبل أن تغيب الشمس فلا حج له»، وهذه بلية لأن عبد الملك ساقط (٥)، وأبامعاوية مجهول، ويزيد كذاب (٦)، ثم هو مرسل، ثم أنه يخالف لقولهم لأن بطن غرنة من الحرم — وهو غير عرفة — فليس فيه وجوب الوقوف ليلا بعرفة أصلا *

وخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن سعيد بن جبير قال: قال رسول الله ﷺ: «انا لا ندفع حتى تغرب الشمس — يعني من عرفات — وان أهل الجاهلية كانوا لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس، وانا ندفع قبل ذلك، هدينا مخالف لهديهم» *

قال أبو محمد: وهذا لا شيء لأنه مرسل. ثم هو عن رجل لم يسم. ثم هم مخالفون له لأنهم لا يبطلون حج من دفع من جمع بعد طلوع الشمس أو من لم يقف بها أصلا *

(١) في سنن الدارقطني ص ٢٦٤ زيادة بعد قوله فقد فاته الحج، ونصها وفيلح بعمره عليه الحج من قابل، (٢) في الاصول لأن ابن عون، صححه من سنن الدارقطني (٣) هم مجهولون كما قال المؤلف رحمه الله (٤) هو كما قال المصنف رحمه الله (٥) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٩٠ (٦) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ج ١١ ص ٣٥٢

قال أبو محمد : وما ندرى من أين وقع إيجاب الوقوف بعرة ليلا وإبطال الحج بتركه ؟
وهم لا يبطلون الحج بمخالفة عمل النبي صلى الله عليه وسلم كله في عرفة ، وفي الدفع منها ،
وفي مزدلفة *

فإن ذكروا مارويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا ابن أبي ليلى عن نافع
عن ابن عمر قال : من أدرك عرفات بليل فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفات بليل
فقد فاتته الحج * قلنا : قد صح عن ابن عمر أنه لا يكون هديا الا ما قلدوا شعر نخالفتموه ،
وصح عن عمر من قدم ثقله من منى بطل حجه نخالفتموه ؛ فمن أين صار (١) ابن عمر
هنا حجة ولم يصرح حجة هو ولا أبوه فيما ذكرنا عنها مما استسلفتم خلافتهم فيه ، وما نعلم (٢)
لمالك في هذا القول حجة أصلا *

وأما إيجاب الدم في ذلك خطأ لأنه لا يخلو أن يكون من دفع من عرفة قبل غروب
الشمس فعل ما أبيض له أو ما لم يبيض له ، فإن كان فعل ما أبيض له فلا شيء عليه ، وإن كان
فعل ما لم يبيض له فحجه باطل ولا مزيد *

قال أبو محمد : روينا من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال : ملاك الحج الذي يصير إليه
ليلة عرفة من أدر كها قبل الفجر ليلا أو نهارا فقد أدرك الحج *

وأما استجابتنا للتمتع أن يهل بالحج يوم التروية في أخذه في النهوض إلى منى فلما
ذكرنا من فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بحضرته ؛ واختار مالك أن يهل المتمتع
وأهل مكة إذا أهل هلال ذى الحجة ، واحتجوا برواية عن عمر أنه قال : يا أهل مكة
يقدم الناس شعنا وأتم مدتهن فاذا رأيتم الهلال فأهلوا ، فإن هذه رواية لا نعلبها تصل
إلى عمر إنما نذكرها من طريق القاسم بن محمد وإبراهيم النخعي عن عمر ؛ وكلاهما لم يولد
الا بعد موت عمر بأعوام ؛ ثم لو صح عنه لكان الثابت المتصل من فعل الصحابة بحضرة
النبي صلى الله عليه وسلم أولى من رأى رأى رآه عمر *

وقد روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن عطاء ابن أبي رباح قال :
رأيت ابن عمر في المسجد الحرام وقد أهل بالحج إذ رأى هلال ذى الحجة عاما ثم عاما
آخر ، فلما كان في العام الثالث قيل له : قد روى هلال ذى الحجة فقال : ما أنا الا كرجل
من أصحابي وما أراى أفعل الا كما فعلوا فأمسك الى يوم التروية ثم أحرم من البطحاء
حين استوت به راحلته بالحج *

ومن طريق سعيد بن منصور عن عتاب بن أبي بشير عن خصيف عن مجاهد عن ابن عمر أنه

(١) في النسخة رقم (١٤) ، ومن أين كان ، وما هنا أنسب (٢) في النسخة رقم (١٤) ، ولا نعلمه .

أحرم عاما من المسجد حين أهل هلال ذى الحجة ثم عاما آخر كذلك فلما كان العام الثالث لم يحرم حتى كان يوم التروية قال بجاهد : فسأله عن ذلك ؟ فقال : إني كنت امرأة من أهل المدينة فأحببت أن أهل باهلاهم ثم ذهبت أنظر فاذا أنا أدخل على أهلي وأنا محرم وأخرج وأنا محرم فاذا ذلك لا يصلح لأن المحرم اذا احرم خرج لوجهه ، قال بجاهد : فقلت لابن عمر : فأي ذلك ترى ؟ قال : يوم التروية ، فهذا ابن عمر قد أخبر ان فعل الصحابة ان يهل المتمتع وأهل مكة يوم التروية ورغب عن رأى أبيه لو ثبت أيضا عنه *
﴿ فان قالوا ﴾ : انما اخترنا له ذلك ليكون أشعث قلنا : ما علينا الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم اختار الشعث للمحرم فان اخترتموه فأمرهم بالاهلال من أول شوال فهو أتم للشعث *

وأما قولنا : ان يؤذن المؤذن اذا أتم الامام الخطبة بعرفة. ثم يقيم لصلاة الظهر. ثم يقيم للعصر ولا يؤذن لها. فلذا كرناه في الخبر عن رسول الله ﷺ أنفاً وهو قول أبي سليمان : واحد قولى مالك ، وقال مالك مرة أخرى : ان شاء أذن والامام في الخطبة وان شاء اذا أتم * وقال أبو حنيفة . وأبو نور : يؤذن اذا قعد الامام على المنبر قبل ان يأخذ في الخطبة * وقال أبو يوسف : يؤذن قبل خروج الامام ثم رجع فقال : يؤذن بعد صدر من الخطبة ، وذكر ذلك عن مؤذن من أهل مكة * وقال الشافعي : يأخذ في الأذان اذا أتم الامام الخطبة الأولى *

قال أبو محمد : وهذه اقوال لاحجة لصحة شيء منها ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الجمعة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه ليس قياس الأذان بعرفة على الأذان بالجمعة بأولى من القياس للجمعة على ما روى في عرفة لاسيما وأنتم تقولون : لا جمعة بعرفة ﴿ فان قيل ﴾ : فأنتم تقولون : ان الجمعة بعرفة كما هي في غيرها من البلاد قلنا : نعم وليس ذلك بمبيح مخالفة ما صح عن النبي ﷺ في صفة الأذان فيها بخلافه في سائر البلاد كما كان بعرفة حكم الصلاة في الجمع بين الظهر . والعصر بخلاف ذلك في سائر البلاد ، ولو قلنا : ان هذه الأقوال خلاف لاجماع الصحابة رضى الله عنهم كلهم في القول بذلك لصدقنا *

وأما قولنا : بالجمع بين صلاتي الظهر . والعصر بعرفة بأذان واحد وإقامتين وبمزدلفة بين المغرب والعشاء كذلك أيضا فلما صح عن رسول الله ﷺ في الخبر المذكور ، وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة . والشافعي في الصلاة بعرفة : كما قلنا ، وقال مالك : بأذنين وإقامتين لكل صلاة أذان وإقامة . وما نعلم لهذا القول حجة أصلا لا من سنة صحيحة ،

ولامن رواية سقيمة ، ولامن عمل صاحب . ولا تابع ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الجمع بمزدلفة قلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ ، وقولكم هذا في مزدلفة خطأ على مانئنه ان شاء الله تعالى ﴿ فان قالوا ﴾ : قسنا ذلك على الصلوات الفائتات قلنا : القياس كله باطل . ثم لو كان حقا لكان [هذا] ^(١) منه عين الباطل لان صلاة الظهر والعصر بعرفة ليستا فائتين ، ومن الباطل قياس صلاة تصلى في وقتها على صلاة فائتة لاسيما وانتم لاتقولون بهذا العمل في الفائتات ، وقال سفيان . واسحاق : يجمع بين الظهر . والعصر بعرفة باقائتين فقط بلا أذان *

واحتج أهل هذا القول بخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله ﷺ صلى بمكة وبمنى كل صلاة بأذان وإقامة ، وصلى بعرفة وجمع كل صلاة بإقامة *

قال أبو محمد : هذا لاتقوم به حجة ثم لو صح لما كانت فيه حجة لان خبر جابر ورد بزيادة ذكر الأذان ، وزيادة العدل واجب قبولها ولا بد ، وأما الجمع بمزدلفة كما ذكرنا فللخبر المذكور أيضا ، وفي هذا خلاف من السلف . رويناه من طريق حماد بن زيد . وحماد بن سلمة قال ابن زيد : عن نافع قال : لم أحفظ عن ابن عمر أذانا ولا إقامة بجمع — يعنى بمزدلفة — * وقال ابن سلمة عن أنس عن ابن سيرين قال : صليت مع ابن عمر بجمع المغرب بلا أذان ولا إقامة ثم العشاء بلا أذان ولا إقامة * وقول ثان وهو اننا رويناه عنه أيضا أنه جمع بينها بإقامة واحدة بلا أذان ، وروينا ذلك عن شعبة عن الحكم ابن عتية . وسلمة بن كهيل كلاهما عن سعيد بن جبير أنه صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة وذكر أن ابن عمر فعل مثل ذلك وأن ابن عمر ذكر أن رسول الله ﷺ فعل ذلك * ورويناه أيضا من طريق مجاهد . وغيره عن ابن عمر أنه فعل ذلك وهو قول سفيان . وأحمد بن حنبل في أحد قوليهما وبه أخذ أبو بكر بن داود *

واحتج أهل هذه المقالة بما رويناه من طريق سفيان الثوري . ويحيى بن سعيد القطان قال سفيان : عن مسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وقال القطان : عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ثم اتفق ابن عباس . وابن عمر على ان رسول الله ﷺ جمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة ، وهذا خبر صحيح * وقول ثالث وهو الجمع بينهما باقائتين لكل صلاة إقامة دون أذان رويناه عن حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد أن عمر بن الخطاب

جمع بينهما باقامتين — يعني بمزدلفة — * ومن طريق عبد الرزاق عن بعض أصحابه عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي جعفر أن علي بن أبي طالب جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما باقامة — يعني بمزدلفة — * ومن طريق حماد بن سلمة أنا عبد الكريم أنه كان مع سالم ابن عبد الله بن عمر بمزدلفة فجمع بين المغرب والعشاء باقامتين — وهو قول سفيان، والشافعي وأحمد — في أحد أقوالهم *

واحتجوا بما رويناه من طريق مالك عن موسى بن عقبة عن كريب [مولى ابن عباس] ^(١) عن أسامة بن زيد «أن رسول الله ﷺ أتى بمزدلفة فتوضأ ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كل إنسان بعيره [في منزله] ^(٢) ثم أقيمت الصلاة فصلى ولم يصل بينهما شيئاً ^(٣) * ومن طريق البخاري نا عاصم عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم [بن عبد الله] ^(٤) عن ابن عمر [رضي الله عنهما] قال ^(٥): «جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما باقامة ولم يسبح بينهما . ولا على [نثر] كل ^(٦) واحدة منهما» وهذا خبران صحيحان * وقول رابع: وهو أن الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة * رويانا من طريق سفيان الثوري عن سماك بن حرب عن النعمان بن حديد أن عمر جمع بين الصلاتين بمزدلفة بأذان وإقامة * ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا أبو الأحوص نا أشعث بن سلم عن أبيه «أنه كان مع ابن عمر بمزدلفة فأذن وأقام أو أمر بذلك. ثم صلى المغرب ثلاث ركعات. ثم التفت اليها فقال: الصلاة فصلى العشاء ركعتين قال أشعث: وأخبرني علاج بن عمرو عن ابن عمر بهذا ^(٧) قال: فقيل لابن عمر في ذلك فقال: صليت مع رسول الله ﷺ هكذا» وبه يأخذ أبو حنيفة إلا أنه قال: فإن تطوع بينهما أقام للعشاء إقامة أخرى *

وقول خامس: وهو الجمع بينهما بأذنين وإقامتين صح ذلك عن عمر بن الخطاب من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم عن الأسود كنت مع عمر فأتى المزدلفة فصلى المغرب والعشاء كل صلاة بأذان وإقامة *

نا حمام نا الباجي نا عبد الله بن يونس نا بق نا أبو بكر بن أبي شبة نا أبو الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد قال: صليت مع ابن مسعود المغرب بجمع بأذان وإقامة، ثم أتينا بعشائنا ^(٨) فتعشنا، ثم صلى بنا العشاء بأذان وإقامة * وبه نصا إلى أبي إسحاق السبيعي عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علي بن أبي طالب كان يجمع

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣٥٥ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) الزيادة من الموطأ والحديث اختصره المصنف انظر ج ١ ص ٣٥٥ من متن الموطأ ورواه البخاري ج ٢ ص ١٧ بتغيير بعض اللفاظ ، وأبو داود ج ٢ ص ١٣٥ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٢ ص ٣١٨ (٥) الزيادة من صحيح البخاري (٦) الزيادة من صحيح البخاري (٧) في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٣ « بمثل حديث أبي عن ابن عمر » والحديث اختصره المصنف (٨) في النسخة رقم (١٤) « بعشاء » وهو بفتح العين فيما

بين الصلاتين بمزدلفة كل صلاة بأذان وإقامة ، وهو قول محمد بن علي بن الحسين وذكره عن أهل بيته ، وبه يقول مالك *

ولاحجة في هذا القول من خبر عن النبي ﷺ ، ولا حجة في قول عمر . وابن مسعود . وعلى في ذلك لانه قد خالفهم غيرهم من الصحابة ، واختلف عن عمر أيضا كما اوردها فالمرجوع اليه عند التنازع هو القرآن والسنة ، ولا حجة لابي حنيفة في دعواه أن إعادة الأذان للعشاء هو من أجل ان عمر وابن مسعود تعشيا بين الصلاتين لانهما لم يذكر ذلك ولا أخبرا أن أعادتها الأذان انما هو من أجل العشاء فهي دعوى فاسدة *

﴿ فان قيل ﴾ : قسنا ذلك على الجمع بين سائر الصلوات اذا صليت الاولى في آخر وقتها . والآخرى في أول وقتها فلا بد من أذان وإقامة لكل صلاة قلنا : القياس باطل ولا يجوز أن يعارض ما صح عن النبي ﷺ بقياس فاسد *

قال ابو محمد : وقد روى مثل قولنا عن ابن عمر . وسالم ابنه . وعطاء كمارونا من طريق ابن أبي شيبة عن الفضل بن دكين عن مسعر بن كدام عن عبد الكريم قال : صليت خلف سالم المغرب والعشاء بجمع بأذان وإقامتين فلقيت نافعا فقلت له : هكذا كان يصنع عبدالله ؟ قال : نعم فلقيت عطاء فقلت له فقال : قد كنت أقول لهم لاصلاة الا باقامة ، وهو قول الشافعي من رواية أبي ثور عنه ، فهي ستة أقوال أحدها الجمع بينهما بلا أذان ولا إقامة وصح عن ابن عمر * ، والثاني الجمع بينهما باقامة واحدة فقط . وصح أيضا عن ابن عمر وهو قول سفيان . وأحمد . وأبي بكر بن داود . وصح به خبر عن رسول الله ﷺ ، والثالث الجمع بينهما باقامتين فقط . روى عن عمر . وعلى . وصح عن سالم بن عبد الله وهو أحد قولي سفيان . وأحمد . والشافعي ، وصح به خبر عن رسول الله ﷺ * والرابع الجمع بينهما بأذان واحد وإقامة واحدة . روى عن عمر وصح عن ابنه عبد الله وهو قول أبي حنيفة وصح به خبر عن رسول الله ﷺ * والخامس الجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين صح عن ابن عمر . وسالم ابنه . وعطاء وهو أحد قولي الشافعي وبه نأخذ ، وصح بذلك خبر عن رسول الله ﷺ * والسادس الجمع بينهما بأذنين وإقامتين صح عن عمر . وابن مسعود وروى عن علي ، وعن محمد بن علي بن الحسين وأهل بيته وهو قول مالك *

فأما الأخبار في ذلك فبعضها باقامة واحدة من طريق ابن عمر . وابن عباس ، وبعضها باقامتين من طريق ابن عمر . وأسامة بن زيد ، وبعضها بأذان واحد وإقامة واحدة من طريق ابن عمر ، وبعضها بأذان واحد وإقامتين من طريق جابر ، فاضطربت الرواية عن ابن عمر الا ان احدى الروايات عنه وعن أسامة بن زيد ، وعن جابر بن عبد الله زادت

على الأخرى، وعلى رواية ابن عباس إقامة فوجب الأخذ بالزيادة، وإحدى الروايات عنه، وعن جابر تزيد على الأخرى، وعلى رواية أسامة أذا فوجب الأخذ بالزيادة لأنها رواية قائمة بنفسها صحيحة فلا يجوز خلافها، فإذا جمعت رواية سالم. وعلاج عن ابن عمر صح منهما أذان وإقامتان كما جاء في حديث جابر، وهذا هو الذي لا يجوز خلافه، ولا حاجة لمن خالف ذلك، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: لا تجزئ صلاة المغرب تلك الليلة إلا بمزدلفة ولا بد وبعد غروب الشفق ولا بد. فلما رويناه من طريق البخاري نا ابن سلام نا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن موسى بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد قال: «لما أفاض رسول الله ﷺ من عرفات عدل إلى الشعب فقضى حاجته فجعلت أصب عليه ويتوضأ قلت: يا رسول الله أتصلي؟ قال: المصلي أمامك» وذ كر باقي الحديث (١) * ومن طريق مسلم نا يحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وابن حجر قالوا: نا اسماعيل نا يحيى بن يحيى — واللفظ له — نا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد «أنه كان ردف (٢) رسول الله ﷺ من عرفات، فلما بلغ [رسول الله ﷺ] (٣) الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال، ثم جاء فصبيت عليه الوضوء فتوضأ وضوء أخفيا، ثم قالت: الصلاة يا رسول الله فقال: الصلاة أمامك، وذ كر الحديث *

قال أبو محمد: فاذ قد قصد عليه السلام ترك صلاة المغرب وأخبر بأن المصلي من أمام وإن الصلاة من امام فالمصلي هو موضع الصلاة فقد أخبر بأن موضع الصلاة ووقت الصلاة من امام فصح يقينا أن ما قبل ذلك الوقت وما قبل ذلك المكان ليس مصلي ولا الصلاة فيه صلاة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: لا صلاة إلا بجمع * وروينا من طريق حجاج بن المنهال نا يزيد بن إبراهيم — هو التستري — نا عبد الله بن أبي مليكة قال: كان ابن الزبير يخطبنا فيقول: ألا لا صلاة إلا بجمع يرددها ثلاثا * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد قال: لا صلاة إلا بجمع ولو إلى نصف الليل * وروى عن ابن عمر. وابن عباس صلاة المغرب دون جمع، ولا حاجة إلا في قول رسول الله ﷺ *

(١) هو في البخاري ج ٢ ص ٣١٦ (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٢ «قال ردفت» (٣) الزيادة من صحيح مسلم.

وأما بطلان حج من لم يدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن قدامة المصيصي نا جابر ابن حازم عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن عروة بن مضر^(١) قال قال رسول الله ﷺ : « من أدرك جمعا مع الامام والناس حتى يفيضوا [منها] فقد أدرك الحج ومن لم يدرك مع الامام والناس^(٢) فلم يدرك » ؛ وبه الى أحمد بن شعيب أنا عمرو بن على نا يحيى بن سعيد القطان نا إسماعيل بن أبي خالد أخبرني عامر الشعبي أخبرني عروة ابن مضر^(٣) قال قلت : يا رسول الله أتيتك من جبل طيء أكلت مطي^(٤) وأتعبت نفسي ، والله^(٥) ما بقى من جبل^(٦) الا وقفت عليه فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : « من صلى الغداة ههنا . ثم أقام معنا ، وقد وقف قبل ذلك بركة ليلا أو نهارا فقد تم حجه »^(٧) ، وقال تعالى : (فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) فوجب الوقوف بمزدلفة - وهى المشعر الحرام - وذكر الله تعالى عندها فرض يعصى من خالفه ولا حج له لانهم يأتى بأمر إلا أن إدراك صلاة الفجر فيها مع الامام هو الذكور المفترض ببيان رسول الله ﷺ المذكور ، ومن أدرك شيئا من صلاة الامام فقد أدرك الصلاة لقول رسول الله ﷺ : « فادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا » *

قال أبو محمد : والعجب من يقول : ان قول رسول الله ﷺ في سائمة الابل « في كل خمس شاة » دليل على ان غير السائمة بخلاف السائمة ، ومن يقول : ان قوله عليه السلام : « واذا قال : سمع الله لمن حده فقولوا : ربنا ولك الحمد » دليل على ان الامام لا يقول : ربنا ولك الحمد ، وان المأموم لا يقول سمع الله لمن حده . ثم لا يرى قوله عليه السلام : « من صلى الغداة ههنا معنا وقد أتى عرفة قبل ذلك فقد تم حجه » دليلا على ان من لم يصل الغداة هنالك مع الامام لم يتم حجه ، فكيف وقد غنيا [عن ذلك كله]^(٨) بنصه عليه السلام ؟ على أنه إن لم يدرك ذلك فلم يدرك الحج *

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ : « الحج عرفة » قال على : وهم أول مبطل لهذا الاحتجاج لان عندهم فرائض يبطل الحج بتركها سوى عرفة كترك الاحرام . وترك طواف الافاضة . وترك الصفا والمروة . فكيف هذا التناقض ؟ وليس قوله عليه السلام « الحج

(١) الزيادة عن النسائي ج ١ ص ٢٦٢ ، وفيه « حتى يفيض منها » بدل « حتى يفيضوا » (٢) في النسائي ومع الناس والامام .

(٣) في النسائي ج ٥ ص ٢٦٤ : قال : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : « الحج » (٤) في النسائي رقم (١٤) « اضلكت مطي » وما هنا موافقا في النسائي (٥) لفظ « والله » سقط من النسائي (٦) هو بالحاء المهملة المفتوحة . وسكون الباء الموحدة . ما استطال من الرمل ، وقيل الجبل مادون الجبل في الارتفاع وسبق قريبا تفسيره (٧) في النسائي فيه مخالفة لبعض الالفاظ التي ذكرها المصنف انظر ج ٥ ص ٢٦٤ (٨) الزيادة من النسائي رقم (١٤) .

عرفة « بمنع من أن يكون غير عرفة الحج أيضا إذا جاء بذلك نص ، وقد قال تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) . والبيت غير عرفة بلا شك ، وسوى تعالى بين الأمر بعرفة والأمر بمزدلفة في القرآن ، وقد قال تعالى : (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر) . وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يوم الحج الأكبر — هو يوم النحر — ولا يكون يوم الحج الأكبر إلا يوم غيره يوم الحج الأصغر ، ومحال بمنع أن يكون — هو يوم الحج الأكبر — ولا يكون فيه من فرائض الحج شيء ، ويكون فرض الحج في غيره ، فصح أن جملة فرائض الحج في يوم الحج الأكبر ، وهي الوقوف بمزدلفة الذي لا يكون في غيره ، ورمي الجمرة ، والافاضة ، وقد يكونان فيما بعده كما عرفة فيما قبله * .

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرنى عن ابن عباس قال : « من أفاض من عرفة فلا حج له » وقد ذكرنا عن ابن الزبير أنه كان يقول في خطبته : ألا لاصلاة إلا بجمع ، فإذا أبطل الصلاة إلا بمزدلفة فقد جعلها من فرائض الحج * . ومن طريق شعبة عن داود بن يزيد الأزدي عن أبي الضحى قال : سألت علقمة عن لم يدرك عرفات أو جمعا أو وقع بأهله يوم النحر قبل أن يزور ؟ فقال : عليه الحج * . ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : كان يقال : من فاته جمع أو عرفة فقد فاته الحج * .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : من فاته عرفة أو جمع ، أو جامع قبل أن يزور فقد فسد حجه * . ومن طريق سفيان الثوري أيضا عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي أنه قال : من فاته جمع جعلها عمرة * .

وعن الحسن البصري من لم يقف بجمع فلا حج له * . وعن حماد بن أبي سليمان قال : من فاته الافاضة من جمع فقد فاته الحج فليحل بعمره ثم ليحج من قابل * . ومن طريق شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال : يوم الحج الأكبر — هو يوم النحر — ألا ترى أنه إذا فاته عرفة لم يفته الحج وإذا فاته يوم النحر فاته الحج * .

قال أبو محمد : صدق سعيد لأن من فاته عرفة يوم عرفة لم يفته الحج لأنه يقف بعرفة ليلة يوم النحر ، وأما يوم النحر فأنما ساء الله تعالى يوم الحج الأكبر لأن فيه فرائض ثلاثا من فرائض الحج ، وهو الوقوف بمزدلفة لا يكون جازئا الاغداة يوم النحر ، وجرمة العقبة ، وطواف الافاضة ويجوز تأخيرها ، فصح أن مزدلفة أشد فروض الحج تأكيذا وأضيحا وقتا ، وقد روى عن ابن عمر خلاف هذا * .

وأما قولنا: إن النساء والصبيان والضعفاء بخلاف هذا فلما روينا من طريق مسلم نا محمد ابن أبي بكر المقدمى نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج حدثني عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر الصديق أن أسماء قالت له بمزدلفة: هل غاب القمر؟ قلت: لا فصلت ساعة ثم قالت [يا بنى] ^(١) هل غاب القمر؟ قلت: نعم قالت: ارحل [بنى] ^(٢) فارتحلنا حتى رمت الجمرة ثم صلت في منزلها فقلت لها: [أى هتاه] ^(٣) لقد غلسنا قالت: كلا أى بنى إن رسول الله ^(٤) صلى الله عليه وسلم، اذن للظعن ^(٥) *

ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عبد الله بن عمر كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بالليل فيذكرون الله تعالى ثم يدفعون قبل أن يقف الإمام، ويقول [ابن عمر] ^(٦) أرخص في أولئك رسول الله ﷺ *

ومن طريق مسلم حدثني علي بن خشرم أنا عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرني عطاء أن ابن شوال أخبره أنه دخل على أم حبيبة أم المؤمنين ^(٧) فأخبرته أن رسول الله ^(٨) ﷺ بعث بها من جمع بليل *

ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى عن حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: سمعت ابن عباس يقول: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثقل ^(٩) وفي الضعفة ^(١٠) من جمع بليل *

قال أبو محمد: كان ابن عباس حينئذ قد ناهز الاحتلام ولم يحتلم بعد، هكذا ذكر عن نفسه في الخبر الذي فيه أنه أتى على أتان. ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس قال: وأنا غلام قد ناهزت الاحتلام ^(١١) * فخرج هؤلاء عن وجوب حضور صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام عليهم وبق عليهم فرض الوقوف بمزدلفة، وذكر الله تعالى هنالك ليلة النحر ولا بد لعوم قوله تعالى: (فاذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) *

وأما وجوب رمي جرة العقبة فلما رويناه من طريق أبي داود نا نصربن على الجهضمي نا يزيد بن زريع نا خالد — هو الحذاء — عن عكرمة عن ابن عباس «أن رجلا

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) الزيادة من صحيح مسلم ومعناه ياهذه، وقوله بعد ولقد غلسنا، أى لقد تقدمنا على الوقت المشروع (٤) في صحيح مسلم «أن النبي» (٥) هو بضم الظا والعين وباسكان العين أيضا وهن النساء الواحدة ظئفة كسفية وسفن واصل الظئفة البودج الذي تكون فيه المرأة على البعير، والله أعلم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٧) لفظ «أم المؤمنين» سقط من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ (٨) في صحيح مسلم «أن النبي» (٩) هو يفتح التاء المثلثة والفاء المتاع ونحوه (١٠) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٦ «أوقاف الضعفة» (١١) هو في صحيح البخارى ج ١ ص ٤٩ *

قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انى أمسيت ولم ارم قال : ارم ولا حرج (١) *
ومن طريق البخارى عن عبد الله بن يوسف نا مالك عن ابن شهاب عن عيسى
ابن طلحة عن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي (٢) « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقف في حجة الوداع [فجعلوا يسألونه] (٣) فقال له رجل : لم أشعر ففحرت
قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج » فأمر عليه السلام برمىها فوجب فرضا *
﴿فان قيل﴾ : ان في هذا الخبر انه عليه السلام قال : « اذبح ولا حرج » فأوجبوا الذبح
فرضا . قلنا : ان كان ذلك الذبح مندورا أو هديا واجبا فنعم هو فرض ، وان كان تطوعا
فيكفى من البرهان على انه ليس بذبحه فرضا تيقن العلم بأنه تطوع لا فرض *

روينا من طريق الخدافي عن عبد الرزاق عن معمر قال : قال الزهري فيمن لم يرم
الجمرة : ان ذكر وهو بمنى رمى وإن فاته ذلك حتى نفر فانه يحج من قابل ويحافظ على
المناسك وبه يقول داود . وأصحابنا ، ولا يجزئ الرمي إلا بحصى الخذف لا أصغر .
ولا أكبر . لما روينا من طريق مسلم *

نا محمد بن ربح عن الليث — هو ابن سعد — عن أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس
عن الفضل بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « عليكم بحصى الخذف الذى
ترمى به الجمرة (٤) » *

ومن طريق أحمد بن شعيب نا يعقوب بن ابراهيم — هو الدورق — نا اسماعيل بن ابراهيم
— هو ابن عليه — نا عوف — هو ابن أبي (٥) جميلة — نا زياد بن حصين عن أبي العالية قال : قال
ابن عباس : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة العقبة وهو على راحلته : « هات
القط لى فلقطت له حصيات هى حصى الخذف فلما وضعتن فى يده قال : بأمثال هؤلاء
بأمثال هؤلاء (٦) وإياكم والغلو فى الدين فأنما أهلكت من كان قبلكم الغلو فى الدين » *

وقال مالك : أحب أكبر من حصى الخذف ، وهذا قول فى غاية الفساد لتعريه من
البرهان ومخالفة الأثر الثابت * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر عن ابن جريج
عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله . وابن الزبير قالا جميعا : مثل حصى الخذف ، ولا
مخالف لهما لا من صاحب . ولا من تابع ، وهذان الأثران يطلان قول من قال :
يجزئ الرمي بغير الحصى *

(١) الحديث ذكره المصنف مختصرا فى ج ٢ ص ١٤٩ من سنن أبي داود (٢) لفظ « ابن العاصي » غير موجود فى صحيح
البخارى ج ٣ ص ٢٣ (٣) الزيادة فى صحيح البخارى والمصنف ذكر الحديث مختصرا (٤) الحديث ذكره المصنف مختصرا
فيه على محل الشاهد وهو فى مسلم ج ١ ص ٣٣٣ (٥) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظ « أبى » خطأ (٦) فى سنن النسائي ج ٥ ص ٢٦٨
بدون تكرار لفظ « بأمثال هؤلاء » .

وأما العدد فإن الناس اختلفوا . رويانا من طريق ابن عينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن سعد بن أبي وقاص قال : جلسنا فقال بعضنا : رميت بست ، وقال بعضنا : رميت بسبع فلم يعب بعضنا على بعض ^(١) *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني محمد بن يوسف أن عبد الله بن عمرو بن عثمان أخبره أنه سمع أبا حبة الأنصاري يفتي بأنه لا بأس بما رمى به الإنسان من عدد الحصى فجاء عبد الله بن عمرو إلى ابن عمر فأخبره فقال : صدق أبو حبة *

قال أبو محمد : أبو حبة بدرى * وروينا عن طاوس من ترك حصاة فانه يطعم تمره أو لقيمة * وعن عطاء من فاتته الجمار يوما تصدق بدرهم ومن فاتته حتى تنقضي أيام منى فعليه دم *

قال علي : رويانا من طريق عبد الرزاقنا معمر عن سليمان التيمي عن أبي مجلز قلت لابن عمر : نسيت أن أرمي بحصاة من حصى الجمرة فقال لي ابن عمر : اذهب إلى ذلك الشيخ فسله ثم ارجع فأخبرني بما يقول قال : فسألته فقال لي : لو نسيت شيئا من صلاتي لأعدت فقال ابن عمر : أصاب *

قال أبو محمد : هذا الشيخ — هو محمد بن الحنفية — هكذا رويناه من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه ، وروينا عن ابن عمر قال : من نسي الجمرة رماها بالليل حين يذكر * وعن طاوس . وعروة بن الزبير . والنخعي . والحسن قالوا كلهم : يرمى بالليل ، ، وهو قول سفیان : ولم يوجبوا في ذلك شيئا *

قال أبو محمد : إنما نهى النبي ﷺ عن رميها ما لم تطلع الشمس من يوم النحر وأباح رميها بعد ذلك وإن أمسى ، وهذا يقع على الليل والعشي معا كما ذكرنا قبل ؛ قال أبو حنيفة : عليه في كل حصاة نسيها طعام مسكين نصف صاع حنطة إلا أن يبلغ ذلك دما * وقال مالك : عليه في الحصاة الواحدة فأكثر إن نسيها دم فإن ترك سبع حصيات فعليه بدنة . فإن لم يجد فبقرة . فإن لم يجد فشاة . فإن لم يجد فصيام * وأما الشافعي فرة قال : عليه في حصاة واحدة مد طعام ، وفي حصاتين مدان ؛ وفي ثلاث فصاعداً دم ، وقد روى عنه في حصاة ثلث دم . وفي الحصاتين ثلثا دم . وفي الثلاث فصاعداً دم ، وروى عنه للحصاة الواحدة فصاعداً دم *

قال أبو محمد : وهذه الأقوال المذكورة كلها ليس شيء منها جاء به نص ، ولا رواية فاسدة ، ولا قول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس ، ولا قال بشيء منها أحد نعله قبل القائل بكل قول ذكرناه عن ذكرناه عنه *

وأما الرمي قبل طلوع الشمس فلا يجزئ أحدًا. لا امرأة. ولا رجلا، روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان المروزي نا بشر بن السري نا سفيان الثوري عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن عطاء عن ابن عباس « ان النبي ﷺ قدم أهله وأمرهم أن لا يرموا جمرة العقبة حتى تطلع الشمس » (١) *

ورويانا عن طائفة من التابعين إباحة الرمي قبل طلوع الشمس ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ * وقال سفيان : من رمى قبل طلوع الشمس أعاد الرمي بعد طلوعها ، وهو قول أصحابنا *

وأما قولنا : لا يقطع التلبية الا مع آخر حصاة من جمرة العقبة . فان مالكا قال : يقطع التلبية اذا نهض الى عرفة ، وذكروا في ذلك رواية عن عائشة أم المؤمنين . وابن عمر . وعن علي ، واحتجوا بأن قالوا : التلبية استجابة فاذا وصل فلامعنى للتلبية * قال أبو محمد : اما الرواية عن علي فلا تصح لأنها منقطعة اليه . والصحيح عنه خلاف ذلك ، وأما عن أم المؤمنين ، وابن عمر فقد خالفها غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم ، واذا وقع التنازع فالمرجوع فيه الى ما افترض الله تعالى الرجوع اليه من القرآن والسنة ، وأما قولهم : ان التلبية استجابة فدعوى لا برهان على صحتها ، ولو كان ما قالوا : لوجب التلبية عند سماع الأذان . ووجوب النهوض الى الجعبة وغيرها ، وما التلبية إلا شريعة أمر الله بها لاعلة لها الا ما قال تعالى : (ليلوكم أيكم أحسن عملا) ، ثم لو كانت استجابة كما قالوا : لكان لم يصل بعد الى مادعى اليه لانه قد بقيت عليه فروض من فروض الحج لا يكون واصلا الى مادعى اليه الا بتامها كعرفة وطواف الافاضة *

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا وكيع عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن الفضل بن عباس « ان النبي ﷺ لم يرمي جمرة العقبة » (٢) ، وصح أيضا من طريق أسامة بن زيد عن النبي ﷺ * ومن طريق مسلم نا شريح بن يونس نا هشيم نا حصين — هو ابن عبد الرحمن — عن كثير بن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن ابن يزيد أن عبد الله بن مسعود لم يرمي جمرات حتى أفاض من جمع فليل له : عن أي هذا (٣) ؟ فقال : أنسى الناس أم ضلوا ؟ سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المكان : « لبيك اللهم لبيك » *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن عقبة عن كريب

(١) هو في النسائي ج ٥ ص ٢٧٧ (٢) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ٩٩ ؛ قال المنذرى : نا أخرجه البخاري ومسلم و الترمذي نا النسائي نا ابن ماجه (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٣ قبل أعرا في هذا ، وهو واضح مما هنا .

مولى ابن عباس أن يميونة أم المؤمنين لبت حين رمت الجمرة ، * وبه الى سفيان عن عامر بن شقيق سمعت أبا وائل يقول : قال ابن مسعود : لا يمسك الحاج عن التلبية حتى يرمى جمرة العقبة * ومن طريق حماد بن زيدنا أيوب السخثاني أنه سمع عبدالرحمن ابن الأسود بن يزيد يقول : حدثني أبي أنه سمع عمر بن الخطاب يلبي بعرفة * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : سمعت عمر يلبي غداة المزدلفة * وعن ابن أبي شيبه نا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق سمعت عكرمة يقول : أهل رسول الله ﷺ حتى رمى الجمرة ، وأبو بكر ، وعمر * وعن علي بن أبي طالب أنه لبي حتى رمى جمرة العقبة * وعن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة كانت تلبي بعد عرفة * وعن سفيان بن عيينة سمع سعد بن ابراهيم ^(١) يحدث الزهري عن عبد الرحمن ابن الأسود أن أباه صعد الى ابن الزبير المنبر يوم عرفة فقال له : ما يمنعك ان تهل ؟ فقد رأيت عمر في مكانك هذا يهل فأهل ابن الزبير * وعن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد يقول : تلبي حتى ينقضى حرمك اذا رميت الجمرة * وعن سفيان الثوري عن عبد الله ابن الحسن عن عكرمة قال : كنت مع الحسين بن علي فلبى حتى رمى جمرة العقبة *

قال أبو محمد : وكان معاوية ينهى عن ذلك * ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال : غدا عمر بن عبد العزيز من منى الى عرفة فسمع التكبير عاما فبعث الحرس يصيحون . أيها الناس انها التلبية * ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة قال : ذكر عند ابراهيم النخعي اذا قدم الحاج أمسك عن التلبية مادام يطوف بالبيت فقال ابراهيم : لا يلبي قبل الطواف وفي الطواف وبعد الطواف . ولا يقطعها حتى يرمى الجمرة وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، واسحاق . وأبي سليمان *

قال أبو محمد : إلا أن أبا حنيفة . والشافعي قالوا : يقطع التلبية مع أول حصة يرمىها في الجمرة وليس كذلك بل مع آخر حصة من الجمرة لأنه نص فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حكى ابن عباس . وأسامة أنه عليه السلام لبي حتى رمى جمرة العقبة ولو كان ما قاله أبو حنيفة ، والشافعي لقالا : حتى بدا رمى جمرة العقبة *

روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن ابراهيم بن حنين عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب يهل وهو يرمى جمرة العقبة فقلت له : فيما الاهلال يا أمير المؤمنين ؟ فقال : وهل قضينا نسكنا بعد ؟ وهو المفهوم الظاهر من فعل كل من ذكرنا من الصحابة رضی الله عنهم * وقال قوم

منهم مالك: ان الحاج يقطع التلبية اذا طاف بالبيت، وبالصفاء، والمروة. فاذا أتم ذلك عاودها (١) * قال أبو محمد: وقال أبو حنيفة: والشافعي: لا يقطعها وهذا هو الحق لما ذكرنا من ان النبي ﷺ لبي حتى رمى جرة العقبة * رويانا من طريق أبي داود نا عبد الله ابن محمد النفيلي، وعثمان بن أبي شيبة قالوا: نا حاتم بن اسماعيل نا جعفر بن محمد عن أبيه أن جابر بن عبد الله أخبره فذكر حديث حجة النبي ﷺ « وقال: فأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد ليك اللهم ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك فأهل الناس بهذا الذي يهلون به [فلم يرد عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه] (٢) ولزم رسول الله صلى الله عليه وسلم تليته » فصح أنه عليه السلام لم يقطعها *

ومن طريق سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن مسروق أنه رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبعا ثم خرج الى الصفا قال: فقلت له: يا أبا عبد الرحمن ان ناسا يهونون عن الاهلال في هذا المكان فقال: لكنني أمرك به، وذكر باقي الخبر * ﴿ فان ذكروا ﴾ مارويانا من طريق ابن أبي شيبة نا صفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب (٣) عن مجاهد عن عبد الله بن سخرية عن عبد الله ابن مسعود قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك التلبية حتى أتى جرة العقبة الا أن يخطئها بتكبير أو بتلهيل *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن محمد بن اسحاق عن عكرمة قال: سمعت الحسن بن علي يلبى حتى انتهى الى الجرة وقال لي: (٤) سمعت أبي علي بن أبي طالب يهل حتى انتهى الى الجرة وحدثني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل حتى انتهى إليها * قلنا الحارث ضعيف، وأبان بن صالح ليس بالقوى، ثم لو صحا لكان خبر الفضل ابن عباس. وأسامه بن زيد زائدين على هذين الخبرين زيادة لا يحل تركها رغبة عنها واختيارا لغيرها عليهما، وليس في هذين الخبرين نهى عما في خبر ابن عباس. وأسامه * وقال قوم: يقطع المعتمر التلبية إذا دخل الحرم، وقالت طائفة: لا يقطعها إلا حتى يرى بيوت مكة، وقالت طائفة: حتى يدخل بيوت مكة، وقال أبو حنيفة: لا يقطعها حتى يستلم الحجر فاذا استلمه قطعها، وقال الليث: إذا بلغ الكعبة قطع التلبية * وقال الشافعي:

(١) في النسخة رقم (١٤) « اعادها، والضمير يرجع الى التلبية (٢) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٤ وهو ناك مطول اختصره المصنف هنا (٣) هو بهذا المعجمة مضموه بموحدين (٤) في النسخة رقم (١٦) « وقال: أنى »

لا يقطعها حتى يفتح الطواف ، وقال مالك : من أحرم من الميقات قطع التلبية إذا دخل أول الحرم فإن أحرم من الجعرانة أو من التنعيم قطعها إذا دخل بيوت مكة أو إذا دخل المسجد *
روينا عن وكيع عن عمر بن ذر عن مجاهد قال : قال ابن عباس : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الركن ، وكان ابن عمر يقطعها إذا رأى بيوت مكة * قال وكيع :
وحدثنا سفيان — هو الثوري — عن عبد الله بن دينار قال : قال ابن عمر : يقطع التلبية إذا دخل الحرم *

قال أبو محمد : والذي نقول به فهو (١) قول ابن مسعود الذي ذكرنا أنفائه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة ﴿فإن ذكروا﴾ ما روينا عن سعيد بن منصور ناهشيمنا ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لي في عمرته حتى استلم الحجر *
ومن طريق حفص بن غياث عن الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث عمر كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر ، فهذا أثران ضعيفان في أحدهما ابن أبي ليلى — وهو سىء الحفظ — وفي الآخر الحجاج وناهيك به ، وهو أيضا صحيفة ﴿فإن قالوا﴾ : فهل عندكم اعتراض ؟
فيما رويتم من طريق أحمد بن شعيب عن يعقوب بن إبراهيم عن ابن علي عن أيوب عن نافع قال : كان ابن عمر إذا دخل أذن الحرم أمسك عن التلبية ثم بييت بذي طوى ثم يصلى به الصبح. ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك (٢) *
قلنا : لا معترض فيه وهو صحيح إلا أنه لا حجة لكم فيه ؛ أول ذلك أنه ليس في هذا الخبر ما تدعون من أن ذلك كان في العمرة فهو مخالف لما اختاره أبو حنيفة ، والشافعي في الحج ولما اختاره أبو حنيفة في العمرة أيضا ، ثم نقول لمن ذهب إلى قول مالك في هذا : إن هذا خبر لا حجة لكم فيه لأنه قد يمكن أن ابن عمر إنما أشار بقوله : « أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك » إلى الميت بذي طوى وصلاة الصبح بها فقط ، وهكذا نقول : أو يكون أشار بذلك إلى قطع التلبية كما تقولون ، فإن كان هذا فخير جابر بن عبد الله . وأسامة . وابن عباس « أن رسول الله ﷺ لزم التلبية ولم يقطعها حتى رمى جمره العقبة » زائد على ما في خبر ابن عمر ، وزيادة العدل لا يجوز تركها لأنه ذكر علما كان عنده لم يكن عند ابن عمر (٣) الذي لم يذكره وبالله تعالى التوفيق *

وأما اختيارنا الطيب بنى قبل رمى الجمره . فلما قد ذكرنا قبل في اختيار الطيب للأحرام من النص ، ومن قال بذلك من الصحابة ، وغيرهم رضي الله عنهم فأغنى عن أعادته *

(١) وانما قرن الخبر بالغام لبه المودع بالشرط في العموم (٢) لم أجده في سنن النسائي والطبراني وعلمه في السنن الكبرى ، وهو موجود في السند بلفظه ومثله في البخاري ج ٢ ص ٢٨٣ (٣) لفظه ابن عمر ، - قطة من نسخة رقم (١٤) خطأ .

وأما قولنا أن يرمى الجرة. وبدخول وقتها يحل للمحرم بالحج أو القران كل ما كان عليه حراما من اللباس، والطيب، والتصيد في الحل. وعقد النكاح لنفسه، ولغيره حاشا الجماع فقط فانه حرام عليه بعد حتى يطوف بالبيت فهو قول أبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان. وأصحابهم: * وقال مالك. وسفيان: إذا رمى الجرة حل له كل شيء إلا النساء. والتصيد. والطيب، قال: فان تطيب فلا شيء عليه لما جاء في ذلك، وان تصيد فعليه الجزاء، وذكروا في ذلك رواية عن عمر. وابنه عبد الله أنه حل له كل شيء إلا النساء والطيب، وعن سالم. وعروة مثل هذا *

قال أبو محمد: أما ابن عمر فقد روى عنه الرجوع وقد خالف في ذلك عمر عائشة وغيرها كما رويها من طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: قال عمر: إذا رميت الجرة بسبع حصيات وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شيء إلا الطيب. والنساء. فقالت عائشة: انا طيبت رسول الله ﷺ. فسنه رسول الله ﷺ أحق أن تتبع *

قال أبو محمد: هذا قول ابن عمر الذي لو اتبعوه لوقفوا * ومن طريق وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفي عن ابن عباس قال: إذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء فقال رجل: والطيب؟ فقال ابن عباس: أما أنا فقد رأيت رسول الله ﷺ يضح رأسه بالمسك أطيب ذلك أم لا؟ * ومن طريق وكيع عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: إذا رميت الجرة فقد حل لك كل شيء إلا النساء * وعن سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر سمعت ابن الزبير يقول: إذا رميت الجرة فقد حل لك كل شيء ما وراء النساء، وهو قول عطاء. وطاوس. وعلقمة. وخارجة بن زيد بن ثابت *

قال أبو محمد: قال الله تعالى: (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) وقال تعالى: (فاذا حللتم فاصطادوا) وجاء النص واجماع المخالفين معناني أن المحرم حرام عليه لباس القمص. والعائم. والبرانس. والخفين. والسر اويل. وحلق الرأس. ووافقوا مع مجيء النص على جواز لباس كل ذلك اذا رمى ونحر؛ وصح عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى جواز تقديم الطواف. والذبح. والرمي. والحاق بعضها على بعض، فصح أن الاحرام قد بطل بدخول وقت الرمي. والحاق. والنحر. رمي أولم يرم، حلق أولم يحلق، نحر أولم ينحر، طاف أولم يطف. وإذا حل له الحاق الذي كان حراما في الاحرام فلا شك أنه قد بطل الاحرام وبطل حكمه، وإذا كان ذلك فقد حل لخل له

الصيد الذى لم يحرم عليه الا بالاحرام وحل له بالاحلال ، وكذلك الزواج والتزويج لأن النص انما جاء بأن لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح ، فصح أن هذا حرام على المحرم ومن حل له لباس القمص . والبرانس . وحلق الرأس لغیر ضرورة فهو حلال لا محرم فالنكاح . والانسكاح . والخطبة حلال له اذ ليس محرما ، وأما الجماع فبخلاف هذا لأن الله تعالى قال (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) . فحرم الرفث وهو الجماع فى الحج جملة لاعلى المحرم خاصة (١) وما دام يبقى من فرائض الحج شىء فهو بعد فى الحج وان لم يكن محرما ، والوطء حرام عليه مادام فى الحج *

قال أبو محمد : ومالك يرى فى الطيب المحرم على المحرم الفدية كما يرى الجزاء على المحرم فى الصيد . ثم رأى هنا الجزاء فى الصيد ولم ير الفدية فى التطيب وهذا عجب ! ﴿فان احتجوا له﴾ بالأثر الوارد فى طيب النبي ﷺ قبل ان يطوف بالبيت قلنا لهم : لا يخلو هذا الأثر من أن يكون صحيحا ففرض عليكم أن لا تغلقوه وأنتم قد خالفتموه أو يكون غير صحيح فلا تراعه وأوجبوا الفدية على من تطيب كما أوجبتموها على من تصيد . ولا فرق ، ثم نقول لهم : أخبرونا عن ايجابكم الجزاء على من تصيد فى الحل بعد رمى جمرة العقبة أحرم هو أم غير محرم ؟ ولا سئل الى ثالث ﴿فان قلتم﴾ : هو حرم قلنا لكم ؛ فحرموا عليه اللباس الذى يحرم على المحرمين وحرّموا عليه حاق رأسه ، وان قالوا : ليس حراما قلنا : فلا جزاء عليه فى التصيد ، ﴿فان قالوا﴾ : قد جاء النص والاجماع بأمره بحاق رأسه ، ولباس ما يحرم على المحرمين قلنا : فهذا برهان كاف فى أنه ليس محرما ، وهذا ما لا يخص [لهم] (٢) منه ، وأيضا فانهم أو هو أنهم تعلقوا بعمر . وابن عمر . وانما عنها المنع من التطيب لامن الصيد ، وهذا عجب جداً ؛ وأيضا فالقوم أصحاب قياس وهم قد أباحوا لباس القمص . والسر اويل وغير ذلك بعد رمى جمرة العقبة . وحاق الرأس . ومنعوا من الصيد . والطيب * ﴿فان قالوا﴾ : قسناه على الجماع قلنا : هذا قياس فاسد لأن اللباس . والحلق والطيب . والصيد عندكم خبر واحد . وحكم واحد فى أنه لا يبطل به الحج فى الاحرام ، وكان للجماع خبر آخر لأنه لا يبطل به الحج فى الاحرام ، فلو كان القياس حقا لكان قياس الطيب . والصيد على اللباس . والحاق (٣) أولى من قياسه على الجماع ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : — ان نهض الى مكة فطاف بالبيت سبعا لارمل فيها وسعى بين الصفا والمروة ان كان متمتعا أو لم يسع ان كان قارنا وكان قد سعى بينهما فى أول دخوله فقد تم .

(١) فى النسخة رقم (١٤) «فى الحج جملة على المحرم خاصة» وما هنا تم لان المعنى والله اعلم ان هذا لا شىء المذكورة فى الآية الشريفة حرمت فى الحج على الحاج ما يبنى عليه شىء من اعمال الحج لاعلى المحرم فقط :

(٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) فى النسخة رقم (١٤) «وحلق الرأس»

حجه وقرانه. وحل له النساء — فاجاع^(١) لاخلاف فيه مع النص في قوله تعالى: (وليطوفوا بالبيت العتيق) *

وأما قولنا —: انهم يرجعون الى منى فيقيمون بها ثلاث ليال بأيامها يرمون في كل يوم من الأيام الثلاثة الجرات الثلاث بعد زوال الشمس بسبع حصيات سبع حصيات كل جمرة يبدأ بالقصوى؛ ثم التي تليها، ثم جمرة العقبة التي رمى يوم النحر وقد تم حجه وعمله كله — فاجاع^(١) لاخلاف فيه من أحد *

وأما قولنا: يقف للدعاء عند الجرتين الأولتين ولا يقف عند الثالثة. فلما رويناه من طريق البخارى نا عثمان بن أبي شيبة نا طلحة بن يحيى الأنصارى نا يونس عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه [رضي الله عنها]^(٢) «أنه كان يرمى الجرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يسهل^(٣) مستقبل القبلة فيقوم طويلا. ويدعو ويرفع يديه. ثم يرمى الجرة الوسطى. ثم يأخذ بذات الشمال فيسهل ويقوم مستقبل القبلة [فيقوم طويلا]^(٤) ثم يدعو ويرفع يديه. ثم يقوم طويلا. ثم يرمى جمرة العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها. ثم ينصرف. ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل»^(٥) *

ومن طريق أبي داود نا علي بن بحر. وعبد الله بن سعيد المعنى قالوا [جميعا]^(٦) نا أبو خالد الأحمر عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: «أفاض رسول الله ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر. ثم رجع الى منى فكث بها ليالى أيام التشريق يرمى الجرة اذا زالت الشمس كل جمرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة»^(٧) *

وأما قولنا: ويأكل كل القارن من هديه ولا بد ويتصدق؛ وكذلك من هدى التطوع فقول الله تعالى (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف) فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) وكان رسول الله ﷺ وعلى رضوان الله عليه^(٨) قارنين، وأكلا من هديهما وتصدقا *

(١) في النسخة رقم (١٤) «اجامع، والصحيح ما هنا لا جواب الشرط. عن قوله. «وأما قولنا، الخ» وقوله قبل فقد تم حجه جواب الشرط. اعني قوله «ان نهض» وهو من مقول القول تبعه لذلك (٢) الز يادقمم البخارى ج ٣ ص ١٠ وفيه «عن ابن عمر» بدل «عن أبيه» (٣) في البخارى «حتى يسهل فيقوم» ومعنى يسهل. يتم اوله ويسكون ثانيه. بقصد السهل من الأرض وهو المكان اللين الذي لا ارتفاع فيه (٤) الز يادقمم البخارى (٥) في البخارى «رايت النبي صلى الله عليه وسلم» (٦) الز يادقمم النسخة رقم (١٤) وهي غير موجودة في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٤٧ (٧) في سنن أبي داود ز يادقمم سقطها المصنف، قال الحافظ المنذرى في استناده محمد بن اسحق بن يسار (٨) في النسخة رقم (١٤) «ورضى الله عنه»

قال أبو محمد: وروى أثر «أن من لم يطف بالبيت يوم النحر فانه يعود محرما كما كان حتى يطفو به» رواه أبو عبيدة بن عبد الله بن وهب بن زمة عن أبيه وأمه زينب بنت أم سلمة عن أمها عن أم سلمة أم المؤمنين عن النبي ﷺ، ولا يصح لأن أبا عبيدة وإن كان مشهور الشرف والجلالة في الرياسة فليس معروفا بنقل الحديث. ولا معروفا بالحفظ، ولو صح لقلنا به مسارعين الى ذلك، وقد قال به عروة بن الزبير *

وأما قولنا: — (١) فأما المتمتع فان كان من غير أهل الحرم أو لم يكن أهله معه قاطنين هنالك ففرض عليه أن يهدي هديا ولا بد ولا يجزئه أن يهديه الا بعد أن يحرم بالحج، فان لم يجد هديا ولا ما يبتاعه به فليصم ثلاثة أيام من يوم يحرم بالحج الى انقضاء يوم عرفة وسبعة أيام اذا انقضت أيام التشريق، فان لم يصم الثلاثة الأيام كما ذكرنا فليؤخر طواف الافاضة حتى تنقضى أيام التشريق، ثم يصوم الثلاثة الأيام فاذا أتتها كلها طاف طواف الافاضة في اليوم الرابع، ثم ابتدأ بصيام السبعة الأيام فان لم يفعل حتى خرج عن عمل الحج صام السبعة الأيام فقط واستغفر الله (٢) ان كان تعمد ترك صيام الثلاثة الأيام، ولو وجد هديا بعد إحرامه بالحج لم يجزه وفرضه الصوم ولا بد، فان وجده قبل أن يحرم بالحج ففرضه الهدى — فلقول (٣) الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فإستيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام). وهذا نص ما قلناه والله الحمد كثير *

وقد أجاز قوم ان يصوم الثلاثة الأيام قبل أن يحرم بالحج وهذا خطأ لانه خلاف أمر الله تعالى بأن يصومها في الحج، وما لم يحرم المرء فليس هو في الحج فليس هو في وقت صيام الثلاثة الأيام، وأيضا فانه لا يجب عليه الهدى المذكور ولا الصيام المذكور الا بتمتع بالعمرة الى الحج بنص كلام الله تعالى وهو ما لم يحرم بالحج فليس هو بعد من تمتع بالعمرة الى الحج، ولا يجزئ. [أداء] (٤) فرض إلا في وقته الذي أوجبه الله تعالى فيه (٥)، وأجاز قوم ان يصوم الثلاثة الأيام في أيام التشريق وهذا خطأ، وقد ذكرنا البرهان على بطلان [هذا القول] (٦) في كتاب الصيام من هذا الديوان، ونهى النبي ﷺ عن صيام أيام التشريق جملة وبه يقول الشافعي. وأبو حنيفة. وأبو سليمان وغيرهم *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج عن نافع

(١) اعلم ان أغلب ما ذكره المصنف ويورده بلفظه وأما قولنا الخ هو عنه وتروفيه تغيير وتبدل لا باللفظ الذي سبق ذكره في اول مسأله ١١٧ ص ١١٧ (٢) في النسخة رقم (١٦) وليسغفر الله (٣) في النسخة رقم (١٤) ولقول الله تعالى وهو غلط لانه جواب قوله وأما قولنا الخ فيجب أن يقرن بالقام (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ص ١١٧ (٥) في النسخة رقم ١٤ وفيه وبه زيادة وبه وما هنا أم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٤) وسقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ

عن ابن عمر قال : لا يصوم المتمتع إلا وهو محرم لا يقضى عنه الا ذلك * وروينا عن عائشة وابن عمر أيضا جواز صيام أيام التشريق للمتمتع ولا حجة مع التنازع الا فيما صح عن الله تعالى . أو عن رسوله عليه السلام ، وروينا عن علي من طريق منقطعة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قال في المتمتع يفوته الصوم في العشر : أنه يتسحر ليلة الحصة فيصوم ثلاثة أيام وسبعة اذا رجع *

قال أبو محمد : ليلة الحصة هي الليلة الرابعة عشر من ذى الحجة التالية لآخر أيام التشريق ، وروينا عن عمر . وابن عباس أن من لم يصم الثلاثة الأيام في عشر ذى الحجة لم يكن له ان يصومها بعد *

قال علي : قول الله تعالى — هو الحالكم على كل شيء — ولم يوجب تعالى صيام الثلاثة الأيام إلا في الحج فليس له ان يصومها لاقبل الحج ولا بعد الحج لأنه يكون مخالفا لأمر الله تعالى في ذلك ، ولم يوجب عز وجل صيامها ^(١) في الاحرام لكن في الحج ، وهو ما لم يطف طواف الافاضة فهو في الحج بعد * وقال أبو حنيفة : إن صام الثلاثة الأيام بعد ان أحرم بالعمرة وقبل ان يطوف لها أو بعد تمامها وقبل ان يحرم بالحج اجزأه ذلك ولا يجزئ ان يصوم السبعة الأيام في عشر ذى الحجة ؛ فكان هذا تناقضا لاختفاء به وخلافا للقرآن كما ذكرنا بلا دليل ، وقال بعضهم : معنى قوله تعالى : (في الحج) أى في أشهر الحج فقلنا : هذا كذب على القرآن ، فان كان كما تزعمون فأجيزوا له صيامها في أشهر الحج قبل ان يعتصر ، والا فقد تناقضتم ، وصح عن أم المؤمنين عائشة : وعن ابن عمر أنه لا يصوم الثلاثة الأيام الا بعد إحرامه بالحج ، وهو قول مالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ولا يعرف لهم ^(٢) مخالف من الصحابة في ذلك ، وقال الشافعي : يصومهن بعد أيام التشريق ويفرق بين الثلاثة والسبعة ولو يوم *

قال علي : وهذا خطأ وخلاف للقرآن كما ذكرنا ، ولا فرق بين تقديم الفرض قبل وقته وبين تأخيره بعد وقته بغير نص * وقال عطاء : لا يجزئ هدى المتة الا بعد الوقوف بعرفة ، وقال عمرو بن دينار : يجزئ مذبحم بالحج وبه نأخذ لما ذكرنا آنفا * واختلفوا في معنى قوله تعالى (وسبعة اذا رجعتن) فقال قوم : إذا رجعتن الى بلادكم ، وقال آخرون : اذا رجعتن من عمل الحج وهو قول سفيان . وأبي حنيفة . وهو الصحيح لأنه لا يجوز تخصيص القرآن بلا نص ولا ضرورة موجبة لتخصيصه ، وقد ذكر تعالى صيام الثلاثة الأيام في الحج ، ثم قال عز وجل : (وسبعة اذا رجعتن) فصح أنه على ظاهره

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وصيامهن ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، ولهما ، وهو خطأ .

وعموه بعد رجوعه من الحج الموجب عليه ذلك الصيام وبالله تعالى التوفيق ﴿فان قيل﴾ فقد رويتم من طريق البخارى عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهرى ^(١) عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة. ويقصر ويحل ثم ليها بالحلج ^(٢) فن لم يجدهديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله» قلنا: نعم والرجوع إلى أهله يقع على وجهين، أحدهما المشى إلى بلده، والآخر الرجوع إلى أهله وإن حل له فيها ما كان له حراما بالعمل للحج، ولا يجوز تخصيص اللفظ إلا بنص أو إجماع فعمله على كل ما يقع عليه اسم رجوع هو الواجب، فان صام السبعة إذا رجع إلى أهله من تحريمها عليه فذلك جائز وإن صامها إذا رجع بالمشى فذلك جائز *.

قال أبو محمد: فان لم يصم الثلاثة الأيام حتى أتم الحج فقد رويان عن عمر بن الخطاب أنه يعود عليه الهدى وصح ذلك ^(٣) عن ابن عباس وهو قول عطاء، وطاوس، ومجاهد، والنخعي، والحكم * وروى عنه أيضا أن عليه هديين، هدى المتعة، وهديا لتأخيرها، ولم يصح عنه، وبه يأخذ أبو حنيفة وأصحابه * وقال مالك والشافعي: يصوم من بعد الحج وهذا قول روى عن علي ولم يصح عنه، وقال سعيد بن جبير: يطعم عن الثلاثة الأيام ويصوم السبعة *.

قال علي: ولا حجة في أحد مع الله تعالى. ورسوله ﷺ، وقد نص عز وجل على أن من لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، فصح بقينا أن من لم يجد هديا. ولا ثمة أن فرضه الصوم المذكور وأنه لا هدى عليه فاذ هو كذلك ييقن وبلا خلاف من أحذ فلا يجوز سقوط فرضه الواجب عليه، وإيجاب هدى قد جاء القرآن بسقوطه عنه بقول مختلف فيه لا يصححه قرآن. ولا سنة، ولا يجوز أنه أيضا أن يصوم الثلاثة الأيام في غير الوقت الذي افترض الله تعالى عليه صيامها فيه بقول مختلف فيه لا يصححه قرآن، ولا سنة، وعمر، وابن عباس يقولان: لا يصوم بعد، وعلى يقول: لا يهدى بعد، وسعيد بن جبير يقول: لا يهدى ولا يصوم من لكن يطعم، وغيره لا يرى الاطعام، فلم يصح إيجاب صوم. أو هدى. أو اطعام بغير إجماع ولا نص بل النص مانع ^(٤) منها وغير موجب للاطعام، وقد وجدنا الله تعالى يقول: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وهو ليس في وسعه أن يصوم الثلاثة الأيام في وقت قد فات، فصح أنه ليس مكلفا بعد ما ليس في وسعه من ذلك؛ وقال رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»

(١) في البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ عن ابن شهاب، وهو هو (٢) في صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ وبالصفا والمروة. وليقصر وليحل ثم ليها بالحج، والحديث اختصره المصنف (٣) في نسخة رقم (١٦) «و كذلك عن ابن عباس، وما هنا أتم وأوضح (٤) في نسخة رقم (١٦) «بل النص قد منع» وما هنا أنسب.

فسقط عنه صوم الثلاثة الأيام لعجزه عن أدائها كما أمر وبقي عليه صيام السبعة الأيام لأنه مستطيع عليها فعليه أن يأتي بها أبداً وتجزئ عنه ، فإن مات ولم يصمها صامها عنه وليه على ما ذكرنا في كتاب الصيام ؛ ولا تصام عنه الثلاثة الأيام لأنها ليست عليه بعد إلا أنه عاص لله تعالى أن كان تعمد ترك صيامها حتى فات وقتها فليستغفر الله عز وجل وليتب وليكثر من فعل الخير ، ولا حرج عليه أن كان تركها لعذر لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : ان وجد هديا قبل أن يتم صيام الثلاثة الأيام أو بعد أن آمنه وقبل أن يحل في أيام النحر فقد بطل صومه وعاد حكمه الى الهدى ، وان وجد الهدى بعد انقضاء أيام النحر وقد حل أو لم يحل فصومه تام ولا هدى عليه * وقال مالك . والشافعي : ان وجد الهدى بعد أن دخل في الصوم ففرضه الصوم [ولا هدى عليه] ^(١) وان وجد الهدى قبل أن يأخذ في الصوم عاد حكمه الى الهدى *

قال علي : كلا القولين لا دليل عليه ولا حجة في أحد مع كلام الله تعالى وانما أوجب تعالى ما أوجب من الهدى . أو من الصوم ان لم يجد الهدى بأن يكون متمتعاً بالعمره الى الحج فهو ما لم يحرم بالحج فليس متمتعاً بالعمره الى الحج فلم يجب عليه حتى الآن هدى . ولا صوم ، ولا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في أن المسلم ان اعتمر وهو يريد التمتع ثم لم يحج من عامه ذلك فانه لا هدى عليه ولا صوم ، فصح يقينا انه لا يجب عليه ذلك الا بدخوله في الحج فانه حينئذ يصير متمتعاً بالعمره الى الحج فاذا لاشك في هذا فانما حكمه حين وجب عليه ذلك الحكم بالتمتع لا قبل ذلك ولا بعد ذلك ، فان كان في اثر حين إحرامه بالحج قادرا على هدى ففرضه الهدى بنص القرآن سواء أعسر بعد ذلك أو كان معسرا قبل ذلك ، ولا يسقط عنه ما أوجب الله تعالى عليه من الهدى بدعوى لا برهان على صحتها من قرآن ولا سنة ، وعليه أن يهدي متى وجد ، فان كان في اثر حين إحرامه بالحج لا يقدر على هدى ففرضه الصوم بنص القرآن سواء كان قبل ذلك قادرا على هدى أو قدر عليه بعد ذلك لا يسقط عنه ما أوجب الله تعالى عليه بالقرآن بدعوى لا برهان على صحتها من قرآن ولا سنة * وقاسه الحنفيون على المطلقة التي لم تحض تمتع بالشهور فتحيض قبل إتمام عدتها فانها تنتقل الى العدة بالاقراء ، أو بالمطلقة يموت زوجها قبل تمام عدتها فتنتقل الى عدة الوفاة *

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل لأنه لانسبة بين الحليج وبين الطلاق ، وإنما انتقلت التي لم تحض إلى العدة بالاقراء لأن القرآن جاء بذلك نصاً ، وبأن عدة المطلقة الاقراء إلا أن التي لم تحض أو يئست من الحيض عدتها الشهور فإذا حاضت فيقين ندرى أنها ليست من اللواتي لم يحضن ولا من اللاتي يئسن من الحيض فوجب أن تعتد بما أمرها الله تعالى أن تعتد به من الاقراء ، وإنما انتقلت المتوفى عنها زوجها إلى عدة الوفاة لأنها مادامت في العدة فهي زوجة له وجميع احكام الزوجية باق عليها وترثه ويرثها ، فإذا مات زوجها لزمتها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً كما أمرها الله تعالى ، فظهر تخليط هؤلاء القوم وجهلهم بالقياس. وخلافهم القرآن بآرائهم *

وأما قولنا : ان هذا حكم من كان أهله قاطنين في الحرم بمكة فلان الله تعالى قال (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) ، ووجدنا الناس يختلفوا * فقال أبو حنيفة : حاضرو المسجد الحرام هو من كان ساكناً في أحد المواقيت فما بين ذلك إلى مكة ، وهو قول روى عن عطاء ولم يصح عنه ، وصح عن مكحول * وقال الشافعي : هم من كان من مكة على أربعة برد بحيث لا يقصر الصلاة إلى مكة ، وصح هذا عن عطاء * وقال مالك : هم أهل مكة وذى طوى ، وقال سفيان وداود : هم أهل دور مكة فقط ، وصح عن نافع مولى ابن عمر ، وعن الأعرج ، وروينا عن عطاء وطاوس أنهم أهل مكة إلا أن طاوساً قال : اذا اعتمر المكي من أحد المواقيت ثم حج من عامه فعليه ما على المتمتع. وروينا ذلك من طريق وكيع عن سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه * وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في حاضري المسجد الحرام قال : من كان أهله من مكة على يوم أو نحوه * وقال آخرون : هم أهل الحرم كما روينا من طريق سعيد بن منصور عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : المسجد الحرام الحرم كله *

ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا معمر ، وسفيان بن عيينة قال معمر : عن رجل عن ابن عباس ، وعن عبد الله بن طاوس عن أبيه ، وقال سفيان : عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ثم اتفق ابن عباس . وطاوس . ومجاهد في قول الله تعالى : (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قالوا كلهم : هي لمن لم يكن أهله في الحرم *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة وأصحابه فقي غاية الفساد وما نعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : وجدنا من كان من أهل ما دون المواقيت لا يجوز لهم اذا أرادوا الحج أو العمرة ان يتجاوزوا المواقيت إلا محرمين ، وليس لهم ان يحرموا قبلها فصحت للمواقيت حكماً غير حكم ما قبلها *

قال على : وهذا الاحتجاج في غاية الغثاثة ويقال لهم : [نعم] ^(١) فكان ماذا ؟ ومن أين وجب من هذا ان يكون أهل المواقيت فما وراءها الى مكة هم حاضرو المسجد الحرام ؟ وهل هذا التخليط إلا كمن قال : وجدنا كل من كان في أرض الاسلام ليس له ان يطلق سيفه — فيمن لقي — وغارته ؟ وجدنا من كان في دار الحرب له ان يطلق سيفه وغارته ، فصح ان لأهل [دار] ^(٢) الاسلام حكما غير حكم غيرها فوجب من ذلك ان يكون جميع أهل دار الاسلام حاضرو المسجد الحرام ، ثم يقال لهم : ان الحاضر عندكم يتم الصلاة والمسافر يقصرها فاذا كان أهل ذى الحليفة . والجحفة حاضري المسجد الحرام — وهم عندكم يقصرون إلى مكة ويفطرون — فكيف يكون الحاضر يقصر ويفطر ؟ * والعجب كله ان جعل من كان في ذى الحليفة سا كنامن حاضري المسجد الحرام وبينهم وبين مكة نحو مائتي ميل ؛ وجعل من كان سا كنا خلف يللم ليس من حاضري المسجد الحرام وليس بينه وبينها إلا ثلاثة وثلاثون ميلا فهل في التخليط أكثر من هذا ؟ وانا لله وانا اليه راجعون اذ صارت الشرائع في دين الله تعالى تشرع بمثل هذا الرأي * وأما قول مالك : فتخصيصه ذا طوى قول لادليل عليه ولا نعلم هذا القول عن أحد قبل مالك *

وأما قول الشافعي : فانه بنى قوله ههنا على قوله فيما تقصر فيه الصلاة ، وقوله هنالك خطأ فبنى الخطأ على الخطأ ، ويقال لهم : أتم تقولون : لا يجوز التيمم للحاضر المقيم أصلا ويجوز لمن كان على ميل ونحوه من منزله ؛ فهلا جعلتم حاضري المسجد الحرام قياسا على من يجوز له التيمم ؟ ، وهذا مالا انفكاك منه ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون صاحبنا لا يعرف له مخالف من الصحابة وهم يشنعون بهذا *

وأما قول سفيان . ودادود : فوهم منها لأن الله تعالى لم يقل . حاضري مكة وانما قال تعالى : (حاضري المسجد الحرام) فسقطت مراعاة مكة ههنا وصح ان المراعى ههنا انما هو المسجد الحرام فقط ، فاذ ذلك كذلك فواجب ان نطلب مراد الله تعالى بقوله (حاضري المسجد الحرام) لنعرف من أئزمه الله تعالى الهدى أو الصوم ان تمتع بمن لم يلزمه الله تعالى ذلك فظنرنا فوجدنا لفظه المسجد الحرام لا تخلو من أحد ثلاثة وجوه ^(٣) :
 لارابع لها : اما ان يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط ، أو ما أحاطت به جدران المسجد فقط ، أم أراد الحرم كله لأنه لا يقع اسم مسجد حرام الا على هذه الوجوه فقط ، فبطل ان يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط لأنه لو كان ذلك لكان لا يسقط الهدى الا عن أهله في

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) من أحد ثلاثة أوجه .

الكعبة وهذا معدوم وغير موجود ، وبطل أن يكون عز وجل أراد ما أحاطت به جدران المسجد الحرام فقط لأن المسجد الحرام قد زيد فيه مرة بعد مرة فكان يكون هذا الحكم ينتقل ولا يثبت ، وأيضا فكان لا يكون هذا الحكم إلا لمن أهله في المسجد الحرام ، وهذا معدوم غير موجود ، فاذن بطل هذان الوجهان فقد صح الثالث اذ لم يبق غيره ، وأيضا فانه اذا كان اسم المسجد الحرام يقع على الحرم كله فغير جائز أن يخص بهذا الحكم بعض ما يقع عليه هذا الاسم دون سائر ما يقع عليه بلا برهان ؛ وأيضا فان الله تعالى قد بين علينا فقال : (يريد الله ليبين لكم) فلو أراد الله تعالى بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض لما أهمل ذلك وليينه ، أو لكان الله تعالى معنا لنا غير مبين علينا ما ألزمنا ^(١) ، ومعاذ الله من أن يظن هذا مسلم ، فصح إذ لم يبين الله تعالى انه أراد بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض فلا شك في انه تعالى أراد كل ما يقع عليه اسم المسجد الحرام ، وأيضا فان الله تعالى يقول : (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) فلم يختلفوا في انه تعالى أراد الحرم كله ، فلا يجوز تخصيص ذلك بالدعوى ، وصح عن رسول الله ﷺ من طريق أبي هريرة . وجابر . وحذيفة « جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا » ^(٢) ، فصح أن الحرم مسجد لانه من الأرض فهو كله مسجد حرام فهو المسجد الحرام بلا شك ، والحاضرون هم القاطنون غير الخارجين ، فصح أن من كان أهله حاضرى المسجد الحرام هم من كان أهله قاطنين في الحرم *
 ﴿فان قيل﴾ : فان من سكن خارجا منه بقربه هم حاضروه قلنا : هذا خطأ ، وبرهان فساد هذا القول اننا نسألكم عن تحديد ذلك القرب الذى يكون من هو فيه حاضرا بما يكون من هو فيه غير حاضر ، وهذا لاسبيل إلى تفصيله الا بدعوى كاذبة لأن الأرض كلها خط بعد خط إلى منقطعها *

وروينا من طريق مسلم نا على بن حجر نا على بن مسهر عن الأعمش عن ابراهيم بن يزيد التيمي ان أباة قال له : سمعت أباذر يقول : سألت رسول الله ﷺ ؟ عن أول مسجد وضع فى الأرض فقال : « المسجد الحرام » ^(٣) *

قال أبو محمد : فصح انه الحرم كله يققن لاشك فيه لان الكعبة لم تبني في ذلك الوقت وانما بناها ابراهيم . واسماعيل عليهما السلام ، قال عز وجل : (واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل) ولم يكن المسجد حول الكعبة الا بعد ذلك بدهر طويل ، ولا خلاف

(١) فى النسخة رقم (١٤) « ما لزمنا » (٢) هذا قطعة من حديث رواه البخارى ومسلم حذف المصنف اوله وآخره واثبت

بمحل الشاهد منه (٣) الحديث اختصره المصنف انظر صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٦ *

بين أحد من الامة في أنه لو زيد في المسجد أبدا حتى يعم به جميع الحرم يسمى مسجداً حراماً ،
وانه لو زيد فيه من الحل لم يسم ما زيد فيه مسجداً حراماً فارتفع كل اشكال والله الحمد كثير (١) *

مسائل من هذا الباب

٨٣٦ — مسألة — من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام وأهل غير حاضرين
فلا هدى عليه ولا صوم لأن أهله حاضرو المسجد الحرام فمن حج بأهله فتمتع. فان أقام
أكثر من أربعة أيام بأهله بمكة فأهله حاضرو المسجد الحرام وان لم يقيم بها الا
أربعة أيام فأقل (٢) فليس أهله حاضري المسجد الحرام فعليه الهدى أو الصوم ، وقد حج
مع رسول الله ﷺ أهله وجماعة من أصحابه رضي الله عنهم بأهلهم فوجب على من
تمتع منهم الهدى أو الصوم ، فصح ان من هذه صفته فليس أهله حاضري المسجد الحرام ،
وانما أقام [رسول الله ﷺ] عليه السلام بمكة أربعاً في حجة الوداع ، ثم رجعنا عن هذا
القول (٤) إلى انه ان أقام بأهله بمكة عشرين يوماً فأقل فليس من أهله حاضرو المسجد
الحرام ، فان بقى أكثر من عشرين يوماً مذبذخ مكة إلى أن يهل بالحلج فهو من أهله
حاضرو المسجد الحرام لان رسول الله ﷺ أقام بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة ،
وان كان مكياً لأهل له أصلاً أوله أهل في غير الحرم فتمتع فعليه الهدى أو الصوم لانه
ليس من أهله حاضرو المسجد الحرام ، والأهل هم العيال خاصة ههنا لأن كل من حج مع
رسول الله ﷺ من قريش فان أهلهم كانوا بمكة — يعني أقاربهم — فلم يسقط هذا عنهم
حكم الهدى أو الصوم الذي على المتمتع ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ان الهدى الواجب على المتمتع رأس من الغنم أو من الابل . أو من
البقر ، أو شرك في بقرة أو ناقة بين عشرة فأقل سواء كانوا متمتعين أو بعضهم ، أو كان
فيهم من يريد نصيبه لحماً للأكل أو البيع أو لنذر أو لتطوع فلقول الله تعالى (فمن تمتع
بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى) واسم الهدى يقع على الشاة . والبقرة . والبدنة *
وروينا عن ابن مسعود انه كان يميز في ذلك الشاة * وعن ابن عباس مثل ذلك ،
واختلف فيه عن أم المؤمنين [عائشة] (٥) فروى عنها مثل قول ابن عباس ، وروى عنها
أيضاً . وعن ابن عمر انه لا يجزى في ذلك شاة وانه إنما في ذلك الناقة أو البقرة كإروينا
عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي اسحاق — هو السبيعي — عن وبرة

(١) الى هنا تم الجزء الثاني من كتاب المحلى للإمام العلامة أبي محمد المشهور بابن حزم من النسخة الموجودة في دار الكتب المصرية
وقم (١٤) من تجزئة ٦ مجلدات ، نسأل الله الا كمال (٢) في النسخة رقم (١٤) . وانا لم يقيم بها الا أربعة أيام فصاعداً والصحيح
ما عانا (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) سقط لفظ القول ، من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

ابن عبد الرحمن قال : قال لى ابن عمر : صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعت الى أهلك أحب الى من شاة * ومن طريق حماد بن زيد عن غيلان بن جرير قال : سمعت ابن عمر يسأل عن هدى المتعة — وهم يذكرون الشاة — فقال ابن عمر : شاة شاة ورفع بها صوته لا بل بقرة ، أو ناقة * وعن عروة بن الزبير مثل قول ابن عمر ، وروينا عن طاوس الترتيب * . رويناهم طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا على بن عبد الله — هو ابن المدني — نا هشام بن يوسف أنا ابن جريج قال : سمعت ابن طاوس يزعم عن أبيه انه كان يقول : بقدر يسار الرجل ان استيسر جزور فجور ، وان استيسر بقرة فقرة وان لم يستيسر إلا شاة فشاة قال : وكان أبي يفرق بين ما استيسر وتيسر قال : فان استيسر على قدر يساره وتيسر ماشاء * .

قال أبو محمد : وروينا من طريق البخاري نا اسحاق بن منصور انا النضر بن شميل نا أشعث نا أبو جرة ^(١) — هو نصر بن عمران الضبعي — قال : سألت ابن عباس [رضي الله عنهما] ^(٢) عن المتعة ؟ فأمرني بها وسألته عن الهدى ؟ فقال : فيها جزور ، أو بقرة ، أو شاة . أو شرك في دم ، وهكذا رويناه في تفسير هدى المتعة أيضا من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أبي جرة عن ابن عباس ، وبهذا نأخذ * .

فأما اجازة الشاة في ذلك فهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي : ، وأما الشرك في الدم فيه يقول أبو حنيفة . والشافعي . والأوزاعي . وسفيان الثوري . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وأبو ثور . وأبو سليمان الا ان أبا حنيفة قال : لا يجوز الشرك في الدم الا بأن يكونوا كلهم يريدونه للهدى وأن اختلفت أسبابهم ، وقال صاحبه زفر بن الهذيل : لا يجوز الا بأن تكون ^(٣) أسبابهم واحدة مثل أن يكونوا كلهم متمتعين ، أو كلهم مفتدين ونحو هذا وقال الشافعي . وأبو سليمان : كما قلنا إلا أنهم [كلهم] ^(٤) قالوا : لا يجوز ان يشرك فيه أكثر من سبعة * .

فأما قول مالك : فانهم احتجوا برواية رويناهم طريق أبي العالية . وسعيد بن جبير . وابن سيرين كلهم عن ابن عمر قال أبو العالية : سمعت ابن عمر يقول : يقولون : البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة ما أعلم النفس تجزى إلا عن النفس * وقال سعيد بن جبير عنه أنه قال : ما كنت أشعر ^(٥) ان النفس تجزى إلا عن النفس * وقال ابن سيرين عنه

(١) في النسخ كلها أبو جرة ، بالحاء المهملة وبالألف وهو غلط صححناه من فتح الباري ج ٣ ص ٢٦ ، وتهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤٣١ ، (٢) اننا يادقن صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٢٢ ، والحديث اختصره المؤلف (٣) في النسخة رقم (١٤) ، الا ان تكونه (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) وما كنت أشك ، وما هنا موافق لقوله بعد لا أعلمه .

أنه قال : لأعلم ^(١) وما يراق عن أكثر من انسان واحد وهو رأى ابن سيرين ، وكره ذلك الحكم . وحامد بن أبي سليمان ، ما نعلم لهم شبهة غير هذا ، وهذا لاحجة فيه لأن ابن عمر قد رجح عن هذا إلى إجازة الاشتراك ، وإنما أخبر ههنا بأنه لم يعلم بذلك ولا يشعر به ، وليس من لم يعلم حجة على من علم * .

حدثنا يوسف بن عبد الله النخعي نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضي نا اسحاق بن أحمد نا أحمد بن عمرو بن موسى العقيلي نا محمد بن عيسى الهاشمي نا عمرو بن علي نا وكيع بن الجراح نا عريف بن درهم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر قال : الجزور والبقرة عن سبعة * .

قال أبو محمد : إجازته عن ذلك ^(٢) دليل بين على أنه علم بالسنة في ذلك بعد أن لم يكن عليها ، وقد جاء هذا نصا عنه كما رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا ابن نمير نا مجاهد عن الشعبي قال : قلت لابن عمر : البقرة ، والبعير تجزى عن سبعة فقال : وكيف ؟ ألها سبعة أنفس ؟ فقلت له ^(٣) : إن أصحاب محمد عليه السلام الذين بالكوفة أفنوني فقال : القوم نعم : قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأبو بكر . وعمر فقال ابن عمر : ما شعرت ، فبطل تعلقيهم بآبائنا ، ولم يمنع من ذلك حماد . والحكم لكن كرهاه فقط ، فصح أنها يجزى بذلك ، وإنما هو عن ابن سيرين رأى لآعن أثر فبطل أن يكون لهذا القول متعلق أصلا ، وقد ذكرنا عن ابن عمر آثما أنه رأى الصوم في التمتع ولم يجز الشاة في ذلك ، وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر سئل عن يهدي جملا ؟ فقال : ما رأيت أحدا فعل ذلك * .

قال علي : من الباطل الفاحش أن يكون ابن عمر ، أو غيره حجة في مكان غير حجة في [مكان] ^(٤) آخر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : كان أصحاب محمد عليه السلام يقولون : البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة * وعن قتادة عن أنس كان أصحاب محمد عليه السلام يشركون السبعة في البدنة من الإبل * وعن سفيان الثوري عن مسلم القرطبي عن حبة العري عن علي بن أبي طالب قال : البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة * وعن سفيان الثوري عن زهير بن أبي ثابت عن سليمان بن زافر العبسي ^(٥) قال : أنا وأمي أخذنا مع حذيفة بن اليمان من بقرة عن سبعة في الأضحية * وعن سفيان الثوري عن أبي حصين عن خالد بن سعد عن أبي مسعود البدرى قال : تنحر البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سليمان بن يسار

(١) في النسخة رقم (١٦) وما علم ، (٢) في النسخة رقم (١٤) وإجازته لذلك ، (٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظه منه .

(٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) وفي نسخة والقبسي ، لم أجد هاهنا

عن عائشة أم المؤمنين قالت : البقرة . والجزور عن سبعة * وبه الى ابن أبي شيبة عن ابن ذريرة عن مسلم عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال : البقرة . والجزور عن سبعة * وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال : الجزور . والبقرة عن سبعة * وصح القول بذلك أيضا عن عطاء . وطاوس . وسليمان التيمي . وأبي عثمان النهدي . والحسن البصري . وقاتدة . وسالم بن عبد الله بن عمر . وعمر بن دينار وغيرهم *

والحجة لهذا القول ما روينا من طريق مالك عن أبي الزبير [المكي] (١) عن جابر ابن عبد الله [انه] (٢) قال : نحرنا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا جعفر بن محمد نا أبي — هو محمد ابن علي بن الحسين — نا جابر بن عبد الله فذكر حجة النبي ﷺ وفيها «فنحر عليه السلام ثلاثا وستين فأعطى عليا فنحر ما غبر وأشركه في هديه» * ومن طريق أحمد بن شعيب انا أبو داود — هو الطيالسي — نا عفان بن مسلم نا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله «أن رسول الله ﷺ نحر البدنة عن سبعة . والبقرة عن سبعة» *

قال أبو محمد : فصح هذا عن النبي ﷺ وهو اجماع من الصحابة كما أوردنا * وأما قول من لم يجز ذلك إلا عن سبعة فانه تعلق بما ذكرنا عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم ، فأما الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم فقد اختلفوا * وروينا من طريق أحمد بن شعيب انا اسحاق [بن ابراهيم] — هو ابن راهويه (٣) — انا الفضل بن موسى نا الحسين بن واقد عن علباء بن أحر عن عكرمة عن ابن عباس قال : «كنا مع رسول الله ﷺ فحضر النحر فنحرنا البعير عن عشرة (٤)» * ومن طريق الخدافي عن عبد الرزاق نا معمر نا قتادة قال : قال سعيد بن المسيب : البدنة عن عشرة *

فهذا اختلاف من الصحابة والتابعين على انا اذا تأملنا فعل الصحابة رضي الله عنهم وقولهم في ذلك فانما (٥) هو أن البقرة عن سبعة . والبدنة عن سبعة ، وهذا قول صحيح وليس فيه منع من جوازهما عن أكثر من سبعة ، وكذلك الأثر عن رسول الله ﷺ أيضا انما فيه أنه عليه السلام «نحر البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة» وهذا حق ودين وليس فيه منع من نحرهما عن أكثر من سبعة ، أو عن أقل من سبعة ، وكذلك ما روينا من

(١) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ٣٧ (٢) الزيادة من الموطأ (٣) في سنن النسائي واخبرنا محمد بن عبد العزيز قال : حدثنا الفضل ، الخ بدل انا اسحاق بن ابراهيم ، والزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسائي ج ٢ ص ٢٢٢ «فحضر النحر فاشتر كنا في البعير عن عشرة والبقرة عن سبعة» (٥) في النسخة رقم (١٦) «انما» *

طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : « البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة » ^(١) فنعم قال : الحق وقوله الحق ، وليس في هذا منع من جوازهما عن أكثر من سبعة ان جاء برهان بذلك وإلا فلا تجوز الزيادة على ذلك بالدعوى *

فنظرنا [في ذلك] ^(٢) فوجدنا مارويناه من طريق أبي داود السجستاني نا عمرو بن عثمان . ومحمد بن مهران الرازي قال [جميعا] ^(٣) : نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة « ان رسول الله ﷺ ذبح عن اعتمر من أزواجه ^(٤) بقرة ينهن » *

ومن طريق البخاري نا عثمان — هو ابن أبي شيبة — نا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين [رضي الله عنها] ^(٥) « قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج فلما قدمنا تطو فتابا بالبيت فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى ان يحل لخل من لم يكن ساق الهدى ونساؤه لم يسقن فأحلن » *

قال أبو محمد : كن رضوان الله عليهن تسعا خرجت منهن عائشة لأنها لم تحل لكنها أُرِدَتْ حجا على عمرتها كما جاء في أثر آخر فبقي ثمان لم يسقن الهدى فأحلن كما تسمع ونحر عليه السلام عنهن كلهن بقرة واحدة فهذا عن أكثر من سبعة ، فان قيل : قد روى أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر قلنا : هذا لفظ رويناه من طريق عبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فذكرت حديثا وفيه فأتينا باجم فقلت : ما هذا ؟ قالوا : أهدى رسول الله ﷺ عن نسائه البقر * وقد رويناهذا الخبر نفسه عن هوأ حفظ وأضبط من ابن الماجشون عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فبين ما أجمله ابن الماجشون * ورويناه من طريق البخاري عن مسدد عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين فذكرت الحديث « وفيه قالت : فلما كنا بمنى أتيت باجم بقر فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقرة » ^(٥) فبين سفيان في هذا

(١) عوف - بن أبي داود ج ٣ ص ٥٦ - والجزور - بفتح الجيم - البعير ذكرنا كان أو أنثى (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

(٣) الزيادة ليست موجودة في سنن أبي داود ج ٣ ص ٧٩ (٤) في - بن أبي داود من نسائه ، قال الحافظ المنذري : واخرجه النسائي وابن ماجه (٥) الزيادة من البخاري ج ٢ ص ٢٧٩ والمصنف اختصر الحديث واقتصر على محل الشاهد منه

(٦) عوف في البخاري ج ٧ ص ١٨١

الخبر - وهو الذى رواه عبد العزيز بن الماجشون نفسه - ان تلك البقر كانت أضاحى ، والأضاحى غير الهدى الواجب فى التمتع بالعمرة الى الحج بلا شك * .

ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم نا محمد بن بكر انا ابن جريج انا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي ﷺ « فأمرنا رسول الله ﷺ اذا أحللتنا ان نهدي ونجمع النفر منا فى الفدية ^(١) وذلك حين أمرهم ان يحلوا فى هديهم من حجهم » ^(٢) * .

قال أبو محمد: هذا سند لا نظير له ، ويان لإشكال فيه ، والبقر يقع على العشرة وأقل . وأكثر فنظرنا فى الآية فوجدنا الله تعالى أيضا يقول : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) . ومن للتبعيض فجاز الاشتراك فى الهدى بظاهر الآية * .

« فان قيل : فمن أين اقتصرتم على العشرة فقط ؟ قلنا : لوجين ، أحدهما أنه لم يقل أحد : بأنه يجوز أن يشترك فى هدى فرض أكثر من عشرة ؟ والثانى ما روينا عن طريق البخارى نا مسدد نا أبو الأحوص ناسعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده رافع بن خديج فذكر حديث حنين « وفيه أنه عليه السلام قسم بينهم وعدل بغيرا بعشر شياء » ^(٣) * .

قال على : قد صح إجماع المخالفين لنا مع ظاهر الآية بان شاة تجزىء فى الهدى الواجب فى التمتع . والاحصار . والتطوع ، وقد عدل رسول الله ﷺ عشر شياء يعبر فصح ان الشاة بازاء عشر البعير جملة ، وان البقرة كالبعير فى جواز الاشتراك فيهما فى الهدى الواجب فيما ذكرنا ، فصح ان البعير والبقرة يجزئان عما يجزىء عنه عشر شياء ؛ وعشر شياء تجزىء عن عشرة ، فالبعير . والبقرة يجزىء كل واحد منهما عن عشرة ، وهو قول ابن عباس . وسعيد بن المسيب . واسحاق بن راهويه وبه نقول لما ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق * .

وأما من منع من اختلاف اغراض المشتركين فى الهدى فانهم احتجوا بأن قالوا : إذا كان فيهم من يريد نصيبه للبيع ، أو للأكل لا للهدى فلم تحصل البدنة ولا البقرة مذكاة للهدى المقصود به الى الله عز وجل * وحجة زفر أنه لم يحصل الهدى المذكور اذا اشترك ^(٤) فيه المحصر . والمتمتع . والمتطوع . والقارن فلم يحصل مذكى لما قصده به كل واحد منهم ، والذكاة لا تتبع * .

(١) فى النسخة رقم (١٦) ، فى الهدية ، وهما بمعنى (٢) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ اختصره المصنف وذكره بمعناه (٣) وهو فى صحيح البخارى ج ٧ ص ١٧٨ مطولا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٤) فى النسخة رقم (١٦) والمذكور المشترك به .

قال أبو محمد: وهذا لا يحل^(١) الاحتجاج به لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ كما أوردنا أنه أمر أن يجتمع النفر منهم في الهدى^(٢) وأنه قال عليه السلام: «البقرة عن سبعة والجوزور عن سبعة» فعم عليه السلام ولم يخص من انفقت أغراضهم من اختلفت، وإنما أمرنا في الهدى بالتذكية وبالنية عما يقصده المرء، وقد قال عليه السلام «ولكل امرئ امرئ ما نوى» فحصلت البدنة. والبقرة مذكاة اذ ذكبت كما أمر الله تعالى بأمر مالكمها وسمى الله تعالى عليها، ثم لكل واحد منهم في حصته منها نية. قال عز وجل: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فأحكام جماعتها أنها مذكاة، وحكم كل جزء منها ما نواه فيه مالكة، ولا فرق حيثئذ بين اجزاء سبعة من البقرة أو البعير وبين سبع شياه^(٣)؛ ولا يختلفون في أنهم وإن كانت أغراضهم متفقة وكان سببهم كلهم واحدا فإن لكل واحد حكمه وإنه قد يمكن أن يقبل الله تعالى من بعضهم ولا يقبل من بعضهم، ولا يقدح ذلك في حصة المتقبل منه، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: لا يجزئه أن يهديه إلا بعد أن يحرم بالحج وإن له أن يذبحه أو ينحره حتى شاء بعد ذلك ولا يجزئه أن يهديه وينحره إلا بمنى أو بمكة فلأن الله تعالى قال: (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) فأنما أوجه تعالى على من تمتع بالعمرة إلى الحج لا على من لم تمتع بالعمرة إلى الحج [بلا شك]^(٤)، فهو مالم يحرم بالحج فلم تمتع بعد بالعمرة إلى الحج وإذا لم تمتع بعد بالعمرة إلى الحج فالهدى غير واجب عليه. ولا يجزئ غير واجب عن واجب إلا بنص وارد في ذلك، ولا خلاف بين أحد في أنه إن بدا له فلم يخرج من عامه ذلك فإنه لا هدى عليه فصح أنه ليس [عليه]^(٥) هدى بعد، وإذا لم يكن عليه فلا يجزئه ما ليس عليه عما يكون عليه بعد ذلك، وهو قول الشافعي. وأبي سليمان * وأما ذبحه ونحره بعد ذلك فلأن هذا الهدى قد بين الله تعالى لنا أول وقت وجوبه ولم يحد آخر وقت وجوبه بحد، وما كان هكذا فهو دين باق أبدا حتى يؤدى، والأمر به ثابت حتى يؤدى، ومن خصه بوقت محدود فقد قال على الله تعالى: مالم يقله عز وجل، وهذا عظيم جدا * وقال أبو حنيفة. ومالك: لا يجزئ هديه قبل يوم النحر وهذا قول لا دليل على صحته بل هو دعوى بلا برهان، وما كان هكذا فهو ساقط، والعجب من تجويز أبي حنيفة تقديم الزكاة واجازة أصحابه لمن نذر صيام يوم الخميس فصام يوم الأربعاء قبله اجزأه ثم لا يجيزون هدى المتعة قبل يوم النحر *

(١) في النسخة رقم (١٦)، وهذا لا يصح، (٢) في النسخة رقم (١٦) وإن يجمع النفر منهم في الهدى، (٣) في النسخة رقم (١٦) وأوسع شياه، بخلاف بين ولفظ (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) *

وأما قولنا : انه لا يجزئ البسكة أو منى فإن قوما قالوا : ^(١) يجزئ في كل بلد لأن الله تعالى لم يحدد موضع أدائه فهو جائز في كل موضع ، ولو أراد الله تعالى قصره على مكان دون مكان لبيّن ذلك في جزاء الصيد بقوله تعالى : (هديا بالغ الكعبة) ولم يقل : في هدى المتعة ولا في هدى المحصر (وما كان ربك نسيا) ، ^(٢) (فان قيل) : نقيس الهدى على الهدى في ذلك قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه ان صحّتم قياسكم هدى المتعة على هدى جزاء الصيد لم يكن أن تقيسوه عليه في تعويض الاطعام من الهدى والصيام في هدى المتعة وأنتم لا تقولون : هذا ، فظهر فساد قياسكم وتناقضه . قال أبو محمد : لكن الحجة في ذلك ان الله تعالى قال : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع الى أجل مسمى) ثم محلها الى البيت العتيق وقال تعالى : (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير) فجاء النص بان شعائر الله تعالى محلها الى البيت العتيق ، وان البدن من شعائر الله تعالى ، فصح يقينا ان محلها الى البيت العتيق ، ولا خلاف بين أحد في أن حكم الهدى كله حكم البدن .

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القطان نا جعفر بن محمد ابن علي عن أبيه ان جابر بن عبد الله حدثه ان رسول الله ﷺ قال : « قد نحرتهنا ومنى كلها منحر » ^(٣) * نا أحمد بن عمر بن أنس نا عبيد الله بن الحسين بن عقّال نا إبراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا معاذ بن المثني نا مسدد نا حفص ابن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله ﷺ قال عند المنحر ^(٤) : « هذا المنحر ولجّاج مكة كلها منحر » ^(٥) ، وقال عليه السلام في منى « هذا المنحر ولجّاج منى كلها منحر » نصح أنه حيثما نحر البدن والاهداء من لجّاج مكة ومنى - وهو الحرم كله - فقد أصاب الناحر ، وأنه لا يجوز نحر البدن والهدى في غير الحرم الا ما خصه النص من هدى المحصر . وهدى التطوع اذا عطب قبل بلوغه مكة ^(٦) * وروينا عن طاوس ، وعطاء قالا : كل ما كان من هدى فهو بمكة والصيام والاطعام حيث شئت * وعن مجاهد انحر حيث شئت *

وأما قولنا : ومن كان أهله ساكنين في الحرم فلا يلزمه في تمتعه هدى ولا صوم وهو محسن في تمتعه * وقال قوم : هو مسمى في تمتعه * قال أبو محمد : ^(٧) قال الله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم

(١) في النسخة رقم (١٤) وقد قال قوم ، (٢) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٣٨ (٣) في النسخة رقم (١٦) وعند المسجد (٤) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٣٨ (٥) في النسخة رقم (١٦) وقبل دخوله مكة ، (٦) جواب قوله ، وأما قولنا بالجمله قال أبو محمد الخ .

يجد فصيham ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) *

قال على : فقال المخالفون : لو ان الله تعالى أراد ما قلتم لقال : ذلك على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ، فصح أن المتعة إنما هي لغير أهل مكة *

قال أبو محمد : ليس كما قالوا : لأن الهدى أو الصوم الذي أوجه الله تعالى في التمتع إنما هو نسك زائد وفضيلة وليس جبراً لنقص كما ظن من لا يحقق ، فهو لهم لأعليهم ^(١) * برهان صحة ذلك قول رسول الله ﷺ : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة ولا حلت » ^(٢) أو كما قال عليه السلام ، فأخبر عليه السلام بفضل التمتع وأنها أفضل أعمال الحج ، وأسقط الله عز وجل الهدى عن أهل مكة والصوم فيها لما هو أعلم به ، وظاهره الرفق بهم لأنه لا شك في أن الله تعالى لو كلفهم ذلك لكان حرجاً عليهم لسهولة العمرة عليهم ولا مكانها لهم كل يوم بخلاف أهل الآفاق ، وقال الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ويطل قول المخالف أن الآية لو كانت كما ظن حُرمت العمرة في أشهر الحج على أهل مكة والحرم ، وهذا خلاف ما جاءت به السنة من الحصر على العمرة وأنها كفارة لما بينهما ، فدخل في ذلك أهل مكة وغيرهم *

روينا عن سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : ليس على أهل مكة هدى [في] ^(٣) المتعة * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم . ووکیع ، قال هشيم : نا المغيرة بن مقسم . ويونس بن عبيد قال المغيرة : عن النخعي ، وقال يونس : عن الحسن ، وقال وكيع : عن الحسن بن حي عن ليث عن عطاء . وطاوس . ومجاهد ، ثم اتفق عطاء . وطاوس . ومجاهد . والحسن . والنخعي . قالوا كلهم : ليس على المكي هدى في المتعة *

ومن طريق الحذافي عن عبد الرزاق عن ابن جريج . ومعمّر قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمّر . عن الزهري ، ثم اتفق الزهري ، وعطاء قال جميعاً في المكي يمر بالمقات فيعتمر منه : لأنه ليس بمتع وبهذا نقول * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال : اذا خرج المكي الى المقات فتمتع منه فعليه الهدى * قال أبو محمد : لا شيء عليه لأن أهله حاضرو المسجد الحرام ، وزعم المالكيون أن الهدى إنما جعل على المتمتع لاسقاطه سفر الحج الى مكة *

(١) يعني هدى المتتمعين لهم لأعليهم (٢) تقدم الحديث غير مرة (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ،

قال على : وهذا باطل بحت ، والعجب من تسهيلهم على أنفسهم مثل هذا القول الفاسد الذى يفتضحون به ^(١) من قرب ، ويقال لهم : هذه العلة نفسها موجودة فيمن اعتمر في آخر يوم ^(٢) من رمضان ، ثم أقام بمكة حتى حج فقد أسقط أحد السفيرين وأتم لا ترون عليه هديا ولا صوما ، ثم يقولون فيمن اعتمر في أشهر الحج ثم خرج الى مارواء أبعد المواقيت فأهل بالحج منه ، وهو من أهل مصر أو الشام أو العراق : أنه لا هدى عليه ولا صوم ولم يسقط أحد السفيرين ، ويقولون فيمن كان من أهل هذه البلاد فخرج لحاجته لا يريد حجا ، وكانت حاجته بعسفان أو يطن فلما صار بها بدا له في الحج والعمرة فحج بعد ان اعتمر في غير أشهر الحج . فلا هدى عليه وهو قد أسقط السفيرين الى الحج وإلى العمرة أيضا ، ولعمري ما ينبغي لمن له دين أو عقل ان يطلق عن الله تعالى ما لا علم له به ، والله تعالى تأيد * .

وأما قولنا : — والمتنع الذى يجب عليه الصوم أو الهدى هو من ابتدأ عمرته بأن يحرم لها في أحد أشهر الحج لأقل ذلك أصلا ويتم عمرته ثم يحج من عامه سواء رجع فيما بين ذلك إلى الميقات أو إلى منزله أو إلى أفق أبعد من منزله أو مثله أو أقرب منه أو أقام بمكة ، اعتمر فيها بين ذلك عمرا كثيرة أو لم يعتمر ، فإن أحرم بالعمرة قبل هلال شوال فليس بمتنع ولا هدى عليه ولا صوم ان حج من عامه ، أقام بمكة أو لم يقم عمل بعض عمرته أكثرها أو أقلها في أشهر الحج . أو لم يعمل منها شيئا في أشهر الحج إلا أن يعتمر بعد ذلك في أشهر الحج فيكون متمتعا — فإن ^(٣) الناس اختلفوا في هذا * .

فقال طائفة : كما روينا من طريق حماد بن سلمة نا اسحاق بن سويد قال : سمعت ابن الزبير يقول : أيها الناس ان المتنع ليس بالذى تصنعون يتمتع أحدكم بالعمرة قبل الحج ولكن الحاج اذا فاته الحج أو ضلت راحلته أو كسر حتى يفوته الحج فانه يجعلها عمرة وعليه الحج من قابل وما استيسر من الهدى * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن أبي نجيح عن عطاء قال : كان ابن الزبير يقول : المتنة لمن أحصر * . وقالت طائفة : المتنع هو من اعتمر في أى أشهر السنة كانت عمرته قبل أشهر الحج أو في أشهر الحج ، ثم أقام حتى حج من عامه فهذا عليه الهدى أو الصوم ، وكذلك من اعتمر في أشهر الحج ثم أقام حتى حج من عامه أو لم يحج فعليه الهدى أو الصوم * روينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن طاوس قال . اذا أهل

(١) في النسخة رقم (١٦) وفيه بدل وبه ، (٢) في النسخة رقم (١٤) «آخر يوم» باسقاط لفظ وفيه (٣) هذا جواب قوله قبل واما قولنا : والمتنع بالغ * .

بالعمرة في أشهر الحج فعليه الهدى وإن لم يحج * ومن طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن ليث عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : إن اعتمر في غير أشهر الحج ثم أقام إلى الحج فهو متمتع * ومن طريق وكيع عن سفيان عن ابن طاوس عن أبيه قال . إذا خرج المكي إلى الميقات فاعتمر منه فعليه الهدى *

وقالت طائفة : ليس المتمتع إلا من أهلّ بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى حج من عامه فإن رجع إلى أهله بين العمرة والحج فليس متمتعا * روينا من طريق وكيع نا العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال : إذا أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم أقام حتى يحج فهو متمتع وإذا رجع إلى أهله ثم حج فليس متمتعا * ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع . وحفص بن غياث قال حفص : عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، وقال وكيع : عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال جميعا : من اعتمر في أشهر الحج ثم رجع فليس بمتمتع ذاك من أقام ولم يرجع * وبه إلى وكيع نا سفيان الثوري عن المغيرة . ويحيى بن سعيد الأنصاري قال المغيرة : عن إبراهيم النخعي ، وقال يحيى : عن سعيد بن المسيب قال جميعا : مثل قول عمر *

وقالت طائفة : المتمتع هو من أهلّ بالعمرة في أشهر الحج لاقبلها . ثم أقام بمكة حتى حج من عامه ، فإن خرج بين العمرة والحج إلى ما تقصر فيه الصلاة من مكة فليس متمتعا * روينا من طريق عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن ليث عن عطاء قال : ليس بمتمتع حتى يعتمر في أشهر الحج * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن ابن جريج قال قال [عطاء] ^(١) : عمرته في الشهر الذي يهل فيه فإذا سافر سقراً تقصر فيه الصلاة فليس بمتمتع * ومن طريق وكيع نا سفيان عن ليث عن عطاء فيمن أهلّ بالعمرة في أشهر الحج ثم لم يحج من عامه قال . لا شيء عليه *

وقالت طائفة : إن المتمتع من طاف في أشهر الحج : ثم حج من عامه . روى ذلك من طريق سفيان عن بعض أصحابه عن إبراهيم النخعي قال : عمرته في الشهر الذي يطوف فيه * ومن طريق عبد الرزاق عن هشام عن حفصة بنت سيرين قالت : أحرمنا بالعمرة في رمضان فقد منّا مكة في شوال فسالنا الفقهاء — والناس متوافرون — فكلهم قال : هي متعة * ومن طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن مطر الوراق عن الحسن . والحكم ابن عتيبة فيمن أهلّ في رمضان وطاف في شوال قال جميعا : عمرته في الشهر الذي طاف فيه * وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال : إذا رجع إلى

أهله قبل ان يحج وبعد ان اعتمر في أشهر الحج فليس متمتعا ، فان أقام حتى يحج فهو متمتع ، وهو كله قول سفيان *

وقالت طائفة : ان أحرم بالعمرة في رمضان فدخل الحرم قبل هلال شوال فليس متمتعا وإن دخل الحرم بعده هلال شوال فهو متمتع إذا حج من عامه كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن جريج قال معمر : عن ابن أبي نجيح عن عطاء ، وقال ابن جريج : عن عطاء قال : اذا دخل الحرم المحرم الحرم قبل ان يرى هلال شوال فليس متمتعا وان دخل الحرم بعد أن يرى هلال شوال فهو متمتع إذا مكث الى الحج ، وهو قول الأوزاعي *
وقالت طائفة : مثل قولنا كما روينا من طريق مالك عن عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول : من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو ذى القعدة [أو ذى الحجة قبل الحج] ^(١) فقد استمتع ووجب عليه الهدى أو الصيام اذا لم يجد هديا *

ومن طريق عبد الرزاق عن سيف عن يزيد الفقير أن قوما اعتمروا في أشهر الحج ثم خرجوا الى المدينة فأهلوا بالحج فقال ابن عباس : عليهم الهدى * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن قدم في غير أشهر ^(٢) الحج معتمرا ثم بدا له ان يعتمر في أشهر الحج قال : لا يكون متمتعا حتى يأتي من ميقاته في أشهر الحج قلت له : أراى أم علم ؟ قال . بل علم *

قال أبو محمد : انما وافقنا عطاء في أنه لا يكون المتمتع إلا من أحرم في أشهر الحج لافي قوله : ان من قدم في غير أشهر الحج محرما ثم اعتمر ثم حل ثم اعتمر في أشهر الحج أنه ليس متمتعا بل هو متمتع ان حج من عامه * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : عمرته في الشهر الذى أهل فيه * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم وأبو عوانة قال أبو عوانة : عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، وقال هشيم : انا يونس عن الحسن ثم اتفق الحسن وسعيد قالوا . في المتمتع عليه الهدى وان رجع الى بلاده *

وقالت طائفة [أخرى] ^(٣) : ان أحرم في غير أشهر الحج فطاف من عمرته أربعة أشواط ^(٤) ثم أهل هلال شوال فآتم عمرته ثم أقام بمكة أو لم يقم إلا أنه لم يرجع الى بلده أو أهل بعمرته كذلك في أشهر الحج ولم يكن من أهل المواقيت فما دونها فهو متمتع عليه الهدى أو الصوم ، فان أهل بعمرته في غير أشهر الحج وطاف من عمرته ثلاثة ^(٥) أشواط ، ثم أهل هلال شوال فليس متمتعا * وهو قول أبي حنيفة ، ووافقه أبو يوسف على ذلك

(١) الزيادة من الموطأ ج ١ ص ٣١٧ والحديث اختصره المصنف (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي غير شهره . (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) وأقل من أربعة أشواط وما هنا موافق لما يأتي بعد (٥) في النسخة رقم (١٤) وأربعة ، وما هنا موافق لما يأتي بعد ، وقوله قال أبو محمد : اما قول أبي حنيفة في تقسيمه بين الأربعة الأشواط والأقل .

إلا أنه قال : إذا رجع ^(١) إلى ما وراء ميقات من المواقيت فليس متمتعاً ، وقالوا : من كان متمتعاً ولا هدى معه فإنه يحل إذا أتم عمرته فإن كان أتى بهديه ^(٢) فإنه لا يحل حتى يحل من الحج يوم النحر فإن حل فعليه هدى آخر لإحلاله *

وقالت طائفة : من اعتمر في أشهر الحج أو أهل بعمره في رمضان ثم بقي عليه من الطواف بين الصفا والمروة شيء وإن قل فأهل هلال شوال ثم أقام بمكة أو رجع إلى أفاق دون أفاقه في البعد ثم حج من عامه فهو متمتع ؛ فإن أتم عمرته في رمضان فليس متمتعاً ، وكذلك الذي يعتمر في شهر من شهور الحج ثم يرجع إلى أفاقه أو أفاق مثل أفاقه في البعد فليس متمتعاً ؛ وإن حج من عامه ، وهو قول مالك *

وقالت طائفة : من اعتمر أكثر عمرته في أشهر الحج ؛ ثم أقام أو خرج إلى ما دون ميقات من المواقيت فهو متمتع إذا حج من عامه ، فإن خرج إلى ميقات من المواقيت أو اعتمر في غير أشهر الحج فليس متمتعاً ، وهو قول الشافعي *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة في تقسيمه بين الأربعة الأشواط والأقل فيما يكون به متمتعاً فقول لا يعرف عن أحد قبله ، ولا حجة له فيه لا من قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا تابع ؛ ولا قياس * واحتج له بعض مقلديه بأنه عول على قول عطاء في المرأة تحيض بعد أن طافت أربعة أشواط *

قال أبو محمد : وهذه مسألة غير المتعة ، وقول عطاء أيضاً فيها خطأ لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ «الحائض أن لا تطوف بالبيت» ، ولأنه ^(٣) تقسيم بلا دليل أصلاً * وأما قول أبي حنيفة : إن المعتمر الذي معه الهدى المريد الحج فإنه لا يحل حتى يحل من حجه فإنه بنى على الآثار الواردة عن النبي ﷺ بأمره من معه الهدى بالبقاء على إحرامه ومن لا هدى معه بالإحلال ، والاحتجاج بهذه الآثار لقول أبي حنيفة جهل مظلم وقول بغير علم ، أو تعمد — ممن يعلم الكذب — على رسول الله ﷺ ، وكلاهما بلبية لأن جميع تلك الآثار إنما وردت بأنه عليه السلام أمر من لا هدى معه من المفردين للحج والقارنين بالإحلال ، وأمر من معه الهدى بأن يقرن بين حج وعمره ، وليس في شيء منها أنه عليه السلام أمر معتمر لم يقرن بالبقاء على إحرامه ، وقد ذكرناها في ذكرنا عمل الحج من ديواننا هذا * وأما قول مالك في تفريقه بين بقاء شيء من السعي لعمرته حتى يهل هلال شوال فلا يحفظ عن أحد قبله ، ولأنه أيضاً متعلق في ذلك لا بقرآن . ولا بسنة . ولا برواية صحيحة . ولا سقيمة ، ولا بقول صاحب ، ولا تابع ، ولا قياس *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وإن رجع ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وبهديه ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، وانه ، *

وقول الشافعى أيضا : لا حجة له فيه أصلا ، وإنما هي آراء محضة فوجب النظر في سائر الأقوال في أربعة مواضع من هذا الحكم ، أحدها من أهل "بعمرة في غير أشهر الحج" ، والثاني من أقام بمكة حتى حج أو رجع إلى بلده أو أبعد من بلده ثم حج من عامه ، والثالث من اعتمر في غير أشهر الحج وأقام بمكة ثم اعتمر في أشهر الحج ثم حج من عامه ، والرابع هل المتمتع من فاته الحج كما قال ابن الزبير أم ليس هذا متمتعا ؟ *

فنظرنا في قول ابن الزبير هذا فوجدنا غيره من الصحابة [رضى الله عنهم] ^(١) قد خالفوه ، ووجدناه قولاً بلا دليل بل الدليل قائم على خطائه لأن الله تعالى سمي من حال بينه وبين ادراك الحج حتى فات وقته محصراً ولم يسمه متمتعا ، وفترق بين حكمه وبين حكم المتمتع ، قال تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وقال تعالى : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) ففترق تعالى بين اسميهما وبين حكميهما ، فلم يحز أن يقال : هما شيء واحد ، وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول طاوس : ان من اعتمر في أشهر الحج فهو متمتع وان لم يحج من عامه ذلك فوجدناه خطأ لأن الله تعالى يقول : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم) فصح بنص القرآن أنه ليس متمتعا الا من حج بعد عمرته لوجوب الصيام عليه في الحج ان لم يجد هديا *

ثم نظرنا فيمن اعتمر في غير أشهر الحج أو في أشهر الحج أو اعتمر بعض عمرته في غير أشهر الحج أقالها أو أكثرها ، وبعضها في أشهر الحج أقالها أو أكثرها ، وفيمن أقام من هؤلاء بمكة حتى حج من عامه أو لم يقم لكن خرج الى مسافة تقصر فيها الصلاة أو لا تقصر ، أو الى ميقات أو وراء ميقات الى بلده أو مثل بلده أو أبعد من بلده ثم حج من عامه فكان كل هؤلاء ممكنين في اللغة أن يقع عليهم اسم متمتع بالعمرة الى الحج وممكن ان لا يقع عليه أيضا اسم متمتع فلم يحز أن يوقع على أحد إيجاب غرامة هدى أو إيجاب صوم بالظن الا ببيان جلى ان الله تعالى ألزمه ذلك ، فوجب الرجوع الى بيان سنة رسول الله ﷺ في ذلك *

فوجدنا ما روينا من طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل ابن خالد عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : قال عبد الله بن عمر : « تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة ^(٢) الى الحج ، وأهدى ^(٣) ، وساق معه الهدى

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخ كلها في العمرة ، صححناه من صحيح البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ (٣) في النسخة

رقم (١٦) ، فأهدى ، وما هاهنا موافق لما في صحيح البخارى .

من ذى الحليفة وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة الى الحج فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة ويقتصر ويحل^(٢) ثم ليحل بالحج فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى أهله » وذكر باقي الحديث ، فكان في هذا الخبر بيان من هو المتمتع الذى يجب عليه الهدى أو الصوم المذكور ، وهو أن النبي ﷺ إنما أمر بهذا أصحابه المتمتعين بالعمرة الى الحج ، وهم قوم ابتدؤا الاحرام لعمرتهم في أشهر الحج ثم حجوا في تلك الأشهر ، فخرج بهذا الخبر الثابت عن أن يكون متمتعا بالعمرة الى الحج كل من عمل شيئا من عمرته في غير أشهر الحج كلها أو أكثرها أو أقلها لانه عليه السلام لم يخاطب بهذا الحكم أحدا من أهل هذه الصفات بلا شك وارتفع الاشكال في أمر هؤلاء يقيين ، وأيضا فيقال لمن قال : ان عمل الأكثر من عمرته في أشهر الحج فهو متمتع : من أين لك هذا ؟ دون أن يقول : ان من عمل منها شيئا في أشهر الحج فهو متمتع ، ولا سبيل الى دليل على ذلك ويقال له أيضا : من أين لك ان أربعة أشواط من طواف العمرة هو الأكثر ؟ بل هو من جملة الأقل لأن العمرة عندك وعندنا إحرام مدة . ثم سبعة أشواط . ثم سبعة أطواف بين الصفا والمروة ، فالباقي بعد الأربعة الأشواط قد يكون أكثر مما مضى له من عمل العمرة ، ويقال لمن قال : ان عمل من عمرته شيئا في أشهر الحج فهو متمتع : من أين قلت هذا ؟ دون أن تقول : ان عمل الأكثر منها في أشهر الحج فهو متمتع ، ولا سبيل الى دليل أصلا ؛ وكلنا الدعوتين تعارض الأخرى وكلتاها لأشياء ، وبالله تعالى التوفيق *

وبقى أمر من خرج بعد اعتباره في أشهر الحج الى بلده أو الى بلد في البعد مثل بلده ، أو إلى وراء ميقات من المواقيت ، أو الى ميقات من المواقيت ، أو الى ما تقتصر فيه الصلاة فوجدنا هذا الخبر عن رسول الله ﷺ المبين عن الله تعالى مراده لم يشترط فيه على من خاطبه بذلك الحكم إقامة بمكة وترك خروج منها أصلا (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) ، (وما كان ربك نسيا) ، ولو كان هذا من شرط التمتع لما أغفل رسول الله ﷺ بيانه حتى نحتاج في ذلك الى بيان برأى فاسد . وظن كاذب . وتدافع من الأقوال بلا برهان ، وقوله ﷺ في هذا الخبر الثابت « ويحل ثم ليحل بالحج » بيان باباحة المهلة بين الاحلال والاهلال ، ولا مانع لمن عرضت له منهم رضى

الله عنهم حاجة من الخروج عن مكة لها فبطل ان تكون الاقامة بمكة حتى يخرج من شروط التمتع ، وبالله تعالى التوفيق *

وصح ان المتمتع بنص الخبر المذكور هو من أهل بالعمرة في أشهر الحج ثم حج في تلك الأشهر فقط وبالله تعالى التوفيق ، ثم يقال لمن قال : ان خرج الى بلده سقط عنه الهدى والصوم للذان افترض الله تعالى أحدهما على المتمتع : من أين لك هذا ؟ وما الفرق بين من قال : ان خرج الى بلد مثل بلده في البعد فليس بمتع ؟ وهكذا يقال : أيضا لمن قال : ان خرج الى بلد في البعد مثل بلده فليس بمتع من أين قلت هذا ؟ وهلا خصصت بسقوط التمتع من خرج الى بلده فقط ، ويقال لها جميعا : هلا قلتما من خرج الى وراء ميقات فليس بمتع ؟ *

قال أبو محمد : لا يخلص لهم من هذا السؤال أصلا إلا أن يقول قائلهم : كان عليه ان يأتي بالحج من بلده . أو من ميقات من المواقيت فنقول لمن قال هذا : قلت الباطل ، وما أوجب الله تعالى قط على أحد من أهل الاسلام أن يأتي بالحج من بلده ولا من مثل بلده في البعد ولا من ميقات ولا بد ، بل أنتم تجمعون معنا على ان المسلم في أول أوقات الاستطاعة للحج لو خرج تاجراً أو مسافراً لبعض الأمر قبل مقدار ما إن أراد الحج كانت له مهلة يتيه بين الوقت الذي اذا أهل [فيه] (١) أدرك الحج على سعة ومهل فانه لا يلزمه الخروج الى مكة حيثنأ أصلا وأنه ان قرب من مكة لحاجته فقرب وقت الحج وهو مستطيع له فحج من ذلك المكان أنه قد أدت ما عليه بأتم ما يلزمه وأنه لا شيء عليه إذ لم يأت بالحج من بلده أصلا ، وكذلك لا خلاف فيمن جاز على ميقات لا يريد حجاً ، ولا عمرة ولا دخول مكة لكن لحاجة له في رهاط (٢) أو في بستان ابن عامر (٣) أنه لا يلزمه الا هلال من هنالك وأنه إن بدا له في الحج والعمرة وقد تجاوز الميقات فانه يهل من مكانه ذلك وجه تام وعمرة تامة وأنه غير مقصر في شيء مما يلزمه ، فصح ان قصد للحج أو العمرة من بلد الانسان ، أو من مثل بلده في البعد ، أو من الميقات لمن لم يمر به وهو يريد حجاً ، أو عمرة ليس شيء من ذلك من شروط الحج ولا العمرة فبطلت هذه الأقوال الفاسدة جداً وكان تعارضها وتوافقها برهاناً في فساد جميعها ، (٤) فان قال من قال : إنه ان خرج الى الميقات فليس بمتع لأن أهل المواقيت ليس لهم التمتع قلنا له : قد قلت : الباطل . واحتججت للخطأ بالخطأ . ولدعوى كاذبة وكفى بهذا مقنناً ، فان قال : ان أهل

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ؛ وكذلك في البنية (٢) هو بضم اوله وآخره طاء مهمل موضع على ثلاث مراحل من مكه في النسخة رقم (١٦) درباط ، وهو غلط (٣) هو اسم موضع قريب من الجحفة ، وابن عامر هذا هو عبد الله بن عامر بن كرز استعمله عثمان رضي الله عنه على البصرة قاله البطلوس في شرح ادب الكاتب *

المواقيت فما دونها إلى مكة لاهدى عليهم ولا صوم في التمتع قلنا: قلت: الباطل وادّعت ما لا يصح ثم لو صح لك لكان حجة عليك لأن أهل مكة لاهدى عليهم ولا صوم في التمتع ولم يكن المقيم بها حتى يحج كذلك بل الهدى عليه. أو الصوم فعلا اذ كان عندك من خرج الى ميقات فما دونه الى مكة يصير في حكم من هو من اهل ذلك الموضع في سقوط الهدى والصوم عليه جعلت أيضا المقيم بمكة حتى يحج في حكم أهل مكة في سقوط الهدى والصوم عنها فظهر تناقض هذا القول الفاسد أيضا، ثم يقال لمن قال: ان خرج الى مكان تقصر فيه الصلاة، سقط عنه الهدى والصوم: من أين قلت: هذا؟ ولادليل على صحة هذا القول أصلا، فان قال: لأنه قد سافر الى الحج قلنا: نعم فكان ماذا؟ وما الذي جعل سفره مسقطا للهدى والصوم اللذين أوجب الله تعالى عليه؟ هاتوا شيئا غير هذه الدعوى ولا سيلا الى ذلك، وبالله تعالى التوفيق*

قال أبو محمد: ومن هذا الخبر الذي ذكرنا غلط أبو حنيفة. وأصحابه في إيجابهم على المتمتع الذي ساق الهدى أن يبقى على إحرامه حتى يقضى حجه *

قال أبو محمد: ولا حجة لهم فيه لأن ابن عمر راوى الخبر رضى الله عنه وان كان قال في أوّل: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع في العمرة الى الحج فانه بين إثر هذا الكلام صفة عمل النبي ﷺ. فذكر أنه عليه السلام «بدأ فأهل» بالعمرة ثم أهل بالحج. فذكر صفة القران، وهكذا صح في سائر الاخبار من رواية البراء. وعائشة. وحفصة أمي المؤمنين. وانس وغيرهم أنه عليه السلام كان قارنا، فصح ان الذين أمرهم عليه السلام إذ أهدوا بأن لا يحلوا إنما كانوا قارين، وهكذا روت عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها «أنه عليه السلام أمر من معه الهدى بأن يهل بحج مع عمرته» فعاد احتجاجهم عليهم وبالله تعالى التوفيق، ﴿فان قال قائل﴾: قد صح الاجماع على ان من تمتع بالعمرة الى الحج فابتدأ عمرته في أشهر الحج؛ ثم أقام بمكة الى أن حج لم يخرج عنها أنه متمتع عليه الهدى. أو الصوم، واختلفوا فيه اذا أهل بالعمرة قبل أشهر الحج وإذا خرج بين عمرته. وجه من مكة أتمتع [هو] (١) أم لا؟ فوجب ان لا يلزم الهدى أو الصوم الا من أجمع على أنه يلزمه (٢) حكم المتمتع قلنا: هذا خطأ وما أجمع الناس قط على ما قلتم، وقد روينا عن ابن الزبير ان المتمتع هو المحصر لا من حج بعد أن اعتمر، ولا معنى لمراعاة الاجماع مع (٣) ورود بيان النبي ﷺ لأن في القول بهذا إيجاب مخالفة أو امره عليه السلام ما لم يجمع الناس عليها، وهذا عين الباطل بل اذا تنازع الناس

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) وعلى أنه لا يلزمه (٣) في النسخة رقم (١٦) وبعد، بدل مع، *

رددنا ذلك الى ما اقترض الله تعالى علينا الرد اليه من القرآن . والسنة ، ولا نراعى ما أجمعوا عليه مع وجود بيان السنة في أحد أقوال المتأخرين وبالله تعالى التوفيق *
وأما قولنا : لا يجب الوقوف بالهدى بعرفة فان وقف بها لحسن وإلا لخسن ، فان مالكا ومن قلده قال : لا يجزى من الهدى الذى يبتاع فى الحرم إلا أن يوقف بعرفة ولا بد^١ والافلا يجزى إن كان واجبا ؛ فان كان تطوعا فلم يوقف بعرفة فانه ينحر بمكة ولا بد^٢ ولا يجوز ان ينحر بمكة ، فان اتبع الهدى فى الحل ثم أدخل الحرم اجزا وان لم يوقف بعرفة ، والابل . والبقر . والغنم عندهم سواء فى كل ذلك ، وقال الليث : لا يكون هديا إلا ما قلده أو شعر ووقف بعرفة ، وقال أبو حنيفة . والشافعى . وسفيان . وأبو سليمان : لا معنى للتعريف بالهدى سواء اتبع فى الحرم أو فى الحل ان عرّف بجائز وان لم يعرف بجائز *

قال أبو محمد : أما قول مالك فما نعلبه عن أحد من العلماء لا قبله ولا معه ولا نعرف له وجها أصلا لا من سنة صحيحة ، ولا من رواية سقيمة ، ولا من قول سلف ، ولا من قياس ، ولا من رأى له معنى ، وأما قول الليث فانه يحتج له بما رويناه من طريق حجاج ابن أرطاة . واسرائيل . ويونس بن يونس قال حجاج : عن عطاء ، وقال اسرائيل : عن نويرة بن أبي فاختة عن طاوس « ان رسول الله ﷺ عرّف بالبدن » *

قال على : وهذان مرسلان ولا حجة فى مرسل ، ثم ان الحجاج . واسرائيل . ونويرة كلهم ضعفاء ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة لأن هذا فعل لا أمر ، ولا حجة فيه لمالك لانه شرط شروطا ليس فى هذا الخبر شئ منها ، وهدى النبي ﷺ انما سيق من المدينة بلا خلاف ، ومالك لا يوجب التوقيف بعرفة فيما أدخل^(١) من الحل * ويحتج لقول الليث أيضا بما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن ابن عمر قال : لا هدى إلا ما قلده . وسبق . ووقف بعرفة *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : كل هدى لم يشعر ويقلده ويفاض به من عرفة فليس بهدى انما هى ضحايا *

قال على : مالك لا يحتج [له]^(٢) بهذا لانه لا يرى الترك للتقليد وللأشعار مانعا من ان يكون هديا *

قال على : لا حجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالف ابن عمر فى هذا غيره من الصحابة كما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا رباح بن أبي معروف

عن عطاء عن ابن عباس قال : ان شئت فعرّف الهدى ؛ وان شئت فلا تعرّف به ؛ انما أحدث الناس السياق مخافة السراق ^(١) * وعن سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا الأعمش عن ابراهيم قال : دعا الأسود مولى له فأمره أن يخبرني بما قالت له عائشة فقال : نعم سألت عائشة أم المؤمنين ؟ فقلت : أعرّف بالهدى ؟ فقالت : لا عليك ان لا تعرّف به ، وعن عطاء ، وطاوس لا يضرك أن لا تعرّف به . وعن ابن الحنفية أنه أمر بتعريف بدنة أدخلت من الحل * وعن سعيد بن جبير أنه لم ير هديا الا ما عرّف به من الابل والبقر خاصة *

قال أبو محمد : لم يأت أمر بتعريف شيء من ذلك في قرآن ، ولا سنة ، ولا يجب الا ما أوجبه الله تعالى في أحدهما ولا قياس يوجب ذلك أيضا لأن مناسك الحج انما تلزم الناس لا الابل ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : ولا هدى على القارن غير الهدى الذى ساق مع نفسه قبل أن يحرم وهو هدى تطوع سواء مكيا كان أو غير مكى فان مالكا . والشافعى قالا : على القارن هدى وحكمه حكم المتمتع سواء سواء في تعويض الصوم منه إن لم يجد هديا وليس على المكى عندهما هدى ، ولا صوم إن قرن كما لا شيء عليه في التمتع ، وقال مالك : لم أسمع قط ان مكيا قرن ، وقال أبو حنيفة : ان تمتع المكى فلا شيء عليه . لا هدى ، ولا صوم وان قرن فعليه هدى ولا بد ، ولا يجوز ان يعوّض منه صوم وجد هديا أو لم يجد ، ولا يجوز له ان يأكل منه شيئا قال : والمكى عنده من كان ساكنا في أحد المواقيت فمادونها إلى مكة قال : فان تمتع من هو ساكن فيما وراء المواقيت أو قرن فعليه هدى وله ان يأكل منه فان لم يجد فصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع *

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقيه وجوه من الخطأ ، أولها انه تقسيم لا يعرف عن أحد قبله ، والثاني تفريقه بين قران المكى وبين تمتعه وتسويته بين قران غير المكى وبين تمتعه بلا برهان ، والثالث تعويضه الصوم من هدى غير المكى ، ومنعه من تعويضه الصوم من هدى المكى ، كل ذلك رأى فاسدلا سلف له فيه ولا دليل أصلا ، فقالوا : ان المكى اذا قرن فهو داخل في إساءة ، فقلنا : فكان ماذا ؟ ، وأين وجدتم أن من دخل في إساءة لم يجز له أن يعوض من هديه دم ؟ وهذا قاتل الصيد محرما داخل في أعظم الإساءة . وأشدّ الأثم وقد عوض الله تعالى من هديه صوما واطعاما وخيّرته في أى ذلك شاء ؟ وهذا المحصر غير داخل في إساءة بل مأجور معذور ولم يعوّض الله تعالى من هديه صوما ولا إطعاما ، فكم هذا التخليط والخطب في دين الله تعالى بشرع الشرائع الفاسدة فيه ؟

وأيضاً فالمسكىّ عندهم اذا تمتع فهو داخل في إساءة أو غير داخل في إساءة لا بد من أحدهما ، فان كان داخلًا في إساءة فلم لم يجعلوا عليه هديا كالذى جعلوا في القرآن عليه ؟ وان كان ليس داخلًا في إساءة فمن أين وجب أن يدخل إذا قرن في إساءة ؟ فهل فيما يأتي به الممرورون أكثر من هذا ؟ ، وأما نحن فليس المسكىّ ولا غيره مسيئًا في قرآنه ولا في تمتعه بل هما مجسنان في كل ذلك كسائر الناس ولا فرق ، فسقط قول أبي حنيفة لعظيم تناقضه وفساده ، وأما مالك ، والشافعى فأنهما قاسا القرآن على المتعة في المسكىّ وغيره * .

قال أبو محمد : القياس كله خطأ ^(١) ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الخطأ لأنه لا شبه بين القارن والمتمتع لأن المتمتع يجعل بين عمرته وحجه إحلالا ولا يجعل القارن بين عمرته وحجه إحلالا ، وأيضا فان القارن عندهما وعندنا لا يطوف إلا طوافا واحداً ولا يسعى إلا سعيًا واحداً والمتمتع يطوف طوافين ويسعى سعين ، وأيضا فان القارن لا بد له من عمل الحج مع عمرته والمتمتع إن لم يرد أن يحج لم يلزمه ان يحج ، والقياس عندهما لا يكون إلا على علة جامعة بين الحكيمين ولا علة تجمع بين القارن والمتمتع * . ﴿ فان قالوا ﴾ : العلة في ذلك هي إسقاط أحد السفرين قلنا : هذه علة موضوعة لادليل لكم على صحتها وقد أريناكم بطلانها مرارا ، وأقرب ذلك ان من أحرم وعمل عمرته في آخر يوم من رمضان ثم أهل هلال شوال إثر إحلاله منها ثم أقام بمكة ولم يرح حتى حج من عامه ذلك فلا هدى عليه عندهما ولا صوم ، وقد أسقط أحد السفرين ، وكذلك من قصد الى مادون التعميم داخل العام لحاجة فلما صار هنالك وهو لا يريد حجا ولا عمرة بدا له في العمرة فاعتزم من التعميم في آخر يوم من رمضان ، ثم أقام حتى حج من عامه فلا هدى عليه ولا صوم عندهما ؛ وهو قد أسقط السفرين جميعا سفر الحج وسفر العمرة ، ثم يقولان فيمن حج بعده بساعة إثر ظهور هلال شوال فاعتزم ، ثم خرج الى البداء على أقل من يريد ^(٢) من المدينة عند الشافعى أو الى مدينة القسقاط وهو من أهل الاسكندرية عند مالك ثم حج من عامه : فعليه الهدى أو الصوم وهو لم يسقط سفر أصلا ، فظهر فساد هذه العلة التي لا علة أفسد منها ولا أبطل ، وبالله تعالى التوفيق * .

واحتج بعض أهل المعرفة بمن يرى الهدى في القرآن بأن قال : قد صح عن سعد ابن أبي وقاص . وعلى بن أبي طالب . وعائشة أم المؤمنين . وعمران بن الحصين . وعبدالله ابن عمر أنهم سموا القرآن تمتعا . وهم الحجة في اللغة ، فاذ القرآن تمتع فالهدى فيه ، أو الصوم بنص القرآن في إيجاب ذلك على المتمتع * .

(١) في النسخة رقم (١٦) «القياس كله باطل ، وما هنا نسب لما يأتي (٢) في النسخة رقم (١٦) «أقل من يريدين» .

قال أبو محمد : لا يختلف هؤلاء رضى الله عنهم ولا غيرهم في أن عمل المبلّ بحج وعمره معا هو عمل غير عمل المبلّ بعمره فقط ثم يحج من عامه باهلال آخر مبتدأ ، فاذ ذلك كذلك فالرجوع اليه هو بيان رسول الله ﷺ ، وهبك ان كليها يسمى تمتعا إلا أنها علمان متغايران فنظرنا في ذلك فوجدنا الحديث الذى ذكرنا قبل من رواية البخارى عن يحيى ابن بكير عن الليث عن عقيل بن خالد عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « ان رسول الله ﷺ أهل بالعمرة ثم أهل بالحج فتمتع الناس معه عليه السلام بالعمرة الى الحج فكان من الناس من [أهدى] ^(١) فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال [للناس] ^(٢) : من كان منكم أهدى فانه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة ويقصر ويحل ثم ليحل بالحج فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله » * وقد ذكرنا قبل من طريق مالك ومعر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله ﷺ أمر من معه الهدى بأن يجعل مع عمرته حجا ، فصح أمر النبي ﷺ من تمتع بالعمرة الى الحج بالهدى ، أو الصوم ولم يأمر القارن بشيء من ذلك * ووجدنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا عبدة بن سليمان عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ [في حجة الوداع] ^(٣) موافين لئلا ذى الحجة فكنت فيمن أهل بعمرة فقدمنا مكة فادر كنى يوم عرفة وانا حائض لم أحل من عمرتي فشكوت ذلك الى النبي ﷺ فقال : دعى عمرتك وانقضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج قالت : ففعلت ^(٤) فلما كانت ليلة الحصة وقد قضى الله حجتنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبى بكر فأردفني وخرج بي الى التتيم فأهلكت بعمرة وقضى الله ^(٥) حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدى ، ولا صدقة ، ولا صوم » * ومن طريق أبى داود نا الربيع بن سليمان [المؤذن] ^(٦) أنا محمد بن ادريس الشافعى عن سفيان بن عينة عن ابن أبى نجيح عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين « ان رسول الله ﷺ قال لها : طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة ^(٧) بكفيك لحجك وعمرتك . فصح أنها كانت قارئة ، ولم يجعل عليه السلام في ذلك هديا ولا صوما » *

(١) الزيادة من البخارى ج ٢ ص ٣٢٤ (٢) الزيادة من البخارى (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٠ (٤) في النسخة رقم (١٤) « ففعلت قالت » بزيادة ، قالت ، وليست في صحيح مسلم (٥) في النسخة رقم (١٤) « وقد قضى الله » بزيادة ، وقد ، وليست في صحيح مسلم (٦) الزيادة من سنن أبى داود ج ٢ ص ١١٩ (٧) في النسخة رقم (١٤) « بالبيت وبالصفا والمروة ، وما هنا ما وافق لسنن أبى داود »

﴿فان قيل﴾ : إنها رضى الله عنها : رفضت عمرتها ^(١) قلنا : ان كنتم تريدون أنها حلت منها فقد كذب من قال : ذلك لأن رسول الله ﷺ أخبرها ان طوافها وسعيها يكفيها لحجها وعمرتها ، ومن الباطل ان يكفيها عن عمرة قد أحلت منها ؛ وان كنتم تريدون أنها رفضتها وتركتها بمعنى أخرت عمل العمرة من الطواف والسعى حتى أفاضت يوم النحر فطافت وسعت لحجها وعمرتها معافنعم ، وهذا قولنا : ﴿فان قيل﴾ : فان وكيعا روى هذا الخبر فجعل قولها ولم يكن في ذلك هدى ولا صوم من قول هشام قلنا : فان عبد الله بن نمير . وعبد جعلاه من كلام عائشة ، وما ابن نمير دون وكيع في الحفظ . والثقة . وكذلك عبدة ، وكلا الروایتين حق قائلته هي وقاله هشام ، ونحن أيضا نقوله *

﴿فان قيل﴾ : قد صح أنه عليه السلام أهدى عن نسائه البقر قلنا : نعم وقد بين معنى ذلك الاهداء سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنه كان أضحى لاهدى متعة ، ولا هديا عن قران *

قال أبو محمد : وقالوا : قد روى عن عمر . وجابر وجوب الهدى على القارن قلنا : أما الرواية عن عمر فانها من طريق عبد السلام بن حرب عن سعيد عن أبي معشر ^(٢) عن ابراهيم عن عمر ، فعبد السلام ضعيف ، وأبو معشر مثله ، و ابراهيم لم يولد الا بعد موت عمر رضى الله عنه ، وأما الرواية عن جابر فرويناها من طريق موسى بن عبيدة عن بعض أصحابه أنه سأل جابر بن عبد الله أن يقرن بين حج وعمرة بغير هدى ؟ فقال : ما رأيت أحدا منا فعل [مثل ^(٣) ذلك ، فوسى ضعيف وبعض أصحابه عجب البتة ؛ ثم لو صحت لكانت موافقة لقولنا : لأن ظاهرها المنع من القران دون أن يسوق مع نفسه هديا ^(٤) ، وهكذا نقول ، ثم لو صح ذلك عنها لكان لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولكان قد خالفها غيرهما من الصحابة كما ذكرنا آنفا عن أم المؤمنين *

ورويانا عن سعيد بن منصورنا أبو عوانة عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان انه سأل ابن عمر مع قوم عن رجل أحرم بالقران ما كفارته ؟ فقال ابن عمر : كفارته أنه يرجع بأجرين . وترجعون بأجر ، فلو كان عليه هدى لأفقا هم به *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة ان الحسن بن على ابن أبي طالب قرن بين حج . وعمرة ولم يهد قال الحكم : وقرن أيضا شرح بين الحج والعمرة ولم يهد ، ﴿فان قيل﴾ : فقد رويتم عن ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن

(١) في النسخة رقم (١٤) والعمرة ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، عن سعيد بن أبي معشر ، وهو غلط لأن سعيدا هذا هو سعيد بن أبي عروبة ، وأبو معشر هذا هو زياد بن كليب التميمي الحنظلي ، و ابراهيم هو التميمي والله اعلم (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) «دون السوق للهدى مع نفسه» *

إسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن وبرة بن عبد الرحمن عن ابن عمر قال: إذا قرن الرجل بين الحج والعمرة فعليه بدنة فقييل له: أن ابن مسعود يقول: شاة، فقال ابن عمر: الصيام أحبّ إلّى من شاة قلنا: نعم وأنتم أول من خالف ابن عمر في هذا، ومن التلاعب في الدين أن توجبوا قول صاحب حجة [لا يجوز خلافا] ^(١) إذا وافق قول أبي حنيفة. أو مالك. أو الشافعي وغير حجة إذا خالفهم، نبرأ إلى الله تعالى من هذا العمل *

وأما قولنا: — من أراد أن يخرج من مكة من معتمر، أو قارن، أو متمتع بالعمرة إلى الحج؛ ففرض عليه أن يجعل آخر عمله الطواف بالبيت فإن تردد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بدّ فإن خرج ولم يطف بالبيت ففرض عليه الرجوع ولو كان بلده بأقصى الدنيا حتى يطوف بالبيت، فإن خرج عن منازل مكة فتردد خارجا ماشيا فليس عليه أن يعيد الطواف إلا التي تحيض بعد أن تطوف طواف الافاضة فليس عليها أن تنتظر طهرها لتطوف لكن تخرج كما هي، فإن حاضت قبل طواف الافاضة فلا بدّ لها أن تنتظر حتى تطهر، وتطوف، وتحيض عليها الكرى والرفقة — فلبارويناه من طريق مسلم قال: نا سعيد ابن منصور نا سفيان عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال: «كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله ﷺ: لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ^(٢)» *

ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح نا الليث عن ابن شهاب عن أبي سلمة — هو ابن عبد الرحمن ابن عوف — أن عائشة أم المؤمنين قالت: «حاضت صفية بنت حيي بعدما أفاضت فذكرت حيضتها لرسول الله ﷺ فقال عليه السلام: ^(٣) أحابستهاي؟ فقلت: يا رسول الله إنها قد كانت أفاضت وطافت بالبيت ثم حاضت [بعد الافاضة] ^(٤) فقال رسول الله ﷺ فلتفر:» *

قال أبو محمد: فن خرج ولم يودع من غير الحائض فقد ترك فرضا لازما له فعليه أن يؤديه *
روينا من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن قوما نفرّوا ولم يودّعوا فردهم عمر بن الخطاب حتى ودّعوا *
قال علي: ولم يخص عمر موضعا من موضع، وقال مالك: بتحديد مكان إذا بلغه لم يرجع منه، وهذا قول لم يوجهه نص. ولا إجماع. ولا قياس. ولا قول صاحب *
ومن طريق عبد الرزاق نا محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن نافع قال: ردّ عمر

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ومن للنسخة اليمنية (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٤ (٣) في صحيح مسلم ج ١

ص ٣٧٥. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، (٤) الزيادة من صحيح مسلم

ابن الخطاب نساء من ثنية هرشي (١) كن أفضل يوم النحر [ثم حصن] (٢) ففترن فردهن حتى يطهرن ويطفن بالبيت، ثم بلغ عمر بعد ذلك حديث غير ما صنع فترك صنعه الأول * قال أبو محمد: هرشي هي نصف الطريق من المدينة الى مكة بين الأبواء والجحفة على فرسخين من الأبواء وبها علبان مبيان علامة لأنه نصف الطريق، وقدروى أثر من طريق أبي عوانة عن يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله ابن أوس « أن رسول الله ﷺ، وعمر بن الخطاب أفتياه في المرأة تطوف بالبيت يوم النحر، ثم تحيض أن يكون آخر عهدها بالبيت » *

قال أبو محمد: الوليد بن عبد الرحمن غير معروف، ثم لو صح لكان داخلا في جملة أمره عليه السلام - أن لا ينفر أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت - وعمومه، وكان يكون أمره عليه السلام الحائض التي أفاضت بأن تنفر حكا زائدا مبينا على (٣) النهي المذكور مستثني منه ليستعمل الخبران معا ولا يخالف شيء منها، وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا: من ترك عمدا أو بنسيان شيئا من طواف الافاضة أو من السعى الواجب بين الصفا والمروة فليرجع أيضا كما ذكرنا ممتعنا من النساء حتى يطوف [بالبيت] (٤) ما بقى عليه، فإن خرج ذوالحجة قبل أن يطوف فقد بطل حجه وليس عليه في رجوعه لطواف الوداع أن يمتنع من النساء فلأن طواف الافاضة فرض، وقال تعالى: (الحج أشهر معلومات). وقد ذكرنا أنها شوال. وذوالقعدة. وذوالحجة فاذ هو كذلك فلا يحل لأحد أن يعمل شيئا من أعمال الحج في غير أشهر الحج فيكون مخالفا لأمر الله تعالى * وأما امتناعه من النساء فلقول الله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج). فهو ما لم يتم فرائض الحج فهو في الحج بعد، وأما رجوعه لطواف الوداع فليس هو في حج، ولا في عمرة فليس عليه أن يحرم ولا أن يمتنع من النساء لأن الله تعالى لم يوجب ذلك، ولا رسوله ﷺ، ولا لإحرام الابهج، أو عمرة، أو طواف مجرد فلا *

وأما قولنا: أن من لم يرم حجرة العقبة حتى خرج ذوالحجة أو حتى وطئ عمدا فحجه باطل. فلأروينا من طريق أبي داود السجستاني نا نصر بن علي - هو الجهضمي - نا يزيد بن زريع نا خالد - هو الحذاء - عن عكرمة عن ابن عباس « أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: انى أمسيت ولم أرم قال: ارم ولا خرج » (٥) فأمر عليه السلام بالرمي المذكور وأمره

(١) هي بفتح الهاء وسكون الراء ثم شين معجمة وبالقصر - ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفة يرى منها البحر ولها طريقان فكل من سلك واحد منهما أنفى به الى موضع واحد ولذلك قال الشاعر

خذا أف هرشي أو قفاها فاما هـ كلا جاني هرشي لهن طريق (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) « على أن النهي » (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) الحديث اختصره المصنف انظر سنن أبي داود ج ٢ ص ١٤٩ *

فرض ، وأخبر عليه السلام انه لا حرج في تأخيرها فهو باق مادام من أشهر الحج شيء ولا يجزئ في غير أشهر الحج لانه من فرائض الحج لما ذكرنا آنفاً رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان ذكر وهو بمنى رمى ، وان فاته ذلك حتى ينفر فانه يصح من قابل ويحافظ على المناسك *

قال أبو محمد : والعجب كله من يبطل حج المسلم بأن باشر امرأته حتى أمني من غير إيلاج . ولا نهي عن ذلك أصلاً لا في قرآن . ولا في سنة . ولا جاء بإبطال حجه بذلك نص ، ولا إجماع ، ولا قياس ؛ ثم لا يبطل حجه بترك رمي جمره العقبة وترك مزدلفة وقد صح الأمر بهما في القرآن والسنة الثانية *

وأما قولنا : — انه يجزئ القارن بين الحج والعمرة طواف واحد سبعة أشواط لها جميعاً ، وسعى واحد بين الصفا والمروة سبعة أشواط ^(١) لها جميعاً كالفرس سواء سواء — فلما رويناه من طريق مسلم ناقتية نا الليث — هو ابن سعد — عن نافع أن ابن عمر قال لهم : اشهدوا اني قد أوجبت حجاً مع عمرتي ، ثم انطلق يهل بها جميعاً حتى قدم مكة فطاف بالبيت والصفا والمروة . ولم يزد على ذلك [ولم ينحر] ^(٢) ، ولم يحاق ، ولا قصر ، ولا أحل من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر فنحر وحلق ورأى انه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، وقال : هكذا فعل رسول الله ﷺ *

ومن طريق مسلم نا محمد بن حاتم نا بهز بن أسد نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله ابن طاوس عن أبيه عن عائشة « انها أهلت بعمرة فقدمت ولم تغطف بالبيت حتى حاضت فنسكت المناسك كلها ، وقد أهلت بالحج . فقال لها رسول الله ﷺ يوم النفر : يسعك طوافك لحجك وعمرتك فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن بن أبي بكر الى التيمم فاعتمرت بعد الحج » *

ومن طريق مسلم حدثني حسن [بن علي] ^(٤) الحلواني نا زيد بن الحباب حدثني ابراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين أنها حاضت بسرف فظهرت بعرفة فقال لها رسول الله ﷺ : يجزئ عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك *

ومن طريق مسلم نا قتيبة نا الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : أقبلت عائشة بعمرة فذكر الحديث ، وفيه « ان رسول الله ﷺ دخل عليها وهي تبكي فقال :

(١) في النسخة رقم (١٤) سبعة أطواف ، (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٥٢ ، والحديث ذكره المصنف مختصراً وفيه اختلاف في بعض الالفاظ (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٢ ، وقال لها : النبي (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٣ ،

ماشأنك ؟ قالت : [شأني أني] ^(١) قدحضت ، وقد حل الناس ولم أحلل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون الى الحج الآن . فقال لها رسول الله ﷺ : إن هذا أمر كتبته الله على بنات آدم فاعتسلي . ثم أهلى بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا [طهرت] ^(٢) طافت بالكعبة وبين الصفا والمروة . قال رسول الله ﷺ : قدحلت من حجك وعمرتك جميعا * ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ^(٣) انا أشهب ان مالكا حدثهم ان ابن شهاب وهشام بن عروة حدثاه عن عروة عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فقدمنا مكة فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم ، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا » *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن بشر بن مطر نا أبو المصعب . وجعفر بن محمد الوركانى قال جميعا : نا الدراوردي — هو عبد العزيز بن محمد — نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من قرن بين الحج والعمرة فليطف لهما طوافا واحدا وسعيا واحدا » *

فبه آثار متواترة متظاهرة توجب العلم الضروري * ومن طريق عبد الرزاق نا عبيد الله بن عمر عن نافع ان ابن عمر كان يقول : للقارن سعى واحد . وللتمتع سعيان * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : يكفيك لهما طوافك الأول بين الصفا والمروة يعنى القارن بين الحج والعمرة * ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل قال : حلف لي طاوس ما طاف أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرته الا طوافا واحدا * ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه انه كان يحفظ عن علي بن أبي طالب للقارن طوافا واحدا بين الصفا والمروة خلاف ما يحفظ أهل العراق * ومن طريق هشيم ابن بشير نا أبو بشر ^(٤) عن سليمان الشكري أن جابر بن عبد الله قال : لو أهملت بالحج والعمرة جميعا لطف لهما طوافا واحدا ولكنك مهديا — يعنى سوق الهدى قبل الاحرام — وهو قول محمد بن سيرين . والحسن البصري . وسعيد بن جبير . وعطاء . وطاوس . ومجاهد .

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ (٢) الزيادة من صحيح مسلم وهي موافقة لسنن النسائي ج ٥ ص ١٦٥ (٣) في النسخة رقم (١٦) وأخبرني أحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وهو غلط وفي النسخة الثانية وأخبرني محمد بن عبد الرحمن بن الحكم ، وهو غلط ايضا صحناه من تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٦٠ (٤) في النسخة رقم (١٦) « نا ابن بشر ، وهو غلط لانه جعفر بن ياس وهو ابن أبي وحشية الشكري — أبو بشر — روى عن سليمان الشكري وروى عنه هشيم انظر تهذيب التهذيب ج ٢ ص ٨٨٣ ج ٤ ص ٢١٤ »

وسالم بن عبد الله بن عمر . ومحمد بن علي بن الحسين . والزهري . ومالك . والشافعي . وأحمد . وإسحاق . وأبي ثور ، ودาวود . وأصحابهم *

وقالت طائفة: بل يطوف طوافين، ويسعى سعيين. كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن الضبي بن معبد قرن بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى سعيين ولم يحل بينهما وأهدى. وأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر: هديت لسنة نبيك * ومن طريق عبد الرزاق عن عباد بن كثير. ويس الزيات قال يس: عن رجل عن ابن الأصبهاني، وقال عباد: عن عبد الرحمن بن الأصبهاني عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أن الحسين بن علي قرن بين الحج والعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لعمرة، ثم قعد في الحجر ساعة، ثم قام فطاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لحجه، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ * ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن ابن عمار عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « أن النبي ﷺ جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين » * وروى عن بعض الصحابة كما روينا من طريق منصور بن المعتمر عن مالك بن الحارث عن أبي نصر — هو ابن عمرو السلمي —، ومن طريق منصور عن رجل من بني سليم، ومن طريق أبي عوانة عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن أذينة، ومن طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء الليث عن رجل من بني عذرة، ومن طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة. وزيايد بن مالك، ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة، ثم اتفق أبو نصر بن عمرو، والرجل السلمي، والرجل العذري، وعبد الرحمن بن أذينة، والحكم بن عتيبة، وزيايد بن مالك، وابن شبرمة كلهم عن علي أنه قال: يطوف القارن طوافين ويسعى سعيين، ومن طريق منصور بن زاذان عن زيايد بن مالك، ومن طريق سفيان عن أبي إسحاق السبيعي، ثم اتفق زيايد بن مالك. وأبو إسحاق كلاهما عن ابن مسعود على القارن طوافان وسعيان ^(١) * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عمرو بن الأسود ^(٢) عن الحسين ^(٣) بن علي قال: إذا قرنت بين الحج والعمرة فطف طوافين واسع سعيين، وهو قول مجاهد. وجابر بن زيد. وشريح القاضي والشعبي. ومحمد بن علي بن الحسين. وإبراهيم النخعي. وحماد بن أبي سليمان. والحكم ابن عتيبة، وروى عن الأسود بن يزيد، وهو قول أبي حنيفة. وسفيان. والحسن ابن حي، وأشار نحوه الأوزاعي * وهنا قول ثالث رويناه من طريق سعيد بن منصور

(١) في النسخة رقم (١٦) على القارن سعيين، وهو غلط وسقط. وفي النسخة اليمنية وعلى القارن طوافين وسعيين، والتقدير أي يطوف طوافين ويسعى سعيين (٢) في النسخة رقم (١٦) عن الحكم بن عمرو بن الأسود، وما هنا كالنسختين الآخرين. وكلها صحيحة لأن الحكم هو ابن عمرو بن الأسود (٣) في النسخة رقم (١٤) عن الحسن، والنسختان موافقتان لما يأتي قريبا *

قال : نا جهن بن واقد الأنصارى سألت عطاء بن أبى رباح فقلت : قرنت الحج والعمرة فقال : تطوف طوافين بالبيت ويجزئك سعى واحد بين الصفا والمروة *

قال أبو محمد : أما قول عطاء هذا فإنه كان لا يرى السعى بين الصفا والمروة من فرائض الحج فإذ ذلك اجزأه عنده سعى واحد بينها لأنه للحج وحده *

قال أبو محمد : أمّا ما شغب به من يرى أن يطوف القارن طوافين ويسعى سعيين عن النبي ﷺ فساقط كله لا يجوز الاحتجاج به ، وكذلك كل ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم لا يصح منه ولا كلمة واحدة ، ولكنه عن ذكرنا من التابعين صحيح إلا عن الأسود وحده فإنه من رواية جابر الجعفى *

أما حديث الضبّي بن معبد فإن إبراهيم لم يدرك الضبّي . ولا سمع منه . ولا أدرك عمر فهو منقطع ، وقدر رواه الثقات . مجاهد . ومنصور عن أبى وائل شقيق بن سلمة عن الضبّي . فلم يذكروا فيه طوافا . ولا طوافين . ولا سعيًا ولا سعيين أصلا . وإنما فيه أنه قرن بين الحج والعمرة فقط *

وأما حديث ابن أبى ليل فرسل ، ثم هو أيضا عن الحسن بن عمار ولا يجوز الاحتجاج بروايته *

وأما حديث الحسين بن على . فعن عباد بن كثير . ويس وكلاهما ضعيف جدا في غاية السقوط ، فسقط كل ذلك وتسقط بسقوطه الرواية عن عمرو عن الحسين بن على * ووالله ما جعل الله تعالى عذرا لمن يعارض رواية عطاء . وطاوس . ومجاهد . وعروة عن أم المؤمنين عن النبي ﷺ ، ورواية نافع عن ابن عمر . وأبى الزبير عن جابر كلاهما عن النبي ﷺ بمثل هذه العفونات الذفرة ، ونعوذ بالله من الخذلان *

وأما الرواية عن على فأبو نصر بن عمرو ؛ وعبد الرحمن بن أذينة ، وزباد بن مالك ، ورجل من بنى عذرة . ورجل من بنى سليم لا يدري أحد من خلق الله تعالى من هم ؟ ، وأما الحكم بن عتيبة . وابن شبرمة فلم يدركا عليا ولا ولدا إلا بعد موته ، وأما الرواية عن الحسين ابنه . فعن الحجاج بن أرطاة وهو في غاية السقوط ، وأما الرواية عن ابن مسعود . فزياد ابن مالك لا يدري من هو ، وأما أبو اسحاق فلم يولد إلا سنة موت ابن مسعود أو بعدها ، *

فمن أعجب ممن يعارض رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ورواية عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس ، ورواية سلمة بن كهيل عن طاوس عن الصحابة جملة ، ورواية أبى بشر عن سلمان الشكري عن جابر ، ورواية مالك عن الزهري . وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة أم المؤمنين عن كل من قرن من الصحابة مع رسول الله

ﷺ بهذه النطائح ^(١) المترديات ، وهذا — لمن تأمله — اجماع صحيح من جميع الصحابة رضي الله عنهم بحضرة رسول الله ﷺ لا يكدر فيه ما جاء بعده . لو جاء فكيف وكله باطل مطرح ؟ *

قال أبو محمد : وقول رسول الله ﷺ الذي رواه طاوس . ومجاهد عن ابن عباس . ورواه عطاء ، ومحمد بن علي عن جابر ، ورواه طاوس عن سراقه كلهم عن النبي ﷺ « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » *

قال علي : ومن الباطل أن تحتاج العمرة إلى عمل غير عمل الحج وقد دخلت فيه ، ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بمن ذكرنا من السقاط الذين يؤنس بالخير فقد هم منه ، ويوحش منه وجودهم فيه ، ثم يقولون في الثابت عن النبي ﷺ من أمره من قرن بين الحج والعمرة بأن يطوف لهما طوافا واحدا وسعيًا واحدًا : هذا من رواية الدراوردي نعم أنه لمن رواية الدراوردي الثقة المأمون لامن رواية الحجاج بن أرطاة . وعباد بن كثير . ويس الزيات المطرحين المتروكين ، ثم أعجب شيء أن في رواية عبد الرحمن بن أذينة المذكور عن علي أنه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج أن يردف عليه عمرة ، فجعل أبو حنيفة ماروي ابن أذينة عن علي من أن القارن يطوف طوافين ويسعى سبعين حجة خالفها ^(٢) السنن الثابتة وإجماع الصحابة ولم يجعل مارواه ابن أذينة عن علي — من أنه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالحج أن يضيف إليه عمرة — حجة ، فما هذا التلاعب ؟ ولئن كانت رواية ابن أذينة عن علي في أحد الوجهين حجة أنها لحجة في الوجه الآخر ، ولئن لم تكن حجة في أحد الوجهين فما هي حجة في الآخر ، ثم اعترضوا في الآثار الواردة عن ابن عمر بما روى عنه من أن النبي ﷺ كان متمتعًا ، ولو أن الذي احتج بهذا يستحي ممن حضره من الناس [من] ^(٣) قبل أن يبلغ إلى الحياء من الملائكة ، ثم من الذي إليه معاده عز وجل لردعه عن هذه المجاهرة القبيحة ، وهذا الخبر قد ذكرناه وفيه [من] ^(٤) « تمتع رسول الله ﷺ بدأ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج » فوصف عمل القرآن وسماه متمتعًا . والعجب أن هذا المجاهر بهذه العظيمة يناظر الدهر في إثبات أن النبي ﷺ كان قارنًا ، ثم أضرب عن ذلك الآن وجعل يومهم أنه كان متمتعًا ، وهذا من الغاية في الساجدة والصفعة المذمومة ، واعترض في الآثار المذكورة عن عائشة أم المؤمنين بما روى في ذلك الخبر

(١) في النسخة رقم (١٦) ، والقضائخ ، والذي يناسب لفظ المترديات ، ما هنا (٢) في النسخة اليمنية « خالفها » (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٤) ، ومن ، هنا حرف جر .

من قول النبي ﷺ «ارفضى العمرة، ودعى العمرة، واتركى العمرة، وامتشطى، وانقضى رأسك، وأهلى بالحج» وأوهم هذا المكابر بهذه الالفاظ أنها أحلت من العمرة وهذا باطل لأن — معنى ارفضى العمرة، ودعى العمرة، واتركى العمرة، وأهلى بالحج — ان تدع الطواف الذى هو عمل العمرة وتتركه وترفض عمل العمرة من أجل حبسها وتدخل حجا على عمرتها فتكون قارنة فإذا طهرت طافت بالبيت حيثئذ للعمرة وللحج *

وأما نقض الرأس والامتشاط فلا يكره ذلك فى الاحرام بل هو مباح مطلق *

برهان ذلك (١) قول رسول الله ﷺ لها حيثئذ: «طوافك بالبيت وسعيك بين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك» فكيف يمكن أن يكفيا طوافا وسعيها لعمرة قد أحلت منها؟ لولا الهوى المعنى المصم المقحم فى بحار الضلالة بالمجاهرة بالباطل، فصح يقينا أنه انما كفاها طوافا وسعيها لحجها وعمرتها اللذين كانت قارنة بينهما، هذا مالا يحيل على من له أدنى فهم ولم يجد ما يموه به فى حديث جابر ولا فى حديث عروة عن عائشة أن الذين جمعوا بين العمرة والحج من الصحابة طافوا لها طوافا واحدا فرجع إلى أن قال: ان عليا كان مع رسول الله ﷺ فى حجه وأشركه فى هديه فلم يقل: ما قال إلا عن علم فيقال لمن قال: هذا القول: انك تنسب الى على الباطل وقولا لم يثبت عنه قط، ثم لو ثبت عنه فأمّ المؤمنين كانت فى تلك الحجة أبطن بالنبي ﷺ وأعلم به من على وغير على، واذا صار على هنا يجب تقليده واطراح السنن الثابتة وأقوال سائر الصحابة لقول لم يصح عنه، فلا وجب تقليده فى الثابت عنه من بيع أمهات الأولاد، ومن قوله: ان فى خمس وعشرين من الابل خمس شياه، وسائر ما خالفوه فيه لما هو أقل مما تركوا هنا؟ ولكن الهوى لله المعبود *

وعهدنا بهم يقولون فما روى عن أم المؤمنين اذ قالت لأمّ ولد زيد بن أرقم فى بيعها غلاما من زيد بثمانمائة درهم الى العطاء، ثم ابتاعته منه بستائة درهم نقداً أبلغ زيدا أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ ان لم يتب: مثل هذا لا يقال بالرأى، فلا قالوا ههنا فى قول عائشة وجابر وابن عمر وابن عباس: ان القارن يجزئ طواف واحد: مثل هذا لا يقال بالرأى: ولكن حسبهم ونصر المسألة الحاصلة الحاضرة بما يمكن (٢)، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٧ — مسألة — ويجزى فى الهدى المعيب؛ والسالم أحبّ إلينا. ولا تجزى جذعة من الابل. ولا من البقر. ولا من الغنم إلا فى جزاء الصيد فقط *

برهان ذلك ان نهى النبي ﷺ عن العرجاء البين عرجها، والعوراء البين عورها،

(١) فى النسخة رقم (١٦) «برهان هذا» وما هنا أنسب (٢) فى النسخة اليمنية وفى النسخة رقم (١٤) «بما أمكن.»

والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقى^(١)، وأن لا يضحى بشرقاء، ولا خرقاء، ولا مقابلة، ولا مدبرة، إنما جاء في الأضاحي نسا والأضحية غير الهدى، والقياس باطل، وقد وافقنا المخالف على اختلاف حكم الهدى والأضحية^(٢) في الأشعار والتقليد وحكمه إذا عطب قبل محله، فمن الباطل أن يقاس حكم الهدى على الأضاحي في مكان، ولا يقاس عليه في مكان آخر، غير برهان مفرق بين ذلك، والهدى جائز في جميع السنة ولا تجوز الأضحية عندهم إلا في ثلاثة أيام من ذى الحجة فطلت التسوية بينهما، وبالله تعالى التوفيق *

وأما الجذعة فلباروينا من طريق مسلم نايجي بن يحيى أنا هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن البراء بن عازب أن خاله أبا بردة بن نيارذ يخ قبل أن يذبح النبي ﷺ قال: يا رسول الله إن هذا اليوم اللحم فيه مكروه^(٣) وإني عجلت نسيتك لأطعم أهلي وجبراني وأهل داري فقال له^(٤) رسول الله ﷺ: أعد نسكا فقال: يا رسول الله إن عندى عناق لبن^(٥) هي خير من شاتي لحم فقال عليه السلام: هي خير نسيتك ولا تجزى جذعة عن أحد بعدك * وهذا عموم منه عليه السلام وابتداء قضية قائمة بذاتها^(٦) وإنما كان يكون هذا مقصوراً على الأضحية لوقال عليه السلام: ولا تجزى عن أحد بعدك فكان يكون الضمير مردوداً إلى الأضحية لكن ابتداء عليه السلام فاخبر أنه لا تجزى جذعة عن أحد بعدها، فعم ولم يخص وإنما خصصنا جزاء الصيد بنص^(٧) قوله تعالى (فجزاء مثل ما قتل من النعم). فعم تعالى أيضاً ووجب أن يجزى الجذع بمثله، والصغير بمثله، والمعيب بمثله بنص القرآن، وبالله تعالى التوفيق *

٨٣٨ — مسألة — ولا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريان، فإن فعل لم يجزه، فإن غطى قبله، ودبره فلا يسمى عريان فإن انكشف ساهي لم يضره قال الله عز وجل: (خذوا زينتكم عند كل مسجد) : روينا من طريق شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن المحرر^(٨) بن أبي هريرة عن أبيه قال: كنت مع علي بن أبي طالب حين بعث رسول الله ﷺ إلى مكة ببراءة كنا ننادي أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ولا يطوف بالبيت عريان، وقال تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) *

٨٣٩ — مسألة — الطواف بالبيت على غير طهارة جائز، وللنفساء، ولا يحرم الأعلى الحائض فقط لأن رسول الله ﷺ منع أم المؤمنين — اذ حاضت — من الطواف بالبيت كما ذكرنا قبل؛ وولدت أسماء بنت عميس بذى الحليفة فأمرها عليه السلام بأن تغتسل وتهل ولم ينهها عن الطواف

(١) أي التي لا تخ لها (٢) في النسخة رقم (١٤) واليمينه «الأضحية والهدى» (٣) معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه وشاق (٤) سقط لفظ «له» من صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٧ (هـ) التناق — بفتح العين — هي الآية من المعز التي لم تستكمل سنة، وجمعها أغنق وعنوق؛ وقوله عناق ابن معناه صغيرة قروية عاتر ضع (٦) في النسختين وبفسها، وهما بمعنى (٧) لفظ «نص»، سقط من النسخة رقم (١٤) (٨) هو برار بن مهيئين *

فلو كانت الطهارة من شروط الطواف لبينه [رسول الله] ^(١) ﷺ كما بين أمر الحائض (وما ينطق عن الهوى أن هو إلا وحى يوحى)، (وما كان ربك نسيا) ولا فرق بين إجازتهم الوقوف بعرفة والمزدلفة ^(٢) والسعي بين الصفا والمروة ورمى الجمرة على غير طهارة وبين جواز الطواف على غير طهارة إلا حيث منع منه النص فقط *

روينا عن سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أبي بشر عن عطاء قال : حاضت امرأة وهى تطوف مع عائشة أم المؤمنين فأتمت بها عائشة بقية طوافها ؛ فهذه أم المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف ولا نقول بهذا فى الحيض خاصة للنص الوارد فى ذلك *
٨٤٠ — مسألة — فلو حاضت امرأة ولم يبق لها من الطواف الا شوط أو بعضه ،

أو أشواط فكل ذلك سواء وتقطع ولا بد ، فإذا طهرت بنت على ما كانت طافه ولها أن تطوف بين الصفا والمروة لأنها لم تنه إلا عن الطواف [بالبيت] ^(٣) فقط ، وقد وافقونا على إجازة كل ذلك للحائض لأن النبي ﷺ لم ينهها عن ذلك فكذلك لم ينه الجنب ولا النساء عن الطواف ولا فرق ، [وبالله تعالى التوفيق] ^(٤) *

٨٤١ — مسألة — ومن قطع طوافه لعذر أو لكل بنى على ما طاف ، وكذلك السعى لأنه قد طاف ما طاف كما أمر فلا يجوز إبطاله فلو قطعه عابثا فقد بطل طوافه لأنه لم يطف كما أمر *

٨٤٢ — مسألة — والطواف والسعى راكبا جائز ، وكذلك رمى الجمرة لعذر وغير عذر * رويانا من طريق مسلم ثنا أبو الطاهر وحرمله بن يحيى أنا ابن وهب أخبرنى يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ طاف فى حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن» ^(٥) * ورويناه أيضا من طريق عائشة . وجابر بن عبد الله ^(٦) * ومن طريق مسلم نا عبد بن حميد أنا محمد بن بكر أنا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «طاف النبي ﷺ فى حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفا والمروة ليراه الناس وليشرف وليسألوه» ^(٧) * ومن طريق مسلم حدثنى أحمد بن حنبل ^(٨) نا محمد بن سلمة عن — أبى عبد الرحيم — هو خال محمد بن سلمة — ، واسمه خالد بن أبى يزيد عن زيد بن أبى أنيسة عن يحيى بن الحصين عن جدته أم الحصين ^(٩) قالت : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) ومن النسخة البيئية (٢) فى النسخة رقم (١٦) «ومزدلفة» (٣) الزيادة من النسخة رقم (١٦) «ومزدلفة» (٤) الزيادة من النسخة رقم (١٦) «ومزدلفة» (٥) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٠ (٦) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦١ (٧) الحديث فى مسلم له بقية أسقطها المصنف انظر جزء ١ ص ٣٦١ (٨) فى النسخة رقم (١٦) واحد بن كبل وهو غلط . (٩) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ عن أم الحصين جدته ، والمعنى واحد (١٠) فى صحيح مسلم «مع أبي» .

فرايت أسامة بن زيد وبلا لا أحدهما ^(١) أخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يسترده من الحر حتى رمى جمرة العقبة * وقد روينا عن عمر . وعروة المنع من ذلك ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *

٨٤٣ — مسألة — ولا يجوز التباعد عن البيت عند الطواف لإلّا في الزحام ^(٢) لأن التباعد عنه عمل بخلاف فعل ^(٣) رسول الله ﷺ وعنه لا ^(٤) معنى له فلا يجوز *

٨٤٤ — مسألة — والطواف بالبيت في كل ساعة جائز وعند طلوع الشمس . وعند غروبها . ويركع عند ذلك * روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن الزهري نا سفيان — هو ابن عيينة — نا أبو الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم « أن النبي ﷺ قال : يا بني عبد مناف لا تمنعن أحدا طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار » ^(٥) * وروينا أيضا من طريق ابن أبي نجيح عن عبد الله بن باباه باسناده * وروينا عن الحسن . والحسين ابني علي . وعبد الله بن عمر الطواف بعد العصر والصلاة حيثئذ لئلا يطواف * وعن ابن عباس أنه طاف بعد العصر . وعن ابن الزبير أنه طاف بعد صلاة الصبح وصلى الر كعتين حيثئذ *

قال أبو محمد : إنما جاء النهي عن الصلاة بعد العصر جملة فمن أجاز الطواف بعد العصر مالم تصفر الشمس فقد تحكم بلا دليل *

٨٤٥ — مسألة — وجائز رمى الجمرة . والحلق . والنحر . والذبح . وطواف الافاضة . والطواف بالبيت . والسعي بين الصفا والمروة أن تقدم أيها شئت على أيها شئت لا حرج في شيء من ذلك * روينا من طريق مسلم [بن الحجاج] نا محمد ابن عبد الله بن قهزاذ ^(٦) نا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك أنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأناه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال : يا رسول الله اني حلقت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج وأناه آخر فقال : اني ذبحت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج وأناه آخر فقال : اني أفضت إلى البيت قبل أن أرمي قال : أرم ولا حرج [قال] ^(٧) فما رأيته يسأل ^(٨) يومئذ عن شيء إلا قال : افعلوا ولا حرج » * ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله

(١) في صحيح مسلم واحد هما . بزيادة قوا وليس موجود في شرح مسلم ^(٢) في النسخة رقم (١٦) . (الزحام) . (٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظ فعل خطأ ^(٤) في النسخة رقم (١٤) . فلا ولا لزوم للقاء هنا (٥) هو في النسائي ج ٥ ص ٢٢٣ (٦) هو بضم القاف وبمعنيين بدلها . الساكنة بينهما ألف (٧) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٠ (٨) في صحيح مسلم وسئل .

ابن عمرو بن العاصي « أن رسول الله ﷺ وقف بمنى في حجة الوداع فجاء رجل (١) فقال : يا رسول الله إنى لم أشعر خلقت قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج ، وجاء آخر فقال : يا رسول الله إنى لم أشعر فنحرت قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج قال : فما سئل [رسول الله ﷺ] (٢) عن شيء يومئذ قدم أو آخر إلا قال : اصنع ولا حرج * ومن طريق ابن الجهم عن اسماعيل بن اسحاق أنا أبو المصعب عن مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال : « وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فجاء رجل فقال : يا رسول الله لم أشعر خلقت قبل أن أذبح قال : اذبح ولا حرج فقال آخر : يا رسول الله لم أشعر خلقت قبل أن أرمى قال : ارم ولا حرج فما سئل عن شيء قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج » (٣) *

ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم نا بهز بن أسد نا وهيب — هو ابن خالد — نا عبد الله بن طائس عن أبيه عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق (٤) والرمي والتقديم والتأخير فقال : لا حرج » *

ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن الشيباني — هو أبو اسحاق — عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال : « خرجت مع رسول الله ﷺ (٥) حاجا فكان الناس يأتونه فن قائل (٦) : يا رسول الله سعت قبل أن أطوف أو أخرت شيئا أو قدمت شيئا فكان يقول : لا حرج [لا حرج] (٧) ، وذكر باقي الحديث *

قال أبو محمد : فأخذ بهذا جمهور من السلف كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان نا أيوب — هو السخيتاني — عن نافع عن ابن عمر أنه رأى رجلا من أهله أفاض قبل أن يحلق فأمره أن يحلق * وروينا عنه غير هذا من طريق سعيد أيضا ، نا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن نافع نا ابن عمر نا ابن أخيه عبد الرحمن نا ابن عبد الرحمن نا عمر قدافاض قبل أن يحلق أو يقصر فأمره أن يقصر ، ثم يرجع فيفيض * ومن طريق ابن الجهم نا عبد الله بن الحسن الهاشمي نا روح نا سعيد عن قتادة عن مروق العجلي قلت لابن عمر : [رجل] (٨) حلق قبل أن يذبح قال : خالف السنة قلت : ماذا عليه ؟ قال : انك لضخم اللحية ولم يجعل عليه شيئا * ومن طريق ابن الجهم نا ابراهيم نا حماد نا الصاغاني نا سعيد

(١) في الموطأ ج ١ ص ٣١٨ « أنه قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس بمنى والناس يألونه فجاء رجل الخ
(٢) الز يادقن الموطأ ج ١ ص ٣١٨ (٣) هو في الموطأ ج ١ ص ٣١٨ ، وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٩ (٤) في النسخة رقم (١٦)
هـ في الحلق والذبح ، وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٢٠ وكذلك النسختان (هـ) في سنن أبي داود ج ١ ص ١٦٠ ومع النبي صلى الله عليه وسلم ، (٦) في سنن أبي داود فن قال ، وليس بشيء (٧) الز يادقن سنن أبي داود (٨) الز يادقن النسخة رقم (١٦) *

ابن عامر عن سعيد بن أبي عروبة عن مقاتل أنهم سألوا أنس بن مالك عن قوم حلقوا قبل أن يذبحوا قال : أخطأتم السنة ولا شيء عليكم *

قال علي : ما أخطأوا السنة ولا خالفوها لأن ما أباحه رسول الله ﷺ ولم يرفه حرجا فهو سنة لكن تركوا الأفضل فقط * ومن طريق الحذافي نا عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء فيمن رمى الجمرة الوسطى قبل الأولى قال : يرمى التي ترك [وأجزأه] ^(١) * وبه نصا إلى سفيان قال : أخبرني ابن جريج عن عطاء أنه قال : من بدأ بالصفا والمروة قبل البيت أنه يطوف بالبيت وقد أجزأ عنه ، وبه يقول سفيان * ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد أنه أتى الحسن البصري بمكة ثاني يوم النحر قد بدأ برمي جمرة العقبة ثم الوسطى ، ثم الأخرى قال : فسألت فقهاء مكة عن ذلك فلم ينكروه ؟ *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضيل بن عياض عن ليث بن أبي سليم عن صدقة قال : سألت طاوسا ومجاهدا عن حلق قبل أن ينحر ؟ قال : لا شيء عليه وهو قول سفيان . و الاوزاعي . وداد و أصحابه ، وقدرى عن بعض السلف غير هذا * و بنا من طريق ابن أبي شيبة نا سلام بن مطيع — هو أبو الأحوص — عن ابراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال : من قدم شيئا من حجه أو أخره فليهرق لذلك دما * ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن منصور عن سعيد ابن جبير قال : من قدم شيئا قبل شيء من حجه أو حلق قبل أن يذبح فعليه دم * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم قال : من حلق قبل أن يذبح أهرق دما وقرأ (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) * ومن طريق ابن أبي شيبة نا فضيل بن عياض عن ليث عن صدقة عن جابر بن زيد قال : من حلق قبل أن ينحر فعليه الفدية *

قال أبو محمد : أما الرواية عن ابن عباس فواهي لأنها عن ابراهيم بن مهاجر ، وهو ضعيف ، وأما قول ابراهيم . وجابر بن زيد في أن من حلق قبل الذبح والنحر : فعليه دم أو الفدية ، واحتجاجهم بقول الله تعالى . (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) فغفلة ممن احتج بهذا ^(٢) لأن محل الهدى هو يوم النحر بمنى ذبح أو نحر أو لم يذبح ولا نحر إذا دخل يوم النحر والهدى بمنى أو بمكة فقد بلغ محله محل الحلق ولم يقل تعالى : حتى تحروا أو تذبجوا ، وبين رسول ﷺ أن كل ذلك مباح ولا حجة في قول أحد سواه عليه السلام *

وأما المتأخرون ممن ذكرنا فإن أبا حنيفة قال : من حلق قبل أن يرمى فلا شيء عليه ، فإن حلق قبل أن ينحر أو يذبح فإن كان مفردا فعليه دم وإن كان قارنا فعليه دمان *

(١) سقط هذا اللفظ من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) ، ٥ .

وقال زفر صاحبه : إن حلق القارن قبل أن يذبح أو ينحر فعليه ثلاثة دماء ، فإن كان متمتعا فعليه دم واحد ، فإن كان مفردا فلا شيء عليه * وقال أبو يوسف : إن حلق قبل أن يذبح قارنا أو متمتعا فعليه دم واحد ، فإن كان مفردا فلا شيء عليه ، ثم رجع فقال هو . ومحمد بن الحسن : لا شيء عليه في كل ذلك * وقال مالك : إن حلق قبل أن يذبح أو ينحر فلا شيء عليه فإن حلق قبل أن يرمى فعليه دم * وقال الشافعي : لا شيء عليه فيما آخر أو قدم إلا من طاف بين الصفا والمروة قبل الطواف بالبيت فعليه دم * قال أبو محمد : كل هذه أقوال في غاية الفساد لأنها كلها دعوى بلا دليل لا من قرآن.

ولا من سنة. ولا من قول صاحب. ولا من قياس. ولا من رأى سديد *

فأما تفريق — أبى حنيفة بين حكم المفرد والقارن وإيجاب زفر ثلاثة دماء على القارن ودما على المتمتع ؛ وتفريق مالك بين تقديم الحلق على الرمي وتقديمه على النحر والذبح ، وتفريق الشافعي بين تقديم السعي على الطواف وبين سائر ما قدم وأخر — فأقوال لا تحفظ عن أحد من أهل العلم قبل القائل بها ممن ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٤٦ — مسألة — ومن لم يبيت ليالى منى بمنى فقد أساء ولا شيء عليه إلا الرعاء وأهل سقاية العباس فلا نكروه لهم المبيت في غير منى بل للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما * رويان من طريق أبي داودنا مسددا سفيان — هو ابن عينة — عن عبد الله . ومحمد ابني أبي بكر بن (١) محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن أبي البداح بن عدى عن أبيه « أن رسول الله ﷺ (٢) رخص للرعاء أن يرموا يوما ويدعوا يوما » *

فصح بهذا الخبر أن الرمي في كل يوم من أيام منى ليس فرضا * ومن طريق مسلم نا بن نمير — هو محمد بن عبد الله — نا أبى ناعب الله — هو ابن عمر — حدثني نافع عن ابن عمر قال : « أن العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله ﷺ من أجل سقايته أن يبيت بمكة ليالى منى فأذن له » (٣) *

قال أبو محمد : فأهل السقاية مأذون لهم من أجل السقاية وبات عليه السلام بمنى ولم يأمر بالمبيت بها فالمبيت به أسنة وليس فرضا لأن الفرض إنما هو أمره ﷺ فقط : (٤) * **فإن قيل :** إن إذنه للرعاء وترخيصه لهم وإذنه للعباس دليل على أن غيرهم بخلافهم قلنا : لا وإنما كان يكون هذا لو تقدم منه عليه السلام أمر بالمبيت والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنين من سائر من أمروا ، وأما إذا لم يتقدم منه أمر عليه السلام فنحن ندرى أن هؤلاء

(١) في النسخة رقم (١٤) « وان هو غلط (٢) فسنن أبي داود ج ٢ ص ١٤٨ « وان النبي صلى الله عليه وسلم (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧١ « أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته فأذن له » (٤) قال في هامش النسخة رقم (١٤) « وروى أبو محمد قوله عليه السلام « غفوا عن مناسككم » والمبيت بمنى كان لاجل المناسك أقول وهذه دعوى تحتاج إلى دليل آخر غير ما ذكرته »

مأذون لهم وليس غيرهم مأموراً بذلك ولا منها فهم على الإباحة * روي ناعن عمر بن الخطاب « لا يدين أحد من وراء العقبة أيام منى ، وصح هذا عنه رضى الله عنه ، وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن ابن عمر أنه كره الميت بغير منى أيام منى ولم يجعل واحد منهم في ذلك فدية أصلاً * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بأس لمن كان له متاع بمكة ان يبيت بها ليالى منى * ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب نا ابراهيم بن نافع نا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال : اذا رميت الجمار فبت حيث شئت * وبه الى ابراهيم بن نافع نا ابن أبي نجيح عن عطاء قال : لا بأس ان يبيت بمكة ليالى منى في ضيعته * وعن مجاهد لا بأس بأن يكون أول الليل بمكة وآخره بمنى أو أول الليل بمنى وآخره بمكة * وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول : من بات ليالى منى بمكة تصدق بدرهم أو نحوه * وعن بكير بن مسمار ^(١) عن سالم عن ابن جريج عن عطاء مثل هذا أيضاً تصدق بدرهم اذا لم يبيت بمنى * ومن طريق أبي بكر بن عياش عن المغيرة عن ابراهيم قال : اذا بات دون العقبة أهرق دماً * وقال أبو حنيفة : بمثل قولنا ، وقال سفيان : يطعم شيئاً ، وقال مالك : من بات ليلة من ليالى منى بغير منى أو أكثر ليلته فعليه دم ، فان بات الاقل من ليلته فلا شيء عليه ، وقال الشافعي : من بات ليلة من ليالى التشريق في غير منى فليصدق بمده ، فان بات ايتين ، فدان فان بات ثلاثاً فدم * وروى عنه في ليلة ثلث دم وفي ليتين ثلاثاً دم وفي ثلاث ليال دم *

قال أبو محمد : هذه الأقوال لادليل على صحتها ^(٢) يعنى الصدقة بدرهم أو باطعام شيء . أو بإجباب دم . أو بمد . أو مدين . أو ثلث دم . أو ثلثي دم . أو الفرق بين الميت أكثر الليل . أو أقله ، وما كان هكذا فالقول به لا يجوز وما نعلم لمالك . ولا للشافعي في أقوالهم هذه سلفاً أصلاً . لا من صاحب . ولا من تابع *

٨٤٧ — مسألة — ومن رمى يومين ، ثم نفر ولم يرم الثالث فلا بأس به ، ومن رمى الثالث فهو أحسن *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) وقال أبو حنيفة : ان نفر ^(٣) اليوم الثانى الى الليل لزمه أن يرمى الثالث * قال على : وهذا خطأ وحكم بلا دليل وخلاف للقرآن *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن بكر بن مسمار» وهو غلط (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي البيعة على تصحيحها (٣) في النسخة رقم (١٦) «ان بقى» وكذلك في النسخة البيعة

٨٤٨ — مسألة — والمرأة المتمتعة بعمره ان حاضت قبل الطواف بالبيت ففرضها ان تضيف حجا الى عمرتها ان كانت تريد الحج من عامها وتعمل عمل الحج حاشا الطواف بالبيت فاذا طهرت طافت ، وهذا لامر رسول الله ﷺ عائشة بذلك وقد ذكرناه قبل *
٨٤٩ — مسألة — ولا يلزم الغسل في الحج فرضا الا المرأة تهبل بعمره تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت فهذه تغتسل ولا بد وتقرن حجا الى عمرتها ، والمرأة تلد قبل ان تهبل بالعمره أو بالقران ففرض عليها ان تغتسل ولتهل بالحج *

لما رويان من طريق مسلم ناقتية نا الليث عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلت عائشة بعمره » فذكر الحديث وفيه « انها قالت لرسول الله ﷺ : قد حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت [والناس يذهبون الى الحج الآن] ^(١) فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاغتسلي وأهلي بالحج ^(٢) » ولأمره عليه السلام ، أسماء بنت عيسى اذ ولدت محمد بن أبي بكر بالشجرة ان تغتسل وتهل ، ونحن قاطعون باتمارها له عليه السلام ، وانها لو لم يغتسلا لكانتا عاصيتين ، وقد أعادها الله عز وجل من ذلك *

٨٥٠ — مسألة — وكل من تعدد معصية أى معصية كانت — وهو ذا كر لحجه مذبحرم الى أن يتم طوافه بالبيت للافاضة ويرمى الجمره — فقد بطل حجه فان أتاها ناسيا لها أو ناسيا لأحرامه ودخوله في الحج أو العمرة فلا شيء عليه في نسيانها ، وحجه وعمرته تامان في نسيانه كونه فيهما ، وذلك لقول الله تعالى : (فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فكان من شرط الله تعالى في الحج براءته من الرفث والفسوق ، فمن لم يتبرأ منهما فلم يحج كما أمر ، ومن لم يحج كما أمر فلا حج له ، وقال رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » *

ومن عجائب الدنيا اباطهم الحج بتقبيله امرأته المباحة لفيمنى ! ولم ينه الله تعالى قط عن هذا ، ثم لا يطلونه بالفسوق من قتل النفس المحرمة وترك الصلاة وسائر الفسوق ان هذا لعجب ! ، وأعجب من ذلك ابطل أبي حنيفة الحج بوطء الرجل امرأته ناسيا لأحرامه ! ، وقد صح ان الله تعالى لا يؤأخذ بالنسيان ، قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ، ثم لا يبطل الحج بتعمد القصد الى أن يلوط في إحرامه أو يلاط به فهل في الفضائح والقبائح أكثر ^(٣) من هذه المصيبة ؟ وأعجب شيء دعواهم بالاجماع على هذا ! ولا سبيل الى أن يأتوا برواية عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٤ (٢) في صحيح مسلم « ثم أهلى بالحج » (٣) في النسخة رقم (١٦) ا أكبره اى اعظمه

في أن تعمد الفسوق (١) لا يبطل إبل الروايات عن السلف تشهد لقولنا *
 وروى عن مجاهد أنه قال : أنا لنحرم من الميقات وأخشى أن لا أخرج منه حتى أخرج
 أحرأى أو كلاما هذا معناه ، وإن شريحا كان إذا أحرأى فكانه حية صماء *
 ٨٥١ — مسألة — فإن أمكنه تجديد الاحرام فليفعل ويحج أو يعتمر وقد أدى
 فرضه لأن احرامه الأول قد بطل وأفسده ، والتأدى عليه لا يجوز لقول الله تعالى :
 (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) . وقال الأوزاعي : في سباب المحرم دم ، وهم يجعلون
 الدم فيما لا يكره فيه من الميت في غير منى وغير ذلك ولا يجعلونه في السباب للمحرم في الحج *
 ٨٥٢ — مسألة — ومن وقف بعرفة على بعير مغضوب أو جلال بطل حجه إذا
 كان عالما بذلك وأما من حج بمال حرام فأنفقه في الحج — ولم يتول هو حمله بنفسه (٢) —
 فحجه تام *

أما المغضوب فلا نه مخالف لما أمره الله تعالى به ولم يحج كما أمر ، وأما وقوفه على
 بعير جلال فلما صح عن النبي ﷺ مما حدثناه عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك
 نا محمد بن بكر نا أبو داود نا أحمد بن أبي سريج (٣) الرازي أخبرني عبد الله بن الجهم
 نا عمرو — هو ابن أبي قيس — عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : نهى
 رسول الله ﷺ عن الجلالة في الأبل أن يركب عليها * وبه إلى أبي داود نا مسدد
 نا عبد الوارث — هو الثوري — عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى
 رسول الله ﷺ (٤) عن ركوب الجلالة » *

قال أبو محمد : والجلالة هي التي علفها الجلة وهي العذرة ، فمن وقف بعرفة على بعير
 جلال فلم يقف كما أمر لأنه عاص في وقوفه [عليه] (٥) ، والوقوف بعرفة طاعة وفرض ،
 ومن المحال أن تتوب المعصية عن الطاعة ، وقال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم
 عليكم حرام » فمن وقف بها حاملا لمال حرام فلم يقف كما أمر بل وقف عاصيا فان لم
 يعلم بذلك فقد قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ،
 ومن لم يتعمد للحرام عالما به فليس عاصيا وإذا لم يكن عاصيا فهو محسن قال تعالى : (ما على
 المحسنين من سبيل) ، فقد وقف كما أمر وعفا الله تعالى له عما لم يعلمه *
 وأما نفقة المال الحرام في الحج وطريقه فهو إن كان عاصيا بذلك فلم يباشر

(١) في النسخة رقم (١٦) «تعمد الفسوق» (٢) في النسخة رقم (١٤) ، واليمين «مع نفسه» (٣) هو يسير مهملة وفي آخره
 جيم معجمة ، وفي النسخ كلها بالشين المعجمة وآخرها مهملة وهو غلط صحناه من تهذيب التهذيب وحاشية تقرب التهذيب
 وجاء صحيحا في سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٠ (٤) سقط من سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٣٠ لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها
 قوله نهى ، مبنى للمجهول ، والحد يثان سكنت عنهما الحافظ المنذرى (٥) الزيادة من النسخة رقم (١٤) .

المعصية في حال إحرامه ولا في شيء من أعمال حجه فلم يخلط في عمله الواجب عملاً محرماً^(١)، وبالله تعالى التوفيق، وكذلك لور كعب الجلال في شيء من إحرامه أو عمل حجه لقول الله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج). والمعصية فسوق، وقد وافقونا على بطلان صلاة من صلى الفرض راكباً لغير ضرورة، ولا فرق بين الأمرين لأن كليهما عمل محرم*.

منه

٨٥٣ — مسألة — وعرة كلها موقف الابطن عرنة، ومزدلفة كلها موقف الابطن محسر لأن عرة من الحل، وبطن عرنة من الحرم فهو غير عرة، وأما مزدلفة فهي المشعر الحرام وهي من الحرم، وبطن محسر من الحل فهو غير مزدلفة*.

نأخذ بن عمر بن أنس ناعبد الله بن حسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا محمد بن احمد بن الجهم نا جعفر الصائغ نا ابو نصر التمار — هو عبد الملك بن عبد العزيز — عن سليمان بن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم قال رسول الله ﷺ: «كل عرفات وقف وارفعوا عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر^(٢)»*.

٨٥٤ — مسألة — ورمى الجمار بحصى قدر مئ به قبل ذلك جائز، وكذلك رميها راكباً حسن؛ أما رميها بحصى قدر مئ به فلا تملك منه عن ذلك قرآن ولا سنة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه*.

﴿فان قيل﴾: قدر مئ عن ابن عباس ان حصى الجمار ما تقبل منه رفع وما لم تقبل منه ترك ولولا ذلك لكان هضاباً^(٣) تسد الطريق قلنا: نعم فكان ماذا؟ وان لم تقبل رمى هذه الحصا من عمره فستقبل من زيد، وقد يتصدق المرء بصدقة فلا يقبلها الله تعالى منه، ثم يملك تلك العين آخر فيتصدق بها فتقبل منه*.

وأما رميها راكباً ناعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا وكيع نا أيمن بن نابل^(٤) عن قدامة بن عبد الله^(٥) قال: رأيت رسول الله ﷺ يرمي جمره العقبة [يوم النحر] على ناقه له صباء لا ضرب ولا طرد ولا إليك^(٦)» وقال ابو يوسف قبل موته بأقل من ساعة: رمى الجمرتين الآخرين راكباً أفضل.

(١) أورده صحيح نسخة رقم (١٤) بها مشها ما نصه: لا فرق بين ركوب الجلالة أو كل المال الحرام في الحج لقول الله تعالى: (فلا وفك ولا فسوق ولا جدال في الحج) ولا شك ان كليهما ناسق فليتامل اما أقول تأملت ذلك ونظرت كلام المصنف فوجدته يعني عن الجواب لأنه فرق بين من تلبس بالمعصية وهو واقف بعرفة وبين من أكل الحرام ولم تلبس وقتئذ بالمعصية فشتان ما بينهما وهو فرق واضح نسأل الله البداية (٢) الحديث في مسند الامام احمد بسند آخر عن جبير بن مطعم ج ٤ ص ٨٢، وفيه زيادة ونسبة ابن حجر في التلخيص الخبير الى ابن حبان والطبراني والبيهقي والبراز وغيرهم في ص ٢١٦ (٣) هو جمع هضبة الجبل المبسط على وجه الأرض (٤) هو بنون فبا، موجود في النسخ كلها ونافع وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٥ ص ٢٧٠ (٦) هو ترميض للأمر بانهم أحدوا هذه الامور وقوله واليك إليك اسم فعل أي تبعد وتنتع.

ورمى جرة العقبة راجلا أفضل، وهذا تقسيم فاسد بلا برهان بل رميها ركباً أفضل اقتداء برسول الله ﷺ *

٨٥٥ — مسألة — ويطل الحج تعمداً لو طء في الحلال من الزوجة والأمة إذا كرّ الحج به أو عمرته ، فإن وطئها ناسياً لأنه في عمل حج أو عمره فلا شيء عليه ، وكذلك يطل بتعمده أيضاً حج الموطوءة وعمرتها قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، والرفث الجماع . فمن جامع فلم يحج . ولا اعتمر كما أمر ، وقال رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » ^(١) ، وأما الناسي والمكروه فلا شيء عليه لقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ^(٢) ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ، وهو قول أصحابنا *

٨٥٦ — مسألة — وإن وطئ أو طئ عليه بقية من طواف الأفاضة ^(٣) أو شيء من رمى الجرة فقد بطل حجّه كما قلنا : قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، فصح أن من رفث ولم يكمل حجّه فلم يحج كما أمر ، وهو قول ابن عمر ، وقول أصحابنا ، وقال ابن عباس : لا يطل الحج بالوطء بعد عرفة ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال مالك : إن وطئ يوم النحر قبل رمى الجرة بطل حجّه ، وإن وطئ يوم النحر بعد رمى الجرة لم يطل حجّه ، وإن وطئ بعد يوم النحر قبل رمى الجرة ^(٤) لم يطل حجّه * فاما قول مالك فتقسيم لا دليل على صحته أصلاً ، واحتج أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ : « الحج عرفة » * قال علي : ولا حاجة لهم في هذا لأن الذي قال هذا هو الذي أخبرنا عن الله تعالى بأنه قال: (وليطوفوا بالبيت العتيق) . وبأنه قال: (فاذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) وهو الذي أمر برمي الجرة فلا يجوز الأخذ ببعض قوله دون بعض ، وقد قال تعالى: (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) فكان الطواف بالبيت هو الحج كعرفة ولا فرق ، وقوله عليه السلام « الحج عرفة » لا يمنع من أن يكون الحج غير عرفة أيضاً ، وقد وافقنا المخالف على أن امرأة لو قصد عرفة فوقف بها فلم يحرم ^(٥) . ولا لبي . ولا طاف . ولا سعى فلا حج له ، فبطل تعلّقهم بقوله عليه السلام « الحج عرفة » *

٨٥٧ — مسألة — فمن وطئ عامداً كما قلنا فبطل حجّه فليس عليه أن يتأدى على عمل فاسد باطل لا يجزى عنه لكن يحرم من موضعه ، فإن أدرك تمام الحج فلا شيء

(١) تقدم الكلام عليه في حديث جابر الطويل ص ١١٩ من هذا الجزء ، وهذا قاطعه منه (٢) سياتي الكلام عليه ومن خرجه قريبا (٣) في النسخة رقم (١٦) « وإن وطئ أو بقي عليه من طواف الأفاضة » وهو كلام ناقص (٤) في النسخة رقم (١٦) « قبل أن يرمي الجرة » وما هنا نسب بالسباق (٥) في النسخة رقم (١٦) « ولم يحرم » .

عليه غير ذلك وان كان لا يدرك تمام الحج فقد عصى وأمره الى الله تعالى ولا هدى في ذلك ولا شيء، إلا أن يكون لم يحج قط، فعليه الحج والعمرة *

وقد اختلف السلف في هذا * فروي ناعن عمر رضي الله عنه أن يتماذا في حجها؛ ثم يحججان من قابل ويتفرقان من الموضع الذي جامع فيه وعليه هدى وعليها، وهذا امر سل عن عمر لأنه عن مجاهد عن عمر ولم يدرك مجاهد عمر * وروى ناعن علي وعلى كل واحد منهما بدنة ويتفرقان اذا حجا من قابل، وهذا امر سل عن علي لأنه عن الحكم عن علي والحكم لم يدرك عليا * وروى ناعن ابن عباس أقوالا منها ان يتماذا على حجها ذلك وعليها هدى وحج قابل ويتفرقان من الموضع الذي جامعها فيه * وعن عبد الله بن عمرو . وعبد الله بن عمر مثله قالوا : فان لم يجد هديا صام صيام المتمتع ، وقول آخر مثل هذا سواء سواء إلا أنه لم يعوض من الدم صياما *

وعن ابن عمرو . وابن عمر مثله ولم يذكر وا تفرقا * وروى عن ابن عباس ايضا انه عليه بدنة ويتفرقان من قابل قبل الموضع الذي جامعها فيه * وعن ابن عباس على كل واحد منهما هدى * وعن جبير بن مطعم انه قال للجامع : أف لا أقتيك بشيء *

وأما من جامع بعد عرفة فعن ابن عمر من وطى . قبل ان يطوف بالبيت فعليه الحج والهدى، وروى عنه أيضا عليه الحج من قابل وبدنة * وعن ابن عباس على كل واحد منهما جزور * ومن طريق ابن أبي شبة عن ابن عليه عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من واقع امر أنه قبل أن يطوف بالبيت فعليه دم * وعن ابن عباس أيضا عليه وعليها بدنة * وروى ناعن عائشة أم المؤمنين لاهدى الا على المحصر، وقال أبو حنيفة : ان وطى قبل عرفة تماذا على حجها ذلك وعليها حج قابل وهدى ويجزى في ذلك شاة ولا يتفرقان ، فان وطى بعد عرفة فحجه تام وعليه بدنة *

قال أبو محمد: فكان من العجب! انه اذا بطل حجه اجزأه هدى شاة واذا تم حجه لم يجزه الا بدنة، وهذا تقسيم ما روى عن أحد، فان تعلق بابن عباس فقد اختلف عن ابن عباس كما ذكرنا وعن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وليس قول بعضهم أولى من بعض ، وهذا جبير ابن مطعم لم يوجب في ذلك هديا أصلا ولا أمر بالتماذي على الحج *

قال علي : قال الله تعالى . (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) . فن الخطأ (١) تماذيه على عمل لا يصلحه الله عز وجل لأنه مفسد بلا خلاف منا ومنهم ، فأنه تعالى لا يصلح عمله بنص القرآن ، وقد صح عن رسول الله ﷺ ان الحج انما يجبر مرة ؛ ومن أزمه التماذي على ذلك الحج الفاسد ، ثم أزمه حجا آخر فقد أزمه حجتين ، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم *

والعجب انهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم! وهم لا يختلفون في أن من ^(١) أبطل صلاته انه لا يتماذى عليها فلم ألزموه التماذى على الحج ؟ ، وقد خالف أبو حنيفة ابن عباس . وعمر . وعليه فيما روى عنهم من التفرق ^(٢) فلا نكره فيمن خالف ابن عباس في قول قد صح عنه خلافة وانما هم ستة من الصحابة رضى الله عنهم يختلفون كما ذكرنا ؛ فالواجب الرجوع إلى القرآن ، والسنة ، وقد صح عن النبي ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » . فلا يجوز أن يوجب هدى بغير قرآن ولا عهد من رسول الله ﷺ *

وروينا من طريق مجاهد وطاوس فيمن وطىء امرأته وهو محرم ان حجه يصير عمرة وعليه حج قابل وبدنة ، فلم يربا عليه التماذى في عمل الحج * وروينا عن قتادة انها ما يرجعان الى حد هما يعني الميقات ويهلان بعمره ويتفرقان ويهديان هديا هديا وعن الحسن فيمن وطىء قبل طواف الافاضة قال : عليه حج قابل ولم يذكر هديا أصلا ، وقال مالك : ان وطىء قبل رمى الجمرة يوم النحر فعليه هدى وحج قابل ويتفرقان من حيث جامعها ، فان وطىء بعد رمى الجمرة فحجه تام وعليه عمرة وهدى بدنة ، فان لم يجد فبقرة ، فان لم يجد فشاة ، فان لم يجد صام صيام المتمتع ، فكان إيجاب العمرة ههنا عجبا لا يدري معناه ؛ وكذلك تقسيمه الهدى وتقسيمه وقت الوطء ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم * وقال الشافعي : ان وطىء ما بين أن يحرم إلى أن يرمى جمرة العقبة فسد حجه وعليه بدنة . فان لم يجد بدنة فبقرة . فان لم يجد بقرة فسبع من الغنم ، فان لم يجد قومت البدنة بمكة دراهم ، ثم قومت الدراهم طعاما فأطعم كل مسكين مدًّا ، فان لم يجد صام عن كل مديومًا ، فان وطىء بعد رمى جمرة العقبة فحجه تام وعليه بدنة ، فكان هذا أيضا قول لا يؤيده قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس ، ولا يوجد هذا عن أحد من الصحابة أصلا . وبالله تعالى التوفيق *

٨٥٨ — مسألة — ومن أخطأ في رؤية الهلال لذى الحجة فوقف بعرفة اليوم العاشر وهو يظنه التاسع ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة وهو يظنها العاشرة فحجه تام ولا شيء عليه لأن رسول الله ﷺ لم يقل : ان الوقوف بعرفة لا يكون إلا في اليوم التاسع من ذى الحجة أو الليلة العاشرة منها ، وانما أوجب عليه السلام الوقوف بهاليل أو نهارا فصح ان كل من وقف بها اجزأه ما لم يقف في وقت لا يختلف اثنان في أنه لا يجزيه فيه ، وقد يتيقن ^(٣) الاجماع من الصغير . والكبير . والخالف . والسالف ان من وقف بها قبل الزوال من اليوم التاسع من ذى الحجة أو بعد طلوع الفجر ^(٤) من الليلة الحادية

(١) في النسخة رقم (١٦) « فيمن » (٢) في النسخة رقم (١٤) « من التفرق » (٣) في النسخة رقم (١٦) « وقد تلقى » (٤) في النسخة رقم (١٤) « واليمنية ، أو بعد اطلاع الفجر »

عشرة (١) من ذى الحجة فلا حج له ، وكذلك ان وقف بها بعد طلوع الفجر من الليلة العاشرة وهو يدري أنها العاشرة ، وهذا (٢) قول جمهور الناس *

٨٥٩ — مسألة — فان صح عنده بعلم أو بخبر صادق ان هذا هو اليوم التاسع إلا أن الناس لم يروه رؤية (٣) توجب أنها اليوم الثامن ففرض عليه الوقوف في اليوم الذى صح عنده أنه اليوم التاسع والا فحجه باطل لما ذكرنا * روينام طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن محمد قال : شهد نفر أنهم رأوا هلال ذى الحجة فذهب بهم سالم الى ابن هشام وهو أمير الحج فلم يقبلهم فوقف سالم بعرفة لوقت شهادتهم ، ثم دفع فلما كان في اليوم الثانى وقف مع الناس *

٨٦٠ — مسألة — ومن أغمى عليه في إحرامه ، أو جن بعد ان احرم في عقله فاحرامه صحيح ، وكذلك لو أغمى عليه ، أو جن بعد أن وقف بعرفة ولو طرفة عين أو بعد ان أدرك شيئا من الصلاة بمزدلفة مع الامام فحجه تام لأن الاغماء والجنون لا يبطلان عملا تقدم أصلا ولا جاء بذلك نص أصلا ولا إجماع ، وليس قول رسول الله ﷺ « رفع القلم عن ثلاث فذكر النائم حتى ينتبه والمبتلى حتى يفيق والصبي حتى يبلغ » (٤) بموجب بطلان ما تقدم من عمله ، وانما فيه أنهم في هذه الحال غير مخاطبين فقط فاذا أفاقوا صاروا على حكمهم الذى كانوا عليه قبل ، وبالله تعالى تأييد *

٨٦١ — مسألة — ومن أغمى عليه ، أو جن ، أو نام قبل الزوال من يوم عرفة فلم يفق . ولا استيقظ إلا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر فقد بطل حجه سواء وقف به بعرفة أو لم يوقف به ، وكذلك من أغمى عليه ، أو جن ، أو نام قبل أن يدرك شيئا من صلاة الصبح بمزدلفة مع الامام فلم يفق ولا استيقظ الا بعد سلام الامام من صلاة الصبح فقد بطل حجه ، فان كانت امرأة فنامت ، أو جنت ، أو أغمى عليها قبل أن تقف بمزدلفة فلم تقف ، ولا انتهت حتى طلعت الشمس من يوم النحر فقد بطل حجها ، وسواء وقف بها بمزدلفة ، أو لم يوقف لأن الأعمال المذكورة فرض من فرائض الحج ، وقال الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) ، وقال رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فصح أنه لا يجزى عمل مأثور به الابنية ، القصد اليه مؤدى باخلاص لله تعالى فيه كما أمر عز وجل ، وكل من ذكرنا فلم يعبد الله

حكم وهو قول الجمهور

(١) في النسخ كلها الحادية عشر ، والقاعدة ان الحادى عشر والثانى عشر يؤثان مع الوثب ويذكر ان مع المذكور (٢) في النسخة رقم (١٦) وهو (٣) في النسخة رقم (١٤) وفي البنية ولم يروه الا رؤية ، بزيادة الا ، والذى يظهر في انها زائدة بدليل استدلاله . بفعل ابن هشام من عدم قول من رأى الهلال واخبر بذلك فلو كانت تلك الرؤية توجب انها اليوم القلا لقبل لم يروه ، والله أعلم (٤) رواه الحاكم في مستدركه ج ١ ص ٢٥٨ وقرأه الذهبي على تصحيحه ، ورواه الامام أحمد في مسنده وابن داود في مسنده

في الأعمال المذكورة مخلصا له الدين بها فلم يأت بها . ولا حج لمن لم يأت بها . ولا يجزى ان يقف به غيره هنالك لقول الله تعالى : (كل نفس بما كسبت رهينة) . وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ، وكذلك لو أن امرأ^١ مرة^(١) بعرفة مجتازا ليلة البحر نزل بها أو لم ينزل . وهو لا يدري أنها عرفة فلا يجزئ ذلك ولا حج له حتى يقف بها قاصداً إلى الوقوف بها كما أمره الله تعالى *

واختلف الناس في هذا ، فقال مالك : لا يجزى ان يحرم أحد عن غيره فاذا أحرم بنية الحج اجزأ كل عمل في الحج بلانية ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : أعمال الحج كلها تجزى بلانية ولو أن من لم يحج قط حج ولا ينوي إلا التطوع اجزأه عن حجة الفرض * قال أبو محمد : وهذه اقوال في غاية الفساد والتناقض ، وقد أجمعوا لو أن امرأ^٢ عليه صلاة الصبح فصلي ركعتين تطوعا . أو عليه الظهر فصلي أربعاً تطوعا ان ذلك لا يجزئ منه من الفرض وأن من عليه زكاة خمسة دراهم فتصدق بخمسة دراهم تطوعا أنها لا تجزئ منه من الفرض ، وأجمعوا إلا لأزفان من صام يوماً من رمضان ينوي به التطوع فقط ، أو لا ينوي به شيئاً فانه لا يجزئ منه من صوم الفرض ، فليت شعري أي فرق بين الصوم ، والصلاة ، والزكاة ، والحج لو نصحو أنفسهم ؟ ! (فان قالوا) : قد روي أن رسول الله ﷺ أخبر ان للصبي حجا ، وسمع انسانا لم يكن حج يلبى عن شبرمة فقال [له] : (٣) اجعل حجك هذا عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة (٣) قلنا : أما إخباره عليه السلام ان للصبي حجا فخير صحيح ثابت ولا متعلق لكم به لانه لم يجعل عليه السلام ذلك الحج جازيا من حج الفريضة فهو حجة لنا عليكم ، ونحن نقول : ان للصبي حجا كما قال عليه السلام وهو تطوع لا يجزى عن الفرض ، ونحن نقول : ان للصبي صلاة ، وصوما وكل ذلك تطوع منه وله ، وقد كان الصبيان يشهدون الصلوات مع رسول الله ﷺ كما حج بهم معه ولا فرق ، وأما خبر شبرمة فلا يصح ولو صح لما كان لهم فيه حجة لانه ليس فيه ان حجه عن شبرمة يجزى عن الذي حج عنه بل هو حجة عليهم لأن فيه ان يجعل الحجة عن نفسه ، وفي هذا إيجاب للنية (٤) بها عن نفسه فهو حجة عليهم ، والله تعالى التوفيق *

(١) سقط لفظ «مر» من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة اليمنية سقط لفظ «فقال له» خطأ (٣) في هامش النسخة اليمنية ما نصه يقال : قد قال له : حج عن شبرمة وهذا أمر له بأن يحج عن الغير ، اه وهو ذلول عن جواب المصنف به ، وعلى تسليم دلالة ذلك عليه فهل يقال انه يجب عليه ان يحج عنه لا امر صلى الله عليه وسلم بذلك ولا قائل به ، والمعنى والله اعلم ان امر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل بذلك استغرابا منه فعل ذلك لان الانسان يبدأ بنفسه ثم بغيره فلا دلالة له على مشروعية ذلك والله اعلم (٤) في النسخة رقم (١٦) «واجاب النية»

ورويانا عن الحسن فيمن عليه شهران متتابعان من كفارة طهار ، أو نذر ، وعليه حج نذره ولم يكن حج حجة الفريضة فصام شعبان ورمضان وحج فان ذلك يجزئه عما كان عليه ، وعن فرض رمضان ، وتلك الحجة تجزئه عن نذره وفرض الاسلام ، وهذا خطأ لما ذكرنا قبل — وهو قول أصحابنا — ، وبالله تعالى التوفيق *

(فان قال مالكي) : الحج كصوم اليوم اذا دخل فيه بنية ، ثم عزبت نيته اجزأه قلنا : ليس كذلك لان الحج أعمال كثيرة متغايرة يحول بينها ما ليس منها كالتلبية ، والوقوف بعرفة ، ومزدلفة ، ورمي الجمار ، وطواف الافاضة ، والسعي بين الصفا والمروة فلا بد لكل عمل من نية له ، وما الأحرار فهو عمل متصل لا ينفصل فيجزئه نية الدخول فيه ما لم يعتمد إحالة نيته أو إبطال إحراره ، وبالله تعالى تأييد (١) *

٨٦٢ — مسألة — ومن أدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلباسم الامام ذكر هذا الانسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجه لأنه لم يدرك الصلاة مع الامام ، وقد تقدم ذكرنا لقول رسول الله ﷺ في ذلك . وبالله التوفيق *

٨٦٣ — مسألة — ومن قتل صيدا متصيذاً له ذا كرا لأحراره عامداً لقتله فقد بطل حجه أو عمرته لبطلان إحراره وعليه الجزاء مع ذلك لقول الله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم) الآية ، فحرم الله تعالى عليه أن يقتل الصيد متعمداً في إحراره فإذا فعل فلم يحرم كما أمر لأن الله تعالى إنما أمره بإحرام ليس فيه تعمد قتل صيد ، وهذا الإحرام هو بلا شك غير الإحرام الذي فيه تعمد قتل الصيد فلم يأت بالإحرام الذي أمره الله تعالى به ، وأيضاً فإن الله تعالى قال : (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) ، ولا خلاف في أن تعمد (٢) قتل الصيد في الإحرام فسوق ، ومن فسق في حجه فلم يحج كما أمر ، ومن لم يحج كما أمر فلم يحج *

رويانا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث ابن سعيد التوري عن ليث عن مجاهد قال : من قتل صيداً متعمداً فقد بطل حجه وعليه الهدى * واعترض بعضهم بأن قال : إن الله تعالى يقول : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فسيأثم حرماً *

قال أبو محمد : وهذا إقدام منهم عظيم على تقويل الله تعالى ما لم يقله قط ، وإنما ساءهم الله تعالى حرماً قبل قتل الصيد ونهاهم اذا كانوا حرماً عن قتل الصيد وما ساءهم تعالى قط

(١) في النسخة رقم (١٦) «وبالله التوفيق» (٢) في النسخة رقم (١٤) «في أن من تعمد ولا يوافقه الخبر لا يضرب من التأويل ولا داعي إليه»

بعد قتل الصيد حرماً ، فأف لكل عصية لمذهب تحذو (١) إلى الكذب على الله تعالى . جهاراً ، وقد قال تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فأثبت الحج ونهى فيه عن الرفث فيلزمهم على هذا أن لا يبطلوا الحج بالجماع الذي هو الرفث ، وهذه كالتي قبلها ولا فرق ، وإنما جعلهم تعالى في الحج مالم يرفثوا ولا فسقوا ، وقال بعضهم : قد أوجب عليه السلام في الضبع كبشاً ولم يخبر بأن إحرامه بطل ، قلنا لهم : (٢) قلتم : الباطل بل قد أخبر عليه السلام بأن إحرامه قد بطل بقوله عليه السلام « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وأيضاً فلم يقل عليه السلام قط أن إحرامه لم يبطل ، ولا دل دليل على ذلك أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٤ — مسألة — قال أبو محمد : (٣) وكل فسوق تعمده المحرم إذا كرا لإحرامه فقد بطل إحرامه وحجه . وعمرته لقول الله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) فصح أن من تعمده الفسوق (٤) إذا كرا لحجه ، أو عمرته فلم يحج كما أمر ، وقد أخبر عليه السلام « أن العمرة دخلت في الحج إلى يوم القيامة » ، وقال عليه السلام « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » *

ومن عجائب الدنيا أن الآية وردت كما تلونا فأبطلوا الحج بالرفث ولم يبطلوه بالفسوق وأعجب من هذا أن أباحيفه قال : من وطئ في إحرامه — ناسياً غير عامد ولا ذاكر — لأنه محرم — أمر أنه التي أباح الله تعالى له وطأها قبل الإحرام أو بعده فقد بطل حجه ، فلو تعمده اللياطة بذكرا أو أن يلاط به إذا كرا لإحرامه خججه تام وإحرامه مبرور ، فأف لهذا القول عدد الرمل والحصى والتراب * ﴿ فان قالوا ﴾ : إنما يبطل إحرامه بأن يأتي ما حرم في حال الإحرام فقط لا بما هو حرام قبل الإحرام . وفي الإحرام . وبعد الإحرام قلنا : وعن هذا التقسيم الفاسد سألناكم ؟ ولا حجة لكم فيه ، وأنتم تبطلون الصلاة بكل عمل محرم قبلها . وفيها . وبعدها كما تبطلونها بما حرم فيها فقط ، وقد نقصتم هذا الأصل الفاسد فلم تبطلوا الإحرام بتعمد لباس ما حرم فيه مما هو حلال قبله وبعده ، فقد أبطلتم هذا التقسيم الفاسد فآين القياس الذي تنتسبون إليه بزعمكم ؟ والله تعالى قد أكد الحج وخصه بتحريم الفسوق فيه كما خصه بتحريم الرفث فيه (٥) ولا فرق *

أخبرنا محمد بن الحسن بن عبد الوارث الرازي ناعبد الرحمن بن عمر بن محمد بن النحاس بمصر نأبو سعيد بن الأعرابي ناعبيد بن غنام بن حفص بن غياث النخعي ناعبد بن عبد الله

(١) أي تسوق ، وفي النسخة اليمنية : سحر ، والمعنى قريب (٢) سقط لفظ دولهم ، من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) سقط جملة وقال أبو محمد « من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) واليمنية والفسق ، وما هنا نسب بنظم الآية (٥) سقط لفظ وفيه من النسخة رقم (١٦) »

ابن نمير نا أحمد بن بشر عن عبد السلام بن عبد الله بن جابر الاحمسي عن أبيه عن زينب بنت جابر الاحمسية «أن رسول الله ﷺ قال لها في امرأة حجت معها مصمتة : قولى لها : تكلم فانه لاحج لمن لم يتكلم » ، وقد ذكرنا رواية أحمد بن شعيب عن نوح بن حبيب القومسي «أن رسول الله ﷺ أمر الذى أحرم في حجة ان يحدد إحراما» (١) *

قال أبو محمد : ولا سبيل لهم الى ان يوجدوا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ان فسوق لا يبطل الاحرام ، وأما من فسق غير ذاكر لاحرامه فانه لا يبطل بذلك إحرامه لانه لم يقصد إبطاله ولا أتى بإحرامه بخلاف ما أمر به عامداً ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٥ — مسألة — والجدال قسمان ، قسم فى واجب وحق ، وقسم باطل. فالذى فى الحق واجب فى الاحرام وغير الاحرام قال تعالى: (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) . ومن جادل فى طلب حق له فقد دعا الى سبيل ربه تعالى ، وسعى فى اظهار الحق والمنع من الباطل ، وهكذا كل من جادل فى حق لغيره أو لله تعالى ، والجدال بالباطل وفى الباطل عمداً ذاكراً لإحرامه مبطل للاحرام وللحج لقوله تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٦ — مسألة — ومن لم يلب فى شيء من حجه أو عمرته بطل حجه وعمرته (٢) فان لبي ولو مرة واحدة اجزأه والاستكثار أفضل ، فلو لبي ولم يرفع صوته فلا حج له ولا عمرة لأمر جبريل رسول الله ﷺ عن الله عز وجل بأن يأمر أصحابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية ، فمن لم يلب أصلاً أو لبي ولم يرفع صوته وهو قادر على ذلك فلم يجمع ولا اعتمر كما أمره الله تعالى ، وقد قال عليه السلام: « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذ » . ولو أنهم رضى الله عنهم إذا أمرهم عليه السلام برفع أصواتهم بالتلبية أبوا لكانوا عصاة بلا شك ، والمعصية فسوق بلا خلاف ، وقد أعادهم الله عز وجل من ذلك قال تعالى: (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ، وقد بينا أن فسوق يبطل الحج ، وبالله تعالى التوفيق *

ومن لبي مرة واحدة رافعا صوته فقد لبي كما أمره الله تعالى ووقع عليه اسم ملب (٣) وعلى فصله اسم التلبية فقد أدى ما عليه ومن أدى ما عليه لم يلزمه فرضاً أن يؤدي ما ليس عليه ، والفرائض لا تكون الا محدودة ليعلم الناس ما يلزمهم منها ، وما لاحد له فليس فرضاً عليه ، وبالله تعالى التوفيق ، لأن فى إلزامه تكليف مالا يطاق وقد أمنتنا الله تعالى من ذلك *

٨٦٧ — مسألة — وجائز للمحرمين من الرجال والنساء ان يتظللوا فى المحاميل

(١) تقدم قريباً (٢) سقط من النسخة رقم (١٤) جملة بطل حجه وعمرته ، خطأ (٣) فى النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية «ملي» بأبواب الجرياعلى خلاف القاعدة *

واذا نزلوا وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأصحابنا ، وقال مالك : يتظللون اذ نزلوا ولا يتظللون في المحامل ولا ركابا ، وهذا تقسيم لا دليل على صحته فهو خطأ *
 ﴿فان قيل﴾ : قد نهى عن ذلك ابن عمر قلنا : نعم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن عمر من قدم ثقله من منى فلا حج له ، فما الذي جعل قول ابن عمر في النهي عن التظلل حجة ولم يجعل قول أبيه في النهي عن تقدم الثقل من منى وتشدده في ذلك حجة ؟ وقد صح عن ابن عمر فيمن أفطر في [نهار] ^(١) رمضان ناسيا ان صيامه تام ولا قضاء عليه ؛ وصح عنه لإباحة تقريده ^(٢) البعير للمحرم ، وصح عن ابن عمر من وطئ قبل أن يطوف طواف الافاضة بطل حجه ، ولا مخالف له من الصحابة في شيء مما ذكرنا الا ابن عباس فانه رأى حج من وطئ بعد الوقوف بعرفة تاما بخالفوه ، فما الذي جعل قول ابن عمر في بعض المواضع حجة وفي بعضها ليس حجة ؟ *

روينا من طريق مسلم ناسله بن شبيب نا الحسن بن أعين نا معقل عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين قال : سمعت جدتي أم الحصين تقول ^(٣) : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت حين رمى جمره العقبة انصرف وهو على راحلته معه بلال وأسامة أحدهما يقودا راحلته والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس » ^(٤) *
 ومن طريق مسلم حدثني أحمد بن حنبل نا محمد بن سلة عن أبي عبد الرحيم عن زيد ابن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته قالت : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمره العقبة » ؛ فهذا هو الحجة لا ما سواه ، وقد خالف ابن عمر في هذا القول بلالا ^(٥) وأسامة ، وهو قول عطاء . والأسود . وغيرهما *
 ٨٦٨ — مسألة — والكلام مع الناس في الطواف جائز ، وذكر الله أفضل لأن النص لم يأت بمنع من ذلك ، وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فما لم يفصل تحريمه فهو حلال ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٦٩ — مسألة — ولا يحل لرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ، ولا أن يزوج الرجل غيره من وليته ، ولا أن يخطب خطبة نكاح مذيحрман الى أن تطالع

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٦) وزيادتها ليست بلازم (٢) قال في الصحاح : يقال قد بعيرك اي اذن عن منه القردان — وواحد القردان قراد — والتفريد الخداع ، واصله ان الرجل اذا اراد ان يأخذ البعير الصعب فملوا لانه يزعم قد انهاه
 (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ عن جدته أم الحصين قال : سمعتها تقول الخ (٤) الحديث له بقية (٥) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٦٧ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وسبق ذكر هذا الحديث بهذا السند في ص ١٨٠ من هذا الجزء (٦) في النسخة رقم (١٦) وبلال وما هنا أنهم لان المخالفة تسند للصغير أبا وابن عمر اصغر منهما .

الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمى جمرة العقبة، ويفسخ النكاح قبل الوقت المذكور. كان فيه دخول وطول مدة وولادة، أو لم يكن، فإذا دخل الوقت المذكور حل لهما النكاح والآنكاح؛ وله أن يراجع زوجته المطلقة مادامت في العدة فقط، ولها أن يراجعها زوجها كذلك أيضا مادامت في العدة، وله أن يبتاع الجوارى للوطء ولا يوطأ*.

روينا من طريق مالك عن نافع عن نبيه بن وهب أن أبان بن عثمان بن عفان قال: سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب» (١) وهذا لفظ يقتضي كل ما قلناه، والمحرم اسم يقع على الجنس ويعم الرجال والنساء، ومراجعة المرأة [المطلقة] (٢) في عدها لا يسمى نكاحا لأنها امرأته كما كانت ترثه ويرثها وتلزمه نفقتها واسكانها، ولا صداق في ذلك، ولا يراعى اذنها، ولا حكم للولى في ذلك؛ وأما بعد انقضاء العدة فهو نكاح لامراجعة ولا يكون إلا برضاها وبصداق وولى، وابتياح الجوارى للوطء لا يسمى نكاحا، وإنما حرم الله تعالى ما ذكرنا من النكاح والآنكاح والخطبة على المحرم، والمحرم هو الذى يحرم عليه لباس القمص والعائم والبرانس وحلق رأسه للضرورة بالنص والاجماع، فإذا صار في حال يجوز له كل ذلك فليس محرما بلا شك فقد تم إحرامه وإذا لم يكن محرما حل له النكاح والآنكاح والخطبة، وبدخول وقت رمى الجمرة يحل له كل ما ذكرنا رمى، أو لم يرم على ما ذكرنا قبل من اباحت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقديم الحلق على الرمي، فإن نكح المحرم أو المحرمة فسخ بقول رسول الله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»، وكذلك (٣) أن أنكح من لا نكاح لها إلا بأنكاحه فهو نكاح مفسوخ لما ذكرنا ولفساد الانكاح الذى لا يصح النكاح إلا به ولاصح لما لا يصح إلا بما يصح، وأما الخطبة فإن خطب فهو عاص ولا يفسد النكاح لأن الخطبة لا متعلق لها بالنكاح، وقد يخطب ولا يتم النكاح إذا ردّ الخاطب، وقد يتم نكاح بلا خطبة أصلا لكن بأن يقول لها: أنكحني نفسك فتقول: نعم قد فعلت ويقول هو: قد رضيت ويأذن الولي في ذلك (٤)، وبالله تعالى التوفيق*.

واختلف السلف في هذا فجاز نكاح المحرم طائفة صح (٥) ذلك عن ابن عباس، وروى عن ابن مسعود. ومعاذ، وقال به عطاء. والقاسم بن محمد بن أبي بكر. وعكرمة. وإبراهيم النخعي، به يقول أبو حنيفة. وسفيان، وصح عن عمر بن الخطاب. وزيد ابن ثابت فسخ نكاح المحرم إذا نكح، وصح عن ابن عمر من طريق حماد بن سلمة

(١) في معطأ للكج ١ ص ٣١١ مطول لا اختصر. المصنف واقتصر على عمل الشاهد منه (٢) الزيادة من النسخة رقم (١٤)

(٣) في النسخة رقم (١٦)، فكذلك، وما هنا اصح (٤) في النسخة رقم (١٦) «وتأذن لولى في ذلك» وليس بشيء.

(٥) في النسخة رقم (١٦) «وصح» بزيادة أو لا لزوم لها.

عن أيوب السخيتاني عن نافع عنه قال : المحرم لا ينكح ولا ينكح ولا يخطب على نفسه ولا على من سواه * وروينا عن علي بن أبي طالب لا يجوز نكاح المحرم ان نكح^(١) نزعنا منه امرأته، وهو قول سعيد بن المسيب : وبه يقول مالك، والشافعي. وأبو سليمان. وأصحابهم : * واحتج من رأى نكاحه جائزا بما رويناه من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس قال : « تزوج رسول الله ﷺ وهو محرم » ، وبما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حيد عن مجاهد عن ابن عباس قال « ان رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهما محرمان » * وكذلك رويناه أيضا من طريق جابر بن زيد . وعكرمة عن ابن عباس * قال علي : فعارضهم الآخرون بأن ذكروا ما رويناه من طريق حماد بن سلمة نا حبيب ابن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم ابن أخت ميمونة أم المؤمنين عن ميمونة أم المؤمنين قالت : تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف * قال أبو محمد : فقال من أجاز نكاح المحرم : لا يعدل يزيد بن الأصم أعرابي بوال علي عقيه بعد الله بن عباس وقالوا : قد يخفى على ميمونة كون رسول الله ﷺ محرما ، فالخبر عن كونه عليه السلام محرما زائد علما ، وقالوا : خبر ابن عباس وارد بحكم زائد فهو أولى ، وقالوا في خبر عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح : انما معناه لا يوطيء غيره ولا يطاء ، ثم اعترضوا أبو ساوس من القياس عورضوا بمثلها لافائدة في ذكرها لأنها حقاقت * قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به وكله ليس بشيء ، أما تأويلهم في خبر عثمان رضى الله عنه أن معناه لا يطاء ولا يوطيء فباطل وتخصيص للخبر بالدعوى الكاذبة على رسول الله ﷺ اذ صرفوا كلامه عليه السلام^(٢) إلى بعض ما يقتضيه دون بعض وهذا لا يجوز ، قال تعالى : (يحرّمون الكلم عن مواضعه) . وبين ضلال هذا التأويل قوله عليه السلام « ولا يخطب » فصح أنه عليه السلام أراد النكاح الذي هو العقد ، ولا يجوز ان يخص هذا اللفظ بلانص بين *

وأما ترجيحهم خبر ابن عباس على خبر ميمونة بقولهم : لا يقرن يزيد إلى ابن عباس فنعم والله لا نقرنه اليه ولا كرامة ، وهذا تمويه منهم انما روى يزيد عن ميمونة وروى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس فليسمعوا الآن الى الحق : نحن نقول : لا يقرن ابن عباس حسيا من صبيان أصحاب^(٣) رسول الله ﷺ إلى ميمونة المتكئة مع رسول الله ﷺ على فراش واحد في الرفيق الأعلى القديمة الاسلام والصحة ، ولكن نقرن يزيد بن الأصم إلى أصحاب ابن عباس ولا يقطع بفضلهم عليه *

(١) في النسخة رقم (١٦) « وان نكح » (٢) لفظه عليه السلام ، سقط من النسخة رقم (١٤) (٣) سقط لفظ أصحابه ،

من النسخة رقم (١٦) خطأ

وأما قولهم: قد يخفى على ميمونة إحرام رسول الله ﷺ إذ تزوجها فكلام سخيف،
ويعارضون بأن يقال لهم: قد يخفى على ابن عباس إحلال رسول الله ﷺ من
إحرامه، فالمنجزة عن كونه قد أحل زائدة علما لحصلنا على قد يخفى وقد لا يخفى*
وأما قولهم: خبر ابن عباس وارد بحكم زائد فليس كذلك بل خبر عثمان هو الوارد
بالحكم الزائد على مانين أن شاء الله تعالى، فبطل كل ما شغبوا به، فبقى أن نرجع خبر
عثمان، وخبر ميمونة على خبر ابن عباس رضى الله عن جميعهم*
فقول والله تعالى التوفيق: خبر يزيد عن ميمونة هو الحق، وقول ابن عباس وهم

منه بلا شك لوجوه يئنه* أولها أنها رضى الله عنها أعلم بنفسها من ابن عباس لاختصاصها
بتلك القصة دونه، هذا مالا يشك فيه أحد* وثانيها أنها رضى الله عنها كانت حينئذ
امراة كاملة وكان ابن عباس رضى الله عنه يومئذ ابن عشرة أعوام وأشرفين الضطين
فرق لا يخفى* والثالث أنه عليه السلام إنما تزوجها في عمرة القضاء هذا مالا يختلف
فيه اثنان ومكة يومئذ دار حرب وإنما هادتهم عليه السلام على أن يدخلها معتمرا أو يبق
بها ثلاثة أيام فقط ثم يخرج فأتى من المدينة محرما بعمرة ولم يقدم شيئا إذ دخل على
الطواف والسعى وتم إحرامه في الوقت ولم يختلف أحد في أنه إنما تزوجها بمكة حاضرا
بها لا بالمدينة، فصح أنه بلا شك إنما تزوجها بعد تمام إحرامه لافي حال طوافه وسعيه،
فارتفع الاشكال جملة، وبقى خبر ميمونة. وخبر عثمان لا معارض لها والحمد لله رب العالمين*
ثم لو صح خبر ابن عباس ييقين ولم يصح خبر ميمونة لكان خبر عثمان هو الزائد الوارد
بحكم لا يحل خلافه لأن النكاح مذ أباحه الله تعالى حلال في كل حال للصائم. والمحرّم.
والمجاهد. والمعتكف، وغيرهم هذا مالا شك فيه، ثم لما^(١) أمر عليه السلام بأن لا ينكح^(٢)
المحرّم، ولا ينكح، ولا يخطب كان ذلك بلا شك ناسخا للحال المتقدمة من الإباحة لا يمكن
غير هذا أصلا، وكان يكون خبر ابن عباس منسوخا بلا شك لموافقه للحالة المنسوخة ييقين،
ومن ادّعى في حكم قد صح نسخه وبطلانه أنه قد عاد حكمه وبطل نسخه فقد كذب أو قطع
بالظن أن لم يحقق ذلك، وكلاهما لا يحل القول به ولا يجوز ترك اليقين للظنون*

قال أبو محمد: وقالوا: لما حل له شراء جارية للوطء ولا يوطأ حل له نكاح زوجة
للوطء ولا يوطأ فقلنا لهم: لو استعملتم هذا في قولكم: لا يكون صدق يستباح به الفرج
أقل من عشرة دراهم فلا قلتم: كما حل له استباحة فرج جارية محرمة بأن يتباعا بدرهم
حل له فرج زوجة محرمة بأن يصدقها درهما؟ والقياسات لا يعارض بها الحق لأن القياس

(١) سقط من النسخة رقم (١٤) لفظه، لا خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) والنية «أن لا ينكح»

كله باطل ، وقالوا : كما جاز له ان يراجع المطلقة في عدتها جاز له ابتداء النكاح فقلنا : هذا باطل لانه لو كان قياس النكاح على المراجعة حقا لوجب أن يقولوا : كما جازت المراجعة بغير اذنها ولا اذن ^(١) ولها وبغير صداق وجب أن يجوز ^(٢) النكاح بغير اذنها ولا اذن ^(٣) ولها وبغير صداق وهم لا يقولونه ، وهذه صفة قياساتهم السخيفة *
وأما المالكيون فانهم أجازوا نكاح الموهوبة اذا ذكر فيه صداق ومنعوا من نكاح المحرم وهم لا يزالون يقولون في الأوامر : هذا نذب كقولهم في قوله عليه السلام : « لا يولن أحدكم في الماء الدائم ، ثم يتوضأ منه » : انما هو نذب فها قالوا : ههنا في قوله عليه السلام « لا ينكح المحرم ولا ينكح » : ههنا نذب ، ولكنهم انما يجرون على ما سنح والله تعالى التوفيق *

٨٧٠ — مسألة — ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم وان يستقي بيده منها وأن يشرب من نبيذ السقاية لما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن راهويه عن حاتم ابن اسماعيل [المدني] ^(٤) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله فذكر حديث حجة النبي ﷺ قال : « ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض بالبيت فضلى بمكة الظهر وأتى بنى ^(٥) عبد المطلب يسقون على زمزم فقال : انزعوا بنى عبد المطلب فلو لا أن يغلبكم الناس على سقائكم انزعتم معكم فناولوه دلوأ فشرب منه » ^(٦) *

ومن طريق مسلم نا محمد بن المنهال الضريير نا يزيد بن زريع عن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني انه سمع ابن عباس يقول : « قدم النبي ﷺ على راحته وخلفه أسامة فاستسقى فأتيته باناء من نبيذ فشرب وسقى فضله أسامة وقال : أحسنت وأجملتم هكذا فاصنعوا ، قال ابن عباس : ففحن لا نزيد أن بغير ^(٧) ما أمر به رسول الله ﷺ » * ومن طريق عبد الرزاق نا معمر وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه فذكر أمر شرب النبي ﷺ من ماء زمزم ومن شراب سقاية العباس النبيذ ^(٨) المذكور فقال طاوس : هو من تمام الحج * قال أبو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

٨٧١ — مسألة — ومن فاتته الصلاة مع الامام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء ففرض عليه ان يجمع بينهما كما لو صلاهما مع الامام بعرفة فلو أدرك الامام ^(٩) في العصر لزمه أن يدخل معه وينوي بها ^(١٠) الظهر ولا بد لا يجزيه ^(١١) غير ذلك فاذا

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وبغير اذن ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، ويجب ان يكون ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، وبغير اذن ، (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤٦ (٥) في النسخة رقم (١٤) ، واتي على بنى ، وفي النسخة اليمنية ايضا ، وما هنا موافق لصحيح مسلم (٦) اقتصر المصنف على عمل الشاهد من الحديث وهو مطول جدا جمع اغلب احكام الحج (٧) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧١ ولا يزيد تغيير ، والحديث مختصر من اوله (٨) في النسخة رقم (١٦) ، من النبيذ ، (٩) في النسخة رقم (١٦) « من الامام » (١٠) في النسخة رقم (١٤) ، وينوي بها ، بدون واو (١١) في النسخة رقم (١٦) ، ولا يجزيه ، بزيادة واو

سلم الامام أتم صلاته ان كان بقى عليه منها شيء ، ثم صلى العصر ان أمكنه في جماعة والا فوحده ، وكذلك لو وجد الامام بمزدلفة في العشاء الآخرة فليدخل معه وليتوبها المغرب ولا بد لا يجزئه غير ذلك ، أما اجمع فانه حكم هذه الصلوات هنالك في ذلك اليوم . وتلك الليلة بالنص ، والاجماع فلا يجوز له خلاف ذلك ، وأما تقديم الظهر والمغرب فلأنهما قبل العصر والعتمة ولا يحل تقديم مؤخرة منهما ولا تأخير مقدمة ، وقد ذكرنا في كتاب الصلاة جواز اختلاف نية الامام والمأموم ، فان أدركهما من أولها فليقعد في الثالثة ولا يقيم حتى يقعد الامام فاذا سلم الامام سلم معه وان أدرك معه ثلاث ركعات فليقيم في الثانية بقيام الامام ولا بد ، وليقعد في الأولى بعوده ويسلم بسلامه ، أما قعوده في الثالثة فلأنه لو قام لصلى المغرب أربعاً عامداً وهذا حرام وفساد للصلاة وكفر من دان به ، وأما ان أدرك ثلاثاً فقط فعوده في الأولى لقول النبي ﷺ : « انما جعل الامام ليؤتم به » ولا خلاف في نص ولا بين الأمة في ان المأموم ان وجد الامام جالسا جلس معه وكذلك من أدرك ركعة من أى الصلوات كانت فانه يجلس ولو كان منفردا أو إماما لقام ، وأما قيامه من الثانية فللنص الوارد والاجماع في ان الامام ان قام من اثنتين ساهيا ففرض على المأمومين اتباعه في ذلك هذا كله ان أتم الامام أو كان المأموم ممن يتم وإلا فلا ، فاذا أتم صلاة المغرب صلى العتمة في جماعة أو وحده ان لم يجد جماعة ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٢ — مسألة — ومن كان في طواف فرض أو تطوع فاقبضت الصلاة أو عرضت له صلاة جنازة أو عرض له بول أو حاجة فليصل وليخرج لحاجته ثم لين على طوافه ويتمه ، وكذلك من عرض له شيء مما ذكرنا في سعيه ^(١) بين الصفا والمروة ولا فرق ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وقال مالك : اما في الطواف الواجب فيبتدىء ولا بد الا في الصلاة المكتوبة فقط فانه يصلها ثم يني ، وأما في طواف التطوع فينبى في كل ذلك *

قال أبو محمد : هذا تقسيم لا برهان على صحته أصلا ولم يأت نص ولا إجماع على وجوب ابتداء الطواف والسعي ان قطع الحاجة ، ولا بابطال ما طاف من أشواطه وسعي ، وقد قال الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) ، وانما افترض الطواف والسعي سبعا ، ولم يأت نص بوجوب اتصاله ^(٢) ، وانما هو عمل من النبي ﷺ فقط ، وأما من فعل ذلك عبثا فلا عمل لعابث ولا يجزئه * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم

ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المتي نا مؤمل بن اساميل الحميري نا سفيان الثوري نا جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف في يوم حار ثلاثة أطواف ، ثم أصابه حرٌ فدخل الحجر فجلس ، ثم خرج فبنى على ما كان طاف * وعن عطاء لابأس بأن يجلس الانسان في الطواف ليستريح وفيمن عرضت له حاجة في طوافه ليذهب وليقض حاجته ، ثم بينى على ما كان طاف ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٣ — مسألة — وأما الاحصار فان كل من عرض له ما يمنعه من إتمام حجه أو عمرته قارنا كان . أو تمتعاً . من عدو . أو مرض . أو كسر . أو خطأ طريق . أو خطأ في رؤية الهلال . أو سجن . أو أى شيء كان فهو محصر ، فان كان اشترط عند إحرامه كما قدمنا ان محله حيث حبسه الله عز وجل فليحل من إحرامه ولا شيء عليه سواء شرع في عمل الحج . أو العمرة أو لم يشرع بعد ، قريباً كان أو بعيداً ، مضى له أكثر فرضيهما أو أقله كل ذلك سواء ولا هدى في ذلك ولا غيره ولا قضاء عليه في شيء من ذلك إلا أن يكون لم يحج قط ولا اعتمر فعليه ان يحج ويعتمر ولا بد* ، فان كان لم يشترط كما ذكرنا فانه يحل أيضاً كما ذكرنا سواء سواء ولا فرق وعليه هدى ولا بد* كما قلنا في هدى المتعة سواء سواء إلا أنه لا يعوض من هذا الهدى صوم ولا غيره فمن لم يجده فهو عليه دين حتى يجده ولا قضاء عليه إلا ان كان لم يحج قط ولا اعتمر فعليه ان يحج ويعتمر *

واختلف الصحابة ومن بعدهم في الاحصار فروينا من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : لا إحصار الا من عدو *

ومن طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا انا عيسى بن يونس نا زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن أبي اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب قال : «لما أحصر النبي ﷺ عند البيت صالحه أهل مكة على أن يدخلها فيبقى^(١) بها ثلاثاً ولا يدخلها الا بجلبان^(٢) السلاح السيف وقرابه ولا يخرج بأحد معه من أهلها ولا يمنع أحداً يمكث بها من كان معه»^(٣) فسمى البراء منع العدو احصاراً * وروينا عن ابراهيم النخعي الاحصار من الخوف والمرض . والكسر * ومن طريق ابن جريج عن عطاء قال : الاحصار من كل شيء يحبسه ، وأما الحصر فروينا عن مجاهد عن ابن مسعود أنه قال : الحصر والمرض . والكسر وشبهه * ومن طريق ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لا حصر إلا من حبسه عدو * وعن طاوس قال : لا حصر الآن قد ذهب الحصر *

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٥ ، فقيم ، (٢) هو بضم الجيم واللام وتشديد الباء الموحدة ، وقيل : بسكون اللام ، قال النووي في شرح مسلم : وأما شرطوا هذا الوجهين ، أحدهما أن لا يظهر منه دخول الغائبين القاهرين ، والثاني أنه ان عرضتة أو نحوها يكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة ، والله اعلم (٣) الحديث له بقية أقصر المصنف على عمل الشاهد هـ .

وعن علقمة المحصر الخوف والمرض * وعن هشام بن عروة عن أبيه قال : المحصر ما حبسه من حابس من وجع . أو خوف . أو ابتغاء ضالة * وعن معمر عن الزهري قال : المحصر ما منعه ^(١) من وجع ، أو عدو حتى يفوته الحج ؛ و فرّق قوم بين الإحصار والمحصر فروينا عن الكسائي قال : ما كان من المرض فانه يقال فيه : أحصر فهو محصر ، وما كان من حبس قيل : حصر ، وقال أبو عبيد : قال أبو عبيدة : ما كان من مرض ، أو ذهاب نفقة قيل فيه : أحصر فهو محصر ، وما كان من حبس قيل : حصر ، وبه يقول أبو عبيد *

قال أبو محمد : هذا لا معنى له ، قول الله تعالى هو الحجّة في اللغة والشرعة قال تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وانما نزلت هذه الآية في أمر الحديبية اذ منع الكفار رسول الله ﷺ من اتمام عمرته وسمى الله تعالى منع العدو إحصاراً ، وكذلك قال البراء بن عازب . وابن عمر . و ابراهيم النخعي : وهم في اللغة فوق أبي عبيدة . وأبي عبيد . والكسائي ، وقال تعالى : (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً) * — فها هو منع العدو بلا شك لأن المهاجرين إنما منعهم من الضرب في الأرض الكفار بلا شك ، وبين ذلك تعالى بقوله : (في سبيل الله) فصح ان الإحصار والمحصر بمعنى واحدوا أنها اسمان يقعان على كل مانع من عدو ؛ أو مرض ؛ أو غير ذلك أي شيء كان ؟ *

ثم اختلفوا في حكم المحصر الممنوع من إتمام حجه ، أو عمرته ، فروينا عن ابن مسعود أنه أفتى في محرم بحج مرض فلم يقدر على النهوض أنه يبعث بهدي فإذا بلغ محله حلّ ، فان اعتمر من وجهه ذلك اذا برأ ؛ ثم حج من قابل فليس عليه هدى فان لم يزر البيت حتى يحج ويجعلها سفراً واحداً فعليه هدى آخر سفران وهدى أو هديان وسفر ، وهذا عنه منقطع لا يصح ؛ وصح عنه أنه أفتى في محرم بعمره لدغ ^(٢) فلم يقدر على النفوذ أنه يبعث بهدي ويواعد أصحابه فإذا بلغ الهدى أحلّ ، وصح عنه أيضاً أنه أفتى في مريض محرم لا يقدر على النفوذ بأن ينحر عنه بدنة ، ثم ليل عاماً قابلاً بمثل إهلاله الذي أهل به ، وصح عن ابن عباس . وابن عمر في محرم بعمره مرض بوقعة من راحلته قال جميعاً : ليس لها وقت كوقت الحج يكون على إحرامه حتى يصل الى البيت *

وعن ابن الزبير مثل هذا أيضاً ، وروينا عن ابن عباس فيمن أحصر يبعث بهديه فإذا نحر فقد حلّ من كل شيء * وروينا من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن

(١) في النسخة اليمنية ما حبسه (٢) هو بدل مهمل وغيث معجمة من لدغ العنقرب ، وفي النسخة رقم (١٦) ، لدغ ، بذال معجمة . وعين مهمل وليس مراد ما هنا ، وفي النسخة اليمنية ما بدع به ، ولا معنى له هنا .

عمر أنه قيل له: لا يضرك أن لا تحج العام فانا نخشى أن يكون بين الناس قتال يحال بينك وبين البيت وذلك حين نزل الحجاج بابن الزبير فقال ابن عمر: إن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه حين حالت كفار قريش بينه وبين البيت أشهدكم أني قد أوجبت عمرة، ثم قال: ما أمرهما الا واحد إن حيل بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج أشهدكم أني قد أوجبت حجة مع عمرتي *

قال أبو محمد: ولم يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ إذا حال كفار قريش بينه وبين العمرة—وكان مهلاً بعمرة هو وأصحابه رضي الله عنهم—نحروا وحلوا وانصرفوا من المدينة ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن خالد بن المسيب المخزومي عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر «أنه [أخبره أنه] ^(١) كان مع عبد الله بن جعفر [فخرج معه من المدينة] ^(٢) فمروا على الحسين بن علي وهو مريض بالسقيا فأقام عليه عبد الله بن جعفر حتى إذا خاف الفوات خرج وبعث إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عميس وهما بالمدينة فقدمتا عليه وإن حسينا أشار إلى رأسه فأمر علي برأسه فخلق، ثم نسك عنه بالسقيا فحرقه عنه بعيراً» *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن خالد عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر قال: أن الحسين بن علي خرج معتمراً مع عثمان بن عفان فلما كان بالعرج مرض فلما أتى السقيا برسم ^(٣)، فكان أول أفاقته أن أشار إلى رأسه فخلق علي رأسه ونحر عنه بها جزوراً *

قال أبو محمد: إنما أتينا بهذا الخبر لما فيه من أنه كان معتمراً. فهذا علي. والحسين. وأسما رأوا أن يحل من عمرته ويهدي في موضعه الذي كان فيه وهو قولنا: وعن علقمة في المحصر قال: يبعث يهديه فإذا ذبح حل * وروينا عن علقمة أيضاً لا يحل الا الطواف بالبيت، وروينا عنه أيضاً أن حل قبل نحر هديه فعليه دم * وروينا عن إبراهيم وعطاء. والحسن. والشعبي لا يحل الا الطواف بالبيت * وروينا عنهم أيضاً حاشا للشعبي أن حل دون البيت فعليه هدى آخر سوى الذي لزمه أن يبعث به ولا يحل إلا في اليوم الذي واعدهم بلوغه مكة ونحره * وروينا عن إبراهيم أيضاً في القارن يحصر قال: عليه هديان *

وروينا عنه أيضاً. وعن سعيد بن جبيرة في القارن يحصر قال جميعاً: عليه عمرتان وحجة، وعن عطاء. وطاوس ليس على القارن الا هدى واحد * وعن الشعبي أيضاً أن أحل المحصر قبل نحر هديه فعليه فدية الأذى اطعام ستة مساكين، أو صيام ثلاثة أيام أو شاة *

(١) الزيادة من المطاوع ١ ص ٣٤ (٢) الزيادة من المطاوع (٣) البرسام علة معروفة وهي ورم حار يمرض الحجاب الذي بين الكبد والمعدة بعد ما ابتعد الله عنه عتاجيها

وعن مجاهد في القارن يحصر قال : يبعث بهدي يحل به ، ثم يهل من قابل بما كان أهل به *
وعن حماد بن أبي سليمان في القارن يحصر أنه يبعث بالهدى فإذا بلغ محله حل وعليه عمرة
وحجة ، قال الحكم بن عتيبة : عليه حجة وثلاث عمر * وعن عروة بن الزبير في المحصر إذا
رجع لا يحل منه إلا رأسه * وعن الزهري من أحصر بالحرب نحر حيث حبس وحل
من النساء ومن كل شيء * وعن القاسم بن محمد . وسالم . وابن سيرين يبعث هديه فإذا نحر
فقد حل من كل شيء ، وعن مجاهد أيضاً إذا حل المحصر قبل نحر هديه فعليه هدى آخر *
وقال أبو حنيفة فيمن أهل بالحج فأحصر : عليه أن يبعث بشئ هدى فيشتري له بمكة فيذبح
عنه يوم النحر ويحل وعليه عمرة وحجة ، فإن لم يجد هدياً أقام محرماً حتى يجد هدياً وله أن
يواعدهم بنحره قبل يوم النحر : قال : والمعتزم ينحر هديه متى شاء ، والاحصار عنده بالعدو
والمرض وبكل مانع سواهما سواء ، فإن تمادى مرضه إلى يوم النحر فكما قلنا : وإن
هو أفاق قبل وقت الحج لم يحزه ذلك وهو محرم بالحج كما كان ، فإن كان معتزماً أفاق
فإن قدر على ادراك الهدى الذي بعث مضى وقضى عمرته فإن لم يقدر على ذلك حل إذا
نحر عنه الهدى ، وقال مالك : أن أحصر بعدو فانه ينحر هديه حيث حبس ويحل ولا قضاء
عليه إلا أن يكون لم يحج قط حجة الاسلام فعليه أن يحج فإن لم يهد فلا شيء عليه
لا يلزمه ^(١) الهدى إلا أن يكون حاضراً معه قد ساقه مع نفسه ، فإن أحصر بغير عدو
لكن بحبس أو مرض ، أو غير ذلك فانه لا يحل إلا بالطواف بالبيت ولو بقي كذلك إلى
عام آخر ، وقال الشافعي : إذا أحصر بعدو ، أو بسجن فانه يهدي ويحل حيث كان من حل ،
أو حرم ، ولا قضاء عليه إلا أن كان لم يحج قط ولا اعتزم فعليه أن يحج ويعتمر ، فإن لم
يقدر على هدى ففيها قولان ، أحدهما لا يحل إلا حتى يهدي ، والآخر يحل والهدى دين
عليه ، وقد قيل : عليه اطعام أو صيام إن لم يقدر على الهدى فإن أحصر بغير عدو أو
حبس لم يحله إلا الطواف بالبيت فإن لم يفرق حتى فاته الحج طاف وسعى وحل وعليه الهدى *
قال أبو محمد : أما التفريق بين المحصر بعدو . وبغير عدو فمأسد على ما قدمنا قبل ،
وأما إسقاط الهدى عن المحصر بعدو ، أو غيره بخلاف القرآن ^(٢) لأن الله تعالى يقول :
(فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) . وأما لإيجاب القضاء خطأ لأنه لم يأت بذلك نص *
﴿فإن قيل : إن رسول الله ﷺ قد اعتمر بعد عام الحديبية قلنا : نعم ونحن لم نمنع من القضاء
عاماً آخر لمن أحببنا وإنما نمنع من إيجابه فرضاً لأن الله تعالى لم يأمر بذلك ولا رسوله
ﷺ ، وقد صح أن الله تعالى لم يوجب على المسلم إلا حجة واحدة وعمرة في الدهر فلا

(١) في النسخة رقم (١٦) ، ولا يلزمه ، بزيادة قوله (٢) في النسخة رقم (١٦) ، بخلاف القرآن .

يجوز إيجاب أخرى الا بقرآن أو سنة صحيحة توجب ذلك فيوقف عند ذلك ، وأما القول ببقاء المحصر بمرض ^(١) على أحراره حتى يطوف بالبيت فقول لا برهان على صحته ولا أوجه قرآن . ولا سنة . ولا إجماع بل هو خلاف القرآن كما أوردنا * والصحابة قد اختلفوا في ذلك في العمرة خاصة ولم يرو عن أحد منهم أنه أفتى بذلك في الحج أصلاً * ﴿فان قيل﴾ : فان الله تعالى يقول : (ثم محلبا إلى البيت العتيق) . قلنا : نعم ولم يقل تعالى : ان المحصر لا يحل الا بالطواف ، والذي قال : (ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب لكم فيها منافع إلى أجل مسمى ثم محلبا إلى البيت العتيق) هو الذي قال : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) ، وهو الذي أمر رسوله ﷺ ان يحل ويرجع قبل أن يطوف بالبيت في عمرته التي صد فيها ^(٢) عن البيت ولا يحل ضرب أو امره بعضها ببعض * وأما القول : بيعته هديا ^(٣) يحل به فقول لا يؤيده قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع ، والصحابة قد اختلفوا في ذلك كما أوردنا ﴿فان قيل﴾ : فان الله تعالى يقول : (ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) قلنا : نعم وليس هذا في المحصر وحده بل هو حكم كل من ساق هديا في حج أو عمره على عموم الآية *

فالحاج . والقارن إذا كان يوم النحر فقد بلغ الهدى محله من الزمان والمكان بمكة أو بمكة فله أن يحلق رأسه ، والمعتصر إذا أتم طوافه وسعيه فقد بلغ هديه محله من الزمان والمكان بمكة فله أن يحلق رأسه ، والمحصر إذا صد فقد بلغ هديه محله فله أن يحلق رأسه ان كان مع هؤلاء هدى ولم يقل الله عز وجل قط : إن المحصر لا يحل حتى يبلغ هديه مكة بل هو الكذب على الله تعالى من نسبه إليه عز وجل ، فظفر خطأ هذه الأقاويل *

وأما قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي : في الإحصار فلا يحفظ قول منها بتامه . وتقسيمه عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أصلاً *

قال أبو محمد : فوجب الرجوع عند التنازع إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه اذ يقول عز وجل : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) . فوجدنا حكم الإحصار يرجع إلى قول الله تعالى : (فان أحصرتم فما استيسر من الهدى) فكان في هذه الآية عموم إيجاب الهدى على كل من أحصر بأي وجه أحصر ، وإلى فعل رسول الله ﷺ اذ صدّه المشركون عن البيت فنحر وحلق هو وأصحابه وحلوا بالحدبية ، وإلى أمره عليه السلام من حج أن يقول : «اللهم ان محلي حيث حبستني» ، وقد ذكرناه قبل ، وإلى ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد

(١) سقط لفظ بمرض ، من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) ومنها (٣) في النسخة رقم (١٦) والمنية وبعته

هدى ، وهو غلط *

ابن معاوية نا أحمد بن شعيب نا حميد بن مسعدة [البصرى] (١) نا سفيان [هو ابن حبيب] (٢) عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن الحجاج ابن عمرو الأنصارى قال : « سمعت (٣) رسول الله ﷺ يقول : من كسر أو عرج (٤) فقد حل وعليه حجة أخرى فسألت ابن عباس وأبا هريرة فقالا : صدق ». فهذه النصوص تنظم كل ما قلنا ، والحمد لله رب العالمين *

﴿ فان قيل ﴾ : ففي هذا الخبر ان عليه حجة أخرى وليس فيه ذكر هدى قلنا : ان القرآن جاء بإيجاب الهدى فهو زائد على ما في هذا الخبر وليس في هذا الخبر ذكر لاسقاط الهدى ولا لإيجابه فوجب إضافة ما زاده القرآن اليه ، وقد قدمنا ان النبي ﷺ أخبر بأن اللازم للناس حجة واحدة ، فكان هذا الخبر محمولا على من لم يحج قط وبهذا تألف الأخبار *

﴿ فان قيل ﴾ : ان ابن عباس قد روى عنه خلاف ما روى من هذا قلنا : الحجة انما هي فيما روى لافي رأيه وقد ينسى ، أو يتأول ، وأيضا فان التوهين بما روى لما روى عنه مما يخالف ما روى أولى من توهين ما روى بما روى عنه من خلافه لما روى ، لأن الطاعة علينا انما هي لما روى لا لما رأى برأيه ، وأيضا فلو صح عن ابن عباس خلاف ما روى لكان الحجاج ، وأبو هريرة قد روياه ولم يخالفاه * وقال أبو حنيفة : لا ينحر هدى الا حصار الا في الحرم واحتج بأن ناجية بن كعب نهض بالهدى يوم الحديدية في شعاب وأودية حتى نحره في الحرم * قال أبو محمد : لو صح هذا لما كانت فيه حجة لأنه لم يأمر بذلك عليه السلام ولا أوجه وانما كان يكون عملا عمله وانما الطاعة لأمره عليه السلام * وروينا خبرا فيه أنه عليه السلام أمر أصحابه بالبدن للهدى وهذا لا يصح لأن راويه أبو حاضر (٥) الأزدى وهو مجبول ، والله تعالى التوفيق *

٨٧٤ — مسألة — ومن احتاج الى حلق رأسه — وهو محرم لمرض . أو صداع ، أو لقلع . أو لجرح به أو نحو ذلك مما يؤذيه — فليحلقه وعليه أحد ثلاثة أشياء هو خير في أيها شاء لا بدله من أحدها ، إما ان يصوم ثلاثة أيام ، وإما ان يطعم ستة مساكين متغايرين لكل مسكين منهم نصف صاع تمر ولا بد ، وإما ان يهدي شاة بتصدق بها على المساكين ، أو يصوم ، أو يطعم ، أو ينسك الشاة في المكان الذي حلق فيه ، أو في غيره ، فان حلق رأسه لغیر ضرورة ؛ أو حلق بعض رأسه دون بعض عامدا عالما ان ذلك لا يجوز بطل حجه ، فلو قطع من شعر رأسه ما لا يسمى به حالقا بعض رأسه فلا شيء عليه لاثم . ولا كفارة بأى وجه قطعه ، أو نزعته *

(١) الزيادة من النسائي ج ٥ ص ١٩٨ (٢) الزيادة من النسائي (٣) في النسائي «انه سمع» بدل سمعت (٤) في النسائي «من عرج أو كسر» (٥) هو بالصاد المعجمة ، وفي بعض النسخ بالصاد المهملة وهو غلط .

برهان ذلك قول الله عز وجل : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) فكان في هذه الآية التخيير في أىّ هذه الثلاثة الأعمال أحب وليس فيها بيان كم يصوم ؟ ولا بكم يتصدق ؟ ، ولا بماذا ينسك ؟ وفي الآية أيضاً حذف بينه الاجماع . والسنة وهو خلق رأسه * وروينا من طريق حماد بن سلة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة في هذا الخبر « أن رسول الله ﷺ قال له : ان شئت فانسك نسكك ، وان شئت فصم ثلاثة أيام ، وان شئت فأطعم ثلاثة أصع من تمر لسته مساكين » * وروينا من طريق مسلم حدثني يحيى ابن يحيى نا خالد بن عبد الله الطحان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة « أن رسول الله ﷺ مر به زمن الحديبية فقال له : أذاك هوأم رأسك (١) ؟ قال : نعم فقال له النبي ﷺ : اخلق ، ثم اذبح شاة نسكا ، أو صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين *

قال أبو محمد : هذا أكل الأحاديث وأبينها ، وقد جاء هذا الخبر من طرق في بعضها « أو انسك ما تيسر » وبعضها رويناه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عبد الرحمن ابن الأصهباني عن عبد الله بن معقل أن كعب بن عجرة أخبره بهذا الخبر ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال له حينئذ : أو أطعم ستة (٢) مساكين نصف صاع طعاما لكل مسكين » ، وروى أيضاً من طريق بشر بن عمر الزهراني عن شعبة عن عبد الرحمن ابن الأصهباني عن عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة فذكر فيه نصف صاع حنطة لكل مسكين * وخبر من طريق أبي داود نا محمد بن منصور نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد نا أبي عن محمد بن اسحاق [قال (٣)] حدثني ابان — هو ابن صالح — عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ فذكر فيه « أو اطعام (٤) ستة مساكين فرقا (٥) من زبيب » * وخبر من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن زكريا بن أنى زائدة عن (٦) عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الله بن معقل أخبرني كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ فذكر الحديث ، وفيه « أنه عليه السلام قال له : هل عندك نسك ؟ قال : ما أقدر عليه فأمره ان يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل

(١) في النسخة رقم (١٤) « أتؤذيك هوأم رأسك » وما هنا موافق لصحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٦ وسنن أبي داود ج ٢ ص ١١٠ إلا ان في سنن أبي داود زيادة لفظ « قد » ، وهو أم الرأس القمل (٢) في النسخة رقم (١٤) « أو اطعام ستة » وما هنا موافق للحديث المتقدم قريبا (٣) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١١١ (٤) في سنن أبي داود أو اطعم (٥) والفرق ، يفتح أوله وثانيه مكيا ل يسع ستة عشر رطلا (٦) في النسخة رقم (١٤) « وحد ثاء بدل لفظه عن »

مسكين نصف صاع» * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن عبد الله بن معقل أن كعب بن عجرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال له في هذا الخبر: «هل تجد من نسيكه؟ قال: لا قال: وهي شاة قال: فصم ثلاثة أيام. أو أطعم ثلاثة أصع بين ستة مساكين» * ومن طريق أبي داود نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب — هو ابن عبد المجيد الثقفي — نا داود بن أبي هند عن الشعبي عن كعب بن عجرة «أن رسول الله ﷺ قال له في هذا الحديث نفسه: «أمعك دم؟ قال: لا» فذكر الحديث وفيه «أنه عليه السلام قال له: فصم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أصع [من]^(١) تمر بين ستة^(٢) مساكين» لم يسمعه الشعبي من كعب على ما ذكرنا قبل *

ونذكر الآن ان شاء الله تعالى كما روينا من طريق محمد بن الجهم نا جعفر الصائغ نا محمد بن الصباح نا اسماعيل بن زكريا عن أشعث عن الشعبي عن عبد الله بن معقل عن كعب ابن عجرة قال: «إن رسول الله ﷺ قال له في هذا الخبر: أمعك هدى؟ قلت: ما أجده قال: إنه ما استيسر قلت: ما أجده قال: فصم ثلاثة أيام. أو أطعم ستة مساكين لكل مسكين صاعا من تمر» *

قال أبو محمد: فهذه الأحاديث المضطربة كلها إنما هي في رواية عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة، والذي ذكرناه أولاً من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب ابن عجرة هو الصحيح المتفق عليه * أما هذا الخبر الذي فيه لكل مسكين صاع تمر فروع عن أشعث الكوفي عن الشعبي وهو ضعيف البتة، وفي هذا الخبر الذي قبله من طريق داود عن الشعبي عن كعب إيجاب الترتيب وأن لا يجزى الصيام. ولا الصدقة إلا عند عدم النسك وذلك الخبر قد بينا أن الشعبي لم يسمعه من كعب فصل منقطعاً فسقطاً معاً *

وأما رواية ابن أبي زائدة. وأبي عوانة عن الأصهباني عن عبد الله بن معقل ففيها أيضاً إيجاب الترتيب وقد خالفها شعبة عن ابن الأصهباني عن عبد الله بن معقل فذكره بالتخيير بين النسك. أو الصوم. أو الصدقة، ثم وجدنا شعبة قد اختلف عليه أيضاً في هذا الخبر، فروى عنه محمد بن جعفر نصف صاع طعاماً لكل مسكين، وروى عنه بشر بن عمر نصف صاع حنطة لكل مسكين، وروى عنه أبو داود الطيالسي ثلاثة أصع بين ستة مساكين ولم يذكر مماداً؟ *

قال أبو محمد: وهذا كله خبر واحد في قصة واحدة بلا خلاف من أحد. وبخصوص هذه الأخبار كلها أيضاً فصح أن جميعها وهم إلا واحداً فقط فوجدنا أصحاب شعبة قد

(١) الزيادة من سنن أبي داود ج ٢ ص ١١٠ (٢) في سنن أبي داود على ستة ٥٥

اختلفوا عليه فوجب ترك ما اضطربوا فيه اذ ليس بعصية أولى من بعض ، ووجب الرجوع الى رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى الذي لم يضطرب الثقات من رواة فيه ، ولو كان ماذكر في هذه الأخبار عن قضايأ شتى لوجب الأخذ بجميعها وضم بعضها الى بعض وأما في قضية واحدة (١) فلا يمكن ذلك أصلاً ، ثم وجدنا ابان بن صالح قد ذكر في روايته فرقا من زيب ، وابان لا يعدل في الحفظ بدادود بن أبي هند عن الشعبي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ولا بأبي قلابة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولا بد من أخذ احدي هاتين الروايتين اذ لا يمكن جمعها لأنها كلها في قضية (٢) واحدة ، في مقام واحد ، في رجل واحد في وقت واحد ، فوجب أخذ ما رواه أبو قلابة ، والشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة لثقتها (٣) ، ولأنها مبنية لسائر الأحاديث ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما من حلق رأسه لغیر ضرورة عالماً عامداً بان ذلك (٤) لا يجوز ، أو حلق بعض رأسه وخلى البعض عالماً بان ذلك لا يجوز فقد عصى الله تعالى ، وكل معصية فسوق ، وقد بينا ان الفسوق (٥) يبطل الاحرام ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا شيء في ذلك لأن الله تعالى لم يوجب الكفارة الا على من حلق رأسه لمرض . أو أذى به فقط (وما كان ربك نسياً) ولا يجوز ان يوجب فدية ، أو غرامة ، أو صيام ، لم يوجه الله تعالى ولا رسوله ﷺ فهو شرع في الدين لم يأذن به الله تعالى ، ولا يجوز قياس العاصي على المطيع لو كان (٦) القياس حقاً فكيف وهو كله باطل ؟ وأما من قطع من شعر رأسه ما لا يسمى بذلك (٧) حالقاً بعض رأسه فإنه لم يعص ولا أتى منكراً لأن الله تعالى لم ينه المحرم الا عن حلق رأسه ونهى جملة على لسان رسوله ﷺ (٨) عن حلق بعض الرأس دون بعض وهو القزع (٩) *

روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر قال : « رأى النبي ﷺ صيباً (١٠) قد حلق بعض شعره وترك بعضه فهاهم عن ذلك ، وقال : احلقوا كله . أو اتركوا كله (١١) » * قال أبو محمد : وجاءت اخبار لا تصح ، منها من طريق الليث نا نافع عن رجل أنصاري « أن رسول الله ﷺ امر كعب بن عجرة ان يحلق ويهدي بقرة » وهذا مرسل عن مجهول *

(١) في النسخة رقم (١٦) وفي قصة واحدة ، وهي لاشي . (٢) في النسخة رقم (١٦) وفي قصة ، (٣) في النسخة رقم (١٦) ولثقتها ، وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) ، وان ذلك ، وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٤) ، وان النسق ، وما هنا انساب آية التنزيل .

(٦) في النسخة رقم (١٦) ، وان كان ، وما هنا البع (٧) في النسخة رقم (١٦) ، به ، (٨) في النسخة رقم (١٦) ، لسان نبيه ، (٩) هو يفتح اوله وثانيه (١٠) في سنن أبي داود ج ٤ ص ١٣٤ ، والناهي صلى الله عليه وسلم رأى صيباً ، (١١) في سنن أبي داود « احلقوه كله أو اتركوه كله »

ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن سليمان بن محمد بن كعب ابن عجرة أن كعباً ذبح بقرة بالحديبية ، عبد الله بن عمر ضعيف جداً * ومن طريق اسماعيل ابن أمية عن محمد بن يحيى بن حيان أن رجلاً أصابه مثل الذى أصاب كعب بن عجرة فسأل عمر ابننا لكعب بن عجرة عما كان أبوه ذبح بالحديبية في فدية رأسه ؟ فقال : بقرة ، محمد بن يحيى لم يدرك عمر * ومن طريق نافع . وغيره عن سليمان بن يسار قال : سأل عمر ابننا لكعب بن عجرة بماذا اقتدى أبوه ؟ فقال : ببقرة ، سليمان لم يدرك عمر * ومن طريق أبي معشر المديني (١) عن نافع عن ابن عمر قال : اقتدى كعب بن عجرة من أذى كان برأسه خلقه ببقرة قلدها وأشعرها * أبو معشر ضعيف *

قال أبو محمد : واختلف السلف فروينا عن ابن عباس . وعلقمة . ومجاهد . وإبراهيم النخعي . وقتادة . وطاوس . وعطاء . كلهم قال في فدية الأذى : صيام ثلاثة أيام ، أو نسك شاة ، أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، وصح عن الحسن البصري . ونافع مولى ابن عمر . وعكرمة في فدية الأذى نسك شاة ، أو صيام عشرة أيام ، أو اطعام عشرة مساكين *

روينا ذلك من طريق سعيد بن منصور عن هشيم أنا منصور بن المعتمر عن الحسن فذكره * ومن طريق بشر بن عمر عن شعبة عن قتادة عن الحسن . وعكرمة فذكره * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن نافع . وعكرمة فذكره * قال أبو محمد : وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة قال : إن حلق من رأسه أقل من الربع لضرورة فعليه صدقة ماتيسر ، فإن حلق ربع رأسه فهو مخير بين نسك ماشاء ويجزئه شاة ، أو صيام ثلاثة أيام ؛ أو اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع حنطة ، أو دقيق حنطة ، أو صاعاً من تمر ، أو من شعير ، أو من زبيب ، قال أبو يوسف : ويجزى أن يغديهم ويعشيم ، قال محمد بن الحسن : لا يجزئه إلا أن يعطيهم إياه ، وقال أبو يوسف في قول له آخر : إن حلق نصف رأسه فأقل فصدقة وإن حلق أكثر من النصف فالفدية كما ذكرنا ، وروى عن محمد بن الحسن في قول له آخر أن حلق عشر رأسه فصدقة فإن حلق أكثر من العشر فالفدية المذكورة قالوا كلهم : فإن حلق رأسه لغير ضرورة فعليه دم لا يجزئه (٢) بدله صيام ، ولا اطعام ، وقال الطحاوي : ليس في حلق بعض الرأس شيء * قال أبو محمد : وهذه وساوس واستزاء وشبيه بالهزل نعوذ بالله من البلاء ، ولا

(١) في النسخة رقم (١٦) والبيئة والمدني ، وهو غلط راجع تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٤١٩ (٢) في النسخة رقم

(١٦) ولا يجزئه ، بزيادة قوله

يحفظ هذا السخام عن أحد من خلق الله تعالى قبلهم * وقال مالك : ان حلق ، أو تنف شعرات ناسيا ، أو جاهلا أو عامداً فيطعم شيئا من طعام فان حلق . أو تنف ما يكون فيه امانة أدى فعليه الفدية المذكورة في حديث كعب بن عجرة *

قال علي : وهذا أيضاً قول لادليل على صحته ولا يعرف عن أحد قبلهم ، وقال الشافعي . والأوزاعي في تنف شعرة أو حلقها عامداً وناسيا : مد ، وفي الشعرتين كذلك مدان ، وفي الثلاث شعرات فصاعداً كذلك دم ، قال الشافعي : ان أحب فشة وان شاء أطعم ستة مساكين لكل مسكين مدان مدان مما يأكل وان شاء صام ثلاثة أيام *

قال أبو محمد : روينا عن عطاء ليس في الشعرتين ولا في الشعرة شيء . وفي ثلاث شعرات دم ، وكان الليث بن سعد نحا إلى هذا * وروينا عن ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام ابن حسان عن الحسن . وعطاء قالاً جميعاً في ثلاث شعرات للحرم : دم ، الناسي والعامد سواء * ومن طريق سعيد بن منصور عن المعتمر بن سليمان عن أبي اسماعيل المكي : قال سألت عطاء عن محرم حلق شعرتين لدواء ؟ قال : عليه دم *

قال أبو محمد : روينا (١) عن أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة — هو حاد بن أسامة — عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن عكرمة قال : كان ابن عباس لا يرى بأساً للحرم ان يحلق عن الشجة *

قال علي : فأباح ذلك ولم يف فيه شيئا ولا يعرف في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم * قال أبو محمد : وأما موضع النسك والاطعام والصيام فقد ذكرنا في باب المحصر نسك علي بن أبي طالب عن الحسين رضي الله تعالى عنهما في حلق رأسه لمرض كان به بالسقي ولا نعلم لهما من الصحابة رضي الله تعالى عنهم مخالفا (٢) ، ونسك حلق الرأس لا يسمى هديا ، فإذا لم يكن هديا فهو جائز في كل موضع اذ لم يوجب كون النسك بمكة قرآن . ولا سنة . ولا اجماع * وروينا عن طاوس (٣) قال : ما كان من دم أو طعام فمكة وأما الصوم فخير شاء ، وقال عطاء . وابراهيم النخعي (٤) ما كان من دم فمكة وما كان من طعام أو صيام فخير شاء ؛ وقال الحسن : كل دم واجب فليس لك ان تذبحه الا بمكة * وروينا عن سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن مجاهد قال : اجعل الفدية حيث شئت * قال أبو محمد : لا يجوز ان يخص بالنسك مكان دون مكان الا بقرآن . أو سنة ثابتة *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وروينا ، (٢) في النسخة رقم (١٤) «ولا يعلم لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف» (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن عطاء ، وهو غلط» (٤) في النسخة رقم (١٦) «وقال الحسن وعطاء وابراهيم ، بزيادة الحسن»

٨٧٥ — مسألة — فإن حلق رأسه بنورة فهو حالق في اللغة ففيه ما في الحالق من كل ما ذكرنا بأى شيء حلقه ؟ فإن تنفه فلا شيء في ذلك لأنه لم يحلقه، والتنف غير الحلق (وما كان ربك نسياً) وإنما جاء النهي والفدية في الحلق لا في التنف *

٨٧٦ — مسألة — ومن تصيد صيداً فقتله وهو محرم بعمره أو بقران أو بحجة تمتع ما بين أول إحرامه إلى دخول وقت رمى جرة العقبة أو قتله محرم أو حلق في الحرم فإن فعل ذلك (١) عامداً لقتله غير ذا كر لأحرامه أو لأنه في الحرم أو غير عامد لقتله سواء كان ذا كر لأحرامه أو لم يكن فلا شيء عليه لا كفارة ولا إثم، وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله فإن قتله عامداً لقتله ذا كر لأحرامه أو لأنه في الحرم فهو عاص لله تعالى وجهه باطل وعمرته كذلك وعليه ما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل، قال الله تعالى: (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما لينوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن أعاد فليتق الله منه) *

فصح يقينا لا إشكال فيه أن هذا الحكم كله إنما هو على العامد لقتله، لذا كر لأحرامه أو لأنه في الحرم لأن إذاقة الله تعالى وبال الأمر وعظم وعيده بالانتقام منه لا يختلف اثنان من أهل الإسلام في أنه ليس على المخطئ البتة ولا على غير العامد للمعصية القاصد إليها، فبطل يقينا أن يكون في القرآن ولا في السنة إيجاب حكم في هذا المكان على غير العامد لذا كر القاصد إلى المعصية، وقال الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال رسول الله ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (٢) *

واختلف الناس في هذا فروينا من طريق وكيع عن المسعودي — هو عتبة بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله (٣) بن مسعود — عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر الأسدي أنه سمع عمر بن الخطاب ومعه عبد الرحمن بن عوف وعمر يسأل رجلا قتل ظييا وهو محرم؟ فقال له عمر: عمداً قتلته أم خطأ؟ فقال له الرجل: لقد تعمدت رميه وما أردت قتله فقال له عمر: ما أراك إلا أشرت بين العمد والخطأ اعمد إلى شاة فاذبحها فتصدق بلحمها وأسقهاها (٤) *

قال أبو محمد: فلو كان العمد والخطأ في ذلك سواء عند عمر وعبد الرحمن لماسأله عمر أعمداً قتلته أم خطأ؟ ولم ينكر ذلك عبد الرحمن لأنه كان يكون فضولا من السؤال لا معنى له *

(١) في النسخة رقم (١٦) «فإن عمل ذلك» (٢) رواه الطبراني عن ثوبان بإسناد حسن (٣) سقط لفظه ابن عبد الله من تهذيب

التهذيب (٤) أي أعط جلداه من تخذه سقاء، والسقاء ظرف الماء من الجلد اه نهاية

ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن علي عن الحسين المعلم عن قتادة عن أبي مدينة عن ابن عباس انه قال في المحرم بقتل الصيد ليس عليه في الخطأ شيء ، أبو مدينة — هو عبد الله ابن حصن السدوسي — (١) تابعي ، سمع أبا موسى . وابن عباس . وابن الزبير رضي الله عنهم . ومن طريق شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير انه سئل عن المحرم بقتل الصيد خطأ ؟ قال : ليس عليه شيء قال : فقلت له : عمن ؟ قال : السنة . قال أبو محمد : عهدنا بالمالكيين يجعلون قول سعيد بن المسيب اذا سأله ربيعة عن قوله في المرأة يقطع لها ثلاث أصابع لها ثلاثون من الابل فان قطعت لها أربع أصابع فليس لها إلا عشرون من الابل فقال له سعيد : السنة يا ابن أخي فجعلوه (٢) حجة لا يجوز خلافاً ، وقد خالف سعيد (٣) في ذلك عمر بن الخطاب . وعلى بن أبي طالب وغيرهما ، ثم لم يجعلوا هنا حجة قول سعيد بن جبير ان السنة هي أن ليس على المحرم بقتل الصيد خطأ ، ومعه القرآن والصحابة ، وهذا عجب جداً . ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن طاوس قال : لا يحكم الا على من قتله متعمداً كما قال الله عز وجل * وعن القاسم ابن محمد . وسالم بن عبد الله . وعطاء . ومجاهد فيمن أصاب الجنادب (٤) خطأ قالوا : لا يحكم عليه فان أصابها متعمداً حكم عليه وهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وصح عن مجاهد قول آخر وهو أنه انما يحكم على من قتل الصيد وهو محرم خطأ وأما من قتله عامداً ذا كرا لاحرامه فلا يحكم عليه ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : العمد والخطأ سواء يحكم عليه في كل ذلك ، وقد روى هذا القول أيضا عن عمر . وعبد الرحمن . وسعد . والنخعي . والشعبي *

قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع هو ما افترضه الله عز وجل علينا من الرجوع الى الله تعالى ورسوله ﷺ ، وشغب أهل هذه المقالة بأن قالوا : قد أوجب الله تعالى الكفارة على قاتل المؤمن خطأ فقسنا عليه قاتل الصيد خطأ * قال علي : هذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، ولكانوا أيضا قد فارقوا حكم القياس في قولهم هذا ، أما كونه خطأ فلأن من أصلهم الذي لا يختلفون فيه ان ما خرج عن حكم أصله فصار مخصوصا أنه لا يقاس عليه ،

(١) في النسخة رقم (١٤) والنسخة اليمنية : هو عبد الرحمن بن حصن السدوسي ، وما هنا موافق لكتاب الكشي للدولابي

ج ٢ ص ١٠٩ (٢) قوله « فجعلوه » ثابت في النسخ كلها وهو ان قوله « حجة » يبدو مفعول ثان لقوله قبل « يجعلون قول سعيد بن المسيب » الخ ، واتي بالمصنف لعل الفصل بين الفعل ومفعوله الثاني ، وقد تكرر ذلك من المصنف قبل ونبها عليه في تحقيقنا والله أعلم (٣) في النسخ كلها « سعيدا » بالنصب ، والذي يناسب الرفع وسعيد ، لأن المخالفة تنسب الى المتأخر والاقبل مكة وقد سبق في ص ١٢٩ لنا كلام في ذلك (٤) جمع جندب بضم الدال وفتحها هو ضرب من الجراد .

والأصل ان لاشئ على الناسى والمخطئ غفر عندهم لإيجاب الكفارة والدية على قاتل المؤمن خطأ عن أصله فوجب ان لا يقاس عليه ، وأيضا فانهم متفقون على ان لا يقسوا حكم الواطئ في نهار رمضان ناسيا على الواطئ فيه عمداً في إيجاب الكفارة عليهما ، وقتل الصيد أشبه بالوطء منه بقتل المؤمن لأن قتل المؤمن لم يحل قط ، ثم حرم بل لم يزل حراماً مأمناً أو مذولاً إن كان ولد على الاسلام ، وأما الوطء وقتل الصيد فكذا نأحل لئلا ، ثم حرما بالصوم وبالاحرام فجمعتها هذه العلة فاختاروا في قياس قاتل الصيد (١) خطأ على ما لا يشبهه ، وأما مخالفتهم للقياس هنا (٢) فان الحنفيين من أصلهم ان الكفارات لا يجوز ان توجب بالقياس ثم أوجبوا هنا بالقياس ، وأيضا فان الحنفيين والمالكيين قاسوا الخطأ في قتل الصيد على الخطأ في قتل المؤمن فأوجبوا الجزاء في كليهما ولم يقسوا قتل المؤمن عمداً على قتل الصيد عمداً (٣) فأوجبوا الكفارة في قتل الصيد عمداً ولم يوجبوا في قتل المؤمن عمداً وهذا تناقض وباطل ، وأيضا فلم يقسوا ناسى التسمية في التذكية على المتعمد لتركها فيها مع مجيء القرآن بالتسوية بين الأمرين هنالك ، وتفرق الحكم هنا ، والشافعيون فرقوا بين الناسى فيما تبطل به الصلاة وبين العامد ، وكذلك في الصوم وسأوا هنا بين الناسى والعامد وهذا اضطراب شديد * وقالوا : ليس تخصيص الله تعالى المتعمد بإيجاب الكفارة عليه بموجب ان المخطئ بخلافه وذكروا ما نحتاج به نحن ومن وافقنا منهم من النصوص في ابطال القول بدليل الخطاب *

قال أبو محمد : وهذا جهل شديد من هذا القائل لا تناذاً أبطلنا القول بدليل الخطاب لم نوجب القول بالقياس بل أبطلناهما جميعا والقياس هو ان يحكم للمسكوت عنه بحكم المنصوص عليه ، ودليل الخطاب هو أن يحكم للمسكوت عنه بخلاف المنصوص عليه ، وأما هم فقلونوا (٤) هنا ما شاءوا فرة يحكمون للمسكوت عنه بحكم المنصوص عليه قياساً ومرة يحكمون عليه بخلاف حكمه اخذاً بدليل الخطاب ، وكل واحد من هذين الحكمين مضاد للآخر ، وأما نحن فلا تتعدى القرآن ولا السنة ونوقف أمر المسكوت عنه فلا نحكم له بحكم المنصوص ولا بحكم آخر بخلاف حكم المنصوص لكن نطلب حكمه في نص آخر فلا بد من وجوده ولم نقل قط ههنا : انه لما نص الله تعالى على إيجاب الجزاء والكفارة على قاتل الصيد عمداً وجب أن يكون المخطئ بخلافه ومعاذ الله ان نقول : هذا لكن

(١) في النسخة رقم (١٤) «قتل الصيد» وما هنا يناسب ما تقدم قبل (٢) في النسخة رقم (١٤) «هذا» بدل ههنا

(٣) من قوله «فأوجبوا الجزاء في كليهما» الى هنا سقط من النسخة البتية خطأ ، وفي النسخة رقم (١٦) «خطأ» بدل فقط

وعمداء وهو غلط (٤) في النسخة رقم (١٦) «و» النسخة البتية «فأولوا» وفي النسخة رقم (١٦) «قلونوا» وهي تصحيف عن «قلونوا» وما هنا اظهر في المراد لان من يذهب تارة الى كذا وتارة الى كذا يكون متلوناً لا يثبت على حاله والله اعلم

قلنا : ليس في هذه الآية الا المتعمد وحده وليس فيها ذكر للمخطئ لا بإيجاب جزاء عليه ولا باسقاطه عنه فوجب طلب حكمه في نص آخر ، اذ ليس حكم كل شيء موجودا في آية واحدة ؛ وهذا هو الذى لا يعقل أحد سواه ، فاذا وجدنا حكمه حكمنا به اما موافقا لهذا الحكم الآخر واما مخالفا له ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد أسقط الجناح عن المخطئ ، ووجدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وأنه قد عفا عن الخطأ ، والسيان وذنم تعالى من شرع في الدين ما لم يأذن به ، فوجب بهذه النصوص ان لا يلزم قاتل الصيد خطأ أو ناسيا لاحرامه شرع صوم . ولا غرامة هدى . أو اطعام أصلا ، فظهر فساد احتجاجهم والله تعالى الحمد *

واحتجوا أيضا بان قالوا : لما كان متلف أموال الناس يلزمه ضمانها بالخطأ والعمد وكان الصيد ملكا لله تعالى وجب ضمانه بالعمد والخطأ *

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، ولكانوا أيضا قد اخطأوا فيه ، أما كونه خطأ فان الله تعالى فرّق بين حكم ما أصيب من أموال الناس وبين حكم ما أصيب من الصيد في الاحرام فجعل في أموال الناس المثل . أو القيمة عند عدم المثل ، وجعل في الصيد جزاء من النعم لا من مثله من الصيد المباح في الاحلال ، أو اطعاما أو صياما وليس شيء من هذا في أموال الناس فسووا بين حكمين قد فرّق الله تعالى بينهما ، وهذه جرأة شديدة وخطأ لا تحصى ، واما خطأهم فيه فان الخفيفين يجمعون على ان الكفارات لا يجوز ان تؤخذ قياسا وأوجبوا هنا قياسا والقوم ليسوا في شيء ، وانما هم في شبه اللعب ونعوذ بالله من الخذلان * وأما المالكيون فانهم قاسوا متلف الصيد خطأ على متلف أموال الناس عمدا وانما يجب عندهم في أموال الناس القيمة فقط ويجب عندهم في الصيد المثل من النعم . أو الاطعام . أو الصيام فقد تدرّكوا قياسهم الفاسد *

﴿ فان قالوا ﴾ اتبعنا القرآن قلنا : فالتزموا اتباعه في العامد خاصة واسقاط الجناح عن المخطئ ، ووجبوا ^(١) في الصيد القيمة كما فعل أبو حنيفة وطرد قياسه الفاسد ، وأيضا فان الخفيفين لا يرون ضمان ما ولدت الماشية المغصوبة إلا أن تستهلك الأولاد ويرى على من أخذ صيدا وهو محرم فولد عنده ، ثم مات الولد من غير فعله ان يضمن الأم والأولاد ، فابن قياسه الصيد على أموال الناس ؟ *

وأما الشافعيون فان الله تعالى قد حرم الخنزير وكل ذى ناب من السباع وكل ذى

(١) في النسخة اليمنية والنسخة رقم (١٦) « أو اوجبوا »

مغلب من الطير كما حرم الصيد في الاحرام وكل ذلك ملك لله تعالى ، ثم لا يوجبون على من قتل شيئاً من ذلك جزاءً فنقضوا قياسهم ، ﴿فان قالوا﴾ : لم يحرم قتل شيء من هذه قلنا : ولا أوجب الله تعالى الجزاء الا على المتعمد فاما التزموا النصوص كما وردت ولا تعدوا حدود الله واما اطرادوا قياسكم فأوجبوا الجزاء في التحذير ، وفي السباع ، وفي ذوات الخالب كما فعل أبو حنيفة ، فظهر أيضاً فساد اقوالهم جملة ، وبالله تعالى التوفيق ، وقال بعضهم : انما نص على المتعمد ليعلم أن حكم المخطئ مثله * .

قال أبو محمد : وهذا من أسخف كلام في الأرض ، ويلزمه أن يقول : ان الله تعالى انما نص على ان جزاء قاتل المؤمن عامداً في جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه ليعلم أن حكم قاتله مخطئاً مثله ، وإلا فقد ظهر كذب هذا القائل على الله عز وجل وافتراؤه على خالقه لاخباره عنه بالكذب والباطل ، ﴿فان قال﴾ : (١) قد فرق الله تعالى بين قاتل العمد وقاتل الخطأ قلنا : وقد فرق الله عز وجل بين كل مخطئ وكل عامد بقوله عز وجل : (وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) * .

قال علي : ما نعلم لهم تمويهاً غير هذا وهو كله ظاهر الفساد ، وبالله تعالى التوفيق * .
وأما قولنا : إن ذلك الصيد حرام أكله فلأن الله تعالى ساء قتلاً ونهى عنه ولم يرح لنا عز وجل أكل شيء من الحيوان الا بالذكاة التي أمر بها عز وجل ، ولا شك عند كل (٢) ذي حس سليم ان الذي امر الله تعالى به من الذكاة هو غير ما نهى عنه من القتل فاذا هو غيره فالقتل المنهى عنه ليس ذكاة ، واذا ليس هو ذكاة فلا يحل أكل الحيوان به ، وبالله تعالى التوفيق * .

﴿فان قيل﴾ : فهلا خصصتم العامد بذلك قلنا : نص الآية مانع من ذلك لأن الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) فعمم تعالى ولم يخص ، وسمى اتلاف الصيد في حال (٣) الحرمة قتلاً وحرمة ، ثم قال : (ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ماقتل من النعم) فأوجب حكم الجزاء على العامد خاصة بخلاف النهي العام في أول الآية * .
وأما بطلان احرامه بذلك فلأنه (٤) بلا خلاف معصية : والمعاصي كلها فسوق ، والاحرام يبطل بالفسوق كما ذكرنا قبل * . ومن شنع الأقوال وفسدها بطل المالكين الحج بالدفع من عرفه قبل غروب الشمس ولم يمنع الله تعالى قط من ذلك ولا رسوله عليه السلام ، ثم لم يطلوه بالفسوق الكبير الذي توعد الله تعالى أشد الوعيد فيه وهو قتل الصيد عمداً ، وأبطلوا هم

(١) في النسخة رقم (١٤) ، فان قالوا ، (٢) لفظه كل ، سقط من النسخة رقم (١٤) خطأ (٣) لفظه وحال ، سقط من النسخة

رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) ، وقانه ،

والخفيفون الاحرام بالوطء ناسيا ولم يطله الله تعالى قط بذلك ولا رسوله ﷺ ولم يطلوه (١)
 بقتل الصيد المحرم ، وأبطلوا هم والشافعيون الحج بالاكره على الوطء ولم يطله الله تعالى قط
 به ولا رسوله عليه السلام ولم يطلوه بقتل الصيد عمدا ، وبالله تعالى التوفيق *
 ٨٧٧ — مسألة — فلو ان كتابيا قتل صيدا في الحرم لم يحل أكله لقول الله تعالى :
 (وان احكم بينهم بما أنزل الله) فوجب ان يحكم عليهم بحكم الله تعالى على المسلمين ،
 وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٨ — مسألة — وأما المتعمد لقتل الصيد وهو محرم (٢) فهو مخير بين ثلاثة
 أشياء أيها شاء فعله ؟ وقد أدى ما عليه اما ان يهدى مثل الصيد الذي قتل من النعم وهي
 الابل . والبقر . والغنم ضأنها . وماعزها . وعليه من ذلك ما يشبه الصيد الذي قتل مما
 قد حكم به عدلان من الصحابة رضي الله عنهم أو من التابعين رحمهم الله ، وليس عليه ان
 يستأنف تحكيم حكيمين الآن وان شاء أطعم مساكين ، وأقل ذلك ثلاثة وان شاء نظر
 الى ما يشيع ذلك الصيد من الناس فصام بدل كل إنسان يوما *

برهان ذلك قول الله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا
 بالغ السكبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) فأوجب الله تعالى التخيير
 في ذلك بلفظة أو ، وأوجب من المثل ما حكم به ذوا عدل منا ، فصح ان صاحبين
 اذا حكما بمثل في ذلك فقد صار فرضا لازما لا يحل تعديه ، وكذلك صاحب والتابع
 ان لم يوجد فيه حكم صاحبين ، وكذلك حكم التابعين ان لم يوجد فيه حكم صاحب ،
 وأوجب تعالى طعام مساكين ، وهذا بناء لا يقع على أقل من ثلاثة في اللغة التي بها نزل
 القرآن ويقع على ثلاثة فصاعدا الى ما لا يقدر على احصائه الا الله عز وجل ؛ فكان
 لإيجاب عدد أكثر من ثلاثة قولاً على الله تعالى بلا برهان ، وهذا لا يجوز ووجب اطعام
 الثلاثة بنص القرآن لأقل ، فان زاد فهو تطوع خير ؛ ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل
 ونقطع بأنه تعالى لو أراد ان يلزم في هذا عددا محدودا من المساكين لا يوجب ظاهر
 الآية أو صفة من الاطعام لا يقتضيه ظاهر الآية لما أغفله عمدا ولانيه ولينه لنا في
 كتابه أو على لسان رسوله ﷺ كما بين عدد المساكين في كفارة قتل الخطأ .
 وكفارة العود للطهار . وكفارة الأيمان . وكفارة الوطء في رمضان . وكفارة حلق
 الرأس للأذى في الاحرام ، فاذ لم ينص تعالى هنا على عدد بعينه ولا على صفة بعينها فنحن
 نشهد بشهادة الله الصادقة أنه لم يلزم في ذلك غير ما اقتضاه ظاهر الآية يمين لا مجال للشك

(١) في النسخة رقم (١٤) ولم يطلوا ، وهو غلط (٢) في النسخة اليمنية وفي رقم (١٦) وهو حرم ، وهو بوزن زمن الحرام ،
 ولا يصح ان يكون بعض الحرام والاراء المهملة لان جمع ولا يصح هنا ،

فيه ولا يمكن سواه والحمد لله رب العالمين ^(١) وقال بعض الناس: كقولنا إلا أنه قال: ما أطعمهم
وأي مقدار أطعمهم اجزأه *

قال أبو محمد: وهذا باطل لأن الله تعالى قال: (أطعام مساكين) فلو حل على ظاهر
اللفظ لاجزأ أطعام حبة برة ^(٢) لمسكين أو حبة خردلة أو وزن ^(٣) حبة صبر أو شحم
حنظل، وهذا باطل لأن الله تعالى قال: (الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)،
وذكر تعالى عن إبراهيم أنه ذكر عن ربه عز وجل في حمله إياه هو (يطعمني ويسقيني)،
فإنما أراد عز وجل بذلك بلا شك ^(٤) ما أمسك الحياة وطرده الجوع بما يحل أكله لا بما
يحرم ولا بما هو وعدمه سواء؛ فصحيحنا أنه يشبع ثلاث مساكين بما يحل أكله، وهكذا
نقول ^(٥) في الاطعام في كفارة قتل الخطأ، وأما سائر ما فيه الاطعام فقد جاء مقدار
ما يطعم فيه منصوصا وهي أربعة مواضع فقط، الاطعام في وطره الأهل في نهار رمضان
عددا، والاطعام في الظهار، والاطعام في كفارة الأيمان، والاطعام في حلق الرأس
للبريض المحرم قبل محله؛ وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في الصيام: فإن الإشارة بلفظة ذلك إنما تقع في اللسان العربي الذي به
نزل القرآن على أبعد مذكور، وكان الصيد في هذه الآية أبعد مذكور فلم بذلك عدله
صياما ولا يكون عدله أصلا الا كما ذكرنا، وأما من قومه قيمة، ثم قوم القيمة طعاما،
ثم رأى عدل ذلك صياما فلم يوجب عدل الصيد وإنما أوجب عدل قيمته وليس هذا في
الآية فبطل القول به [جملة] ^(٦)، ثم نسأل من قال: بتقويم الهدى دراهم، أو طعاما
أي الهدى تقوم؟ وقد يختلف قيم النوق. والبقرة. والغنم فأى ناقة تقوم؟ أم أى
بقرة تقوم؟ أم أى شاة؟ وهذا الزام مضمحل بلا برهان؛ ثم نقول لمن قال بتقويم
الصيد: متى تقومه؟ أحيا أم مقتولا؟ فإن قالوا: مقتولا قلنا: هو عندكم جيفة ميتة
ولا قيمة للميتة، ثم هو أيضا منكم قول بلا برهان، وإن قالوا بل يقوم ^(٧) حيا قلنا:
وما برهانكم على ذلك وقيمته حيا تختلف فيكون حمار وحش يرغب فيه الملوك حيا فيغالون
به فإذا ذك لم يكن له كبير قيمة، ثم في أى المواضع يقوم؟ فإن قالوا: حيث أصيب
قلنا: فإن أصيب بفلاة لا قيمة له ^(٨) فيها أصلا؟ وكل ما قالوه فلا دليل *
قال أبو محمد: واختلف الناس ههنا في مواضع أحدها التخيير فقال قوم: هذا على

(١) سقطت هذه الجملة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) واليمين «حبة بر» وهو جمع بر من القمح وما هنا
انص على الوحدة (٣) في النسخة رقم (١٦) «أورق» وهو تصحيف (٤) سقط لفظا. بلا شك من النسخة رقم (١٤) خطأ (٥) في
النسخة رقم (١٦) «فكذلك القول» وما هنا اتم (٦) الزيادة من النسخة رقم (١٦) *
(٧) سقطت من النسخة رقم (١٦) جملة «بل يقوم» ومن النسخة اليمنية لفظا بل (٨) في النسخة رقم (١٦) «لها» وهو غلط *

الترتيب ولا يجزئه الا الهدى فان لم يجد فالأطعام فان لم يجد فالصيام * روينا هذا من طريق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال : اذا أصاب المحرم الصيد فان كان عنده جزاء ذبحه فان لم يكن عنده جزاء قوّم جزاؤه دراهم ، ثم قومت الدراهم طعاما فصام مكان كل نصف صاع يوما ، وانما جعل الطعام للصائم لانه اذا وجد الطعام وجد جزاؤه * ورويناه أيضاً عن ابراهيم النخعي . وعطاء . ومجاهد . وميمون بن مهران وهو قول زفر . وسفيان الثوري *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس كل شيء في القرآن ﴿أو﴾ فهو تخيير ^(١) ، وكل شيء (فمن لم يجد) فهو الأول فالأول * وروينا التخيير أيضاً عن عطاء . ومجاهد . وابراهيم . والزهري . وقنادة . وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ، واذا تنازع الناس فالرجع الى القرآن ، وحكم القرآن التخيير ، ولقد كان يلزم من قاس قاتل الصيد خطأ على العامد في ايجاب الكفارة أو على قاتل الخطأ ان يقيس حكم كفارة الصيد على كفارة القتل فيجعلها على الترتيب كما كفارة القتل على الترتيب والا فقد تناقضوا *

﴿ومنها﴾ ^(٢) استئناف التحكم فان الرواية جاءت عن طاوس انه يستأنف الحكم ويحكمان بحكم يومهما ولا ينظران الى حكم من مضى ، فان مالكا . وابن أبي ليلى . والحسن ابن حي . والثوري قالوا : لا بد له ^(٣) من استئناف تحكم حكيم ، ثم اختلفوا فقال مالك : الخيار الى المحكوم عليه لا الى الحكمين ، ويقول لهما : لا تحكم عليّ الا بالأطعام ان شاء أو بالصيام ان شاء أو بالجزاء ان شاء ، وقال ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والحسن وابن حي : الخيار في ذلك الى الحكمين لا الى المحكوم عليه * وقال مالك : لا يجوز للحكمين ان يحكما بغير حكم من مضى ، وقال ابن حي : ان كان حكم اليوم أكثر من حكم من مضى حكم بحكم اليوم وان كان حكم اليوم أقل من حكم من مضى حكم بحكم من مضى * وقال أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان : لا يستأنف الحكم اليوم ، قال الشافعي . وأبو سليمان : انما هو ما حكم به السلف لا يجوز تجاوزه *

قال أبو محمد : والله تعالى أوجب ما حكم به في ذلك ذوا عدل منا فاذا حكم اثنان من السلف فقد أوجب الله تعالى الطاعة لما حكما به فاستئناف تحكم آخرين لا معنى له لانه لم يوجهه قرآن . ولا سنة . ولا إجماع فهو عمل فارغ فاسد لا فائدة فيه أصلا ، ثم قول

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وهو محرم بخير ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، ورواه ، وهو غلط لأن مرجع الضمير الى مواضع وهو جمع وليكون على نسق ما بعده (٣) لفظة له ، سقطت من النسخة رقم (١٤) خطأ .

مالك : ان الخيار الى المحكوم عليه خطأ مكرر إذ لو وجب تحكيم حكيم لاتجب طاعتها فيما حكما به مما جعل الله تعالى اليها الحكم به لكان ذلك عملا فاسدا ، فان موهوا بالحكمين بين الزوجين فلم يجعل الله تعالى قط اليها فرقة ^(١) ولا إيجاب غرامة وانما جعل تعالى اليها الاصلاح ليوفق الله تعالى بينها فقط *

ومنها * ان بعض من ذكر نارأى التحكيم في الاطعام . والصيام ، وهذا خطأ لأن الله تعالى لم يوجب التحكيم في ذلك الا في الجزاء بالهدى فقط هذا هو نص الآية ، ثم القائل : بهذا قد خالف ما جاء عن ابن عباس . وغيره من الحكم في الاطعام . والصيام فتناقض * ومنها مقدار الاطعام ، والصيام فعن ابن عباس كما ذكرنا أنفا ان يقوم الجزاء من النعم دراهم ، ثم تقوم الدراهم طعاما فيصوم بدل كل نصف صاع يوما * وعن ابن عمر أيضا كذلك ، وكلاهما لا يصح عنهما ، فدل هذا على أن الاطعام يكون لكل مسكين نصف صاع * وعن ابن عباس أيضا قول آخر وهو ان قتل نعامه . أو حمار وحش فبدنة من الابل فان لم يجد أطعم ثلاثين مسكينا ، فان لم يجد صام ثلاثين يوما ، أو الاطعام مدمم فقط ، فان قتل ابلا ^(٢) أو نحوه فبقرة ، فان لم يجد أطعم عشرين مسكينا ، فان لم يجد صام عشرين يوما ، فان قتل ظليبا ^(٣) فشاة ، فان لم يجد فاطعام ستة مساكين ، فان لم يجد صام ثلاثة أيام *

قال أبو محمد : مانع من أحد من الصحابة رضي الله عنهم قوله غير هذه التي ذكرنا ^(٤) * وروينا عن مجاهد أن يحكم في ذلك بهدى فان لم يجده قوّم الهدى طعاما ، ثم قوّم الطعام صياما لكل مسكين مدّان ومكان كل مسكين صوم يوم * وعن ابراهيم نحوه هذا * وعن الحسن مثله أيضا * وعن عطاء يقوم الجزاء طعاما ، ثم يصوم بدل كل مدّ يوما ، فان وجد الطعام قبل أن يفرغ من الصوم أطعم * وروينا عنه أيضا بدل كل نصف صاع صيام يوم * وعن ميمون بن مهران ان صيام يوم بدل كل ^(٥) مسكين يوما * وعن أبي عياض وهو تابعي روى عن معاوية قال : أكرّ الصوم في ذلك واحد وعشرون يوما ؛ وصح عن سعيد بن جبير أنه قال : الصوم في فدية الصيد من ثلاثة أيام إلى عشرة

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وفدية ، وهو تصحيح (٢) بعض الممزة وفتحها مع فتح اليا ، وتشديدها فيها ، وقيل : ابل بفتح الميمزة وكسر اليا المشددة كسيد الذكر من الاوعال شبه يقر الوحش ، وهو اذا عاف من الصياد رمى نفسه من رأس الجبل ولا يتضرره (٣) هو الغزال ينقل ابن خلكان جعفر الصادق رضي الله عنه سال ابا حنيفة الثمان ما تقول في محرم كسر زباجة غطي فقال يا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا أعلم ما فيه فقال : ان الظبي لا يكون رباعيا وهو ثني ابد (٤) في النسخة اليمنية قول لا غير هذه التي ذكرناه ، وفي النسخة رقم (١٦) وقول لا غير هذا الذي ذكرناه (٥) في النسخة رقم (١٤) وصيام بدل كل ، والخ وفي النسخة اليمنية وان صيام بدل كل ، الخ ، وما هنا اجمعها واظهرها

أيام ما نعلم عن تابع في هذا غير ما ذكرنا ، وقال الليث : لا يتجاوز في ذلك بالصوم ستين يوماً ، وقال أبو حنيفة : يقوم الصيد دراهم فيبتاع بها طعاماً فيطعم كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع شعير أو زبيب ، أو يصوم بدل كل مسكين يوماً ، وهو قول الثوري ، وبه قال مالك إلا أنه قال : يطعم [لكل مسكين] ^(١) مدامداً أو يصوم بدل كل مدي يوماً ، وقولهم : بتقويم الصيد لأنعله قبلهم عن أحد وإنما قال من ذكرنا قبل : بتقويم الهدى وهو الجزاء ، وقال الشافعي : يقوم الجزاء لا الصيد دراهم ، ثم تقوّم الدراهم طعاماً فيطعم مدياً أو يصوم بدل كل مدي يوماً ، وقال أبو ثور : الاطعام ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، والصيام ثلاثة أيام فقط *.

قال أبو محمد : أما ابن عباس فقد اختلفت أقواله في ذلك وليس بعضها أولى من بعض ، وكلها قد خالفها ^(٢) أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وهم يعظمون خلاف صاحبها إذا وافق تقليدهم لأن في أحد قوله الترتيب وهم لا يقولون به ، وفيه أن يقوم الجزاء ولا يقول أبو حنيفة ولا مالك به . وفيه عنه وعن ابن عمر مكان كل نصف صاع يوماً ولا يقول مالك . ولا الشافعي به ، وأما قوله الثاني فكلهم مخالفون له جملة ولا يعرف فيما ذكرنا لابن عباس وابن عمر مخالف من الصحابة رضي الله عنهم *.

قال علي : لم نجد شيئاً من هذه الأقوال برهاناً من قرآن . ولا سنة ، ولا حجة إلا فيهما ، ولا أخش قولاً ممن استسهل خلاف ابن عباس برأى نفسه ^(٣) أو برأى تابع قد خالفه غيره من التابعين ، ثم ينكر علي من خالفه التزاماً للقرآن ، ونحن راضون مسرورون بهذه القسمة من الله تعالى لنا ولهم ، لا أعدمنا الله تعالى ذلك بمنه [وفضله] ^(٤) آمين ، والتابعون مختلفون كما ذكرنا فمن تعلق ببعض قوله لواحد ^(٥) منهم بلا نص في ذلك فقد خالفه نفسه وغيره من التابعين المذكورين في قوله أخرى في المسألة بعينها وإنما هم سبعة فقط مختلفون متنازعون ، مجاهد وعطاء . وإبراهيم . والحسن . وأبو عياض . وسعيد ابن جبير . وميمون بن مهران *.

وأما قول أبي حنيفة . وسفيان . ومالك . والشافعي فمع اختلافهم وتنازعهم فلا برهان ^(٦) لواحد منهم على صحة دعواه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا قياس . ولا من تابع موافق لواحد منهم في قوله كله في ذلك * وأما الليث فإنه قاس الصيام في ذلك على الصيام في قتل النفس ، ولقد كان يلزم من قاس إيجاب الكفارة في قتل الصيد خطأ على وجوبها في قتل المؤمن خطأ أن يقيس الصيام في

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) والنسخة اليمنية وقد خالفه ، (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وراى

أبي حنيفة ، وهو غلط (٤) الزيادة من النسخة اليمنية (٥) في النسخة رقم (١٦) ، وواحد (٦) في النسخة رقم (١٦) فلا برهان *.

هذه على الصيام في ذلك كما فعل الليث ، ولا سيما من لم يبلغ دية العبد والأمة إلى دية الحر^١ .
والحرّة؛ ومن جعل للفرس سهما وقال : لا أفضل بهيمة على انسان ، ثم فضل البهاائم ههنا
على الناس في الصيام عن نفوسها *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ولو كان حقا لكان ههنا باطلا لأن الله تعالى
أوجب في جزاء الصيد مثلا من النعم أو اطعاما ولم يوجب شيئا من ذلك في قتل المؤمن
خطأ^٢ بل أوجب هنالك دية . وعق رقبة ولم يوجبها ههنا ، فكيف يستجيز أحد قياس
شيء على شيء قد فرّق الله تعالى بين حكميهما ؟ *

وأما أبو ثور فإنه قاس الاطعام . والصيام في جزاء الصيد على الاطعام . والصيام في
فدية حلق المحرم رأسه للأذى يكون به والمرض *

قال على : وهذا قياس والقياس كله باطل؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل
لأن قاتل الصيد عاص لله تعالى فاسق آثم ، ثم متوعد أشد^(١) الوعيد ، وحالق رأسه
لمرض به مطيع محسن مأجور فكيف يجوز قياس أحدهما على الآخر وليس مثله ؟ ثم
ان الله تعالى قد فرّق بينهما فجعل في جزاء الصيد تحكيم حكيمين ولم يجعل ذلك في حلق
رأسه ، وهذا بين ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن اسحاق بن راهويه أنه ذكر له قول أحمد في مسألة فقال : أحسن
ما كنت اظن ان أحدا يوافقني عليها ، فلم ينكر أبو يعقوب رحمه الله القول بما لا يعلم
به قائل اذا وافق القرآن ، أو السنة لا كمن ينكر هذا ، ثم يأتي بأقول من رأيه مخالفة^(٢)
للقرآن والسنة لا يعرف^(٣) ان أحدا قال بها^(٤) قبله ، وفي قول كل من ذكرنا من
أبي حنيفة . ومالك . والليث . والشافعي . مالا يعرف ان احدا قال به قبل كل واحد
منهم من التقسيم الذي قسموه ، فتنيع القرآن ، والسنة أولى بالحق *

﴿ومنها﴾ ما هو المثل الذي يجزى به الصيد من النعم فإن الرواية جاءت كما روينا من
طريق ابن أبي شيبة نا عائد^(٥) بن حبيب عن عطاء . ومجاهد . وابراهيم قالوا جميعا :
اذا أصاب المحرم صيدا حكم عليه بثمنه فاشترى به هديا فان لم يجد قوم طعاما فصدق به
على كل مسكين نصف صاع ، فان لم يجد صام لكل صاع يومين ، وقد صح عن عطاء .
ومجاهد . وابراهيم غير هذا ، وهو أنهم قالوا : الجزاء بالمثل من النعم لا بالقيمة ، وهكذا
روينا عن عثمان . وعمر . وعلي . وعبد الرحمن بن عوف . وسعد بن أبي وقاص . وجابر

(١) في النسخة رقم (١٦) وشره وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم (١٦) بأقول من رواية مخالفة ، وفي النسخة اليمنية وسم يأتي
بأقول مخالفة هو الصحيح ما هنا (٣) في النسخة رقم (١٤) «لا يعلم» (٤) في النسخة رقم (١٦) «قال به» وهو غلط (٥) في
النسخة رقم (١٦) «عائد» بالبدال المهملة وهو غلط .

ابن عبد الله . وابن عباس . ومعاوية . وابن مسعود . وطارق بن شهاب . وعبد الله بن عمر . وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ، وكذلك أيضا عن ذكرنا من التابعين ، وعن شرح . وسعيد بن جبير . وغيرهم . وهو قول مالك . وسفيان الثوري . والشافعي . وابن حنبل . وابن أبي ليلى . وأحمد . وإسحاق . وأبي ثور . وأبي سليمان وغيرهم *

فأما أبو حنيفة بقوله لم يسمع بأوحش منه في هذا الباب وهو أنه قال : من قتل صيدا وهو محرم فإنه يقوم الصيد دراهم ، ثم يتباع بتلك الدراهم ما بلغت من البدي ولا يجزى في ذلك إلا الجذع من الضأن فصاعداً ، والثني من الأبل ، والبقر ، والماعز فصاعداً ، فإن وجد بتلك القيمة هدين أو ثلاثة أو أربعة لزمه أن يهدي كل ذلك هكذا يفعل في الظبي والنعام . وحمار الوحش . والأيل . والبقرة الوحشية . والضب . واليربوع ^(١) . والحمامة . وغير ذلك ، فإن لم يبلغ قيمة ذلك هديا ابتاع به طعاما فأطعم كما ذكرنا عنه قبل ، فإن قتل فيلا لم يتجاوز بالهدي في جزائه شاة واحدة ، وكذلك أن قتل قرداً ، ويجزى الخنزير البري أن يقتله ، فليت شعري كيف يقوم الخنزير ؟ * وقال صاحبه زفر : يقوم الصيد فإن بلغت قيمة النعام أكثر من بدنة لم يتجاوز بها بدنة واحدة فإن بلغت قيمة حمار الوحش . وثور الوحش . والأيل . والأروى ^(٢) . أكثر من بقرة لم يتجاوز بها بقرة واحدة ، فإن بلغت قيمة الثيل ^(٣) . والغزال . والظبي . والأرنب . والوبر . ^(٤) . واليربوع . والضب . والحمامة . والحجلة . والقطاة ^(٥) . والدبسي ^(٦) . والحباري ^(٧) . والكروان ^(٨) . والكركي ^(٩) . والدجاجة الحبشية أكثر من شاة واحدة لم يتجاوز بها شاة واحدة ، فإن لم يبلغ شيء من ذلك ثمن هدى ابتاع به طعاما كما قال أبو حنيفة * وخالفها أبو يوسف . ومحمد بن الحسن فرأيا الجزاء بالمثل كما قال سائر الناس *

(١) الضب يفتح الضاد المعجمة حيوان بري ، ومن خصوصياته أنه لا يرد الماء ويعيش سبعة أشهر فصاعداً ، ويقال : إنه يبول في كل أربعين يوماً قطرة ولا ينقطع له سن . واليربوع يفتح اليا المشددة تحت حيوان طويل الرجلي قصير الدين جد لونه كونه الغزال (٢) هو جمع كثرة للأروية وتجمع على أروى وهي غنم الجبل (٣) هو بالثاء المثناة تبعدها ياء مشددة تحت الذك المسن من الأوعال (٤) يفتح الواو وتسكين اليا بالموحدة دوية أصفر من السنور (٥) طائر معروف واحد يجمع أيضا على قطاة فقلوات وقلبات (٦) يفتح الدال المهملة وتسكين السين المهملة ، ويقال لها أيضا الدبسي يفتح الدال طائر صغير منسوب إلى دبس الرطب لأنهم يغيرون في النسب كالدهري والسلي ، والدبس من الطير والخيل انتهى في لونه غيرة بين السوداء والحررة (٧) هو بعض الحمامة المهملة وفتح الباء المحوطة طائر معروف هو اسم جنس يقع على الذكور والأنثى واحد وجمعه سوا (٨) هو يفتح الكاف والراء المهملة طائر يشبه البط لا ينال الليل سمي بضده من الكروال التي كراوة (٩) هو بعض الكاف وسكون الراء المهملة طائر كبير معروف والجمع الكراكي *

قال أبو محمد : قول أبي حنيفة . وزفر في غاية الفساد ، ومخالف للقرآن ^(١) والسنة لأن الله تعالى قال : (جزاء مثل ماقتل من النعم) . ولم يقل تعالى : لجزاء قيمة مثل ماقتل من النعم ، ولا تدل الآية على ذلك أصلاً ولا تحتمله بوجه من الوجوه ، وصح عن النبي ﷺ في الضيع كبش ولم يجعل فيها قيمة ، وقد وجدنا قيمة الحمامة الهادية ، والمقلين المغردين بلغ عشرات الدنانير ، فعلى قول أبي حنيفة يكون جزء كل واحد منهما من الهدى أكثر من جزء الحمار الوحشى . والنعامة من الهدى ، فهذا مع خلاف القرآن تخليط فاحش ثم سائر تقسيمه المذكور فهو شيء لم يحفظ عن أحد من أهل الاسلام قبله ، وقد وقف أبو يوسف أبا حنيفة على أن هذا الباب قد رويت فيه آثار مؤثرة فلم يلتفت إلى ذلك وقال : إنما تتبع القرآن *

قال أبو محمد : فوالله ما وفق في هذا لاتباع القرآن ولا لاتباع أحد من السلف ، وقد أطلقوا القول بأنه قد بلغهم ذلك عن ابن عباس . وإبراهيم *
قال أبو محمد : وهذا إطلاق فاسد ^(٢) إنما جاء عن إبراهيم . وعطاء . ومجاهد أن يقوم الصيد فقط وجاء عنهم خلافه ، وأما ابن عباس فلم يأت عنه إلا ما ذكرنا قبل فقط ما قد خالفوه كله ، ولقد أقدم بعضهم فقال : القيمة أعدل *

قال على : كذب الآفك الآثم ولا كرامة أن تكون القيمة أعدل من المثل من النعم الذى أمر الله تعالى به بل القيمة في ذلك جور وظلم ، وإنما هو أصل بنوه على أصل آخر لم يفسد وهو أن يحكم فيما أنف من أموال الناس مما لا يكال ولا يوزن بالقيمة لا بالمثل . وهذا راد منهم للخطأ على الخطأ ، وما الواجب في كل ذلك إلا المثل بنص القرآن والسنة *
قال أبو محمد : فإذ قد بطلت هذه التخليط فالواجب الرجوع إلى القرآن وما حكم به رسول الله ﷺ ، وما حكم به العدول من الصحابة . والتابعين رضى الله عنهم كما أمر تعالى باتباعهم ههنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٧٩ — مسألة — وفي النعامة بدنة من الابل ، وفي حمار الوحش . وثور الوحش . والأروية العظيمة . والأيل بقرة ، وفي الغزال . والوعل . ^(٣) والظبي عنز ، وفي الضب . واليربوع . والأرنب وأم حنين ^(٤) جدى ، وفي الوبر شاة ، وكذلك في الورل ^(٥) .

(١) في النسخة رقم (١٤) وهو مخالف للقرآن ، وفي النسخة رقم (١٦) وهو مخالف للقرآن . (٢) في النسخة رقم (١٦) وقال أبو محمد : وهذه إطلاق فاسدة ، وفي النسخة رقم (١٤) سقط جملة . قال أبو محمد : (٣) هو بفتح الواو وكسر العين المهملة الأروية وهو الثيس الجبل والاثى تسمى أروية وهي شاة الوحش ، واجتمع أوعال ووعول (٤) هي بحاء مهملة مضمومة وباء موحدة مفتوحة مخففة تسمى ابن عرس وابن آوى . سميت بذلك من الحب تقول فلان به حبين فهو احبناى مستغنى فشببت بذلك لكبر بطنها وهي على خلقه الحر باء غير الصدر (٥) هو بفتح الواو والراء المهملة واللام في آخره دابة على خلقه الضب إلا أنه أعظم منه ، واجتمع اورال وورلان والاثى ورلة

والضبع . وفي الحمامة وكل ماعب وهدر من الطير شاة ، وكذلك الجبارى والكركى والبلدج . والأوز البرى . والبرك ^(١) البحرى ، والدجاج الحبشى . والكروان *
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (فجزاء مثل ما قتل من النعم) فلا يخلو المثل من أن يكون من جميع الوجوه ، أو من وجه واحد ، أو من أغلب الوجوه ، فوجدنا المماثلة من جميع الوجوه معدومة من العالم جملة لأن كل غير ين فليسماثلين في تغايرهما فبطل هذا القسم ، ثم نظرنا في المماثلة من أقل الوجوه وهو وجه واحد فوجدنا كل ما في العالم لا تحاش شيئاً فهو يماثل كل ما في العالم من وجهه ولا بدّ وهو الخلق ، لأن كل ما في العالم — وهو ما دون الله تعالى — فهو مخلوق فبطل هذا القسم أيضاً ، ولو استعمل لاجزأت العنز بدل الحمار ^(٢) الوحشى والنعام لانهما حيان مخلوقان معا ، وهذا ما لا يقوله أحد فلم يبق إلا القسم الثالث وهو المماثلة من أغلب الوجوه وأظهرها وإذا لم يكن في المسألة إلا أقوال محصورة فبطلت كلها إلا واحداً فهو الحق بلا شك ، فهذا موجب القرآن ، ووجدنا رسول الله ﷺ قد حكم في الضبع بكبش فعلبنا يقينا انه عليه السلام اتما بين لنا ان المماثلة انما هي في القدر ^(٣) وهيئة الجسم لأن الكبش أشبه النعم بالضبع ، وبهذا جاء حكم السلف الطيب رضى الله عنهم *
 رويانا من طريق جرير بن حازم عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن ابن أبي عمار عن جابر بن عبد الله « قال : سألت رسول الله ﷺ عن الضبع فقال : هو صيد وجعل فيه كبشا إذا صاده المحرم » * ومن طريق سفيان بن عيينة أنا أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : حكم عمر بن الخطاب في الضبع كبشا * ومن طريق حماد ابن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن رباح ان عبد الله بن عمر حكم في الضبع كبشا *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه سمع ابن عباس يقول : في الضبع كبش * وعن علي بن أبي طالب . وجابر بن عبد الله قالا جميعاً : في الضبع كبش ، فهم عمر . وعلى . وجابر . وابن عمر . وابن عباس وقد بلغ ابن الزبير قول عمر هذا فلم يخالفه ، وهو قول عكرمة . والشافعى . وأبي سليمان * ومن طريق ابن جريج عن عطاء الخراسانى عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب . وعثمان . وعلى بن أبي طالب . وزيد بن ثابت قالوا في النعام : بدنة من الابل * ومن طريق ابن جريج عن عطاء ان ابن عباس . ومعاوية قالا : في النعام بدنة يعنى من الابل وهو قول طاوس . وعطاء . ومجاهد . وعروة بن الزبير . وابراهيم النخعى ، وهو قول مالك . والشافعى . وأبي سليمان ، ولا شيء أشبه بالنعام

(١) البركة بالضم ظائر من بطور الماء ايض والجمع برك وبراك وباق ما ذكره تقدم تفسيره ص ٢٢٦ (٢) في النسخة رقم (١٦) وعن الحارث (٣) في النسخة رقم (١٦) في القدر *
 (٢) في النسخة

من الناقة في طول العنق، والهيئة، والصورة * وروينا عن ابن مسعود في حمار الوحش بدنة أو بقرة، وعن ابن عباس فيه بدنة، وعن إبراهيم فيه بدنة، وعن عطاء فيه بدنة، وقد روى عن عطاء أيضاً فيه بقرة، والرواية في ذلك عن ابن عباس لاتصح ولا عن ابن مسعود لأنه مرسل عنه، وروى ابن أبي نجيح عن مجاهد، وروى ابن جريج عن عطاء، قال جميعاً: في حمار الوحش بقرة، وفي بقرة الوحش بقرة، قال عطاء: وفي الأروى بقرة، وقال مجاهد: (١) في القادر العظيم (٢) من الأروى بقرة، وهذا صحيح عنهما وهما ذوا عدل منا، فوجدنا حمار الوحش أشبه بالبقرة منه بالناقة لأن البقرة وحمار الوحش ذوا شعر وذنب سابع وليس لهما سنّان، والناقة ذات وبر وذنب قصير وسنّان فوجب الحكم بالبقرة لقوة المائلة؛ وروى عن ابن عباس في الأيل بقرة وبه يقول الشافعي، وفي الثيل بقرة وهو قول جماعة من السلف، وفي الوبر شاة وهو قول عطاء. والشافعي، وعن عمر ابن الخطاب. وعطاء في الغزال شاة *

قال أبو محمد: الشاة تقع على الماعزة كما تقع على الضانية، وعن سعد. وعبد الرحمن ابن عوف في الظبي تيس، وعن عمر بن الخطاب. وزيد بن جابر في الضب جدى راع، وعن زيد بن عبد الله. وطارق بن شهاب مثله أيضاً * فقال (٣) مالك. وأبو حنيفة لا يجوز هذا، وروى عن عطاء في الضب شاة، وعن مجاهد في الضب حفنة من طعام، وهذا كله لا شيء لأن خلاف حكم عمر. وطارق ومن معها لا يجوز خلافه لأنهم ذوو عدل منا مع موافقتهم القرآن في المائلة، وقول عطاء حادث بعدهم؛ وقول مجاهد كذلك مع خلاف قولها، وقول مالك للقرآن، وبقول عمر يقول الشافعي. وأبو سليمان. وأبو يوسف. ومحمد بن الحسن. وأحمد وغيرهم، وعن عمر في الأرنب عناق وهي الجدى، وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي. وعمرو بن حبيشى. وابن عباس مثله، وهو قول الشافعي. وأحمد. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي سليمان وغيرهم، قال أبو حنيفة (٤). ومالك لا يجوز تخالفوا كل من ذكرنا، والمائلة المأمور بها في القرآن * وعن عمر. وابن مسعود. ومجاهد في البربوع سحلة أو جفرة وهما سواء وهو قول الشافعي. وأحمد. وأبي يوسف. ومحمد بن الحسن. وأبي سليمان وغيرهم، وروينا عن عطاء لم أسمع فيه بشيء، وعن الزهري فيه حكومة، وعن إبراهيم فيه قيمته، وهذا كله ليس بشيء، وقال مالك في الأرنب. والضب. والبربوع قيمته يبتاع به طعام، وهذا خطأ لم يوجه القرآن، ولا السنة، ولا قول صاحب، ولا إجماع، ولا قياس *

(١) في النسخة رقم (١٦) وعطاء. وهو غلط بدليل قوله بعد هذا صحيح عنهما أي عن عطاء ومجاهد (٢) في النسخة البيهقي في النادر العظيم (٣) في النسخة رقم (١٦) وقال، بالواو لا بالفاء. (٤) في النسخة رقم (١٦) وقال،

﴿فان قالوا﴾: فسنا على الأضاحى لايجوز فيه الجذع من غير الضأن ولا مادون الجذع من الضأن قلنا : القياس باطل، ثم لو كان حقا لكتنم أول مخالف لهذا القياس لانكم تقولون: ان الكبش . والتيس أفضل في الأضاحى من الابل والبقر وان الذكر فيها أفضل من الأنثى ، وتقولون في الهدى كله : ان الابل ، والبقر أفضل من الضأن والماعز ، وان الاناث أفضل فيها من الذكور ، فرقة تقيسون حكم بعض ذلك على بعض ؛ ومرة تفرقون بين احكامها بلا نص ولا دليل ، ﴿فان قالوا﴾ : قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : لايجزى جذعة عن أحد بعد أبي بردة قلنا : نعم، والذي أخبر بهذا هو الذى أخبرنا عن ربه تعالى بايجاب مثل الصيد المقتول من النعم ، وليس بعض كلامه أولى بالطاعة من بعض بل كله فرض استعماله ولايجوز ترك شيء منه لشيء ، وبالله تعالى التوفيق ، ولم يبق قط عليه السلام عن مادون الجذع باسمه لكن لما كان بعض مادون الجذع لايقع عليه اسم شاة لم يجز فيما جاء فيه النص بايجاب شاة فقط ، وأما الجذعة فلا تجزى في جزاء الصيد أيضا لأن النهى عنها عموم الاحيث أوجبت باسمها وليس ذلك الا في زكاة الابل ، والبقر فقط مع ان الجذع من الضأن . والماعز . والابل . والبقر لاعمى لمراعاته في جزاء الصيد انما يراعى المثل في القدر والصورة لا ما لا يعرف الا بعد فرقة (١) الأسنان، فصح ان الجذعة لا تجزى في جزاء الصيد ، وبالله تعالى التوفيق ، وروينا عن عطاء في الورل شاة *

قال أبو محمد : ان كان عظيما في مقدار الشاة فكذلك والا ففيه وفي القنفذ جدى صغير ، وعن عمر . وعثمان . وابن عباس . وابن عمر في الحمامة شاة ، وهو قول مالك . والشافعى . وأبي سليمان . وأحمد ، وقال الشافعى . وأبو سليمان : كل ما يعجب كما تعب الشاة ففيه شاة بهذه المائلة ، وروينا عن ابن عباس في الدبسى ، والقمرى ، والحبارى ، والقطة ، والحجلة شاة شاة ، وروينا عن عطاء في كل ذلك مثل هذا أيضا ، وكذلك في الكروان ، وابن الماء ، وروينا عن القاسم . وسالم ثلث مدخير من حجلة *

قال أبو محمد : لايجوز ههنا خلاف ماحكم به ابن عباس . وعطاء *

قال على : وعن عطاء في الهدد درهم ، وفي الوطواط ثلثا درهم ، وفي العصفور نصف درهم ، وعن عمر في الجرادة تمر ، وعن سعيد بن جبير مثل ذلك ، وقال آخرون : لا شيء فيها لأنها (٢) من صيد البحر ، وهذا خطأ لأنها ان غمست في البحر ماتت ، وعن كعب في الجرادة درهم *

قال أبو محمد : انما أمر الله تعالى بتحكيم في الجزاء من النعم لا في الاطعام ولا في الصيام ،

(١) يقال فرت الفرس أفره - بالضم - فرا اذا فرت الى اسنانها (٢) في النسخة رقم (١٦) دوى، وما هنا تم *

فلا يجوز التحكيم في هذين العملين ، وإنما هو ما أمر الله تعالى به في ذلك وهو ما ذكرنا قبل ، فكل ما كان له مثل من صغار النعم جزى به وما لم يكن له مثل من كبار النعم ولا صغاره فأنما فيه فدية طعام مساكين كما قال عز وجل : (أو عدل ذلك صياماً) لأن من المحال أن يوجب الله تعالى جزاء صيد بمثله من النعم وهو لا مثل له منها لأن هذا تكليف مائس في الوسع والله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ، فاذ لاشك في هذا فلا شك أيضاً في أن الله تعالى قد علم أن من جزاء الصيد الذى خلق صغيراً جداً كصغار المصافير والجراد فلم يجعل في كبير الصيد وصغيره إلا فدية طعام مساكين أو عدله صياماً ، فوجب في الجرادة فما فوقها إلى النعامة ، وفي ولد أصغر الطير إلى حمار الوحش أطعام ثلاثة مساكين فقط ، وأما الصيام فلا صيام في الإسلام أقل من صوم يوم ، ففي كل صغير منها صوم يوم فقط ، فإن كان يشبع بكبير جسمه انسانين أو ثلاثة فأكثر فلكل آكل صوم يوم كما نص الله تعالى ، ﴿فإن قيل﴾ : أن هذا قول لا يحفظ عن أحد من سلف قلنا : نحن لا ندعى الاحاطة بأقوال الصحابة جميعهم والتابعين كلهم فمن بعدهم من العلماء بل نقول ونقطع : أن من ادعى الاحاطة بأقوالهم فقد كذب كذباً متيقناً لاختفاء به ولا تنكر القول بما أوجه القرآن أو السنة وإن لم تعرف رواية عن انسان بعينه بمثل ذلك لأن الله تعالى لم يقل لنا قط ولا رسوله ﷺ : لا تقولوا بما في القرآن والسنة حتى تعلموا أن انساناً قال بما فيهما ، بل هذا القول عندنا ضلال وبدعة وكبيرة من أكبر الكبائر وإنما قال تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلاً ما تذكرون) *

والناس قد اختلفوا في الجراد فروينا من طريق حماد بن سلمة عن أبي الميزم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ «الجراد من صيد البحر» * ومن طريق أبي داود نا محمد بن عيسى عن حماد عن ميمون بن جابان عن أبي رافع عن أبي هريرة مسنداً مثله (١) * وعن كعب أنه قال لعمر : يا أمير المؤمنين إن الجراد نثر حوت ينثره في كل عام مرتين ، وأباح أكله للحرم وصيده ، فهذا قول * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو بشر عن يوسف بن ماهك قال كعب : ذكر لعمر أني أصبت جرادتين وأنا محرم فقال لي عمر : مانويت في نفسك؟ قلت : درهمين فقال عمر : تمرتان خير من جرادتين امض لما نويت في نفسك ، فهذا عمر . وكعب جعلنا في الجرادة درهما فهذا قول آخر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب أنه قال في محرم أصاب جرادة : تمره خير من جرادة * ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله الطحان عن محمد بن عمرو

(١) هو في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠٩ ، وقال الحافظ المنذرى : ميمون بن جابان لا يحتج به وسيضعف المصنف قريباً .

ابن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه حكم في الجرادة تمرة ، فهذا قول ثالث * ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن القاسم بن محمد قال : أفتى ابن عباس في جرادة يصيبها المحرم بأن يتصدق بقبضة من طعام * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن شعيب عن علي بن عبد الله البارق عن ابن عمر قال في الجرادة اذا صادها المحرم : قبضة من طعام * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد ابن المسيب قال في الجرادة : قبضة من طعام فهذا قول رابع * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن ابن جريج عن عطاء قال في الجرادة : قبضة أو لقمة * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن اسراييل عن جابر عن محمد بن علي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . قالوا كلهم : في الجرادة ليس فيها في الخطأ شيء فان قتلها عمدا أطعم شيئا * ومن طريق وكيع عن عمران بن حدير عن عكرمة في الجرادة قال : يطعم كسرة فهذا قول خامس * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال في محرم أصاب صيدا ليس له ندم من النعم : إنه يهدي ثمنه الى مكة * وروينا أيضا عن عكرمة فيه ثمنه ، فهذا قول سادس * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور عن الحسن قال : الجراد من صيد البر والبحر فهذا قول سابع * ومن طريق سعيد بن منصور نا حفص بن ميسرة الصنعاني نا زيد بن أسلم عن عطاء ابن يسار عن كعب الأحبار ان عمر كره أكل الجراد للمحرم ولم يجعل فيه جزاء * ومن طريق سعيد بن هشيم نا أبو بشر عن يوسف بن ماهك قال : نهى ابن عباس عن أخذ الجراد في الحرم قال : لو علوا ما فيه ما أخذوه ، فهي ثمانية أقوال كما أوردنا ، فما الذي جعل بعضها أولى من بعض ؟ *

وأما الخبر في ذلك عن رسول الله ﷺ فموضوع بلا شك لأن في أحد طريقه أبا المهزم (١) وهو هالك ؛ وفي الأخرى ميمون بن جابان وهو مجهول ؛ وبالعيان يرى الناس الجراد يبيض في البر وفي البر يفقس عنه البيض وفي البر يبقى حتى يموت ، وأنه لو غمس في ماء عذب أو ملح لمات في مقدار ما يموت فيه سائر حيوان البر اذا غمس في الماء ، ورسول الله ﷺ لا يقول : الكذب ، فسقط هذا القول (٢) يبين ، وصح أنه من صيد البر المحرم على المحرم وفي الحرم بلا شك ؛ والأقوال الباقية عن عمر بن الخطاب . وكعب في الجرادة

(١) هو بتشديد الزاي المكسورة وقع في حاشية تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٤٩ « بتشديد الزاي وهو غلط اظنه تشام من

الطبع » (٢) في النسخة رقم (١٦) « فسقط ذلك القول ».

درهم * وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي في الجرادة تمره * وقال عمر : تمره خير من جرادة * وعن ابن عباس . وابن عمر . وابن المسيب في الجرادة قبضة من طعام * وعن عطاء قبضة أو لقمة * وعن عكرمة كسرة * وعن محمد بن علي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . يطعم شيئا ان أصابها عمدأ والا فلا * وعن ابن عباس فيها لاندله (١) من النعم ثمنه يهديه إلى مكة * وعن عكرمة ثمنه ، والجرادة مما لاندلها من النعم * وعن الحسن هي من صيد البر والبحر * وعن عمر . وابن عباس المنع من صيدها ولم يجعلها فيها شيئا ، فالرجوع اليه عند التنازع هو ما افترض الله تعالى علينا الرجوع اليه اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) والقرآن يوجب ما قلنا ، وبالله تعالى التوفيق *

وقد خالف أبو حنيفة . ومالك في بيض الصيد كل ما روى فيه عن أحد من المتقدمين فأني لهم انكار ذلك على غيرهم ؟ وفي صغار الصيد ما كان منه من ذوات الأربع أو الطير صغارها في صغاره ، و كبارها في كباره ففي رأل النعام فضيل من الابل ، وفي ولد كل مافيه بقرة عجول مثل ذلك الصغير ، وفيما فيه شاة حمل أو جدى على ما ذكرنا قبل * وقال مالك : في صغارها مافي كبارها ، وهذا خطأ لأن الكبير ليس مثلا للصغير * وروينا عن ابن عمر أنه حكم في فرسخي حمامة وأمهات ثلاثة من الغنم وقد دخلوا ابن عمر وغيره في كثير مما ذكرنا قبل ، ويفدى المعيب بمعيب مثله ، والسالم بسالم ، والذكر بالذكر ، والأنيث بالأنيث لقوله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم) *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن حبيب عن عطاء قال : في الظبية الوالدشاة والد ، وفي الحمار الوحش التوج بقرة توج * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج قلت لعطاء ابن أبي رباح : أ رأيت لو أصبت صيدا فيه نقص أو عور أغرم مثله ؟ قال : نعم قلت : ما لو في أحب إليك قال : نعم وفي ولد الضبع ولد الكبش (٢) لأن الصغير من الضباع لا يسمى ضبعا إنما يسمى الفرغل ، والسلفاة هي من صيد البر لأن عيشها الدائم في البر ففيها الجزاء بصغير من الغنم ، وما كان ساكنا في الماء أبدا لا يفارقه فهو مباح للمحرم ، وقد روينا عن عطاء فيما عاش في البر والبحر فيه نصف الجزاء *

قال علي : وليس هذا بشئ لأن الله تعالى أباح للمحرم صيد البحر وحرّم عليه صيد البر فليس لإلحرام أو حلال ، ولا يجوز أن يكون حلال حرام معا ولا للاحلال ولا لحرام ، وبالله تعالى التوفيق *

(١) أي لاندله ولا نظير (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولد كبش» وما هنا أنسب.

٨٨٠ — مسألة — ويبيض النعام وسائر الصيد لحلال للحرم وفي الحرم ، وهو قول أبي حنيفة . وأبي سليمان وأصحابها لأن البيض ليس صيدا ولا يسمى صيدا ولا يقتل ، وإنما حرم الله تعالى على التحرم قتل صيد البر فقط ، فإن وجد فيها فرخ ميت فلا جزاء له لأنه ليس صيدا ولم يقتله ، فإن وجد فيها فرخ حي فمات فجزاؤه بجنين من مثله لأنه صيد قتله ، وقال مالك : في بيضة النعامة عشر البدنة ، وفي بيضة الحمامة عشر الشاة قال : ولا يحل أكله للحرم ولا للحلال إذا شواه المحرم أو كسره * وقال الشافعي : فيه قيمته فقط * قال أبو محمد : أما قول الشافعي خطأ لما ذكرنا من أنه ليس صيدا ، وأخطأ خطأ آخر أيضا وهو أنه جزاؤه بثمنه ، والجزاء بالثمن لا يوجد في قرآن ولا سنة * وأما قول مالك لجمع فيه من الخطأ وجوها * أولها أنه قول (١) لا يعرف أن أحدا قال به قبله : وهم ينكرون مثل هذا أشد الانكار كما ذكرنا آنفا في قولنا في الجراد ، وثانيها أنه قول لا يوجد في إمامنا ، ولا في السنة ، وثالثها أنهم لا يجيزون الاشتراك في الهدى حيث صح إجماع الصحابة . والسنة على جوازها ، ثم أجازوه (٢) هنا حيث لم يقل به أحد يعرف قبلهم * **فان قالوا** : إنما نقول البدنة ، أو الشاة ، ثم نأخذ عشر تلك القيمة فنقطع به قلنا : هذا خطأ رابع فاحش لأنكم تلزمونونه وتأمرونه بما تنهونه عنه من وقتكم فتوجبون عليه عشر بدنة ، وعشر شاة ولا يجوز له إهداؤه وإنما يلزمه طعام بقيمة ذلك العشر ، وهذا يخالف ناهيك به ، وتناقض ظاهر * وخامسها احتجاجهم بأنهم قالوا : ذلك قياسا على جنين الحرّة الذي فيه عشر دية أمه قلنا : هذا قياس للخطأ على الخطأ وتشبيه للباطل بالباطل المشبه بالباطل ، وما جعل الله تعالى قط في جنين الحرّة ولا في جنين الأمة عشر دية أمه ولا عشر قيمة أمه ، وإنما جعل الله تعالى في الجنين على لسان رسوله عليه السلام غرة عبدا ، أو أمة فقط ولا جعل في الدية قيمة بل جعلها مائة من الإبل * قال أبو محمد : وأما اختلاف الناس في هذا فإنا رويناه من طريق حماد بن سلمة أنا عمار بن أبي عمار عن عبد الله بن الحارث بن نوفل «أن أعرابيا أهدى إلى رسول الله ﷺ بيضا وتمير (٣) وحش فقال له : أطعمه أهلك فإنا حرم * ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ مثله حرفا حرفا *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، د انه قال قولا ، (٢) في النسخة رقم (١٦) «ثم يجزوه» وهو غلط لأن فيه حذف التثنية بدون مقتضى (٣) التميمي قطع اللحم صفرا كالتمر وتجفيفه وتشفيفه وفي النسخة رقم (١٦) بدقولهم وحش «قديد» وهو زائد من الناسخ .

قال أبو محمد : الأول مرسل ، وفي الثاني على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كان فيهما نهي عن أكلها وإنما هو ترك منه عليه السلام ، وقد يترك ما ليس بحراما كما ترك الضب* ومن طريق ابن أبي شبة ناخص بن غياث . وأبو خالد الآخر كلاهما عن ابن جريج عن عبد الله بن ذكوان — هو أبو الزناد — عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ سئل عن يئض نعام أصابها محرم ؟ فقال عليه السلام : في كل يئضة صيام يوم أو اطعام مسكين* »

قال على : أبو الزناد لم يدرك عائشة رضي الله عنها فهو منقطع ، ولو صح لقناباه ، وقال بهذا بعض السلف : كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي المليح عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود قال في يئضة النعام (١) يصيبها المحرم : صوم يوم . أو اطعام مسكين* ومن طريق ابن أبي شبة نا عبدة عن سعيد عن قتادة عن أبي مجلز عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود في يئض النعام يصيبها المحرم قال أبو عبيدة : كان ابن مسعود يقول فيه : صوم يوم ، أو اطعام مسكين* ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال : في كل يئضة من يئض النعام صيام يوم ، أو اطعام مسكين ، وهو قول عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أيضا ، وهو قول ابن سيرين أفتى بذلك على محرم أشار للحلال الى يئض نعام (٢) فهذا قول* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير أخبرني عكرمة عن ابن عباس قال : قضى على بن أبي طالب في يئض النعام يصيبها المحرم ترسل الفحل على ابلك فاذا تدين لقاحها سميت عدد ما أصبت من اليئض فقلت : هذا هدى ثم ليس عليك ضمان ما فسد ، قال ابن عباس : فعجب معاوية من قضاء على ، قال ابن عباس : لم يعجب معاوية من عجب ما هو إلا ما يباع به اليئض في السوق بتصدق به ، قال ابن جريج : وقال عطاء : من كانت له ابل فان فيه ما قال على ومن لم يكن له ابل ففي كل يئضة درهمان فهذا قول آخر ؛ وثالث ، ورابع*

ومن طريق وكيع نا الأعمش عن ابراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في يئض النعام : قيمته . أو ثمنه* ومن طريق وكيع عن خصيف عن أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه قال في يئض النعام : قيمته ، أو ثمنه ، وهو قول ابراهيم النخعي . والشعبي . والزهري . والشافعي*

وأما يئض الحام فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه وعطاء كلاهما قال : ان على بن أبي طالب قال : في كل يئضتين درهم* ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عبيد الله

(١) في النسخة رقم (١٤) « في يئض النعام » (٢) في النسخة رقم (١٤) « الى يئض النعام » .

عن عطاء عن ابن عباس قال : في كل بيضة من بيض حمام مكة نصف درهم ، وهو قول عطاء ، وقال : فإن كان فيها فرخ فدرهم ، وقال عبيد بن عمير : بنصف درهم طعام ويتصدق به * وعن عبد الرزاق عن معمر ، وعن قتادة قال في بيضة من بيض حمام مكة : درهم وفي بيضة من بيض حمام الحل : مد ، قال معمر : وقال الزهري : فيه ثمنه ، وهو قول الشافعي * ومن طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير عن خصيف عن ابن عباس قال في البيضة : درهم فهي أقوال كما ترى ، أحدها أن في بيضة النعامة صوم يوم ، أو أطعام مسكين فيه خبر مسند ، وهو قول أبي موسى الأشعري . وابن مسعود . وابنيه أبي عبيدة . وعبد الرحمن . وابن سيرين . وثانيها أن في كل بيضة منها لقاح ناقة وهو قول علي . ومعوية . وعطاء * وثالثها أن في بيضة النعامة ثمنها وهو قول عمر . وابن مسعود . وابن عباس . وإبراهيم . والشعبي . والزهري . والشافعي ، ورابعها أن من له ابل ففي كل بيضة لقاح ناقة ومن لا ابل له ففي كل بيضة درهمان . وهو قول عطاء . * وفي بيض الحمام أقوال ، أحدها في البيضة درهم وهو قول ابن عباس . * وثانيها في البيضة نصف درهم وهو قول ابن عباس . وعبيد بن عمير * وثالثها فيها نصف درهم فإن كان فيها فرخ فدرهم وهو قول عطاء ، ورابعها في بيضة من حمام مكة درهم وفي بيضة من حمام الحل مد وهو قول قتادة ، وخامسها فيها ثمنها وهو قول الزهري . والشافعي ، فخرج قول مالك . وأبي حنيفة عن أن يعرف لها قائل من السلف وهم يعظمون هذا إذا خالف تقليدهم ^(١) ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨١ — مسألة — ولا يجزى الهدى في ذلك الا موقفا عند المسجد الحرام ، ثم ينحر بمكة أو بمبنى لقول الله تعالى : (يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة) *

٨٨٢ — مسألة — وأما الاطعام والصيام فحيث شاء لأن الله تعالى لم يحدد لهما موضعا ^(٢) *

٨٨٣ — مسألة — وصيد كل ماسكن الماء من البرك . أو الأنهار . أو البحر . أو العيون . أو الآبار حلال للبحر صيده وأكله لقول الله تعالى : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) . وقال تعالى : (وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ، ومن كل تأكلون لحما طريا) فسمي تعالى كل ماء عذب أو ملح بحرا ، وحتى لو لم تأت هذه الآية لكان صيد البر والبحر والنهر ^(٣) ، وكل ما ذكرنا حلالا بلا خلاف بنص القرآن ، ثم حرم بالا حرام وفي الحرم

(١) كذا في كل النسخ ويبنى أن يكون كذا إذا وافق تقليدهم ، (٢) سقطت هذه المسألة برمتها من النسخة رقم (١٦)

(٣) في النسخة رقم (١٦) « والبر » .

صيد البر ولم يحرم صيد البحر فكان ماعدا صيد البر حلالا كما كان اذ لم يأت ما يحرمه،
وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٤ — مسألة — والجزاء واجب كما ذكرنا سواء سواء فنيا أصيب في حرم مكة،
أو في حرم المدينة أصابه حلال، أو محرم لقول الله تعالى: (لا تقتلوا الصيد وانتم حرم
ومن قتلهم منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل من النعم) الآية، فمن كان في حرم مكة، أو في
حرم المدينة فاسم حرم يقع عليه *

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن الحسن بن حنبل قال: سألت ابن أبي ليلى
عن أصاب صيدا بالمدينة؟ فقال: يحكم عليه، وهو قول ابن أبي ذئب. ومحمد بن ابراهيم
النيسابورى. وبعض كبار أصحاب مالك، وقد صح ان رسول الله ﷺ حرّم ما بين
لابتى المدينة وهما حرتان بهامعروفتان، وحرّم المدينة معروف كحرم مكة * وقال أبو حنيفة.
ومالك: لاجزاء فيه وهو خطأ لما ذكرنا، واحتج بعض من امتحن بتقليدهما بخبرين
فى أحدهما ان عمرو بن أمية كان يتصيد بالعقيق وهذا لاحجة لهم فيه لأنه خبر لا يصح،
ولو صح لكان ذلك ممكنا [ان يكون] ^(١) قبل تحريم الحرم بالمدينة والنهى عن صيدها،
والثانى أن رسول الله ﷺ كان له وحش فكان يلعب فاذا رأى رسول الله ﷺ قبع ^(٢)
وهو خبر لا يصح، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأن الصيد اذا صيد فى الحل، ثم أدخل فى الحرم.
حل ملكه على ما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى *

٨٨٥ — مسألة — ومن تعمد قتل صيد فى الحل وهو فى الحرم فعليه الجزاء لانه
قتل الصيد وهو حرم، فان كان الصيد فى الحرم والقاتل فى الحل فهو عاص لله عز وجل
ولا يؤكل ذلك الصيد ولا جزاء فيه، اما سقوط الجزاء فلانه ليس حرما ^(٣)، وأما عصيانه
والمنع من أكل الصيد فلانه من صيد الحرم ولم يأت فيه جزاء انما ^(٤) جاء تحريمه فقط وانما
جاء الجزاء على القاتل اذا كان حرما *

روينا من طريق البخارى نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن منصور
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنهما] ^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ
يوم افتتح مكة فذكر كلاما فيه «هذا بلد حرمه الله عز وجل يوم خلق السموات والأرض
وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة لا يعصده شوكة ولا ينفر صيده» وذكر الحديث *
ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير نا أبي نا عثمان بن حكيم

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قال الجوهري فى صحاحه: قبع القنفذ... إذا دخل رأسه فى جلدوه كذلك الرجل إذا
أدخل رأسه فى قيصة (٣) فى النسخة رقم (١٦) حراما وهما بمعنى وهو على وزن زمن وزمان (٤) فى النسخة رقم (١٦) «واتما» بزيادة
واو (٥) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٩٠

تا عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن رسول الله ﷺ « أنه قال : اني (١) احرم ما بين لاتبى المدينة ان يقطع عضاها أو يقتل صيدها » (٢) *
ومن طريق مسلم ناقتية [بن سعيد] (٣) نا عبد العزيز — هو ابن محمد الدراوردي — عن عمرو بن يحيى المازني عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم « أن رسول الله ﷺ قال : ان ابراهيم حرّم مكة ودعا لاهلها وان حرمت المدينة كما حرّم ابراهيم مكة (٤) » *
قال أبو محمد : فصح تحريم قتل صيد المدينة وان ذلك كحكم حرم مكة سواء سواء ، فصح ان كل صيد قتل في حرم المدينة ، أو مكة فهو غير ذكي ، وبالله تعالى التوفيق (٥) *
روينا عن عطاء . وقناة من رمى صيدا في الحل والرامي في الحرم فعليه الجزاء ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٦ — مسألة — والقارن والمعتمر والمتمتع سواء في الجزاء فيما ذكرنا سواء في حل أصابوه ، أو في حرم انما في كل ذلك جزاء واحد وهو قول مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : على القارن جزاء ان فان قتله في الحرم وهو محرم جزاء واحد وهذا تناقض شديد ، ثم قال : ان قتل المحل صيدا في الحرم فانما فيه الهدى ، أو الصدقة فقط ولا يجزئه صيام ، وهذا تخليط آخر وقول لا يعرف أحد قال به قبله ، وانما أوجب الله تعالى على قاتل الصيد وهو حرم جزاء مثل ما قتل لاجزاء مثل ما قتل ، يخالف القرآن في كلا الموضعين ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد جاءت آثار عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم سئلوا عن الصيد يصيبه المحرم ؟ فما سألوا في شيء من ذلك أقارن هو أم مفرد أم معتمر ؟ فبطل ما قالوه جملة ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٧ — مسألة — فان اشترك جماعة في قتل صيد عامدين لذلك كلهم فليس عليهم كلهم الاجزاء واحد لقول الله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم) : فليس في الصيد الا مثله لا أمثاله * روينا من طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار ان موالى لابن الزبير قتلوا ضبا وهم محرمون فسألوا ابن عمر ؟ فقال : اذبحوا كبشا فقالوا : عن كل إنسان منا فقال : بل كبش واحد عن جميعكم ، وهذا في أول دولة ابن الزبير ، ولا يعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف وهو قول عطاء . والزهرى . ومجاهد . والنخعي . ومحمد بن علي . والحارث العكلي . وحماد بن أبي سليمان . والأوزاعي . والشافعي . وأبي سليمان ، وروى عن الحسن البصري . وسعيد بن جبير . والشعبي على كل واحد منهم جزاء ، وروى هذا أيضا عن النخعي . والحارث العكلي ، وهو قول مالك *

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني « الخ (٢) الحديث اختصره المصنف (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ (٤) الحديث مختصر (٥) سقطت هذه الجملة من النسخة رقم (١٦) .

وقال أبو حنيفة: اما المحرمون فسواء أصابوه في الحرم ، أو الحل على كل واحد منهم جزاء كامل ، وأما الحلالان فصاعدا يصيرون الصيد في الحرم فعليهم كلهم جزاء واحد ، فكان هذا الفرق طريفا جدا لا يحفظ عن أحد قبله *

واحتجوا في ذلك بأن إحرام كل واحد من المحرمين غير إحرام صاحبه ، والحرم شيء واحد قليل لهم : بل موضع كل واحد منهم من الحرم غير موضع الآخر ، وكل مكان من الحرم فهو حرم آخر غير المكان الثاني والإحرام حكم واحد لازم لجميع المحرمين * واحتج بعض من رأى على كل واحد جزاء بأن قال : هي كفارة فكما على كل قاتل خطأ إذا اشتد كوا في دم المؤمن كفارة ، وعلى كل حائث إذا اشتد كوا في فعل واحد كفارة ، فهذا مثله ، فعارضهم الآخرون بأنه لما كان عليهم كلهم دية واحدة فكذلك عليهم جزاء واحد واطعام واحد *

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، والصحيح ان أموال الناس محظورة فلا يجوز الزامهم غرامة بغير نص ولا إجماع فالجزاء بينهم والاطعام كذلك ، وأما الصيام فان اختاروه فعلى كل واحد منهم الصيام كله لأن الصوم لا يشترك فيه ولا يمكن ذلك بخلاف الأموال ، فان اختلفوا فن اختار منهم الجزاء لم يحزه الا بمثل كامل لا ببعض مثل ومن اختار الاطعام لم يحزه أقل من ثلاثة مساكين لأنه كان يكون خلاف النص ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٨ — مسألة ومن قتل الصيد مرة بعد مرة فعليه لكل مرة جزاء وليس قول الله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) بمسقط للجزاء عنه لأن الله تعالى لم يقل : لا جزاء عليه بل قد أوجب الجزاء على القاتل للصيد عمدا ، فهو على كل قاتل مع النعمة على العائد ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٨٩ — مسألة — وحلال للمحرم ذبح ما عدا الصيد مما يأكله الناس من الدجاج والأوز المتملك ، والبرك^(١) المتملك ، والحمام المتملك ، والابل ، والبقر ، والغنم ، والخيل ؛ وكل ما ليس صيدا . الحل والحرم سواء ، وهذا لا خلاف فيه من أحد مع ان النص لم يحرمه ، وكذلك يذبح كل ما ذكرنا الحلال في الحرم بلا خلاف أيضا مع ان النص لم يمنع من ذلك *

٨٩٠ — مسألة — وجائز للمحرم في الحل والحرم وللحل في الحرم والحل^(٢) قتل كل ما ليس بصيد من الخنازير . والأسد . والسباع . والقمل . والبراغيث . وقردان

(١) البرك بالضم جمع بركة طائر من طيور الماء . (٢) في النسخة اليمنية وفي الحل والحرم ، و .

بغيره أو غير بغيره . والحلم ^(١) كذلك ، ونستحب لهم قتل الحيات . والفيران .
والحدأة ^(٢) والغربان . والعقارب . والكلاب العقورة ، صغار كل ذلك وكباره سواء ،
وكذلك الوزغ ^(٣) وسائر الهوام ، ولاجزاء في شيء من كل ما ذكرنا ولا في القمل ،
فإن قتل ما نهى عن قتله من هدهد . أو صرد . أو ضفدع . أو نمل فقد عصى ولاجزاء في ذلك *
برهان ما ذكرنا أن الله تعالى أباح قتل ما ذكرنا ، ثم لم ينه المحرم إلا عن قتل الصيد
فقط ، ولا نهى إلا عن صيد الحرم فقط ؛ ولا جعل الجزاء إلا في الصيد فقط ، فمن حرم
مالم يأت النص بتحريمه أو جعل جزاء فيما لم يأت النص بالجزاء فيه فقد شرع في الدين
مالم يأذن به الله * وقال أبو حنيفة : لا يقتل المحرم شيئا من الحيوان إلا الكلب العقور .
والحية . والعقرب . والحدأة . والغراب . والذئب فقط ، ولاجزاء عليه فيها فأما الأسد .
والنمر . والسبع . والدب . والخنزير وسائر سباع ذوات الأربع ، وجميع سباع الطير
ففيها الجزاء إلا أن تكون ابتدأته فلا جزاء عليه فيها ، وجزاؤها عنده الأقل من قيمة
كل ذلك أو شاة ، ولا يتجاوز بجزاء شيء من ذلك شاة واحدة ويقتل القردان عن بغيره .
ولا شيء عليه ولا يقتل القمل فإن قتلها أطعم شيئا ، وله قتل البرغوث . والذر . والبعوض
ولاجزاء في ذلك ، وقال زفر : سواء ابتدأت المحرم السباع أو لم تبدئه عليه الجزاء فيما قتل
منها ، وقال الطحاوي : لا يقتل المحرم الحية . ولا الوزغ . ولا شيا غيرة الحدأة . والغراب .
والكلب العقور . والفأرة ^(٤) والعقرب * وقال مالك : يقتل المحرم الفأرة . والعقرب .
والحدأة . والغراب . والكلب العقور . والحية . وجميع سباع ذوات الأربع إلا أنه
كره قتل الغراب . والحدأة إلا أن يؤذيها ، ولا يجوز له قتل الثعلب ، ولا الهر الوحشي .
وفيها الجزاء على من قتلها إلا أن ابتدأه بالأذى ، ولا يجوز له قتل صغار السباع أصلا
ولا قتل الوزغ ، ولا قتل البعوض ، ولا قردان بغيره خاصة فإن قتلها أطعم شيئا ، ولا يقتل
شيئا من سباع الطير فإن فعل ففيها الجزاء وله قتل القراد إذا وجده على نفسه ولا يجوز
له قتل صغار الغربان ولا صغار الحدأة ، واختلف عنه في صغار الفيران أيقتلها أم لا ؟
قال : ولا يقتل القمل فإن قتلها أطعم شيئا * وقول الشافعي : كقولنا إلا في الثعلب فإنه رأى
فيه الجزاء ، وروى عن مجاهد أنه قتل الحدأة وأرم الغراب ولا تقتله * ومن طريق وكيع عن سفیان
عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : لا يقتل ^(٥) المحرم الفأرة *

(١) يفتح الحاء المهملة واللام جمع حلة وهو القرد العظيم ، قال الجوهرى : هو مثل القمل (٢) هو بوزن عنب واحد حدأة
بوزن عنبه طائر معروف من الجوارح وهو أخس الطيور وهي لا تصيد وإنما تخطف ، ومن محاسنها أنها لو ماتت جوعا لا تعدو على
فراخ جوارها ، وهذا خلق المؤمن الكامل حقا في إيمانه ولو وجد الآن (٣) يفتح الواو والزاي وفي آخره غين معجمة نون يوهي
جمع وزغعة ، وقد جاء الترغيب في قتلها لأنها من الفواسق في غير حديث (٤) هي النمل وجمعها فار بالهمزة وقد تسول (٥) في
النسخة رقم (١٦) ويقتل ، بأسقاط حرف لا وهو خطأ

قال أبو محمد : كل ما ذكرنا آراء فاسدة متناقضة ولئن كانت السباع محرمة على المحرم
وفي الحرم فإن تفريق أبي حنيفة بين جزاء الصيد فرأى فيه قيمته يتشاع ما بلغت من
الاهداء ولو ثلاثة . أو أربعة وبين جزاء السباع فلم ير فيها إلا الأقل من قيمتها أو شاة
فقط لا يزيد على واحدة عجب لا نظير له ؟ ، ودين جديد نبأ إلى الله تعالى عز وجل منه ،
وقول بلا برهان لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد يعرف قلبه .
ولا قياس . ولا رأى له نصيب من السداد ، وكذلك تفريق مالك بين صغار الغربان ،
والخديا وبين صغار العقارب ، والحيات ، وبين سباع الطير ، وبين سباع ذوات الأربع *
﴿فإن قالوا﴾ : قسنا سباع ذوات الأربع على الكلب العقور قلنا : فلا قسم سباع
الطير على الحداة ؟ أو هلا قسم سباع ذوات الأربع على الضبع وعلى الثعلب عندكم ؟ واحتجوا
في القردان بأنها من البعير *

قال على : هذا كلام فاحش الفساد لوجبه ، أحدهما أنه باطل وما كانت القردان
قط متولدة من الابل ، والثاني أنه ما علم في دين الله تعالى لإحرام على بعير ولو أن محرما
أنزى بعيره على ناقة أو أنزى بعيره على ناقته ما كان عليه في ذلك شيء ، فكيف ان ^(١) يعذب
بأكل القردان له ^(٢) ؟ ان هذا لعجب ! واحتجوا في القملة بأنها من الانسان قلنا :
فكان ماذا ؟ وهم لا يختلفون ان الصغار ^(٣) من الانسان ولو قتلها المحرم لم يكن فيها
عندهم شيء ، وقالوا : هو اماطة الأذى ^(٤) عن نفسه قلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما أمر
الله تعالى قط في اماطة الأذى بغير حلق الرأس بشيء وأتم لا تختلفون في ان تعصير الدم
وحك الجلد وغسل القذى عن العين وقتل البراغيث اماطة أذى ولا شيء عليه في ذلك
عندكم ، واذا ^(٥) قسم اماطة الأذى حيث اشتبهت على اماطة الأذى بحلق الرأس
فاجعلوا فيها مافي اماطة الأذى بحلق الرأس والا فقد خلطتم وتناقضتم وأبطلتم قياسكم *
قال على : وهذا الباب كله مرجعه إلى شيئين ، أحدهما قول الله تعالى (لا تقتلوا الصيد
وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم) الآية * وإلى ما روينا
من طريق نافع عن ابن عمر قيل : « يا رسول الله ما تقتل من الدواب إذا أحرمتنا ؟
قال : خمس لا جناح على من قتلن الحداة ، والغراب ، والعقرب ، والفأرة والكلب العقور » *
ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ « خمس لا جناح على
من قتلن في الحرم أو الأحرام الفأرة ، والغراب ، والعقرب ، والكلب العقور » *

(١) في النسخة اليمنية سقط لفظ «ان» (٢) سقط لفظ «له» من النسخة رقم (١٤) (٣) قال في الجمل : الصفرابة تكون في
البلطن تصيب الناس والدواب (٤) في النسخة رقم (١٦) ، اماطة للأذى ، (٥) في النسخة رقم (١٦) «واذا قسم»
(٦) في النسخة رقم (١٦) ، لا جناح في ، .

قال علي : فقال قائلون : قد أمر الله تعالى رسوله ﷺ بالبيان وسئل ماذا يقتل المحرم ؟ فأجابهم عليه السلام بهذه الخمس وأخبر أنه لا جناح في قتلهم في الحرم والأحرام ، فلو كان هنالك سادس لبيته عليه السلام وحاشا له من أن يغفل شيئا من الدين ^(١) سئل عنه ، فصح أن ما عدا هذه الخمسة لا يجوز قتلهم * .

قال أبو محمد : وهذا الاحتجاج لا يمكن للمقلدين لأن في حنيقة أن يحتجوا به لأنهم كلهم قد زادوا إلى هذه الخمس ما لم يذكروا فيه ، فأضاف أبو حنيقة اليهن الذئب . والحيات . والجعلان ^(٢) والوزغ . والنمل . والقراد ^(٣) . والبعوض ، ﴿ فان قالوا ﴾ : ^(٤) إنما زدنا الذئب للخبر الذي رويناه من طريق وكيع عن سفيان عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال : « يقتل المحرم الذئب » والمرسل والمستند سواء ، قلنا : فقولوا : بما روينا من طريق أبي داود عن أحمد بن حنبل عن هشيم قال : أنا يزيد بن أبي زياد نا عبد الرحمن ابن أبي نعم البجلي ^(٥) عن أبي سعيد الخدري « أن رسول الله ﷺ سئل عما يقتل المحرم ؟ فقال : الحية . والعقرب . والفوسقة ويرمى الغراب ولا يقتله . والكلب العقور والحداة ، والسبع العادي » ^(٦) فاقتلوا كل سبع عاد ^(٧) ، ولم يقل عليه السلام : السبع العادي عليه ^(٨) بل أطلقه إطلاقا ، وأما نحن فلم نأخذ بما في هذا الخبر من النهي عن قتل الغراب لأن راويه يزيد بن أبي زياد ، وقد قال فيه ابن المبارك : إرم به ، على جود لسان ابن المبارك وشدة توقيه ، وتكلم فيه شعبة . وأحد ، وقال فيه يحيى : لا يحتج بحديثه ، وكذبه أبو اسامة وقال : لو حلف خمسين مينا ما صدقته ، ﴿ فان قالوا ﴾ : قد جعل رسول الله ﷺ في الضبع الجزاء — وهي سبع ذناب — قلنا : نعم وهي حلال من بين السباع فهي صيد فما الذي أوجب أن تقيسوا سائر السباع المحرمة على الضبع الحلال أكلها ؟ ولم تقيسوها على الذئب الذي هو حرام عندكم ، وقد صح عن أبي هريرة أن الأسد هو الكلب العقور ، وأبو هريرة حجة في اللغة ولا يخالفه من الصحابة يعرف في ذلك * .

(١) في النسخة رقم (١٤) ومن الذي ، وهو تصحيف (٢) هو بكسر الجيم وسكون العين المهملة جمع جعل كمر دهي دوية تمض البهائم في فروجها وهي أكبر من الخنفساء شديدة السواد في بطنها لون حمرة ، ومن عجب امرها أنها تموت من ريح الورد وريح الطيب فإذا أعيدت إلى الروث عاشت (٣) في النسخة رقم (١٦) والقراد وهو جمع لقراد (٤) في النسخة رقم (١٦) وفان قال ، وهو غلط لأن السباع يأباه (٥) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية بن أبي نعم البجلي ، وهو غلط ، وجاء صحيحا في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠ وهو يعظم الثوب وسكون العين المهملة (٦) قال الحافظ المنذرى : وأخرجه الترمذي ، وابن ماجه وقال الترمذي حديث حسن أهـ اقول وفيه يزيد بن أبي زياد منكلم فيه كما قال المصنف رحمه الله (٧) في النسخة رقم (١٦) والنسخة اليمنية وكل سبع عادي ، بـ اثبات اليا على خلاف القاعدة (٨) في النسخة رقم (١٦) وعليك ، وما هنا تنسب بالسياقه

قال أبو محمد : أما هذه الأقوال فظاهرة الفساد ؛ ولم يبق الكلام الا في تخصيص الخبر المذكور من [هذه] ^(١) الآية وإلحاق ما عدا ما ذكر في هذا الخبر بالتحريم ، أو تخصيص الآية وإلحاق ما عدا ما ذكر فيها بالخبر المذكور ، أو ان نحكم بما في الآية وبما في الخبر ونطلب حكم ما لم يذكر فيها من غير هذين النصين *

قال على : فكان الوجهان الأولان متعارضين ليس أحدهما أولى من الآخر ، وأيضا فان إلحاق ما لم يذكر ^(٢) في الآية بما ذكر فيها أو إلحاق ما لم يذكر في الخبر بما ذكر فيه قياس ^(٣) ، والقياس كله باطل ، وتعدت لحدود الله (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وشرع في الدين بما يأذن به الله تعالى وهذا لا يحل ، فلم يبق الا الوجه الثالث فكان هو الحق لانه هو الاتباع لله تعالى ولرسوله عليه السلام وترك تعدت لحدودهما *

ف نظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى انما حرم في الاحرام والحرم قتل الصيد وجعل على من قتله وهو حرم بالعمد الجزاء فوجب القول بذلك ، ووجدنا رسول الله عليه السلام قد أخبر بأن المحرم يقتل الخمس المذكورات وأنه لا جناح في قتلهم في حرم ، أو إجماع فوجب القول بذلك ، ثم نظرنا في هذا الخمس المذكورات بما ليس صيدا فوجدنا الكلام فيهما في موضعين ، أحدهما قتلها ، والثاني هل في قتلها جزاء أم لا ؟ فنظرنا في إيجاب الجزاء في ذلك فوجدناه باطلا لا إشكال فيه لانه ليس في هذا الخبر دليل على إيجاب جزاء في ذلك أصلا ولا شيء من النصوص كلها ، فكان القول بذلك شرعا في الدين لم يأذن به الله تعالى ، فبطل جملة والحمد لله رب العالمين ^(٤) *

ثم نظرنا في قتلها فوجدنا من منع منه يقول : اقتصر النبي ﷺ على جواب السائل عما يقتل المحرم على هذه الخمس دليل على أن ما عداها بخلافها ؟ ، ولولا ذلك لكان كلامه عليه السلام غير مستوعب لجواب السائل ولا مبين له حكم ما سأل عنه ، وحاشا له من هذا ، ووجدنا من أباح قتلها يقول : اقتصر الله تعالى على المنع من قتل الصيد خاصة بقوله تعالى : (وحرّم عليكم صيد البر ما دمتم حرما) دليل على ان ما عدا الصيد بخلاف الصيد في ذلك ولولا ذلك لكان كلامه تعالى غير مستوعب لما يحرم علينا ولا مبين لنا حكم ما أئزنا إياه وحاشا له من ذلك ، فكان هذان الاستدلالات متقابلين فلا بد ^(٥) من النظر فيهما *

فأول ما نقول : ان اليقين من كل مسلم قد صحح بأن الله تعالى قد بين لنا ما أئزنا وأن

(١) الزيادة من النسخة اليمنية (٢) في النسخة رقم (١٤) «فان إلحاق الخبر بما لم يذكر» بزيادة لفظ الخبر ووزي يادته حشو

(٣) من قوله وليس أحدهما أولى من الآخر الى هنا سقط من النسخة اليمنية خطأ (٤) الى هنا انتهى المجلد الثالث من النسخة رقم

(١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) «ولا بد» ٥

رسول الله عليه السلام قد بين لنا ما ألزمتنا الله تعالى ولم يحز لنا تعدى مانصه علينا ربنا تعالى ونينا عليه السلام، فوجدنا الآية فيها حكم الصيد وليس فيها حكم غيره لا بتحريم، ولا باباحة، ووجدنا الخبر الذي فيه ذكر الخمس المحضوس على قتلها في الحرم والاحرام والحل ليس فيه حكم غيرها لا بتحريم، ولا باباحة فلم يحز أن يضاف إلى هذه الآية ولا إلى هذا الحديث ما ليس فيهما؛ فوجب النظر فيما لم يذكر فيها وطلب حكمه من غيرهما فوجدنا الحيوان قسمين سوى ما ذكر في الآية والخبر، فقسم مباح قتله بجميع سباع الطير وذوات الأربع، والخنازير، والهوماء، والقمل، والقردان، والحيات، والوزغ، وغير ذلك مما لا يختلف أنه لا حرج في قتله، وقسم محرم قتله بنصوص واردة فيه كالهدهد، والصدرد، والضفادع، والنمل، والثلج، فوجب أن يحمل كل ذلك على حكمه بما كان وأن لا ينقل بظن قد عارضه ظن آخر وبغير نص جلي، فهذا هو الحق الذي لا يجوز تعديه *
﴿فان قيل﴾: فان ما لا يحل أكله قد يصيده المرء ليطعمه جوارحه قلنا: هذا باطل لأن الله تعالى قد نص علينا حكم الصيد بقوله تعالى: (ليلو نكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ليعلم الله من يخافه بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم). وبقوله تعالى: (فاذا حلتهم فاصطادوا) فصح أن المحلل لنا إذا حلتنا هو المحرم علينا إذا أحرمتنا وأنه تصيد ما علينا الله عز وجل حكمه الذي بالتزامه يتبين من يخاف به تعالى فيلتزم ما أمر به في صيده ويحتمل ما نهى عنه فيه من لا يخاف به فيعتدى ما أمره به تعالى، وليس هذا يبين إلا في تصيد اللأكل وما علينا قط في لغة ولا شريعة أن الجري خلف الخنازير والأسود وقتلها يطلق عليه اسم صيد *
﴿فان قيل﴾: فما وجه اقتصار رسول الله ﷺ على هذه الخمس؟ قلنا: وبالله تعالى التوفيق: ظاهر الخبر يدل على أنها محضوس على قتلهم مندوب اليه ويكون غيرهن مباحا قتله أيضاً وليس هذا الخبر بما يمنع أن يكون غير الخمس ما مورأ بقتله أيضاً كالوزغ، والأفاعي، والحيات، والرتيلا (١). والثعابين، وقد يكون عليه السلام تقدم بيانه في هذه فاكتمى عن اعادتها عند ذكره الخمس الفواسق، ولم يكن تقدم ذكره لهن، فلو لا هذا الخبر ما علينا الحض على قتل الغراب، ولا تحريم أكله أو كل الفأرة. والعقرب فله أعظم الفائدة والله تعالى الحمد *
وقد قلنا: إن هذا الحجاج كله لا مدخل في شيء لأبى حنيفه ولا لمالك لأنهم زادوا على الخمس دواب كثيرة، ومنعوا من قتل دواب كثيرة بالرأى الفاسد المجرد، فلا بالآية تعلقوا ولا بالحديث *

(١) قال في اللسان، والرتيلا بالراء المهملة المضمومة بعد هاء تاء. متاقن من فوق مقصور ومعدود عن السير في جنس من الهوام اه وقال الميمري في حياته الحيوان: الرتيلا يضم الراء المهملة وفتح التاء. الثلاثة جنس من الهوام ويمد أيضاً، وهي منافي جميع النسخ بالتاء المتناهي من فوق.

وأما الشافعى فإنه تناقض فى الثعلب لأنه ذناب من السباع فهو حرام لم يأت تحليله فى نص قط وليس صيداً ، والعجب كله ممن احتج من أصحاب أبي حنيفة بحديث الخمس الفواسق وأوهم أنه متعلق به غير متعد له ؛ وقد كذبوا فى ذلك كما ذكرنا ، ثم لم يبالوا بأن يزيدوا على حديث الأصناف الستة فى الربا ألف صنف لا يذكر لافى ذلك الخبر ولا فى غيره * .

روينا من طريق وكيع ناسفیان عن ابن جريج عن عطاء قال : اقل من السباع ما عدا عليك وما لم يعد [عليك] ^(١) وأنت محرم قال : ولا بأس بأن يقتل المحرم الذئب والسنور البرى والنسر * قال أبو محمد : أما النسر ففيه الجزاء لأنه صيد حلال كله إذ لم ينص على تحريمه * .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : ما سمعنا أن الثعلب يفدى ، وعن معمر عن ابن أبي نعيم أن الثعلب سبع وأنكر أن يكون فيه جزاء أو أن يكون صيداً * .

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى ناسفیان الثورى عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد ابن غفلة قال : أمرنا عمر بن الخطاب بقتل الحية . والعقرب . والفأر . والزنبور ونحن محرمون * .

ومن طريق حماد بن سلة عن حبيب المعلم ^(٢) عن عطاء بن أبي رباح قال : ليس فى الزنبور جزاء * . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثورى عن حبيب بن أبي عمرة عن سعيد

ابن جبيرة عن ابن عباس قال : من قتل وزغافله به صدقة ، وعن ابن عمر اقلوا الوزغ فإنه شيطان * . ومن طريق وكيع عن حنظلة بن أبي سفیان الجمحى عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن

عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقتل الوزغ فى بيت الله تعالى * . ومن طريق وكيع قال ابراهيم ابن نافع : سألت عطاء أيقول الوزغ فى الحرم ؟ قال : لا بأس ، ولا تخالف لهم يعرف من

الصحابه رضى الله عنهم * . ومن طريق حماد بن سلة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن ابراهيم التميمى عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال : رأيت عمر بن الخطاب يقر دبعية ^(٣) وهو محرم * .

ومن طريق وكيع نا عبد الحميد بن جعفر عن عيسى بن على الأنصارى أن على ابن أبي طالب رخص فى الحرم أن يقر دبعية * . ومن طريق محمد بن المثنى نا محمد بن فضيل نا العلاء

— هو ابن المسيب — قال : سئل عطاء أيقول الحرم دبعية ؟ قال : نعم قد كان ابن عمر يقر دبعية وهو محرم * . ومن طريق ابن أبي شيبة نا روح بن عباد عن زكريا بن اسحاق نا أبو الزبير

أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا بأس أن يقر الحرم دبعية * . ومن طريق سعيد بن منصور نا سفیان عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عكرمة أن ابن عباس أمره أن يقر دبعية

وهو محرم فكرهه عكرمة فقال له ابن عباس : فقم فأنحره فتحره فقال له ابن عباس : لا

(١) الزيادة من النسخة البنية (٢) هو حبيب بن أبي قرية (٣) أى يقتل قراد وهو قد تقدم قريبا تفسيره أيضا وأوسع من هذا .

أَمْ لَكَ كَمْ قَتَلْتَ مِنْ قِرَادٍ وَحَلْبَةٍ وَحَمَانَةٍ (١) ؟ لَا يَعْرِفُ لَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ مُخَالَفٌ إِلَّا رِوَايَةٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَدْ أوردنا عنه خلافاً * وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرء المحرم بغيره ويطلبه بالقطران لأبأس بذلك ، وهو قول مجاهد ، وقد رويناه خلاف ذلك عن بعض التابعين *

وأما النمل فلا يحل قتله ولا قتل الهدهد ولا الصرد ولا النحلة . ولا الضفدع لما رويناه من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربع من الدواب : النملة والنحلة والهدهد والصرد * ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير نا سفيان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عن عبد الرحمن بن عثمان « أن طيباً سأل رسول الله ﷺ (٢) عن ضفدع يجعلها في دواء ؟ فنهاه النبي عليه السلام عن قتلها » (٣) *

قال أبو محمد : فلا يحل قتل شيء من هذه لا للحل ولا للحرم فإن قتل شيئاً منها عامداً وهو محرم عالم بالنهي فهو فاسق عاص لله عز وجل ولا جزاء عليه لأنها ليست صيداً * وروينا من طريق حماد ابن سلمة عن أبي المهزم سمع ابن الزبير وسأله محرم عن قتله نملاً ؟ فقال له ابن الزبير : ليس عليك شيء * *

وأما البعوض والذباب فروينا عن سعيد بن جبير قال : ما بأبى لوقلت عشرين ذبابة وأنا محرم وأنه لأبأس بقتل البق للمحرم يعني البعوض * وعن عطاء لأبأس بقتل الذباب للمحرم ، وعن مجاهد لا شيء في الرخم (٤) . والعقاب والصقر . والحدأ يصيبها المحرم * وأما القمل فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن التيمي عن أبيه — هو المعتمر بن سليمان — عن أبي مجلز قال : شهدت امرأة سألت ابن عمر عن قلة قتلها وهي محرمة ، فقال : ما نعلم القملة من الصيد وذكر باقي الخبر * ومن طريق وكيع نا عيسى بن حفص عن أبيه قال : رأى ابن عمر وأنا أنقر رأسي وأنا محرم فقال : هكذا حكاً شديداً * ومن طريق وكيع نا عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كنت عند ابن عباس فسأله رجل أحك رأسي وأنا محرم ؟ فحك ابن عباس رأسه حكاً شديداً ، فقال الرجل : أفرأيت أن قتلت قملة ، قال : بعدت ما القملة ما نعتي

(١) الخناة واحد الخناة بفتح الخاء المهملة قال في الصحاح الخناة نقر اذ قال الأصمعي ناؤه قفامة صغير جدائم حنائة ثم قرأهم حلة : وقد تقدم تفسير الحلقة قريباً * (٢) في سنن أبي داود ج ٤ ص ٦٠٠ « سألت النبي صلى الله عليه وسلم » (٣) قال الخطابي في شرح هذا الحديث : في هذا دليل على أن الضفدع محرماً لا كل غير داخل فيها ليخرج من دواب الماء وكل منهي عن قتله من الحيوان فاما هو لاحد امرين اما المحرمة في نفسه كالآدمي واما التحريم لحمه كالصرد والهدهد ونحوها ، وإذا كان الضفدع ليس بمحرم كالآدمي كان النهي فيه منصرفاً الى الوجه الآخر ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان الا لملكه * (٤) هو جمع رخمه بالتحريك وإلا فبها الجنس — طائر أبقع يشبه النسر في الحلقة .

أن أحك رأسى وإياها أردت، وما نهيتم إلا عن الصيد، وعن ابن جريج عن عطاء كل مالا يؤكل فإن قتلته وأنت محرم فلا غرم عليك فيه مع أنه ينهى عن قتله إلا أن يكون عدواً أو يؤذيك * وعن حماد بن سلة عن حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأساً بقتل المحرم القملة * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم سمعت أبا بشر وقد سأله عن القملة يقتلها المحرم، فقال: قال سعيد بن جبير: (جزء مثل ما قتل من النعم) ليس للقملة جزاء، وروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت: يقتل المحرم الهوام كلها إلا القملة فإنها منه *

قال أبو محمد: لم يجعل فيها شيئاً، وقال أبو حنيفة: إن قتل قملة أطعم شيئاً، وأباح للمحرم غسل ثيابه وغسل رأسه وهذا تناقض، وسئل مالك عن البعوض والبراغيث يقتلها المحرم أعليه كفارة؟ فقال: إني لأحب ذلك، هذه رواية ابن وهب عنه وروى عنه ابن القاسم أنه قال في محرم لدغته ديرة^(١) فقتلها وهو لا يشعر فقال: يطعم شيئاً وكذلك من قتل قملة * وقال الشافعي: إن أخذها من رأسه فقتلها فليطعم لقمة *

قال علي: فإن احتجوا بما أمر به رسول الله ﷺ كعب بن عجرة إذ رآه يتناثر القمل على وجهه فأمره بحلق رأسه وأن يفتدى قلنا: نعم هذا حق ولستنا معكم في حلق الرأس إنما نحن في قتل القمل ولم يقل عليه السلام: إن هذه الفدية إنما هي لقتل القمل، ومن قوته هذا فقد كذب عليه، ولئن كانت القملة ليست من الصيد فإلها جزاء، ولئن كانت من الصيد فإمثلة القملة ولا قبضة طعام وإنما مثلها حبة سمسم، فأندرى بماذا تعلقوا؟ وبالله تعالى التوفيق *

٨٩١ - مسألة - وجائز للمحرم دخول الحمام والتدلك وغسل رأسه بالطين. والخطيئ. والاكتحال. والتسويك. والنظر في المرأة. وشم الریحان. وغسل ثيابه. وقص أظفاره وشاربه وتنف إبطه والتنور، ولا حرج في شيء من ذلك ولا شيء عليه لأنه لم يأت في منعه من كل ما ذكرنا قرآن ولا سنة، يومدعى الاجتماع في شيء من ذلك كاذب على جميع الأمة قائل مالا علم به، ومن أوجب في ذلك غرامة فقد أوجب شرعاً في الدين لم يأذن به الله تعالى * وقد اختلف السلف في هذا * وروينا من طريق أيوب السخيتي عن عكرمة أن ابن عباس دخل حمام الجحفة وهو محرم وقال: إن الله تعالى لا يصنع بوسخ المحرم شيئاً وأنه قال: المحرم يدخل الحمام وينزع ضره وإن انكسر ظفره طرحه، أميطوا عنكم الأذى^(٢) إن الله لا يصنع بأذاكم شيئاً، وأنه كان لا يرى بشم الریحان للمحرم بأساً، وإن يقطع ظفره إذا انكسر، ويقلع ضره إذا آذاه * ومن طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال:

(١) أي ذنبور (٢) أي نحو عنكم الأذى

ورأى عمر بن الخطاب بعض بنيه أحسبه قال عاصم بن عمر . وعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو جالس على ضفة ^(١) البحر وهما يتماقلان وهم محرمون يغيب هذا رأس هذا ويغيب هذا رأس هذا فلم يعب عليها * وعن عكرمة عن ابن عباس قال : كنت أطاول عمر بن الخطاب النفس ونحن محرمان في الحياض * ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب — هو السخيتاني — عن عكرمة عن ابن عباس قال : لقد رأيتني أما قل عمر بن الخطاب بالجحفة ونحن محرمان ، المأقلة التغطيس في الماء * ومن طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان هو وابن عمر باخذاً بالجحفة يترامسان وهما محرمان *

قال أبو محمد : الاخاذ الغدير ، والترامس التغاطس ، ورأى مالك على من غيب رأسه في الماء الفدية ، وخالف كل من ذكرنا ، واختلف عن ابن عباس . والمسور بن مخزومة في غسل المحرم رأسه فاحتكا إلى أبي أيوب الأنصاري ووجها إليه عبد الله بن حنين فوجده يغسل رأسه وهو محرم وأخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ عائشة أم المؤمنين بأن تنقض رأسها وتمشط وهي محرمة * ومن طريق وكيع نا العمري عن نافع عن ابن عمر قال : لا بأس أن يغسل المحرم ثيابه * ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن منصور عن سالم بن أبي الجعد قال : سئل ابن عمر عن ذلك؟ — يعني عن غسل المحرم ثيابه — فقال : لا بأس به إن الله لا يصنع بدرك شيئا * ومن طريق عمرو بن دينار عن عكرمة قال : لا بأس أن تمشط المرأة الحرام المرأة الحرام وتقتل قل غيرها * وعن عطاء . وبرايم النخعي قال : لا بأس بدخول المحرم الحمام ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي سليمان *

فإن ذكرنا قول الله تعالى (ثم ليقضوا تفهم) قلنا: رويناه عن ابن عمر قال: التفث ما عليهم من الحج، وقد أخبر رسول الله ﷺ من الفطرة: قص الأظفار. وتنف الأبط. وحلق العانة. وقص الشارب، والفطرة سنة لا يجوز تعديها، ولم يخص عليه السلام محرماً من غيره (وما كان ربك نسياً) والعجب كله ممن يجعل فيمن فعل ما أمر به من ذلك أو أيسر له ولم ينه عنه كفارة أو غرامة، ثم لا يجعل على المحرم في فسوقه ومعاصيه. وار تكابه الكبائر شيئاً لا فدية، ولا غرامة بل يرى حجه ذلك تاماً مبروراً؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينظر في المرأة وهو محرم *

ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول الحسن . وابن سيرين .

(١) هو بكسر الصاد المعجمة وتشديد الباء المفتوحة جانب البحر أو النهر وفي النسخ كلها «حفة» بالصاد المهملة وهو تصحيف.

وعطاء . وطاوس . وعكرمة ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعى . وأبى سليمان ، وقال مالك : يكره ذلك ، وقد رويت كراهة ذلك عن ابن عباس ، والاباحه عنه أصح * وقال أبو حنيفة : ان قلم المحرم أظفار أربع أصابع أربع أصابع من كل يد من يديه ، ومن كل رجل من رجله فعليه إطعام ماشاء ، فان قلم أظفار كف واحدة فقط أو رجل واحدة فقط فعليه دم *

وقال محمد بن الحسن : إن قلم خمسة أظفار من يد واحدة أو من رجل واحدة أو من يدين أو من رجلين أو من يديه ورجليه معا فعليه دم ، فان قلم أربعة أظفار كذلك فعليه إطعام ، وقال أبو يوسف : كقول أبي حنيفة إلا أنه قال : يطعم عن كل ظفر نصف صاع ، وقال زفر . والحسن بن زياد : ان قلم ثلاثة أظفار من يد واحدة أو من رجل واحدة أو من يدين ورجل أو من رجلين ويد فعليه دم ، فان قلم أقل فعليه أن يطعم عن كل أصبع نصف صاع ، وقال الطحاوى : لاشئ عليه حتى يقلم جميع أظفار يديه ورجليه فتجب عليه الفدية ، وقال مالك : من قلم من أظفاره ما يميّط به عن نفسه أذى فالفدية المذكورة في حلق الرأس عليه ، وقال الشافعى : من قلم ظفراً واحداً فليطعم مداً فان قلم ظفرين فمدّين فان قلم ثلاثة أظفار فعليه دم ، فاعجبوا لهذه الأقوال الشنيعة التي لاحظ لها في شئ من وجوه الصواب ولا نعلم أحداً قالها قبلهم : ، وقد ذكرنا عن ابن عباس أنفاً لا بأس على المحرم إذا انكسر ظفره أن يطرّحه عنه وأن يميّط عن نفسه الأذى وهو قول عكرمة . وإبراهيم النخعى . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وسعيد بن المسيب . وحامد بن أبى سليمان ليس منهم أحد جعل في ذلك شيئاً * وعن عطاء ان قص أظفاره لأذى به فلا شئ عليه فان قصها لغير أذى فعليه دم ، وعنه وعن الحسن ان قلم ظفره المنكسر فلا شئ عليه فان قلبه من غير أن ينكسر فعليه دم ، وعن الشعبي ان نزع المحرم ضره فعليه دم *

قال أبو محمد : ولا يخالف لابن عباس في هذا يعرف من الصحابة رضى الله عنهم ، ويلزم من رأى في إمالة الأذى الدم أن يقول بقول الشعبي في إيجاب إمالة الأذى بقلع الضرس نعم . وفي البول . وفي الغائط لأن كل ذلك إمالة أذى ، وعن ابن عباس يغسل المحرم ثيابه * ومن طريق وكيع عن سفيان عن منصور عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أنه قال في غسل المحرم ثيابه : ان الله لا يصنع بدرنك شيئاً ، وبه إلى سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال : لا بأس بغسل المحرم ثيابه ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف ، وبه يقول أبو حنيفة . والشافعى . وأبو سليمان : *

٨٩٢ — مسألة — وكل ما صاده المحلّ في الحلّ فادخله الحرم ، أو وهبه لمحرم ، أو اشتراه محرم لخلال للمحرم ولمن في الحرم ملكه ، وذبحه ، وأكله ، وكذلك

من أحرّم وفي يده صيد قد ملكه قبل ذلك، أو في منزله قريباً، أو بعيداً، أو في قفص معه فهو حلال له — كما كان — أكله وذبحه وملكه وبيعه، وإنما يحرم عليه ابتداء التصيد للصيد وملكه وذبحه حيثنّذ فقط فلو ذبحه لكان ميتة ولو انتزعه حلال من يده لكان للذي انتزعه ولا يملكه المحرم وإن أحلّ الأبأن يحدث له تملكاً بعد إحلاله *

برهان ذلك أن الله تعالى قال : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) وقال : (ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرّم) فقالت طائفة: هاتان الآيتان على عمومهما والشئ المتصيد هو المحرم ملكه وذبحه وأكله كيف كان ؟ غرّموا على المحرم أكل كل شئ من لحم الصيد جملة وإن صاده لنفسه حلال وإن ذبحه الحلال ، وحرّموا عليه ذبح شئ منه وإن كان قد ملكه قبل إحرامه ، وأوجبوا على من أحرّم وفي داره صيد أو في يده . أو معه في قفص أن يطلقه وأسقطوا عنه ملكه البتة ولم يسمحوا لأحد من سكان مكة والمدينة أكل شئ من لحم الصيد . أو تملكه . أو ذبحه *

وقالت طائفة: قول الله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً) إنما أراد الله تعالى الفعل الذي هو التصيد لا الشئ المتصيد وهو مصدر صادي صيد صيداً فأنما حرم عليه صيده لما يتصيد فقط ، وقالوا: قوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرّم) هو التصيد أيضاً نفسه المحرم في الآية الأخرى * واستدلّت هذه الطائفة على ما قالته بقول الله تعالى : (وإذا حلالتم فاصطادوا) قالوا : فالذي أباحه الله تعالى لنا بالاحلال هو بلا شك المحرم علينا بالاحرام لا غيره ، وقالوا : لا يطلق في اللغة اسم الصيد الاعلى ما كان في البرية وحشياً غير متمكّن فاذا تملك لم يقع عليه اسم صيد بعد * قال أبو محمد : فهذان القولان هما اللذان لا يجوز أن يفهم من الآية غيرهما وكل ما عداهما فقول فاسد متناقض لا يدل على صحته دليل أصلاً ، فوجب أن ننظر في أي القولين يقوم على صحته البرهان. فوجدنا أهل المقالة الأولى يحتجون بحديث ابن عباس عن الصعب ابن جثامة اللبي أنه أهدى لرسول الله ﷺ رجل حمار وحش فردّه عليه ، وقال : « أنا حرّم لأنّا كل الصيد » ، وروى هذا الحديث أيضاً بالفظ « أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش فردّه عليه وقال : لولا أنا محرمون لقبيلناه منك » *

روينا اللفظ الأول من طريق حماد بن زيد عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة، واللفظ الثاني من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أهدى الصعب بن جثامة * ومن طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن،

طاوس عن ابن عباس أن زيد بن أرقم أخبره « أن رسول الله ﷺ أهدى له [عضو من] (١) لحم صيد فرده وقال: أنا لا نأكله أنا حرم » وهذان خبران روياهما من طرق كلها صحاح، وهذا قول روى عن علي . ومعاذ . وابن عمر . وبه يقول أبو بكر بن داود . روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال : أهدى إلى ابن عمر ظليما مذبوحه بمكة فلم يقبلها ، وكان ابن عمر يكره للحرم أن يأكل من لحم الصيد على كل حال . فظفرنا فيما احتجت به الطائفة الأخرى فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا سفيان — هو ابن عيينة — نا صالح بن كيسان قال : سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول : سمعت أبا قتادة يقول : « خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحه (٢) ففنا الحرم ومنا غير الحرم إذ بصرت بأصحابي يترأون شيئا [فظفرت] (٣) فاذا حمار وحش [فأسرجت فرسى] (٤) وأخذت رمحي ثم ركبت [فسقط مني سوطي] (٥) فقلت لأصحابي : ناولوني سوطي وكانوا محرمين فقالوا : لا (٦) والله لا نعينك عليه بشي ، فنزلت وتناولته ؛ ثم ركبت فأدركت الحمار من خلفه وهو وراء الكمة (٧) فطعته برمح ففقرته فأنيت به أصحابي فقال بعضهم : كلوه وقال بعضهم : لا تأكلوه ، وكان النبي عليه السلام أماما فخركت فرسى فأدر كنه فقال : هو حلال فكلوه ، أبو محمد مولى أبي قتادة ثقة اسمه نافع روى عنه أبو النضر وغيره . ومن طريق مسلم نا أحمد بن عبدة الضبي نا فضيل بن سليمان النخعي نا أبو حازم نا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ وهم محرمون وأبو قتادة محل » فذكر الحديث وفيه « أن رسول الله ﷺ قال : هل معكم منه (٨) شيء ؟ قالوا : معنا رجله فأخذها رسول الله عليه السلام فأكلها » . ومن طريق مسلم حدثني زهير بن حرب نا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن جريج أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أبيه قال : « كنا مع طلحة بن عبيد الله . ونحن حرم فأهدى لنا طير وطلحة راقد . فنا من تورع . ومننا من أكل فلما (٩) استيقظ طلحة وفق من أكله ، وقال : أكلناه مع رسول الله ﷺ » . ومن طريق الليث بن سعد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة نا ابن عبيد الله عن عمير بن سلبة الضمري قال : « بينا نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالروحاء وهم حرم إذا حمار معقور فقال رسول الله ﷺ : دعوه فيوشك صاحبه أن

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٣٣ ، والحديث مختصر من أوله (٢) هي على ثلاث مراحل من المدينة قبل السقي بنحو ميل اه معجم (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم (٥) الزيادة من صحيح مسلم (٦) سقط لفظ « لا » من صحيح مسلم (٧) الزيادة من صحيح مسلم (٨) سقط لفظ « منه » من النسخة رقم (١٦) (٩) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٤ مع تقديم وتأخير

يأتى فجاء رجل من بهز هو الذى عقر الحمار فقال : يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فامر عليه السلام أبا بكر فقسمه بين الناس ، وهو قول عمر بن الخطاب . وطلحة كما ذكرنا وأبى هريرة كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله ابن عمر أنه سمع أبا هريرة يحدث أباه عبد الله بن عمر قال : سألتى قوم محرمون عن محلين أهدوا لهم صيدا ؟ قال : فأمرتهم بأكله ، ثم لقيت عمر فأخبرته فقال عمر : لو أفتيتهم بغير هذا لأوجعتك * ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج حدثنى يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبى عمار قال : أقبلنا مع معاذ بن جبل محرمين بعمرة من بيت المقدس وأميرنا معاذ بن جبل فأتى رجل بحمار وحش قد عقره فاتباعه كعب بن مسلم فجاء معاذ والقذور تغلى به فقال معاذ : لا يطعني أحد الا أكفأ قدره فأكفأ القوم قدورهم فلما وافوا عمر قص عليه كعب قصة الحمار فقال عمر : ما بأس ذلك ؟ ومن نهى عن ذلك ؟ لعلك أفتيت بذلك يا معاذ قال : نعم فلامه عمر * وهو أيضا قول ابن عمر . وابن مسعود . وأبى ذر . ومجاهد . والليث . وأبى حنيفة ، وغيرهم *

قال أبو محمد : فكانت هذه الأخبار التى قبلها أصحابنا كلها ، فالواجب فى ذلك الأخذ بجميعها واستعمالها كما هى دون أن يزداد فى شيء منها ما ليس فيه فيقع فاعل ذلك فى الكذب ، ففطرنا فى هذه الأخبار فوجدنا فيها إباحة أكل ما صاده الحلال للمحرم ، ثم نظرنا فى التى قبلها فوجدناها ليس فيها نهى المحرم عن أكل ما صاده المحل أصلا وإنما فيها قوله عليه السلام « انا لانا كلة انا حرم ، ولولا أننا محرمون لقبلناه » فانما فيه رد الصيد على مهيده لأنهم حرم وترك أكله لأنهم حرم ، وهذا فعل منه عليه السلام وليس أمرا وإنما الواجب أمره وإنما فى فعله الايتساء به فقط ، وهذا مثل قوله عليه السلام « أما انا فلا آكل متكثا » وتركه أكل الضب فلم يحرم بذلك الا كل متكثا لكن هو الأفضل ولم يحرم أيضا أكل المحرم الصيد يصيده المحل بقوله عليه السلام « انا لانا كلة انا حرم » لكن كان ترك أكله أفضل ، وهكذا روى عن عائشة ولا حرج فى أكله أصلا ولا كراهة لانه عليه السلام قد أباحه وأكله أيضا مرة أكله ومرة لم يأكله ومرة قبله ومرة لم يقبله ، فكل ذلك حسن مباح ، وهكذا القول فى الحديث الذى فيه « أهدى لرسول الله عليه السلام بيض نعامة وتتمير وحش فقال : أطعمه أهلك فانا حرم » لو صح فكيف ولا يصح ؟ فاذ لاشك فى هذا فقد صح ان قول الله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر مادتم حرما) إنما أراد به التصيد فى البر فقط ، وصح ان قوله تعالى : (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم) نهى عن قتله فى حال كون المرء حرما ، والذكاة ليست قتلًا بلا خلاف فى الشريعة ، والقتل

ليس ذكاة فصيح أنه لم ينه عن تذكيته ، وإذا ثبت هذا فلم يأت النص بنهي عن تملك الصيد بغير التصيد فهو حلال *

وبرهان قاطع وهو أن النبي عليه السلام سكن المدينة إلى أن مات ، وهي حرم مكة سواء سواء وأصحابه بعده ، ولم ينزل عليه السلام يهدي له الصيد ولا أصحابه ويدخل به المدينة حيا فيتباع ويذبح ويؤكل ويتملك ، ومذكي فيباع ويؤكل ، هذا أمر لا يقدر على إنكاره أحد جيلا بعد جيل ، وكذلك بمكة وهي حرم *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر الثوري نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب — هو ابن أبي خيثمة — نا عبد الله بن عمر نا حماد بن زيد قال : سمعت داود بن أبي هند يحدث هشام بن عروة أن عطاء يكره ما أدخل من الصيد من الحل أن يذبح في الحرم ، فقال هشام : وما علم عطاء ، ومن يأخذ عن ابن أبي رباح كان أمير المؤمنين بمكة — يعني عمه ابن الزبير — تسع سنين يراها في الأقباص وأصحاب رسول الله عليه السلام يقدمون بها القمارى ^(١) واليعاقب ^(٢) لا ينهون عن ذلك *

قال أبو محمد : ما لم يمنع منه الحرم لم يمنع منه الاحرام إذ لم يفرق بين ذلك النص أصلا فارتفع الاشكال ، وبالله تعالى التوفيق ، إلا أن أبا خيثمة قال : من أحرم وفي منزله صيد أو معه في قصص لم يلزمه إرساله فان كان في يده لزمه إرساله فان وجده بعد إحلاله في يد إنسان قد أخذه كان له ارتجاعه وانتزاعه من الذي هو بيده ، وهذا تخليط ناهيك به ، ولئن كان يسقط ملكه عنه باحرامه فإله أن يأخذه من ملكه ولا سبيل إلى عودته ملكه عليه بعد سقوطه إلا ببرهان ، وإن كان ملكه لم يسقط عنه باحرامه فلا يلزمه إرساله ، وقال أيضاً : إن صاد محل صيداً فأدخله حرم مكة حيا فعليه أن يرسله فان باعه فسخ يبعه فان باعه من يذبحه أو ذبحه فعليه الجزاء ، وهذا تخليط وتناقض لما ذكرنا قبل * وروينا عن مجاهد لا بأس أن يدخل الصيد في الحرم حيا ، ثم يذبح * وعن عطاء . وعمر بن دينار . وسعيد بن جبير أيضاً مثل هذا * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن صالح بن كيسان قال : رأيت الصيد يباع بمكة حيا في إمارة ابن الزبير *

قال أبو محمد : ولا فرق بين من كان في الحرم وبين المحرم في الحل والحرم لأن كليهما يقع عليه اسم حرم ، وبالله تعالى التوفيق ، فأدق هذا قالوا يجب فيمن قتل صيداً متملكا وهو محرم أو في الحرم أن يؤدي لصاحبه صيداً مثله يتبعه له أو قيمته إن لم يوجد مثله ولا جزاء فيه ولا يؤكل الذي قتل لأنه ميتة أذنته بغير إذن صاحبه *

(١) هو جمع القمري والاثني قرية طائر مشهور (٢) هو جمع يعقوب ذكر الحجل ، ويوصف بكثرة العدو وشدة هـ

قال أبو محمد : وهنأقولان آخران ، أحدهما قوم قالوا : لحم الصيد حلال للمحرم ما لم يصد هو أو يصد له ، واحتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : « خرجت مع رسول الله عليه السلام من المدينة فأحرم أصحابي ولم أحرم فرأيت حمار وحش غملت عليه فاصطدته فذكرت شأنه للنبي عليه السلام وذكرت أني لم أكن أحرمت فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له * » وبما روينا من طريق عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله عليه السلام : « صيد البر لكم حلال وأتم حرم الأما اصطدتم وصيد لكم » فروينا هذا عن عثمان وأنه أتى بصيد وهو وأصحابه محرمون فأمرهم بأكله ولم يأكله هو فقال له عمرو بن العاصي : يا عجبالك تأمرنا أن نأكل مما لست آكل فقال عثمان : اني أظن انما صيد من أجل فأكلوا ولم يأكل ، وهو قول مالك *

قال أبو محمد : أما خبر جابر فساقت لأنه عن عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف ، وأما خبر أبي قتادة فان معمرأ رواه كما ذكرنا ، ورواه عن يحيى بن أبي كثير معاوية بن سلام ، وهشام الدستوائي كلاهما يقول فيه . عن يحيى حدثني عبد الله بن أبي قتادة ولا يذكر ان ما ذكر معمر ، ولم يذكر فيه معمر سماع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة ، ورواه أيضاً شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى فلم يذكر فيه ما ذكر معمر ، ورواه أيضاً أبو محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة فلم يذكر فيه ما ذكر معمر ، ورواه أبو حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة فذكر أن رسول الله عليه السلام أكل منه *

فلا يخلو العمل في هذا من ثلاثة أوجه ، أما ان تغلب رواية الجماعة على رواية معمر لاسيما وفيهم من يذكر سماع يحيى من ابن أبي قتادة ولم يذكر معمرأ ، أو تسقط رواية يحيى بن أبي كثير جملة لأنه اضطرب عليه ويؤخذ برواية أبي حازم . وأبي محمد . وابن موهب الذين لم يضطرب عليهم لأنه لا يشك ذو حسن ان إحدى الروايتين وهم ، إذ لا يجوز أن تصح الرواية في أنه عليه السلام أكل منه وتصح الرواية في أنه عليه السلام لم يأكل منه وهي قصة واحدة في وقت واحد في مكان واحد في صيد واحد ويؤخذ بالرائد وهو الحق الذي لا يجوز تعديته * فظنرنا في ذلك فوجدنا من روى عن عبد الله بن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ أكل منه ، قد أثبت خبراً وزاد علماً على من روى عنه انه عليه السلام لم يأكل منه فوجب الأخذ بالرائد ولا بد وترك رواية من لم يثبت ما أثبتته غيره ، وبالله تعالى التوفيق *

وأما فعل عثمان فاننا روينا من طريق سعيد بن منصور ان ابن وهب ان عمرو بن الحارث

ان أبا النضر مولى عمر بن عبيد الله^(١) حدثه أن بسر^(٢) بن سعيد أخبره أن عثمان بن عفان كان يصاد له الوحش على المنازل ، ثم يذبح فيأكله وهو محرم ستين من خلافته ، ثم إن الزبير كلبه فقال : ما أدري ما هذا يصاد لنا ومن أجلنا ؟ لو تركناه قتر كه ؛ فصيح انه رأى من عثمان . والزبير واستحسان لا يمنع ولا عن أثر عندهما ، ومثل هذا لا تقوم به حجة ، ولا يشك أحد في أن أباقادة لم يصد الحمار إلا لنفسه وأصحابه وهم محرمون فلم يمنعهم رسول الله ﷺ من أكله فسقط هذا القول *

وقول آخر : وهو انه حلال للبحر ما صاده الحلال ما لم يشر له إليه أو يأمره بصيده . واحتج هؤلاء بما روياه من طريق شعبة أنا عثمان بن عبد الله بن موهب قال : سمعت عبد الله بن أبي قتادة يحدث عن أبيه « أنهم كانوا في مسير لهم بعضهم محرم وبعضهم ليس بمحرم فرأيت حمار وحش فركبته فرسي وأخذت ربحي فاستعنتهم فأبوا أن يعينوني فاختلست سوطا من بعضهم وشدت على الحمار فأصبتة فأكلوا منه فأشفقوا منه ففشل عن ذلك رسول الله عليه السلام ؟ فقال . هل أشرتم أو أعنتم ؟ قالوا : لا قال : فكلوه » * ومن طريق أبي عوانة عن عبد الله بن عثمان بن موهب عن ابن أبي قتادة عن أبيه بمنزلة إلا انه قال : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء ؟ قالوا : لا *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه لأننا لا ندرى ماذا كان يقول رسول الله ﷺ لو قال له : نعم ؟ إلا أن اليقين عندنا أن كل ما لم يقله عليه السلام ولا حكم به فانه غير لازم ولا تؤخذ الديانة بالتكهن ، ونحن على يقين من أنه لو لم يشارتهم إليه أو أمرهم إياه أو عونهم له حكم تحريم لبيته عليه السلام ، فاذ لم يفعل فلا حكم لذلك * وقد روينا عن عطاء في محرم كان ممكة فاشتري حجلة فأمر محلا بذبحها انه لا شيء عليه ، وبالله تعالى التوفيق *
٨٩٣ — مسألة — فلو أمر محرم حلالا بالتصيد فان كان ممن يطيعه أو يأتمر له فالبحر هو القاتل للصيد فهو حرام ، وان كان ممن لا يأتمر له ولا يطيعه فليس المحرم ههنا قاتلا بل أمر بمباح حلال للباثور ولو اشترك حلال ومحرم في قتل صيد كان ميتة لا يحل أكله لأنه لم تصح فيه الذكاة خالصة ، وعلى المحرم جزاؤه كله لأنه قاتل ولا جزاء على المحل ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٤ — مسألة — ومباح للبحر ان يقبل امرأته ويباشرها ما لم يوجع لأن الله تعالى لم ينه الا عن الرفث والرفث الجماع فقط ؛ ولا عجب أعجب ممن ينهى عن ذلك ! ولم

(١) وقع في تهذيب التهذيب وعبد الله ، وفي النسخ كلها عبد الله ، بالتصغير وهو موافق لما في تقريب التهذيب (٢) وقع في تهذيب التهذيب ، بشره ج ١ ص ٤٣١ بشين معجمة وهو غلط والصواب ما هنا بالسين المهملة *

بنيته الله تعالى ولا رسوله عليه السلام قط عن ذلك ، ويبطل الحج بالامناء في مباشرتها التي لم ينه قط قرآن ولا سنة عنها ، ثم لا يبطل حجه بالفسوق الذي صح نهي الله تعالى في القرآن عنه في الحج من ترك الصلاة ، وقتل النفس التي حرم الله تعالى بغير الحق وسائر الفسوق ان هذا لعجب ! *
روينا من طريق الحذافي عن عبد الرزاق نا محمد بن راشد عن شيخ يقال له :
أبوهرم قال : سمعت أبا هريرة يقول : يحل للمحرم من امرأته كل شيء إلا هذا وأشار
بأصبعه السبابة بين أصبعين من أصابع يده يعني الجماع * وعن عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني عثمان بن عبد الرحمن انه قتل امرأته وهو محرم فسألت سعيد بن جبير ؟ فقال :
ما نعلم فيها شيئا فليستغفر الله عز وجل ، قال ابن جريج : وسمعت عطاء يقول : مثل قول
سعيد بن جبير * ومن طريق ابن جريج أيضاً عن عطاء لا يفسد الحج الا التقاء الحتانين
فاذا التقي الحتانان فسد الحج ووجب الغرم * ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن علية عن
غيلان بن جرير قال : سألني وعلي بن عبدالله ، وحلم بن الدريم محرم ؟ فقال : وضعت
يدي من امرأتى موضعاً فلم أرفعها حتى أجنبت فقلنا : كلنا مالنا بهذا علم ؟ ففضي إلى
أبي الشعثاء جابر بن زيد فسأله ، ثم رجع الينا يعرف البشري وجهه ؟ فسألناه ماذا أفنك ؟
فقال : انه استكتمني ، فهو لا كلمهم لم يروا في ذلك شيئا *

فان ذكروا الرواية عن عائشة بحرم على المحرم من امرأته كل شيء الا الكلام *
وعن ابن عباس انما الرفق ماتكم به عند النساء ، فهم أول مخالف لهذا انهم يبيحون
له النظر ، ثم انها وابن عباس لم يجعلوا في ذلك شيئا ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : من
جامع دون الفرج فأنزل فليس عليه الا دمو تجزئه شاة وحجه تام * وروينا عن ابن عباس
ولم يصح فيمن نظر فأمدى . أو أمنى عليه دم * وعن علي ولا يصح من قتل فعليه دم ،
أما رواية ابن عباس فعن شريك عن ابراهيم بن مهاجر ، وأما رواية علي فعن شريك
عن جابر الجعفي وكلمهم لاشيء *

قال أبو محمد : إيجاب الدم في ذلك قول لم يوجبه قرآن ولا سنة . ولا قياس . ولا قول مجمع
عليه ، والله تعالى التوفيق *

٨٩٥ — مسألة — ومن تطيب ناسيا أو تداوى بطيب او مسه طيب الكعبة ،
أو مس طيبا لبيع ، أو شراء ، أو لبس ما يحرم على المحرم لباسه ناسيا ، أو ضرورة طال كل
ذلك منه ، أو قصر فلا شيء عليه ولا يكدر ذلك في حجه وعليه أن يزيل عن نفسه كل ذلك ساعة
يذكره أو ساعة يستغنى عنه ، وكذلك من حلق رأسه ناسيا فلا شيء عليه ، وله ان يحتجم
ويحلق مواضع المحاجم ، ولا شيء عليه ، وله ان يدهن بماء ، فلو تعمد لباس ما حرم عليه ، أو فعل
ما حرم لغير ضرورة بطل حجه وإحرامه *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقال رسول الله ﷺ : «عفى لآمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» فالمستكره على كل ما ذكرنا والمرأة المكروهة على الجماع لاشيء عليها ولا على من أكره على ما ذكرنا ، وحجهم تام ، وأحرامهم تام * وقال أبو حنيفة : من غطى رأسه ، أو وجهه ، أو لبس مانئى عامداً ، أو ناسياً ، أو مكرهاً يوماً إلى الليل فعليه دم ، فإن فعل ذلك أقل من يوم فعليه صدقة ؛ فإن حلق قفاه للحجامة فعليه دم ، فإن حلق بعض عضو فعليه صدقة ، وقال مالك : من فعل شيئاً من ذلك فأماط به عن نفسه أذى فعليه الفدية التي على من حلق رأسه ولا يجتمع الا من ضرورة ، فإن حلق مواضع المحاجر فعليه الفدية * وقال الشافعي : لاشيء في النسيان في كل ذلك الا في حلق الرأس فقط فقيه الفدية قال : ولا يلحق موضع المحاجر ولم يذكر في ذلك فدية *

قال أبو محمد : أما أقوال أبي حنيفة فظاهرة الفساد والتناقض ولا نعلمها عن أحد قبله ، ولا دليل على صحة شيء منها الا من قرآن ، ولا من سنة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا قياس لأن تفرقه بين ذلك يوماً أو أقل من يوم دعوى فاسدة ، وقال بعضهم : هذا هو المعهود من لباس الناس *

قال علي : كذب في ذلك بل قد قال الله تعالى : (وحيث تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء) فأخبر تعالى ان اللباس لا يقل ^(١) في النهار بل قد يوضع للقائلة ، وأخبر أن اللباس يقل ^(٢) الى بعد صلاة العشاء وقد يكون الى نصف الليل ، فإن ذكرنا ما روى عن ابن عباس . والنخعي ان من ترك من نسكه شيئاً فليرق دماً قلنا : أتم أول من خالف ذلك لأنكم تجعلون في أكثر ذلك صدقة لادما ، ولا عجب أعجب بمن يحتج بشيء يراه حقاً ، ثم هو أول مخالف له : وأما قول مالك فإنه قياس والقياس كله باطل ، ولو كانت اماطته ^(٣) الأذى بغير حلق الرأس توجب الفدية لأوجب الفدية البول . والغائط . والأكل . والشرب . والغسل للحر ، والترشح والتدفق للبرد ، وقلع الضرس للوجع ، فكل هذا اماطة أذى ، **﴿فإن قالوا﴾** : قد أجمع الناس على إسقاط الفدية في أكثر

(١) يقال أقل الشيء يقلو استقله يستقله إذا رفعه وحله ، والمعنى هنا والله أعلم (وحيث تضعون ثيابكم) — أي تزعمونها عن أبدانكم وقت الظهيرة من شدة حرها ، وكذلك بعد صلاة العشاء لأنه وقت نوم وخلوة بالهـ (٢) أي يعمل ويلبس الى بعد صلاة العشاء . وبعد هذا الوقت يزعم لأن وقت نوم ففي الآية دليل على ان اللباس لا يتصل لبسه من أول النهار الى آخره بل يترفع في أوقات مخصوصة فقط ما قاله البعض من أن المعهود من لباس الناس يوماً الى الليل كما يقوله أبو حنيفة ، ووقع في بعض النسخ «ان اللباس يتصل» بدله «يقال» والمعنى قريب من هذا ولا يحتاج الى تكلف وجرينا على ما هنا لبيان المعنى بخلاف تلك النسخ (٣) في النسخة «النجية واماطة».

من ذلك قلنا : حسبنا وإياكم أقراركم بصحة الاجماع على ابطال علتكم ، وعلى أنه ليس كل اماطة أذى تجب فيه فدية ، والزام الصيام والصدقة والهدى شرع لا يجوز الزامه أحد حيث لم يلزمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، فان ادعوا اجما كذبوا لأنهم لا يقدرّون على ان يوردوا في ذلك قول عشرة من صاحب ، وتابع في ذلك مع اختلافهم في أقوالهم * واما الشافعي فانه احتج له مقلده بأن كل من ذكرنا يقدر الناس على إزالته عن نفسه الاحلق الشعر فلا يقدر على ائبائه قلنا : فكان ماذا ؟ وأى شيء في هذا مما يوجب الفدية ؟ وهل زدتم إلا دعوى لا برهان لها *

ورويانم طريق نافع ان ابن عمر كان يأكل الخبيص الأصفر ^(١) وهو محرم يعني المزعفر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : يكتحل المحرم بأى كحل شاء ما لم يكن فيه طيب * ومن طريق شعبة عن شميصة الأزديّة أن عائشة أم المؤمنين قالت لها : كتلتى بأى كحل شئت غير الاثم إذا ما انه ليس بحرام ولكنه زينة ، ونحن نكرهه *

ومن الخلاف في ذلك ما روينا عن طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن ممدى نا يزيد ابن ابراهيم عن قتادة أن عبد الرحمن بن أبي بكر أمر امرأة محرمة ا كتحت باثمداً تهرق دما * ومن طريق سعيد بن منصور نا مروان — هو ابن معاوية الفزارى — نا صالح بن حنّ قال : رأيت أنس بن مالك أصاب ثوبه خلوق الكعبة فلم يغسله — وكان محرماً — وعن عطاء وسعيد بن جبير مثله سواء سواء * ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر ان شمس المحرم ريحانا . أو مس طيباً أهرق دما ^(٢) * وقد رويانم طريق عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم » * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس عن ابن عباس « أن النبي عليه السلام احتجم وهو محرم » * ومن طريق مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة نا المولى بن منصور نا سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بختينة قال : « احتجم رسول الله عليه السلام بطريق مكة ^(٣) وهو محرم وسطرأسه » * قال أبو محمد : لم يخبر عليه السلام ان في ذلك غرامة ولا فدية ولو وجبت لما أغفل ذلك وكان عليه السلام كثير الشعر أفرع ^(٤) ، وانما نهينا عن حلق الرأس في الاحرام ، والقفا ليس رأساً ولا هو من الرأس ، فان ذكرنا ما روينا عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر

(١) هو طعام معروف (٢) في النسخة رقم (١٤) داوا هرق دما ، وهو غلط (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٣٧ ، ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم بطريق مكة ، الخ (٤) قال في الصحاح الافرع التام الشعر وقال في النهاية الافرع وان الشعر ، وقيل الذي له جمعه

أنه أمر محرما احتجم ان يفتى بصيام . أو صدقة . أو نسك ؛ فان اضطرا الى ذلك فلا شيء عليه ، فهذا عليهم لأنهم خالفوه في موضعين ، أحدهما أنه أوجب الدم ولم يشترط ان حلق لها شعرا ، والثاني أنه لم يوجب شيئا على من اضطرا اليها وهم لا يقولون بهذا *
وروينا عن مسروق أنه قال: يحتجم المحرم ولا يحتجم الصائم ولم يشترط ترك حلق القفا *
وعن طاوس يحتجم المحرم اذا كان وجعا وما نعلم من أوجب في ذلك حكما من التابعين إلا الحسن فانه قال : من احتجم وهو محرم اراق دما * وعن ابراهيم . وعطاء ان حلق مواضع المحاجم فعليه كفارة *

وأما الادهان فروينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أشعث بن سليم - هو ابن أبي الشعثاء (١) - عن مرة بن خالد قال: رأنا أبو ذر ونحن محرمون فقال: ادهنوا ايديكم ، وصح عن ابن عمر أنه كره ان يعالج المحرم يديه بالدهن وان يدهن بالسمن رأسه لصداغ أصابه ولم يجعل في ذلك شيئا * وروينا عن عطاء من تدأوى بدواء فيه طيب فعليه الكفارة ولا بأس بالآدهان الفارسية * وعن ابراهيم في الطيب الفندية * وعن مجاهد اذا تدأوى المحرم بالسمن ، أو الزيت ، أو البنفسج فعليه الكفارة * وعن الحجاج بن أرطاة كان الحكم وأصحابنا يقولون في المحرم يدأوى قروحا برأسه وجسده : ان عليه كفارتين *

وأما اللباس ناسيا فعن عطاء في المحرم يغطي رأسه ناسيا لاشيء عليه فان لبس قميصا ناسيا فلا شيء عليه وليستغفر الله تعالى ، فان تعمد ذلك فالكفارة * وعن حماد ابن أبي سليمان بمثله لاشيء في ذلك على الناسي * وعن مجاهد . وسعيد بن جبير انها اجاز للمحرم أكل الطعام ، وفيه الزعفران ، وكرهه عطاء و اخبر أنه لا يأنثر قوله عن أحد *
وعن طاوس . وعطاء إباحة الخبيص المزعفر للمحرم ، ومثله عن الحسن . و ابراهيم النخعي . وجابر بن زيد . ومحمد بن علي * وعن ابراهيم . وعطاء . والحسن . في لباس القميص . والقلنسوة . والخفين للمحرم أنه يهرق دما ، وهذه كلها أقوال مخالفة لأقوال أبي حنيفة ، ومالك *
قال أبو محمد : وأما من تعمد ما حرم عليه فقد فسق والفسوق يبطل الحج كما قدمنا ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٦ — مسألة — وللمحرم ان يشد المنطقة على ازاره ان شاء أو على جلده ويحترم بما شاء ويحمل خرجه على رأسه ويعقد ازاره عليه و رداه ان شاء ، ويحمل ماشاء من الحولة على رأسه ويعصب على رأسه لصداغ ، أو لجرح ويحجر كسر ذراعه أو ساقه ويعصب على جراحه وخرجه وقرحه ولا شيء عليه في كل شيء من ذلك ، ويحرم في أي لون شاء حاشا

(١) في النسخة رقم (١٤) «هو أبو الشعثاء» وبه مصححا على انه غلط وصوابه كما هنا هو كما قال *

ما صبح بورس، أو زعفران لأنه لم ينه عن شيء مما ذكرنا قرآن، ولا سنة (وما كان ربك نسيا). الا اتنا رويانا من طريق و كيع عن ابن أبي ذئب عن صالح عن أبي حسان. « أن رسول الله ﷺ رأى محرمًا محتزما بجمل فقال: يا صاحب الجمل ألقه » وبه الى ابن أبي ذئب عن مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول: لا تعتد عليك شيئا وانت محرم * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر أنه كره الهيمان (١) للمحرم، فأما الأثر فرسل لاحجة فيه، وقد رويانا من طريق عبد الرزاق عن الأسلي عن سمع صالحا مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول: رخص رسول الله عليه السلام في الهيمان للمحرم *

قال أبو محمد: كلاهما وتمرة، وأما ابن عمر فقد روى عنه وعن غيره من الصحابة. رضى الله عنهم خلاف هذا * ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن فضيل عن ليث عن عطاء. وطاوس قالوا جميعا: رأينا ابن عمر قد شد حقويه (٢) بعمامة وهو محرم *

ومن طريق سعيد بن منصور عن هشيم ارنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم ابن محمد عن عائشة أم المؤمنين انها كانت ترخص في الهيمان يشده المحرم على حقويه وفي المنطقة أيضا * ومن طريق وكيع عن سفيان عن حميد الأعرج عن عطاء عن ابن عباس قال في الهيمان للمحرم: لا بأس به * ومن طريق شعبة عن منصور عن مجاهد قال: رأيت ابن الزبير جاء حاجا فرمل حتى رأيت منطقته قد انقطعت على بطنه *

قال أبو محمد: لاشك ان ابن الزبير لم يكن مضطرا إلى احراز نفقته وابن عمر لم يجعل في ذلك شيئا، ورأى مالك على من عصب رأسه فدية، ومن طريق ابن عمر لا يعصب المحرم رأسه بسير ولا بخرق * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن أبي معشر عن عبد الرحمن بن يسار قال: رأيت ابن عباس قد شد شعره بسير وهو محرم وكلاهما لم يجعل فيه شيئا * ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان — هو ابن عينة — عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد أبي الشعثاء: ينحل ازارى يوم عرفة قال: اعقده *

ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن العلاء بن المسيب عن الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى بأسا ان يتوشح المحرم بثوبه ويعقده على قفاه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن يونس عن الحسن البصري أنه لم ير بأسا ان يعقد المحرم ثوبه على نفسه، وأباح لباس الهيمان للمحرم محمد بن كعب. وعطاء. و طاوس. ومحمد بن علي. وابراهيم. وسعيد بن جبير. ومجاهد. والقاسم بن محمد، وكرهه آخرون * وعن سعيد بن جبير أنه أباح للمحرم ينكسر

(١) هو كس يجعل فيه النفقة ويشد على الوسط وجمعه مابين (٢) تنثية حقوه هو الخاصرة.

ظفره ان يجعل عليه مرارة ولم يأمر في ذلك بشيء * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص نا منصور عن ابراهيم ومجاهد قالا جميعا : يجبر المحرم عظمه اذا انكسر قالا : وليس عليه في ذلك كفارة * ومن طريق سعيد بن منصور ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد قال : اذا انكسرت يد المحرم أو شج عصب على الشج والكسر وعقد عليه ولم يجعل في ذلك شيئا *

وعن محمد بن علي وسعيد بن المسيب لا بأس ان يعقد المحرم قال محمد : على القرحة ، وقال ابن المسيب : على الجرح ، وأباح أبو حنيفة والشافعي وأبو سليمان للمحرم الهيمان والمنطقة ، وان يحمل الخرج على رأسه ونحو ذلك ولم يروا فيه بأسا ، وأباح مالك لباس المنطقة للمحرم اذا كانت فيها نفقة ، ومنعه لباسها اذا كانت فيها نفقة غيره ، وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك الفدية ، ومنع مالك من شد المنطقة على العضد للمحرم وأباح شدها على جلده ومنع من شدها فوق الازار ، وجعل ابن القاسم صاحبه في ذلك فدية فأقوال متناقضة لا دليل على صحة شيء منها ، ولا نعلم أحدا قال بها قبلهما ، ومنع مالك المحرم من حمل خرج لغيره على رأسه ورأى عليه في ذلك فدية وأباح له حمله على رأسه اذا كان له ، وهذا فرق فاسد لا نعلمه أيضا عن أحد قبله ، وقد روى عن عطاء إباحة حمل المحرم الممكتل على رأسه * ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن الحسين قال : رأى عمر على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرتين ^(١) وهو محرم فقال : ما هذا ؟ فقال علي بن أبي طالب : ما أخال أحدا يعلننا السنة فسكت عمر * وعن سالم ابن عبد الله بن عمر أنه لبس ثوبا مودأ وهو محرم ، ^(٢) فان قيل ^(٣) : قد روى عن عمر أنه أنكر على طلحة لباس ثوب مصبوغ للمحرم قلنا : أنتم أول من خالف عمر في ذلك فلم تنكروه ؟ ولا رأيتم فيه شيئا ، وهذا ما تروا كوا فيه القياس فأباحوا المصبغات ولم يقيسوها على الورس والمصفر كما قاسوا كل من أطاق به أذى على حلق رأسه ، وكما قاسوا جارح الصيد على قاتله ، وكما أوجبوها على من لبس قيصا أو عمامة *

٨٩٧ - مسألة - ولا يحل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة . والمدينة ، ولا شوكه فمافوقها ، ولا من حشيشه حاشا الاذخر ^(٢) فان جمعه مباح في الحرم ومباح له ان يرعى إبله أو يعبره أو مواشيه في الحرم ، فان وجد غصنا قد قطعه غيره أو وقع فقارق جذمه ^(٣) فله أخذه حيثنذ ، فان احتطب في حرم المدينة خاصة فان سلبه حلال لمن وجده *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « إن هذا البلد حرمه

(١) قال في الصحاح : ضربت الثوب بضر مجازا اذا صبغته بالحرارة وهو دون المشيع وفوق المورد اهـ (٢) هو بكرة المعزة - حشيشة طيبة الرائحة تنشق بها البيوت فوق الخشب (٣) قال الجوهرى في محامد الجذم بالكر اصل الشيء وقد يفتح ،

الله تعالى يوم خلق السموات والأرض فهو حرام بحرمة الله تعالى [إلى يوم القيامة] (١) وأنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ولم يحل إلا الساعة من نهاره وحرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعصده شجره (٢) ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرّفها ولا يتخلى خلاها (٣) قال العباس : يا رسول الله إلا الاذخر فإنه لقينهم وليوتهم فقال : الا الاذخر *

ومن طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا لثـهـوا بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شرحبيل العدوي «أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول : أن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة فإن أحد ترخص بقتال رسول الله عليه السلام فيها فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس وليبلغ الشاهد الغائب (٤) » * قال أبو محمد : هذا ما نبهني الله تعالى عنه على لسان رسوله عليه السلام ولم ينه عن أراءه

المواشي (وما كان ربك نسيا) * وقال أبو حنيفة : بكرهية الرعي في حرم مكة وهذا تعد لحدود الله تعالى ، وأباح مالك أخذ السن (٥) وسائر حشيش الحرم ، وهذا أيضاً خلاف أمر رسول الله عليه السلام ، ولا فرق بين السن وبين سائر حشيش الحرم * وقال أبو حنيفة . والشافعي . وسفيان : بإيجاب الجزاء على قاطع شجر الحرم ، قال أبو حنيفة في النقص فما فوقه إلى الدوحة : (٦) قيمة ذلك ، فإن بلغ هدياً أهده ، فإن لم يبلغ هدياً فقيمه طعاماً يتصدق به لكل مسكين نصف صاع حنطة . أو صاع تمر . أو شعير ، ولا يجزى في ذلك صيام * وقال زفر : يتصدق بالقيمة ولا يجزى في ذلك هدى ولا صيام *

قال أبو محمد . روي عن بعض السلف في الدوحة بدنة ، وعن عطاء فيها بقرة ، وفي الوتد مد * وعن عبد الله بن عامر في الدوحة بقرة * وعن ابن أبي نجيح في الدوحة ستة دنانير . أو خمسة . أو سبعة يتصدق بها بمكة ، وما نعلم لأبي حنيفة وزفر في قولهما سلفاً *

وقال مالك . وأبو سليمان : لأشئ في ذلك وهو الحق لأنه لو كان في ذلك شيء لنبه رسول الله ﷺ ، ولا يجوز شرع هدى . ولا إيجاب صيام . ولا إزام غرامة إطعام ولا صدقة إلا بقرآن أو سنة ، وهذا ما تركز فيه الطوائف المذكورة القياس ، فإن أبا حنيفة والشافعي قاسا إيجاب الجزاء على شجر الحرم على إيجاب الجزاء في صيده ولم يقسوا إيجاب الجزاء في حرم المدينة على إيجابه في حرم مكة وكلاهما حرم محرّم صيده ، وقاس مالك إيجاب الفدية على اللابس

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٣ ، والحديث اختصره المصنف من أوله (٢) في صحيح مسلم ولا يعصده شجره . بدل شجره (٣) قال في الصحاح : الخلام مقصوره والرطب من الحشيش الواحدة خلاة (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ وقد اختصره المؤلف من أوله وآخره واقتصر على محل الشاهد منه (٥) هو بالقصر نبات معروف من الأدوية له محل ، الواحدة سنة ، وبعضهم يرويه بالمد (٦) أي الشجرة

والمستطب على وجوبها على حائق رأسه ولم يقس إيجاب الجزاء في شجر حرم مكة وفي صيد حرم المدينة على وجوبه في صيد حرم مكة ، وكل ذلك تناقض لأوجه له وبالله تعالى التوفيق *
٨٩٨ — مسألة (١) — ولا يحل أن يسفك في حرم مكة دم بقصاص أصلا ولا أن يقام فيها حد ، ولا يسجن فيها أحد ، فمن وجب عليه شيء من ذلك أخرج عن الحرم وأقيم عليه الحد لما ذكرنا من نهى رسول الله عليه السلام أن يسفك بها دم ، ولقول الله تعالى : (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) . وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وأما إخراج العاصي منه (٢) فقول الله تعالى : (أن تطهروا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) . فتطهيره من العصاة واجب ، وليس هذا في حرم المدينة لأنه لم يأت بذلك نص ولا يسمى ذبح الحيوان المملوك ، ولا الحجامة ، ولا فتح العرق سفك دم *

روينا من طريق ابن عينة أن إبراهيم بن ميسرة — وكان ثقة مأمونا — قال : سمعت طلوسا يقول : سمعت ابن عباس يقول : من أصاب حدا ، ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع — وذكر كلاما — وفيه فاذا خرج أقيم عليه الحد ، وهو قول سعيد بن جبيرة . والحكم ابن عتبة ، وهو قول عمر بن الخطاب * ومن طريق ابن جريج قال أبو الزبير : قال ابن عمر : لو وجدت فيه قاتل عمر مآذنه (٣) يعني حرم مكة ، وقال ابن عباس : لو وجدت قاتل أبي في الحرم مآرضته له *

قال أبو محمد : فلم يخصوا من أصاب حدا في الحرم ممن أصابه خارج الحرم ؛ ثم لجأ إلى الحرم ، وفرت عطاء . ومجاهد بينهما * وروينا من طريق ابن الزبير أنه أخرج قوما من الحرم إلى الحل فصلبهم * ومن طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان فيمن قتل ، ثم لجأ إلى الحرم قال : يخرج منه فيقتل * وقال أبو حنيفة : تقام الحدود في الحرم إلا القتل وحده فإنه لا يقام فيه حد قتل ولا قود حتى يخرج باختياره ، وقال أبو يوسف : يخرج فيقام عليه حد القتل *

قال علي : تقسيم أبي حنيفة فاسد وما نعلم لمن أباح القتل في الحرم حجة أصلا ولا سلفا إلا الحصين بن نمير ومن بعثه والحجاج ومن بعثه *

قال أبو محمد : وأما من تعدى عليه في الحرم فليدفع عن نفسه قال تعالى : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم) ، وبالله تعالى التوفيق *

٨٩٩ — مسألة — ولا يخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارتها إلى الحل *
 روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا حجاج عن عطاء قال : يكره أن يخرج من

(١) لفظ ومساءلة زيادة من النسخة البغية (٢) من قوله ولقول الله تعالى مقام إبراهيم ، إلى هنا سقط من النسخة البغية خطأ

(٣) قال الجوهري في الصحاح : التدهالجر تقول : تدهت البعير إذا زجرته عن الخوض وغيره *

تراب الحرم إلى الحل أو يدخل تراب الحل إلى الحرم وهو قول ابن أبي ليلي وغيره، ولا بأس باخراج ماء زمزم لأن حرمة الحرم إنما هي للأرض وترابها وحجارتها، فلا يجوز له إزالة حرمتها (١) ولم يأت في الماء تحريم *

٩٠٠ — مسألة — وملك دور مكة ويبيعها واجارتها جائز؛ وقد روي نافع عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال: لا يحل بيع دورها ولا إيجارتها، ومنع عمر بن عبد العزيز من كراتها، وروينا عن عمر المنع من التبويب على دورها، وروينا في ذلك خبرين مرسلين لا يصحان، وهو قول إسحاق بن راهويه *

قال علي: قد ملك الصحابة بها دورهم بعلم رسول الله عليه السلام فلم يمنع من ذلك وكل من ملك ربعاً فقد قال الله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) وأمر بالمؤاجرة رسول الله عليه السلام فكل ذلك مباح فيها *

٩٠١ — مسألة — وأما من احتطب في حرم المدينة خلال سلبه كل مامعه في حاله تلك وتجريده إلا ما يستر عورته فقط، فلما روي نافع عن طريق مسلم نا إسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — عن أبي عامر العقدي نا عبد الله بن جعفر عن اسماعيل بن محمد بن سعد ابن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد قال: ان سعداً أباه ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجرة أو يخطه فسلبه [فلما رجع سعد] (٢) جاءه أهل العبد فساءلوه (٣) ان يرد على غلامهم [أو عليهم ما أخذ من غلامهم] (٤) فقال: معاذ الله ان أردشيتا فتلني رسول الله ﷺ وأبي ان يرد عليهم * وعن عمر بن الخطاب انه قال لمولى لعثمان بن مظعون: اني استعملتك على ما بهنأ فمئن رأيت يخط (٥) شجرة أو يعضده فخذ به وفساه قلت: أخذ رداءه قال: لا * وعن ابن عمر نحو هذا *

قال أبو محمد: ولا يخالف لهم من الصحابة يعرف وليس هذا في الحشيش لأن الأثر إنما جاء في الاحتطاب، وستر العورة فرض بكل حال *

٩٠٢ — مسألة — ومن نذر ان يمشي إلى مكة أو إلى عرفة أو إلى منى أو إلى مكان ذكره من الحرم على سبيل التقرب إلى الله عز وجل أو الشكر له تعالى لا على سبيل البين ففرض عليه المشي إلى حيث نذر للصلاة هناك. أو الطواف بالبيت فقط ولا يلزمه ان يحج ولا أن يعتمر إلا أن يندر ذلك وإلا فلا، فان شق عليه المشي إلى حيث نذر من ذلك فليركب ولا شيء عليه، فان ركب الطريق كله لغير مشقة في طريقه فعليه هدى ولا يعوض منه صياماً ولا اطعاماً،

(١) في النسخة اليمنية ولا يجوز له إزالة جزء منها، وما هنأتم وأوضح (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٦ (٣) في صحيح مسلم، فكلوه، (٤) الزيادة من صحيح مسلم (هـ) خبط الشجر ضربه بالعصا ليتناثر الورق واسم الورق الساقط خبط بالتحريك *

فان نذر ان يحج ماشيا فليمش من الميقات حتى يتم حجه ، ومن نذر ان يركب في ذلك فعليه ان يركب ولا بد لقول الله تعالى : (يا توك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) فالمشي والركوب الى كل ما ذكرنا طاعة لله عز وجل *

روينا من طريق مالك عن طلحة بن عبد الملك [الأيلي] ^(١) عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله عليه السلام : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » ، ^(٢) وقال تعالى : (يوفون بالنذر) وقال تعالى : (أو فوا بالعقود) فانما أمر تعالى بالوفاء بعقود الطاعة لا بعقود المعاصي ، وقال قوم : لا يمشى الا في حج ، أو عمرة *

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه الزام ما لم ينذره على نفسه بغير قرآن ولا سنة ، وقال مالك : ان نذر المشي الى المسجد ، أو الى الكعبة ، أو الى الحرم لزمه فان نذر الى عرفة ، أو الى مزدلفة ، أو منى ، أو الصفاء والمروة لم يلزمه ، وهذا تقسيم بلا برهان *

روينا من طريق البخاري نا محمد بن سلام نا الفراري عن حميد الطويل اخبرني ثابت — هو الثاني — عن أنس عن النبي عليه السلام « أنه رأى شيخا يهادى بين بنيه فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر ان يمشى قال : ان الله لغني عن تعذيب هذا نفسه وأمره ان يركب » ^(٣) فلم يوجب عليه النبي عليه السلام شيئا لركوبه ، وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فمن ليس المشي في وسعه فلم يكلفه الله تعالى المشي ، وكان نذره لما ليس في وسعه معصية لا يجوز له الوفاء بها *

قال علي : الفراري هذا — هو أبو اسحاق — أو مروان بن معاوية وطلاهما ثقة امام * ومن طريق البخاري نا ابراهيم بن موسى نا هشام بن يوسف نا ابن جريج اخبرهم قال : اخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب اخبره ان أبا الخير حدثه عن عقبة بن عامر الجهني قال : « نذرت اخي ان تمشي الى بيت الله تعالى [وأمرتني ان استفتي لها النبي ﷺ] » ^(٤) فاستفتيت النبي عليه السلام فقال : تمش وتركب » فأمرها بكل الامرين ولم يوجب عليها في ذلك شيئا ، وقد علمنا ضرورة أن رسول الله عليه السلام لم يأمرها بالمشي إلا وهي قادرة عليه

(١) الزيادة من موطأ مالك ج ٢ ص ٣٠ ورواه البخاري ج ٨ ص ٢٥٤ (٢) قال مالك في موطأ بعد ما أورد الحديث : يعني قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نذر أن يعصى الله فلا يعصه » ان ينذر الرجل ان يمشي الى الشام أو الى مصر أو الى الرينة أو ما شبه ذلك مما ليس بطاعة أو ان كلم فلانا أو ما شبه ذلك فليس عليه في شيء من ذلك ان هو كله أو حث بما حلف عليه لانه ليس شيء من هذه الاشياء طاعة أو تأمير في الله تعالى فيه طاعة أو الله أعلم (٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ٨٨ وقوله يهادى ، من المهادت وهي ان يمشي الشخص بين اثنين معتمدا عليهما ، ورواه ابو داود ايضا في سننه ج ٣ ص ٢٣٣ (٤) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ٤٨ وهي موجودة ايضا في سنن ابوداود ج ٣ ص ٢٣١ *

لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) * ومن طريق أبي داود نا محمد بن المثنى نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا هشام ^(١) - هو الدستوائي - نا قنادة عن عكرمة عن ابن عباس « أن أخت عقبة ابن عامر نذرت أن تمشي إلى البيت فأمرها النبي عليه السلام أن تركب وتهدى هديا » فهذا أمران من رسول الله عليه السلام، أحدهما أن تركب وتمشي دون الزام شيء في ذلك، والآخر أن تركب وتهدى هديا دون مشي في ذلك وهذا هو قولنا *

قال أبو محمد: وروينا من طريق فيها عبيد الله بن زحر - وهو ضعيف - ^(٢) عن أبي سعيد الرعي عن وهو مجهول ^(٣) « أنه عليه السلام أمرها أن تصوم ثلاثة أيام » وروى أيضا مثل هذا من طريق فيها يحيى بن عبد الله - وهو مجهول - ومثله من طريق فيها شريك - وهو ضعيف - نبينا عليها لثلاث بغت بها * وقد اعترض قوم في الحديثين اللذين أوردنا بأن قالوا: قد رواه مطر الوراق عن عكرمة عن عقبة وعكرمة لم يبق عقبة، أو وقفه بعض الناس على ابن عباس، وقد روى عن ابن عباس خلافة *

قال علي: وهذا مما يمتنع أن الله تعالى عليه لأن المفترض بهذا من قوله: أن المرسل والمنقطع كالمسند ثم يعيب هنا مسندا صحيحا برواية من رواه منقطعا أو موقوفا إن خالف تقليده، وهذا فعل من لا ورع له ولا صدق ولا يعترض على المسند الذي تقوم به الحجة بمثل هذا الاجاهل لأنه اعترض لادليل على صحته ودعوى فاسدة لأن المسند تقوم به الحجة، والمرسل مطر ح، وأي نقيصة على الحق من رواية آخر مما لا حجة فيه *

وأما قولهم: أنه قد روى عن ابن عباس خلاف ما روى من ذلك فإن الرواية عن ابن عباس اختلفت فروينا عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال: امش ما استطعت واركب واذهب، أو تصدق، وهذا موافق لما روى الا ذكر الصدقة فقط *

وروي عنه من طريق حماد بن سلمة عن حيد عن بكر - هو ابن عبد الله المزني - أن ابن عباس أمر امرأة نذرت أن تحج ماشية بأن تشتري رقبة وتمشي فإذا عجزت فاطر كبت وتمش الرقبة فإذا أعيت الرقبة فاطر كبت وتمش الناذرة فإذا قضت حجا فلتعتقها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن أم حجة أنها نذرت أن تمشي إلى الكعبة فشئت حتى أعيت فركبت، ثم أتت ابن عباس فمألته، فقال: تستطيعين أن تحجي قبالا وتركي حتى تنتهي إلى المكان الذي كبت فيه فتمشي مار كبت، قالت: لا قال: ألك ابنة تمشي عنك؟ قالت: لي ابنتان هما في أنفسهما أعظم من ذلك، قال فاستغفرى الله وتوب إلى الله *

(١) وقع في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣٢، واهام، بدل هشام، وكلاهما يروى عن قتادة يروى عنها أبو الوليد الطيالسي، ولا ادري اليوم عن ٤، الا ان ما هنا منصوص عليه موثوق، ورواه أبو داود من طرق في سننه. (٢) هو كذا قال المصنف (٣) هو كذا قال المصنف *

قال أبو محمد: هذه أم حجة التي عولوا على روايتها في بيع العبد من زيد بن أرقم إلى أجل ثمانمائة وابتاعها إياه منه بستائة درهم، فقرة يقدون روايتها حيث اشتهوا مرة يطرحونها، والحجة إنما هي في رواية ابن عباس لا في رأيه وقد يهيم وينسى، وقد ذكرنا ما أخذوا به مواراه صاحب وخالفه كرواية عائشة تحريم الرضاع بابن الفحل، ثم كانت لا تدخل عليها من أرضه نساء أخوتها * وروينا عن علي من نذر أن يمشى إلى بيت الله فليركب وليهدى * وروينا عنه أيضا يهدى بدنة، وعن ابن الزبير. وابن عمر يمشى فإذا أعير كعب ويعود من قابل فيركب ماشى ويمشى مار كعب، وقال أبو حنيفة: يمشى فإن ركب فليهدى شاة فافوقها، وقال مالك في رواية ابن وهب عنه: يمشى فإن عجز ركب وأهدى شاة فافوقها؛ وروى عنه ابن القاسم أنه يمشى فإذا أعير كعب ويعرف الموضع الذي ركب منه فإذا كان من قابل رجع فمشى مار كعب. وركب ماشى، فإن كان ركوبه يومًا فأقل لم يرجع لذلك ولكن عليه الهدى، فإن ركب من مكة إلى منى إلى عرفة إلى مزدلفة إلى منى إلى مكة رجع من قابل فمشى كل ذلك بخلاف الركب يومًا في الطريق وعليه مع ذلك هدى، فإن كان شيخا كبيرًا مشى ولو نصف ميل، ثم ركب ويهدى ولا يرجع ثانية، وقال الشافعي: يمشى فإن أعير كعب وعليه هدى غير واجب ولكن احتياطًا، وقال ابن شبرمة: كقولنا إن عجز ركب ولا شيء عليه *

فأما قول مالك فقسيم لا يعرف عن أحد من المتقدمين قبله وخلاف لكل ما روى في ذلك عن الصحابة، وقول لأدليل على صحته * وروينا عن حماد بن سلة عن حبيب عن عطاء فيمن جعل على نفسه المشى إلى البيت قال: يمشى من حيث نوى فإن لم ينوشئًا فليركب فإذا دخل الحرم مشى إلى البيت *

٩٠٣ - مسألة - فإن نذر أن يحج ماشيا، أو يعتمر ماشيا فكذلك لنا ولا يلزمه المشى إلا مذبحرم إلى أن يتم مناسك عمله لأن هذا هو الحج فإن نذر المشى إلى مكة فكما قال عطاء: من حيث نوى فإن لم ينوشئ فليمش ما يقع عليه اسم مشى وليركب غير ذلك ولا شيء عليه لأنه قد أوفى بما نذر، وبالله تعالى التوفيق *

٩٠٤ - مسألة - ودخول مكة بلا إحرام جائز لأن النبي عليه السلام إنما جعل المواقيت لمن مر بهن يريد حججا، أو عمره ولم يجعلها لمن يريد حججا ولا عمره فلم يأمر الله تعالى قط. ولا رسوله عليه السلام بأن لا يدخل مكة إلا بإحرام فهو إلزام ما لم يأت في الشرع إلزامه *

وروينا عن ابن عباس لا يدخل أحد مكة إلا محرما * وعن ابن عمر أنه رجع من بعض الطريق فدخل مكة غير محرما * وعن ابن شهاب لا بأس بدخول مكة بغير إحرام، وقال أبو حنيفة: أمان كان منزله بحيث يكون الميقات بينه وبينها فلا يدخلها إلا بإحرام بعمره

أو حجة ، وأما من كان منزله بين الميقات ومكة أو كان من أهل الميقات فله دخول مكة ولا إحرام ، وقال مالك : لا يدخل أحد مكة إلا بإحرام إلا من اختلف من الطائف . وعسفان بالخطب والفاكة فله دخولها بلا إحرام ، وإلا العبيد فلم يدخلوها بلا إحرام ، وإلا من خرج منها ، ثم رجع من قرب فله دخولها بلا إحرام ، وقال الشافعي : لا يدخلها أحد إلا بإحرام ، *

فأما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد لأنه تقسيم لا يعقل ولا له وجه ، وفيه إيجاب حج وعمره لم يوجبه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام ، وإنما يجب في الدين مرة في الدهر إلا من نذر ذلك فيجب أن يفى بنذره بالنص . وقول مالك أيضا : كذلك سواء سواء ، وما نعرف لها في هذين القولين سلفا أصلا ، والعجب من احتجاج من احتج في ذلك بقول رسول الله ﷺ في مكة : « أنها حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، ثم عادت كحرمتها بالأمس » فليت شعري بأي شيء استحلوا أن يوهبوا في هذا الخبر ما ليس فيه أنرولا دليل ؟ وإنما أخبر عليه السلام أن سفك الدماء والقتال حرام لم يحل لأحد قبله كإذ كرنا قبل هذا ، وليس في هذا الحديث للإحرام معنى ، وقد صح أنه عليه السلام دخلها وعلى رأسه المغفر أو عمامة سوداء ، وهو غير محرم وحتى لو لم يأت هذا لكان في أنه لم يأت بإيجاب الإحرام على من قصدها لغير حج ، أو عمره كفاية ، وبالله تعالى التوفيق *

٩٠٥ — مسألة — ومن نذر أن يحج ، أو يعتمر ولم يكن حج ولا اعتمر قط فليبدأ بحجة الاسلام وعمرته لا يجزيه إلا ذلك ولا يجزيه أن يحج ناويا بالفرض ولنذره ولا لحجة فرض وعمره نذر ؛ ولا لحجة نذر وعمره فرض لأن عقد الله ثابت عليه قبل نذره ، فإن أخر ما قدمه الله تعالى فهو عاص والمعصية لا تنوب عن الطاعة ولا يجزى عمل واحد عن عملين مفرطين إلا حيث أجاز به النص ، وقد قدّمنا أن من ساق الهدى ففرض عليه أن يقرن ، فالعمره الموجهة عليه لسوق الهدى هي غير التي نذر فلا يجزئها غير ما أمر به ولا يجزئها عمل عن عملين إلا حيث أجاز به النص ، والقياس باطل ، وقد أجمعوا أنه لا تجزى صلاة عن صلاتين ووافقونا — نعني الحاضرين من خصوصنا — على أنه لا يجزى صوم يوم عن يومين ، ولا رقة عن رقتين ، ولا زكاة عن زكاتين . فتناقضوا ، وبالله تعالى التوفيق *

ورويانا عن ابن عمر أنه سألته امرأة عن نذر أن يحج ولم يكن حج بعد ؟ فقال : هذه حجة الاسلام وفي بنذر ك * وعن أنس قال : يبدأ بالفريضة فيمن نذروا لم يكن حج بعد ، وفي هذا خلاف * رويانا عن مجاهد . وسعيد بن جبير فيمن نذر أن يحج ولم يكن حج حجة الاسلام

قالا جميعا : تجزئته حجة الاسلام عنهما جميعا ، وقال محمد بن الحسن . وأبو يوسف : من حج حجة الاسلام فتوى بعمله فرضه والتطوع معا انه يجزئ عن حجة الاسلام وتبطل نية التطوع ، فلو نذر أن يحج فحج بنوى نذره والتطوع معا ، قال أبو يوسف : يجزئ عنه نذره فقط ، وقال محمد : هي تطوع ولا تجزئ عن النذر *

قال أبو محمد : العمل كله باطل لانه لم يخلص النية لما لزمه كما أمر *

٩٠٦ - مسألة - من أهدى تطوع فعطب في الطريق قبل بلوغه مكة . أو منى فليحجره . وليلق قلائده في دمه . وليخل بين الناس وبينه ، وان قسمه بين الناس ضمن مثل ما قسم فلو قال : شأنكم به أو نحو هذا فلا بأس ، ولا يحل له أن يأكل هو ولا رفقاؤه . منه شيئا فن أكل منهم منه أدى إلى المساكين لحما مثل ما أكل فقط ، والغنم ، والبقر ، والأبل في كل ذلك سواء ، فان بلغ محله ففرض عليه أن يأكل منه ولا بد . ويتصدق منه ولا بد * وهكذا روينا عن طائفة من السلف *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان . ومعمر كليهما عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس انه قال في هدى التطوع يعطب : لينحره ، ثم ليغمس نعله في دمه ، ثم ليضرب بالنعل صفحته فان أكل منه أو أمر بأكله غرم ، فان كان واجبا فعطب فليحجره ، ثم ليغمس نعله في دمه ، ثم ليضرب بالنعل صفحته فان شاء أكل وان شاء أهدى وان شاء تقوى به في ثمن أخرى * وعن عطاء مثل هذا كله ، وعن ابن المسيب في التطوع مثله *

ورويانا خلاف هذا من طريق حماد بن سلمة أخبرني حماد - هو ابن أبي سليمان - عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد أن عائشة أم المؤمنين قالت في الهدى يعطب في الطريق : كلوه ولا تدعوه للكلاب . والسباع فان كان واجبا فاهدوا مكانه هديا وان كان تطوعا فان شتم فلاتهدوا وان شتم فاهدوا * ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه عطبت له بدنة تطوع فحرها ابن عمر وأكلها ولم يهدم مكانها *

ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان - هو ابن عيينة - عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال : اذا أهديت هديا - وهو تطوع - فعطب فانحجره ، ثم اغمس النعل في دمه ، ثم اضرب به صفحته ، ثم كله ان شئت واهدته ان شئت وتقوى به في هدى آخر * وعن ابن مسعود إذا ساق الهدى تطوعا فعطب كل وأطعم وليس عليك البدل وهو قول نافع أيضا * وعن سعيد بن جبير إذا عطب الهدى قبل محله فكل من التطوع ولأنا كل من الواجب * وروينا قولاً آخر عن سعيد بن المسيب قال : يدعها تموت *

فرجعنا إلى السنة فوجدنا ما روينا من طريق أبي داود ناسدنا حماد عن أبي التياح عن

موسى بن سلة^(١) عن ابن عباس قال : « بعث رسول الله ﷺ مع فلان الأسلمي ثمان عشرة بدنة فقال : أرأيت أن أرحف^(٢) على منهاشي فقال رسول الله عليه السلام : تحرها ثم تصبغ نعلها في دمه ، ثم اضرب بها^(٣) على صفحتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك » * ومن طريق أبي داود نا محمد بن كثير ناسفیان — هو الثوري — عن هشام ابن عروة عن أبيه عن ناجية الأسلمي « أن رسول الله عليه السلام بعث معه بهدي فقال : ان عطب [منهاشي] ^(٤) فانحره ، ثم اصبغ نعله في دمه ، ثم خل بينه وبين الناس » ، فهذا عموم لكل هدى *

قال أبو محمد : قال أبو حنيفة : له أن يتصدق بها وهذا خلاف أمر رسول الله عليه السلام لأنه إذا تولى توزيعها فلم يخل بين الناس وبينها ، وقال مالك : أن أكل منها شيئا ضمن الهدى كله وهذا خطأ لأن الله تعالى قال : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ومن الباطل المحال^(٥) أن يأكل لقمة فيغرم عنها ناقة من أصلها ، وهذا عدوان لاشك فيه ، وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو سليمان : لا يغرم إلا مثل ما أكل ، وهذا مما يتناقض فيه أبو حنيفة ومالك فأخذا فيه برواية ابن عباس وتركا رأيه الذي خالف فيه ماروي ، والله تعالى التوفيق *

٩٠٧ — مسألة — فإن كان الهدى عن واجب وهي ستة أهداء فقط لاسابع لها ، إما جزاء صيد وإما هدى المتمتع وإما هدى الإحصار وإما نسك فدية الأذى وإما هدى من نذر مشيا إلى الكعبة فركب ، وإما نذر هدى ، وهذا الهدى ينقسم قسمين قسم بغير عينه وقسم مندور بعينه ، فإن عطب الواجب قبل بلوغه محله فصل به صاحبه ماشاء من بيع أو أكل أو هدية أو صدقة ويهدى ماوجب عليه ولا بد حاشا المندور بعينه فإنه ينحره ويتركه ولا يبدله لأنه إنما عليه في كل ما ذكرناه هدى واجب في ماله وذمته فعليه أن يأتي به أبداً ومالم يؤده عما عليه فهو مال من ماله يفعل فيه ماشاء عطب أو لم يعطب ، وأما المندور بعينه فهو خارج عن ماله لاحق له فيه وليس عليه أن يبدله إلا أن يتعدى عليه فيهلكه فيضمنه بالوجه الذي نذره له لأنه اعتدى على حق غيره فعليه مثله ، وأما من منع من تحكم المرء في هديه مالم يبلغه محله فباطل بلا دليل وإنما خرج من ذلك التطوع يعطى قبل محله بالنص الذي أوردنا ، والتطوع ثلاثة أهداء لارابع لها ، من ساق هديا في قران

(١) في النسخة رقم (١٦) وعن أبي موسى بن سلة ، وهو غلط صححهناه من تهذيب التهذيب ج ١٠ ص ٣٤٦ (٢) هو يعزم الهزمة مبنى للجول وكذا ضبطه الخطا في وفي صحيح مسلم ، فاز حفت عليه ، يفتح الهزمة نور إسكان الزاي ، قال العلامة الثوري رحمه الله تعالى : كلاهما صحيح بمعنى واحد وكل يقال : زحف البعير إذا خر على استه على الأرض من الأعياء وأزحفه السير إذا جدد وبلغ به هذا الحال ، والله اعلم (٣) في سنن أبي داود ج ٢ ص ٨٢ ثم اضربها (٤) الزيادة من سنن أبي داود ، قال الحافظ المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديث ناجية حديث حسن صحيح (٥) في النسخة رقم (١٤) ومن المحال الباطل ، *

أو في عمره وهو لا يريد أن يحج من عامه ، أو اهدى وهو لا يريد حجاً ولا عمره *
٩٠٨ — مسألة — وبأكل من هدى التطوع إذا بلغ محله ولا بد كما قلنا ولا يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها فإن أكل ضمن مثل ما أكل فقط ولا يعطى في جزارة الهدى شيء منه أصلاً ويتصدق بجلاله وجلوده ولا بد *
 أما التطوع فلقول الله تعالى: (والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر) الآية ، وأمر الله تعالى فرض *

ومن طريق مسلم ناسحاق بن إبراهيم عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله فذكر حجة رسول الله ﷺ قال جابر : « ثم انصرف رسول الله عليه السلام إلى المنحر ففجر ثلثاً واثنتين بدنة ، ثم أعطى علياً ففجر ما غبر وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة بيضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكل من لحمها وشراباً من مرقها (١) » ، فهذا أمر منه عليه السلام بأخذ البيضة وطبخها ولم يقتصر على الأكل من بعض الهدى دون بعض *

ومن طريق محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمران بن يزيد (٢) نا شعيب نا إسحاق نا ابن جريج نا الحسن بن مسلم (٣) نا مجاهد نا أخبره نا عبد الرحمن نا ابن أبي ليلى نا أخبره نا علي بن أبي طالب نا أخبره « أن رسول الله ﷺ أمره أن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها في المساكين ولا يعطى في جزارتها شيئاً » *
 قال أبو محمد : من جعل بعض أوامره عليه السلام في كل ما ذكرنا فرضاً وبعضها ندباً فقد تحكم في دين الله تعالى بالباطل وبما لا يحل من القول *

وروي نا عن عبد الرزاق نا عن سفيان الثوري نا عن حماد بن أبي سليمان نا عن إبراهيم نا عن علقمة نا ابن مسعود نا أنه بعث بهدى وقال : كل أنت وأصحابك ثلثاً وتصدق بثلث وأبعث إلى آل عتبة ثلثاً * ومن طريق وكيع نا عن ابن أبي رواد نا عن نافع نا ابن عمر قال :

(١) تقدم للحديث ذكر غير مرقوه في صحيح مسلم مطول جداً جمع فيه أحكام حج النبي عليه السلام انظر ج ١ ص ٣٤٨ (٢) في نسخة رقم (١٦) « عمران بن يزيد » وكذلك في نسخة رقم (١٤) ، وفي نسخة البيهقي ومرئيه وهو غلط فيها كلها وهو الصواب ما هنا لانه عمران بن خالد بن يزيد بن مسلم القرشي الطائي ، ويقال عمران بن يزيد بن خالد ناظر تهذيب التهذيب ج ٨ ص ١٢٩ ، والحديث رواه النسائي في سننه الكبير نا في المجتبى المطبوع لانه غير موجود هذا الحديث فيه ، ورواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٣٧١ نا عن محمد بن حاتم نا ميمون نا محمد بن مرزوق نا عدي نا حميد نا عبد نا نا قال نا عمران نا محمد نا بكر نا ابن جريج نا الخ ، وهو ايضا في صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٣١ (١) في النسخ كلها « حسين بن مسلم » وهو غلط وهو الحسن بن مسلم بن نافع نا في فتح التختانية وتشديد النون آخره قاف ، وجاء في صحيح البخاري ومسلم صحيحاً كما هنا تهبة نا في التقليد في التصحيح جعل وضعف عقل فلا يفرق اتفاق النسخ كلها على شيء هو في الواقع غلط وتصحيح ،

الضحايا والهدايا ثلث لاهلك وثلث لك وثلث للساكين * وعن معمر عن عاصم عن أبي مجلز أن ابن عمر أمر أن يدفع له من أضحيته بضعة ويتصدق بسايرها *
 واختلف الناس فيما يؤكل من الهدى فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : يؤكل من كل شيء إلا من جزاء صيد ونذر *
 وعن علي لا يؤكل من جزاء الصيد ولا من النذر ولا مما جعل للساكين *
 وعن معمر عن قتادة عن الحسن يؤكل من الهدى كله إلا من جزاء الصيد ، وقال الأوزاعي يؤكل من الهدى خمسة . النذر . والمتعة . والتطوع . والوصية . والمحصر . إلا الكفارات كلها ، وقال أبو حنيفة : لا يؤكل من شيء من الهدى إلا المتعة . والقران . والتطوع إذا بلغ محله ، وقال مالك : يؤكل من كل شيء من الهدى إلا التطوع إذا لم يبلغ محله ، وجزاء الصيد . وفدية الأذى . ونذر المساكين *

قال أبو محمد : هذه آراء مجردة لا دليل على شيء منها ، واحتج بعضهم بأنه يؤكل من كل هدى إلا ما جعل للساكين فقلنا : وإن وجدتم أن جزاء الصيد للساكين وإن هدى المتعة والاحصار ليس للساكين ؟ ، وقال بعضهم : قسنا هدى المتعة على هدى القران فقلنا : أين وجدتم أن على القارن هديا يلزمه بعد قرانه ؟ وقد مضى الكلام في هذا وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : كل هدى أوجه الله تعالى فرضا فقد ألزم صاحبه إخراجه من ماله وقطعه منه فذهو كذلك فلا يحل له ما قد سقط ملكه عنه إلا بنص لكن يأكل منه أهله وولده إن شأوا لأنهم غيره إلا ما سمى للساكين فلا يأكلوا منه إن لم يكونوا مساكين ، وبالله تعالى التوفيق *
٩٠٩ - مسألة - والأضحية للحاج مستحبة كاهي لغير الحاج ، وقال قوم : لا يضحى الحاج *
 روينا من طريق مسلم ناعمر و الناقد ناسفیان بن عیینة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ (١) ولا نرى إلا الحج فذكرت الحديث وفيه « فضحى رسول الله عليه السلام عن نسائه بالبقر » * ومن طريق البخاري ناسد ناسفیان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين [رضی الله عنها] (٢) « أن النبي ﷺ عليه السلام دخل عليها وقد (٣) حاضت بسرف قبل أن تدخل مكة فآخبرته أنها حاضت فقال لها عليه السلام : فاقضى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت قالت : فلما كنا بمنى أتيت بلحم بقر كثير فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : ضحى رسول الله عليه السلام عن

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٤١ « مع النبي صلى الله عليه وسلم » (٢) الزيادة من البخاري ج ٧ ص ١٨١ (٣) لفظ وقد .

غير موجود في صحيح البخاري .

نسائه (١) بالقرء * ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : الهدى ما قلدوا شعرو ووقف به بعرة والا فانما هي ضحاياء * ومن طريق اسماعيل ابن اسحاق ناسليمان بن حرب ناحما بن زيد حدثني عبد الله بن الحسن بن أبي الحسن البصري أن الحسن أباه تمتع فذبح شاتين شاة لمتعته وشاة لأخوته ، وقد حض رسول الله عليه السلام على الأضحية فلا يجوز أن يمنع الحاج من الفضل والقربة إلى الله تعالى بغير نص في ذلك *

٩١٠ - مسألة - وإن وافق الإمام يوم عرفة يوم الجمعة جهر وهي صلاة الجمعة ويصلى الجمعة أيضا بمبنى وبمكة لأن النص لم يأت بالنهي عن ذلك ، وقال تعالى : (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) فلم يخص الله تعالى بذلك غير يوم عرفة ومنى من عرفة ومنى *

وروينا من طريق محمد بن عبد السلام الحنثي نا محمد بن المثنى نا مسلم بن ابراهيم نا بشر ابن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح قال : اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة جهر الإمام بالقراءة * وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء مثله وهو قول أبي سليمان * فان ذكروا خبرا رويناه من طريق ابراهيم بن أبي يحيى عن عبد العزيز بن عمر عن الحسن ابن مسلم قال : وافق يوم التروية يوم الجمعة وحجة النبي عليه السلام فقال : « من استطاع منكم ان يصلى الظهر بمبنى فليفعل فصلى الظهر بمبنى ولم يخطب » قال عبد العزيز : وفعل عمر بن الخطاب مثل ذلك * وبه إلى ابراهيم بن أبي يحيى عن الحجاج بن أرطاة عن وبرة قال : وافق يوم عرفة يوم الجمعة فصلى ابن الزبير الظهر ولم يحجر بالقراءة فهذا خبر موضوع فيه كل بلية ، ابراهيم بن أبي يحيى مذكور بالكذب متروك من الكل ، ثم هو مرسل ، وفيه عن ابن الزبير مع ابن أبي يحيى الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ؛ ثم الكذب فيه ظاهر لأن يوم التروية في حجة النبي عليه السلام إنما كان يوم الخميس وكان يوم عرفة يوم الجمعة * روينا ذلك من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عوف نا أبو العميس ارنا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب « ان هذه الآية (اليوم اكملت لكم دينكم) نزلت على رسول الله عليه السلام وهو قائم بعرفة يوم الجمعة » ، (٢)

فان قيل : ان الآثار كلها إنما فيها جمع رسول الله عليه السلام بعرفة بين الظهر والعصر قلنا : نعم وصلاة الجمعة هي صلاة الظهر نفسها وليس في شيء من الآثار أنه عليه

(١) في صحيح البخاري عن ازواجه ، والحديث اختصره المصنف رحمه الله تعالى وسبق للحديث ذكر قبل هذا

(٢) هو في صحيح البخاري مطول اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه انظر في ج ١ ص ٣١ من صحيح البخاري

السلام لم يحجر فيها ، والجهر أيضا ليس فرضا وإنما يفترق الحكم في أن ظهر يوم الجمعة في الحضر والسفر للجماعة ركعتان *

٩١١ — مسألة — ولا يجوز تأخير الحج والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة لهما فن فعل ذلك فقد عصي وعليه أن يعتمر ويحج وهو قول مالك . وأبي سليمان ، وقال الشافعي : هو في سعة إلى آخر عمره *

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) ، وقال تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ، ولا خلاف في أن هذا متوجه إلى كل مستطيع فلا يخلو المستطيع من أن يكون مفترضا عليه الحج أولا يكون مفترضا عليه الحج ، فإن كان مفترضا عليه فهو مأثور به في عامه وهو قولنا ، وهوان لم يحج معطل فرض وإن كان ليس مفترضا عليه الحج فهذا خلاف القرآن ، وأيضا فإن كان مفسوحا له إلى آخر عمره فأما تلحقه الملامة بعد الموت ، والملامة لا تلحق أحدا بعد الموت فصح أنه ملوم في حياته ، فإن احتجوا بأن النبي عليه السلام أقام بالمدينة عشر سنين لم يحج إلا في آخرها قلنا : لا يبان عندكم متى افترض الله تعالى الحج ، ويمكن أن لا يكون افترض الأعمام حج عليه السلام وما لا نص بينا فيه فلا حجة فيه إلا أننا موقنون أن رسول الله ﷺ لا يدع الأفضل إلا لعذر مانع ، ولا يختلفون معنا في أن التعجيل أفضل ، فإن ذكرنا تأخير الصلاة إلى آخر وقتها قلنا : هذا جاء به النص فأوجدونا نصا بينا في جواز تأخير الحج وهو قولكم حينئذ ، ولا سبيل إلى هذا ، والله تعالى التوفيق *

٩١٢ — مسألة — وإنما تراعى الاستطاعة بحيث لو خرج من المكان الذي حدثت له فيه الاستطاعة فيدرك الحج في وقته والعمرة ، فإن استطاع قبل ذلك العام كله وبطلت استطاعته في الوقت المذكور لم يكن مستطيعا ولا لزومه الحج لأنه لم يكلف العمرة والحج إلا في وقت الحج فيكون قارنا ، أو متمتا *

٩١٣ — مسألة — فن استطاع كما ذكرنا ، ثم بطلت استطاعته أولم تبطل فالحج والعمرة عليه ويلزم أدائهما عنه من رأس ماله قبل ديون الناس على ما ذكرنا في أول كتاب الحج الذي نحن فيه ، فإن لم يوجد من يحج عنه إلا بأجرة استوجره عنه لقول النبي عليه السلام : «دين الله أحق بالقضاء» (١) من (٢) يحج عنه ويعتمر من ميقات من المواقيت لا يلزم غير هذا إلا أن يوصى بأن يحج عنه من بلده فتكون الإجارة الزائدة على الحج

(١) في النسخة الجنبية ، ودين الله أحق أن يقضى ، وماروايتان كما في صحيح مسلم ج ١ ص ٣١٥ (٢) هو نائب فاعل قوله استوجر

من ميقات ما من التلث لأنه عمل لا يلزم ، ولو خرج المرء من منزله لحاجة نفسه لا ينوى حجا ، ولا عمرة فأتى الميقات فحينئذ لزمه الاحرام والدخول في عمل الحج لا قبل ذلك ، وجائز ان تحج المرأة عن الرجل والمرأة ، والرجل عن المرأة والرجل لأمر النبي عليه السلام الختعية أن تحج عن أبيها ، وأمره عليه السلام الرجل أن يحج عن أمه ، والرجل أن يحج عن أبيه ، ولم يأت نص ينهى عن شيء من ذلك ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير) وهذا خير لجائز ان يفعله كل أحد عن كل أحد ، وقولنا ^(١) هو قول أبي سليمان . والشافعي . وغيرهما ، وقال أبو حنيفة : لا تجوز الاجارة على الحج وانما يجوز أن يعطى مالا ليحج عن المحجوج عنه به فقط ، واحتج في منع الاجارة في ذلك بأن قال قائلهم : لا تجوز الاجارة على الطاعة ولا على المعصية *

قال أبو محمد : اما الاجارة على المعصية فنعى وأما على الطاعة فقولهم فيه باطل بل الاجارة جائزة على الطاعة ، وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة وأباحها وحض على اعطاء الأجير أجره فكان هذا جائزا على كل شيء الا ما منع منه نص فقط ، وهم يجمعون معنا على جواز الاجارة في بنيان المساجد ، وعلى جواز الاجارة للابل للحج عليها ، وعلى جلاء سلاح المجاهدين ، وكل ذلك طاعة لله تعالى ، فظهر تناقضهم ، وتعد الاجارة في كل ذلك بأن تعطى دراهم في هدى المتعة ، أو في هدى يسوقه قبل الاحرام ليكون قارنا ، ثم يوصف له عمل الحج الذي استؤجر عليه كله من تحديد الميقات وعدد التلبية ، ووقت الميقات بعرفة ، وصفة الركعتين عند المقام والتعجيل في يومين أو التأخير ، فان حدث العام فحسن فان لم يحج فيه لم يكن له من الاجارة شيء وبطل العقد ، وان لم يحدث العام فحسن وعليه أن يحج في أول أوقات امكان الحج له ويجزى متى حج عنه كسائر الأعمال الموصوفة من الحياطة وغيرها ، وكل ما أصاب الأجير من فدية الأذى فهو عليه لا على المحجوج عنه فان تعمد ابطال الحج ، أو عمرته فلا شيء له من الأجرة لأنه لم يعمل شيئا مما أمر به فلو عمل بعض عمل الحج ، أو العمرة ، ثم مرض أو مات ، أو صد كان له بمقدار ما عمل ولا يكون له الباقي لأنه قد عمل بعض ما أمر به كما أمر ولم يتعمد ترك الباقي ويكون هدى الاحصار في مال المحصر لأنه ليس مما يعمل عن الميت فيستأجر عنه من يرمى الجمار ، أو يطوف عنه ويسعى ممن قدرى عن نفسه وطاف عن نفسه ومن يحرم عنه ويقف بعرفة والمزدلفة ويوفى عنه باقى عمل الحج ان كان لم يعمل من ذلك شيئا ، ولا يجوز اعطاء مال ليحج به عن الميت بغير أجرة لأن المال قد يضيع فلا يلزم المدفوع اليه ضمان مال ولا عمل

(١) سقط لفظ وقولنا ، من النسخة رقم (١٦) خطأ

حج فهو تضييع لمال الميت وهذا لا يجوز؛ فلو أعطاه حتى ليحج به عنه كان عقداً غير لازم حتى يتم الحج فإذا تم حيثما استحق ما أعطى وأجزأ عن المعطى، وبالله تعالى التوفيق *
ولا يجوز أن يستأجر من لم يحج ولا اعتمر إلا لأن لا يكون مستطيعاً حين استؤجر فحجوز حيث لا نه غير مستطيع للحج عن نفسه فلا يلزمه وهو مستطيع للحج عن غيره بما يأخذ من الأجرة فاستجاره لما يستطيع عليه جائز، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٤ - مسألة - والأيام المعدودات والمعلومات واحدة، وهي يوم النحر، وثلاثة أيام بعده لقول الله تعالى: (واذكروا الله في أيام معدودات فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه)، والتعجيل المذكور والتأخير المذكور انما هو بلا خلاف من أحد في أيام رمى الجمار - وأيام رمى الجمار بلا خلاف هو يوم النحر وثلاثة أيام بعده -، وقال تعالى: (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) فبهذه بلا شك أيام النحر التي تحرف فيها بهيمة الأنعام وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده *
روينا من طريق محمد بن المثنى ناعبيد الله بن موسى نا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: الأيام المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق *
ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى: (في أيام معدودات) قال: يوم النحر وثلاثة أيام بعده أيام التشريق، وهذا قولنا، وقد روى غير هذا وقبل وبعد فذكر الله تعالى واجب في كل يوم فلا يجوز تخصيص ذلك إلا بنص، وأما بالدعوى وقول قائل قد خولف فلا، صح عن ابن عباس. وسعيد بن جبير. وإبراهيم النخعي. ومجاهد. وعطاء. والحسن البصري أن الأيام المعلومات عشر ذى الحجة آخرها يوم النحر وأن المعدودات ثلاثة أيام بعد يوم النحر *
روينا ذلك من طريق يحيى بن سعيد القطان عن هشيم نا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير، وعن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم، وعن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وعن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء، وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن وهو قول أبي حنيفة. والشافعي. وأبي سليمان *
ورويانا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله نا عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن زر. ونافع قال زر: عن علي بن أبي طالب، وقال نافع: عن ابن عمر، ثم اتفق علي. وابن عمر قال جميعاً: الأيام المعدودات يوم النحر ويومان بعده اذبح في أيها شئت وأفضلها أولها *
ورويانا من طريق محمد بن المثنى نا حماد بن عيسى الجني نا جعفر

ابن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في أيام معدودات : أيام التشريق *
 وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا ابن عجلان نا نافع عن ابن عمر أنه كان
 يقول : الأيام المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ثلاثة أيام بعد النحر فمن
 تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه وبه يقول مالك *
 قال أبو محمد : ما نعلم له حجة الا تعلقه بابن عمر ، وقد روينا عن ابن عمر خلاف
 هذا وخالفه ابن عباس . وعلى فليس التعلق ببعضهم أولى من بعض ، واحتج الآخرون
 بأن قالوا : قد فرق تعالى بين اسميهما قلنا : نعم وجمع بين حكميهما في أنه أمر بذكره
 عز وجل فقط وذكر الله تعالى لايحوز ان يخص به يوم دون يوم ، وكذلك لايحوز
 ان يخص بالنحر لله تعالى يوم دون يوم لانه فعل خير وبر لا لبص ، ولا نص في تخصيص
 ذلك ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٥ — مسألة — ونستحب الحج بالصبي وإن كان صغيرا جدا أو كبيرا وله
 حج وأجر وهو تطوع وللذى يحج به أجر ويحتب ما يحتب المحرم ولا شيء عليه ان
 واقع من ذلك ما لا يحل له ويطاف به ويرمى عنه الجمار ان لم يطق ذلك ويجزى الطائف
 به طوافه ذلك عن نفسه ، وكذلك ينبغي ان يدربوا ويعلموا الشرائع من الصلاة والصوم
 اذا أطافوا ذلك ويحجوا الحرام كله والله تعالى يتفضل بأن يأجرهم ولا يكتب عليهم
 إثم حتى يبلغوا *

روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا سفيان عن ابراهيم بن عقبة عن كريب
 [مولى ابن عباس] ^(١) عن ابن عباس « ان امرأة رفعت الى رسول الله ﷺ صيا
 فقالت : ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك أجر » *

قال أبو محمد : والحج عمل حسن وقال الله تعالى : (انا لانضيع أجر من أحسن عملا) *
 فان قيل : لانية للصبي قلنا : نعم ولا تلزمه انما تلزم النية المخاطب المأمور المكلف
 والصبي ليس مخاطبا ولا مكلفا ولا مأمورا وإنما أجره تفضل من الله تعالى بمجرد عليه كما
 يتفضل على الميت بعد موته ولانية له ولا عمل بأن يأجره بدعاء ابنه له بعده وبما يعمل
 غيره عنه من حج ، أو صيام ، أو صدقة ولا فرق ويفعل الله ما يشاء ، واذا الصبي قدر فع
 عنه القلم فلا جزاء عليه في صيد ان قتلته في الحرم ، أو في إحرامه ، ولا في حلق رأسه لأذى
 به ، ولا عن تمتعه ولا لاحصاره لانه غير مخاطب بشيء من ذلك ، ولو لزمه هدى للزمه
 ان يعوض منه الصيام وهو في المتعة وحلق الرأس وجزاء الصيد وهم لا يقولون : هذا

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٧٩ والمصنف رحمه الله اختصر هذا الحديث.

ولا يفسد حجه بشيء مما ذكرنا انما هو ماعمل ، أو عمل به أجر ومالم يعمل فلا إثم عليه ، وقد كان الصبيان يحضرون الصلاة مع رسول الله عليه السلام صحت بذلك آثار كثيرة كصلاته بأمامة بنت أبي العاص ، وحضور ابن عباس معه الصلاة ، وسماعه بكاء الصبي في الصلاة وغير ذلك ؛ ويجزى الطائف به طوافه عن نفسه لأنه طائف وحامل فيها عملان متغايران لكل واحد منهما حكم كما هو طائف وراكب ، ولا فرق *

٩١٦ — مسألة — فإن بلغ الصبي في حال إحرامه لزمه ان يحدد إحراما ويشرع في عمل الحج ، فإن فاتته عرفة أو مزدلفة فقد فاتته الحج ولا هدى عليه ولا شيء ، أما تجديده الاحرام فلا لأنه قد صار مأمورا بالحج وهو قادر عليه فلم يمتد له ان يبتدئه لأن إحرامه الأول كان تطوعا والفرض أولى من التطوع *

٩١٧ — مسألة — من حج واعتمر ، ثم ارتد ، ثم هداه الله تعالى واستنقذه من النار فأسلم فليس عليه ان يعيد الحج ولا العمرة وهو قول الشافعي وأحد قولي الليث : * وقال أبو حنيفة . ومالك . وأبو سليمان : يعيد الحج والعمرة ، واحتجوا بقول الله تعالى : (لئن أشركت ليحبطن عملك وتكونن من الخاسرين) مانع لمهم حجة غيرها ، ولا حجة لهم فيها لأن الله تعالى لم يقل فيها : لئن أشركت ليحبطن عملك الذي عملت قبل أن تشرك ، وهذه زيادة على الله تعالى لا تجوز وإنما أخبر تعالى أنه يحبط عمله بعد الشرك اذا مات أيضا على شركه لا إذا أسلم وهذا حق بلا شك ، ولو حج مشرك أو اعتمر ، أو صلى ، أو صام ، أو زكى لم يجزه شيء من ذلك عن الواجب ، وأيضا فإن قوله تعالى فيها : (وتكونن من الخاسرين) بيان ان المرتد اذا رجع الى الاسلام ^(١) لم يحبط ماعمل به بل في اسلامه أصلا بل هو مكتوب له ومجازى عليه بالجنة لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة لاهم ولا نحن في ان المرتد اذا رجع الاسلام ليس من الخاسرين بل من المربحين المفلحين الفائزين ، فصح ان الذي يحبط عمله هو الميت على كفره مرتدًا أو غير مرتد ، وهذا هو من الخاسرين بلا شك لا من أسلم بعد كفره أو رجع الاسلام بعد رده ، وقال تعالى : (ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم) فصح نص قولنا : من أنه لا يحبط عمله ان ارتد الابن يموت وهو كافر ، ووجدنا الله تعالى يقول : (إني لأضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) . وقال تعالى : (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) . وهذا عموم لا يجوز تخصيصه ، فصح ان حجه وعمرته اذا رجع الاسلام سيرهما ولا يضيعان له *

وروينا من طرق كالشمس عن صالح بن كيسان . ويونس . ومعمر كلهم عن الزهرى *
وروينا أيضا عن هشام بن عروة المعنى ، ثم اتفق الزهرى . وهشام كلاهما عن عروة
واللفظ للزهرى قال : انا عروة بن الزبيران حكيم بن حزام أخبره « أنه قال لرسول الله
عليه السلام : أى رسول الله رأيت أمورا كنت أتحنث بها فى الجاهلية من صدقة ، أو عتاقة أو صلة
رحم أفيها أجر ؟ فقال رسول الله عليه السلام : أسلت على ما سلفت من خير » *

قال أبو محمد : فصح ان المرتد اذا أسلم والكافر الذى لم يكن أسلم قط اذا أسلم فقد
أسلم على ما أسلفا من الخير ، وقد كان المرتد اذا حج وهو مسلم قد أدى ما أمر به
وما كلف كما أمر به فقد أسلم الآن عليه فهو له كما كان ، وأما الكافر يحنث بالصائتين الذين
يرون الحج إلى مكة فى دينهم ، فان أسلم بعد ذلك لم يجزه لأنه لم يؤده كما أمر الله تعالى به
لأن من فرض الحج وسائر الشرائع كلها أن لا تؤدى إلا كما أمر بها رسول الله محمد
ابن عبد الله عليه السلام فى الدين الذى جاء به الذى لا يقبل الله تعالى ديننا غيره ، وقال
عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . والصائب انما حج كما أمره
يورا سلف ، أو هرمس فلا يجزئه ، والله تعالى التوفيق ؛ ويلزم من أسقط حجه برده أن
يسقط احصانه وطلاقة الثلاث ويبيعها وابتاعه وعطاياه التى كانت فى الاسلام وهم لا يقولون
بهذا ، فظهر فساد قولهم ، والله تعالى تأيد *

٩١٨ — مسألة — ولا تحل لقطعة فى حرم مكة ولا لقطعة من أحرم بحج ، أو عمرة
مذ يحرم الى أن يتم جميع عمل حجه الا لمن ينشدها ابدا لا يحدّ تعريفها بعام ولا بأكثر
ولا بأقل فان يش من معرفة صاحبها قطعاً متيقناً حلت حينئذ لو اجدتها بخلاف سائر اللقطات
التي تحل له بعد العام *

روينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعى نا يحيى
ابن أبى كثير حدثنى أبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف حدثنى أبو هريرة « أن رسول الله
ﷺ قال : ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وأنها لم تحل
لأحد قبلى وإنما (١) أحلت لى ساعة من نهار وأنها لن تحل لأحد بعدى فلا يفر صيدها
ولا يحنث شوكها ولا تحل ساقطتها الا لمنشد » وذكر باقى الحديث *

قال أبو محمد : ليست هذه إلا صفة الحرم لا الحل * ومن طريق البخارى نا عثمان بن أبى شبة
نا جرير عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس [رضى الله عنها] (٢) « أن
رسول الله عليه السلام قال يوم فتح مكة : هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ « لا تحل لأحد كان قبلى وإنما » الخ (٢) الزيادة فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٩

وهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة » ، ثم ذكر كلاما وفيه « فلا يلتقط لقطته الا من عرفها » وذكر الحديث . فأحلها عليه السلام للنشد أو وجب تعريفها بغير تحديد ، وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » واللقطة هي غير مال الملتقط فيى عليه حرام ، والتعريف انما هو لوجود من يعرفها أو صاحبها فهذا الحكم لازم ، فاذا يش يقين عن معرفة صاحبها سقط التعريف إذ من الباطل تعريف ما يوقن أنه لا يعرف ، وإذا سقط التعريف حلت حينئذ بالنص لمنشدها * ومن طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن بكير — هو ابن عبد الله بن الأشج — عن يحيى ابن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي « أن رسول الله عليه السلام نهى عن لقطة الحاج » (١) *

قال أبو محمد : الحاج هو من هو في عمل الحج وأما قبل ان يشرع في العمل فهو مريد للحج وليس حاجا بعد ، وأما بعد إتمامه عمل الحج فقد حج وليس حاجا الآن وانما سمي حاجا مجازا كما ان الصائم ، أو المصل ، أو المجاهد انما هو صائم ، ومصل ، ومجاهد مادام في عمل ذلك ، وكذلك كل ذلك . ونهى عليه السلام عن لقطته لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما ان يكون نهى عليه السلام عن أخذها أو نهى عن تملكها فأما أخذها فقد قال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) . ونهى عليه السلام عن إضاعة المال ، وتركها إضاعة لها بلا شك ، وحفظها تعاون على البر والتقوى ، فصح أنه انما نهى عليه السلام عن تملكها (٢) ، وأيضافا نه عليه السلام لم يته عن حفظها ولا عن تعريفها وانما نهى عنها بعينها هذا نص الحديث ، فصح أنه انما نهى عن تملكها فاذا يش عن معرفة صاحبها يقين فكل مال لا يعرف صاحبه فهو لله تعالى ، ثم في مصالح عباده ، والملتقط أحدهم وهي في يده فهو أحق بها ولا يتعدى به الى غيره الا بربها ، وحكم المعتمر حكم الحاج لقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » ، وبالله تعالى التوفيق *

٩١٩ — مسألة — ومكة أفضل بلاد الله تعالى نغني الحرم وحده وما وقع عليه اسم عرفات فقط ، وبعدها مدينة النبي عليه السلام نغني حرما وحده ، ثم بيت المقدس نغني المسجد وحده ؛ هذا قول جمهور العلماء ، وقال مالك : المدينة أفضل من مكة ، واحتج

(١) هو سنن أبي داود ج ٢ ص ٦٩ (٢) وهذا مذهب الجمهور ، قالوا : وانما اخصت لقطة الحاج بذلك لا مكانا يصلها الى اربابها ان كانت لم يكن فظاهر ، وان كانت لأفاق فلا يخلو في الغالب من واردته اليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها ، قال ابن بطال : وقال جماعة هي كثيرها من البلاد انما تخص مكة بالمبالغة بالتعريف لان الحاج يرجع الى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط الى المبالغة في التعريف بها والظاهر القول الاول وان حديث أبي داود مقيد بحديث أبي هريرة أنه لا يحل لقطتها الا لمنشد فاذي اخصت به لقطة مكانا لا تلتقط للتعريف بها ابدا فلا يجوز لملك وبقائه له .

مقلدوه بأخبار ثابتة منها قوله عليه السلام «ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها وانى حرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة وانى دعوت فى صاعها ومدتها بمثل مادعا به ابراهيم لاهل مكة» * قال أبو محمد : هذا لاحجة لهم فيه لأنه لا دليل فيه على فضل المدينة على مكة أصلا وإنما فيه أنه عليه السلام حرمها كما حرم ابراهيم مكة ودعا لها كما دعا ابراهيم لمكة فقط ، وهذا حق وقد دعا عليه السلام للمسلمين كلهم كما دعا لآبى بكر . وعمر . ولأصحابه رضى الله عنهم فهل فى ذلك دليل على فضلنا عليهم أو على مساواتنا لهم فى الفضل ؟ هذا مالا يقوله ذو عقل ، وقد حرم عليه السلام الدماء والأعراض والأموال وليس فى ذلك دليل على فضل ، واحتجوا بخبر آخر صحيح أنه عليه السلام كان يقول : « اللهم بارك لنا فى تمرنا وبارك لنا فى مدينتنا وبارك لنا فى صاعنا ومدتنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونيك وأنه دعاك لمكة وانى أدعوك للمدينة بمثل مادعاك به لمكة ومثله معه » وبخبر صحيح فيه « اللهم اجعل بالمدينة ضعفى ما جعلت بمكة من البركة » وهذا لاحجة فيه فى فضل المدينة على مكة وإنما فيه الدعاء للمدينة بالبركة ، ونعم هى والله مباركة ، وإنما دعا ابراهيم لمكة بما أخبر به تعالى إذ يقول : (فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم وارزقهم من الثمرات) ، ولا شك فى أن الثمار بالمدينة أكثر مما بمكة ، ولا شك فى أن النبي عليه السلام لم يدع للمدينة بأن تهوى أفئدة الناس اليها أكثر من هويها إلى مكة لأن الحج إلى مكة لا إلى المدينة ، فصح أن دعاءه عليه السلام للمدينة بمثل مادعا به ابراهيم لمكة ومثله معه إنما هو فى الرزق من الثمرات وليس هذا من باب الفضل فى شيء * ومنها قوله عليه السلام « المدينة كالكير تنفى خبثها وينصع ^(١) طيبها ، وإنما تنفى الناس كما ينفى الكير خبث الحديد » ولاحجة فيه فى فضلها على مكة لأن هذا الخبر إنما هو فى وقت دون وقت ، وفى قوم دون قوم ، وفى خاص لا فى عام * .

برهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول : إلا الحق ، ومن أجاز على النبي عليه السلام الكذب فهو كافر ؛ وقال الله تعالى : (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) ، وقال تعالى : (ان المنافقين فى الدرك الأسفل من النار) ، فصح أن المنافقين أخبث الخلق بلا خلاف من أحد من المسلمين وكانوا بالمدينة ، وكذلك قد خرج على . وطلحة . والزبير . وأبو عبيدة بن الجراح . ومعاذ . وابن مسعود عن المدينة وهم من أطيب الخلق رضى الله عنهم بلا خلاف من مسلم حاشا الخوارج فى بعضهم ، فصحبنا

(١) قال الجوهري فى الصحاح : الناصع الخالص من كل شيء ، يقال : أبيض ناصع واصفر ناصع وقال ابن الأثير فى النهاية : « وتصع طيبها ، أى تخلصه ، ويروى : ينصع ، أى يظهره » .

لا يمتري فيه الا مستخف بالنبي عليه السلام أنه عليه السلام لم يعن بالمدينة تنفى الحبث إلا في خاص من الناس، وفي خاص من الزمان لاعام *

وقد جاء كلامنا هذا نصا كما روينا من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا عبد العزيز يعني الدراوردي عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في حديث : « ألا ان المدينة كالكير يخرج الحبث ^(١) لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها كما تنفى الكير خبث الحديد » * ومن طريق أحمد بن شعيب نا اسحاق ابن ابراهيم — هو ابن راهويه — نا عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك « أن رسول الله عليه السلام قال : ليس بلد الا سيطؤه الدجال الا المدينة ومكة على كل نقب من انقاب المدينة الملائكة صافين يحرسونها فينزل السبخة فترجف المدينة ثلاث رجفات يخرج اليه منها كل منافق وكافر » ^(٢) وهذا نفس قولنا وليس في هذا كله انها أفضل من مكة لابنص . ولا بدليل * ومعنى قوله عليه السلام « مامن بلد إلا سيطؤه الدجال الا مكة والمدينة » اما هو سيطؤه أمره وبعوثة لا يمكن غير هذا ، وسكان المدينة اليوم أخبث الحبث وإنما لله وإنا إليه راجعون على مصيبتنا في ذلك ، فبطل تمويههم بهذا الخبر *

ومنها قوله عليه السلام « يفتح الين فيأتى قوم يبسون ^(٣) بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » وذكر مثل هذا حرفا حرفا في فتح الشام ، وفتح العراق ، وقوله عليه السلام « يأتى على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والذي نفسى بيده لا يخرج أحد منهم رغبة عنها الا أخاف الله فيها خيرا منه » *

قال أبو محمد : انما أخبر عليه السلام بأن المدينة خير لهم من الين . والشام . والعراق . وبلاد الرخاء وهذا الاشك فيه وليس فيه فضلها على مكة ولا ذكر لمكة أصلا *

وأما اخباره عليه السلام أيضا بأن المدينة خير من هذه البلاد لهم فانما هو أيضا خاص لا عام وهو من خرج عنها طلب رخاء ، أو لعرض دنيا ، وأما من خرج عنها لجهاد . أو لحكم بالعدل ، أو لتعظيم الناس دينهم فلا ، بل الذى خرجوا له أفضل من مقامهم بالمدينة *

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٩ « يخرج الحديث » (٢) لم أجده في سنن النسائي وهو في صحيح البخارى ج ٣ ص ٥٣ (٣) قال الجوهرى في الصحاح البس السوق الين وقد بسيت الابل ايسها بالضم وقال في الغريين يقال في زجر الدابة اذا سقتها بس وهو زجر السوق في كلام اهل اليمن وفيه لغتان بسيت وابست وقال في النهاية : بسيت الناقوا بسيتها اذا سقتها وزجرتاها قلت لها : بس بس بكسر الباء وفتحها

برهان ذلك خروجه عليه السلام عنها للجهاد وأمره الناس بالخروج معه والوعيد على من تخلف بالمدينة لغير عذر هذا مالا شك فيه ، وكذلك بعته عليه السلام أصحابه إلى اليمن . والبحرين . وعمان للدعاء إلى الاسلام . وتعليم القرآن . والسنة وهو عليه السلام يقول : « الدين النصيحة » فلا شك أنه قد نصحهم في إخراجهم لذلك ، فصح قولنا : وبطل أن يكون لهم متعلق في هذا في دعواهم فضل المدينة على مكة *
وأما قوله عليه السلام « لا يخرج أحد منهم رغبة عنها » فهذا الحق وعلى من يرغب عن المدينة لعنة الله فما هو بمسلم ، وكذلك بلا شك من رغب عن مكة وليس في هذا فضل لها على مكة *

ومنها قوله عليه السلام : « أمرت بقرية تأكل القرى » وهذا إنما فيه أن من المدينة تفتح الدنيا وليس في هذا فضل لها على مكة وقد فتحت خراسان . وسجستان . وفارس . وكرمان من البصرة وليس ذلك دليلا على فضل البصرة على مكة *
ومنها قوله عليه السلام « إن الأيمان يأرز ^(١) إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها » وهذا ليس فيه فضلها على مكة وإنما هو خبر عن وقت دون وقت بلا شك *

وبرهان ذلك أنه عليه السلام لا يقول : إلا الحق وهو اليوم بخلاف ذلك فواحرزناه . ووأسفاه وما الاسلام ظاهرا إلا في غيرها ونسأل الله أعادتها إلى أفضل ما كانت عليه بعده عليه السلام ، وقد جاء هذا الخبر بزيادة كما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع ناشبة بن سوار نا عاصم — هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب — عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « إن الاسلام بدا غربيا وسيعود غربيا كما بدا وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها ^(٢) » ففى هذا أن الأيمان يأرز بين مسجد مكة ومسجد المدينة *

ومنها حديث أنس « أن رسول الله عليه السلام كان إذا قدم من سفر فنظر إلى جدران ^(٣) المدينة أوضع راحلته من حبها » ، وهذا ليس فيه إلا أنه عليه السلام كان يحبها ونعم هذا حق وليس فيه أنه كان يحبها أكثر من حبه مكة ولا أنها أفضل من مكة *
ومنها قوله عليه السلام : « لا يكيد أحد أهل المدينة إلا انماع ^(٤) » كما ينماع الملح في الماء *
ومنها قوله عليه السلام « لا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص أو ذوب الملح في الماء ومن أخاف أهل المدينة أخافه الله وعليه لعنة الله والملائكة »

(١) قال في الغريرين أى ينعم اليها ويجمع بعضها إلى بعض فيها يقال أرزت الحية تأرز أرزوا ، وكذلك قال صاحب النهاية (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٥٢ ، في جحرها ، (٣) هو يضمن جمع جدر جمع جدار فأغاده صاحب مجمع البحار ، وقوله بعده أوضع راحلته ، أى حملها على سرعة السير (٤) قال في النهاية : نماع الشيء يجمع وانماع إذا ذاب وسال .

والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» (١) ، وقوله عليه السلام مثل هذا فيمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً وهذا صحيح ، وإنما فيه الوعيد على من كاد أهلها ولا يحل كيد مسلم فليس فيه أنها أفضل من مكة ، وقد قال تعالى عن مكة : (ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم) فصح الوعيد على من ظلم بمكة كالوعيد على من كاد أهل المدينة * ومنها قوله عليه السلام : « لا يثبت أحد على لاوائها (٢) وشدتها إلا كنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة ، فأنما في هذا الحضيض على الثبات على شدتها وأنه يكون لهم شفيعاً وليس في هذا دليل على فضلها على مكة » ، وقد صح أنه عليه السلام يشفع لجميع أمته ، وقد قال عليه السلام « العمرة إلى العمرة كفارة لما ينهها والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » ، وهذا لا يكون إلا بمكة فهذا أفضل من الشفاعة التي يدخل فيها كل بر وفاجر من المسلمين * ومنها قوله عليه السلام : « اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد » فليس في هذا دليل على فضلها على مكة وإنما دعا عليه السلام بهذا كما ترى في أحد الأمرين. أما أن يجيبها بهم كحبهم مكة ، وإما أشد من حبهم مكة . والله أعلم أي الأمرين أجيب به دعاؤه عليه السلام ، وحب البلد يكون للوافقة والألفة وليس في هذا فضل على مكة * ومنها قوله عليه السلام : « لقاب قوس (٣) أحدكم من الجنة أو موضع قيد — يعني سوطه — خير من الدنيا وما فيها » ، وقوله عليه السلام : « بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي » وأرادوا أن يثبتوا من هذا أن مكة من الدنيا فوضع قاب قوس من تلك الروضة خير من مكة فليس هذا كما ظنوه ، ولو كان كذلك لكانت مصر والكوفة وهيت خيراً من مكة . والمدينة * وروينا عن مسلم نا محمد بن عبدالله بن نمير نا محمد بن بشر نا عبيد الله — هو ابن عمر — عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام : « سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة » (٤) وهذا ما لا يقوله مسلم : أن هذه البلاد من أجل ما فيها من أنهار الجنة خير من مكة والمدينة *

قال أبو محمد : وهذان الحديثان ليس علي ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة منقطعة من الجنة وأن هذه الأنهار مبهطة من الجنة هذا باطل وكذب لأن الله تعالى يقول في الجنة : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وإنك لا تنظم أفيها ولا تضحي) فهذه صفة الجنة بلا شك وليست هذه صفة الأنهار المذكورة ولاتلك الروضة ، ورسول الله عليه السلام لا يقول إلا الحق ، فصح أن كون تلك الروضة من الجنة إنما

(١) قال في الغريرين روى عن مكحول أنه قال : الصرف الثوبة والعدل القديرة وقال غيره : الصرف التأفة والعدل القريضة هـ

(٢) الألوام الشدة وضيق المعيشة. (٣) قال في الصحاح قاب قوس وقيد قوس أي قدر قوس والقاب ما بين

المقبض والمستول كل قوس قبان أم (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٥١ هـ

هو لفضلها ، وإن الصلاة فيها تؤدي الى الجنة وإن تلك الايام لبركتها أضيفت الى الجنة كما تقول في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة ، وكما قيل في الصائت أنها من دواب الجنة ، وكما قال عليه السلام « إن الجنة تحت ظلال السيوف » فهذا في أرض الكفر بلا شك وليس في هذا فضل لها على مكة ، ثم لو صح ما أدعوه وظنوه لما كان الفضل الا لتلك الروضة خاصة لالسائر المدينة وهذا خلاف قولهم ، ﴿فان قالوا﴾ : ما قرب منها أفضل مما بعد قلنا : يلزمكم على هذا ان الجحفة وخيبر ووادي القرى أفضل من مكة لأنها أقرب الى تلك الروضة من مكة ، وهذا لا يقولونه ولا يقوله ذو عقل ، فبطل تظننهم والله الحمد ، *

وسبحان من جعل هؤلاء القوم يتأولون الأخبار الصحاح بلا برهان مثل « البيعان بالخيار حتى يتفرقا » ومثل « لاصلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود » وغير ذلك ، ثم يأتون الى الأخبار التي قد صحح البرهان من القرآن ومن ضرورة الحس على أنها ليست على ظاهرها فيريدون حملها على ظاهرها ان هذا لعجب لانظير له ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر والله الحمد *

وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني نا موسى ابن داود عن حماد بن سلية عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رسول الله عليه السلام ^(١) قال : الحجر الأسود من الجنة » فهذا بمكة فالذي بمكة من هذا كالذي للمدينة اذ في كل واحدة منها شيء من الجنة *

ومنها قوله عليه السلام : « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » *

قال أبو محمد : تأولوا هم ان الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بدون الألف ، وقلنا نحن : بل هذا الاستثناء لأن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد المدينة *

قال علي : فكلا التأويلين محتمل نعم وتأويل ثالث وهو الا المسجد الحرام فان الصلاة في كليهما سواء ولا يجوز المصير الى أحد هذه التأويلات دون الآخر الا بنص آخر ، وبطل ان يكون في هذا الخبر بيان في فضل المدينة على مكة ، وبالله تعالى التوفيق *

ومنها قوله عليه السلام « على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال » وهذا ليس فيه فضلا على مكة لأنه عليه السلام قد أخبر ان مكة لا يدخلها الدجال أيضا

والله تعالى يصرفه عنها كما يصرفه عن المدينة والملائكة تنزل على المصلين في كل بلد كما أخبر عليه السلام « أنه يتعاقب فينا ملائكة بالليل والنهار » *
ومنها قوله عليه السلام « هي طيبة » ونعم هي والله طيبة وليس في هذا فضل لها على مكة أصلاً *

فهذا كل ما احتجوا به من الأخبار الصحاح ما لهم خبر صحيح سوى هذه ، وكلها لاجحة في شيء منها على فضل المدينة على مكة أصلاً على ما بينا ، والحمد لله رب العالمين *
واحتجوا عن دون رسول الله عليه السلام بالخبر الصحيح أن عمر قال لعبد الله ابن عياش بن أبي ربيعة: أنت القاتل لمكة خير من المدينة فقال له عبد الله : هي حرم الله وأمنه ، وفيها بيته فقال له عمر : لا أقول في حرم الله وأمنه شيئاً أنت القاتل : لمكة خير من المدينة فقال له عبد الله : هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال له عمر : لا أقول في حرم الله وأمنه شيئاً ، ثم انصرف *

قال أبو محمد : هذا حجة عليهم لالهم لأن عبد الله بن عياش لم ينكر لعمر أنه قال ما قرره عليه بل احتج لقوله ذلك بما لم يعترض فيه عمر ، فصح أن عبد الله بن عياش — وهو صاحب — كان يقول : مكة أفضل من المدينة وليس في هذا الخبر عن عمر لأن مكة أفضل ولأن المدينة أفضل ، وإنما فيه تقريره لعبد الله على هذا القول فقط ، ونحن نوجد لهم عن عمر تصريحاً بأن مكة أفضل من المدينة *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري نا سعيد بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى البلخي نا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعد نا سليمان ابن عتيق قال : سمعت عبد الله بن الزبير يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول : صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد النبي عليه السلام » وهذا سند كالشمس في الصحة ، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة مخالف ومثل هذا حجة عندهم *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال : من نذر أن يعتكف في مسجد أيليا فاعتكف في مسجد النبي عليه السلام بالمدينة أجزأ عنه ومن نذر أن يعتكف في مسجد النبي عليه السلام فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه ؛ فهذا سعيد فقيه أهل المدينة يصرح بفضل مكة على المدينة *

قال أبو محمد : واحتجوا بأخبار موضوعة يجب التنبيه عليها والتحذير منها * منها خبر رويناه أن النبي عليه السلام قال في ميت رآه : دفن في التربة التي خلق منها ، قالوا : والنبي عليه السلام دفن بالمدينة فمن تربتها خلق وهو أفضل الخلق فهي أفضل البقاع ، وهذا خبر

موضوع لأن في أحد طريقه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ساقط بالجملة قال فيه يحيى ابن معين : ليس بثقة وهو بالجملة متفق عن اطراحه ، ثم هو أيضا عن أنيس بن يحيى مرسل ولا يدرى من أنيس بن يحيى ، والطريق الأخرى من رواية أبي خالد وهو مجبول عن يحيى البكاء وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه إنما كان يكون الفضل لقبره عليه السلام فقط والا فقد دفن فيها المنافقون وقد دفن الأنبياء عليهم السلام من ابراهيم واسحاق ويعقوب وموسى وهارون وسليمان ودأود عليهم السلام وغيرهم بالشام ولا يقول مسلم : إنما بذلك أفضل من مكة *

ومنها « اقتحت المدائن بالسيف وفتحت المدينة بالقرآن » . وهذا أيضا من رواية محمد بن الحسن بن زبالة المذكور بوضع الحديث ، وهذا من وضعه بلا شك لأنه رواه عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي عليه السلام ، ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك إليه إلا مثل هذه المزلة ، وهذا إسناد لا ينفرد بمثله إلا ابن زبالة دون سائر من روى عن مالك من الثقات ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة لأن البحرين وأكثر مدائن اليمن كصنعاء والجند^(١) وغيرها لم تفتح بسيف إلا بالقرآن فقط وليس ذلك بموجب فضلها على مكة عند أحد من المسلمين *

ومنها « ما على الأرض بقعة أحب إلى أن يكون قبرى فيها منها » وهذا من رواية الكذاب محمد بن الحسن بن زبالة عن مالك عن يحيى بن سعيد مرسل ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة في فضلها على مكة لأن رسول الله عليه السلام كره للمهاجرين وهو سيدهم أن يرجعوا إلى مكة ليحشروا غرباء مطرودين عن وطنهم في الله تعالى حتى أنه عليه السلام رثى لسعد بن خولة أن مات بمكة ولم يجعل للمهاجرين بعد تمام نسكه أن يبقى بمكة إلا ثلاث ليال فقط ، فأخرجت مكة بهذه العلة عن أن يدفن فيها النبي عليه السلام فالمدينة أفضل البقاع بعدها بلا شك *

روينا من طريق الزوار نا محمد بن عمر بن هياج نا الفضيل بن دكين أبو نعيم نا محمد بن قيس عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن موسى قال : مرض سعد بمكة فأتاه النبي عليه السلام بعوده فقال له : « يا رسول الله أليس^(٢) تكره أن يموت الرجل في الأرض التي هاجر منها ؟ قال : بلى ، وذكر باقي الخبر ، فهذا نص ما قلنا ، والحمد لله رب العالمين » ومنها « اللهم انك أخرجتني من أحب بلادك إلى فأسكني أحب البلاد إليك » وهذا موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زبالة المذكور عن محمد بن اسمعيل عن سليمان بن بريدة وغيره مرسل *

(١) هو فتحات من مدن اليمن العظيمة (٢) في النسخة رقم (١٦) والست »

ومنها المدينة خير من مكة ، هكذا تصريح رويانه من طرق ، احدهما من رواية محمد بن الحسن بن زباله صاحب هذه الفضائح كلها المنفرد بوضعها عن يحيى بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج قال قال رسول الله ﷺ : « والثاني من طريق محمد ابن عبد الرحمن بن الرداد بن عبد الله بن شريح بن مالك القرشي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن رافع بن خديج عن النبي عليه السلام ، ومحمد بن عبد الرحمن هذا مجهول لا يدرىه أحد * والثالث من طريق عبد الله بن نافع الصائغ صاحب مالك عن محمد ابن عبد الرحمن بن الرداد المذكور عن يحيى بن سعيد عن عمرة قال رافع : قال رسول الله عليه السلام ، وعبد الله بن نافع هذا ضعيف بلا خلاف ، وابن الرداد مجهول ، ومثل هذا الشارع العجيب لا يجوز أن يسلك عليه الا على هذه الزوايف الوحشة * »

وهذا الخبر رويانه من طريق مسلم باسناد في غاية الصحة قال مسلم « نا عبد الله بن مسleme القعني ناسليان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير بن مطعم قال : خطب مروان فذكر مكة وأهلها وحرمتها [ولم يذكر المدينة وأهلها وحرمتها] ^(١) فناداه رافع بن خديج [فقال] ^(٢) أسمعك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها ، وقد حرم رسول الله عليه السلام ما بين لابتيها ^(٣) وذلك عندنا في أديم خولاني ^(٤) ان شئتم أقرأتكم ^(٥) فقال مروان : قد سمعت بعض ذلك * »

قال ابو محمد : فكذا كان الحديث فبدله أهل الزيغ عvisية عجل الله تعالى لهم بها الفضيحة في الكذب على رسول الله عليه السلام وصفة الحماقة ، ونعوذ بالله من كل ذلك * »

قال علي : هذا كل ما هو به قد أوضناه . والله تعالى التوفيق ، ثم نورد الآثار الصحيحة والبراهين الواضحة في فضل مكة على المدينة وغيرها ، أول ذلك حبس الله تعالى القليل عنها وإهلا كه جيش را كبه اذ أراد غزو مكة ، ثم قول رسول الله عليه السلام في غزوة الحديبية إذ بركت ناقته فقال الناس : خلأت ^(٦) فقال النبي عليه السلام : « ما خلأت ولا هو لها تخلق ولكن حبسها حابس القليل » وقال تعالى : (ومن دخله كان آمنا) وقال تعالى : (ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين) وقال تعالى : (ان الصفا والمروة من شعائر

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٥ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) هي تلتة لا بقوى الارض الملبسة بحجارة سودا ، وللمدينة لابتان شرقي وغربي وهي بينهما ، ويقال : لا بقوى بقوى بالون ثلاث لغات مشهورات ، افاده النووي في شرح مسلم (٤) الادب الجلبا المدبوغ ، والحو لا نسبة الى خولان هو مخالف من مخالف اليمن ، وايضا اسم قرية كانت بقرب دمشق : يريد واقع ان حديث تحريم المدينة محفوظ عندنا بالكتابة في جلده بوع منسوب الى خولان ، ولعل ادب تلك التواصي في ذلك الزمان كان من انعم واحسن الجلود التي يكتبون فيها والله اعلم (٥) كذا في جميع النسخ بصيغة الجمع ، وفي صحيح مسلم ان شئت أقرأتكم ، وهو ظاهر السياق (٦) أي حزنتم ولم تمتصه

الله) وقال تعالى: (ثم محمدا إلى البيت العتيق) وقال تعالى: (أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) ثم جعل الله تعالى فيها تمام الصلاة . والحج . والعمرة ، فهي القبلة التي لا تقبل صلاة إلا بالقصد نحوها ، وباليها الحج المفترض . والعمرة المفترضة ، وإنما فرضت الهجرة إلى المدينة ما لم تفتح مكة فلما فتحت بطلت الهجرة ، فبهذه الفضيلة لمكة ثم للمدينة ، وأمر عليه السلام أن لا يسفك فيها دم ، وأخبر أن الله تعالى حرما يوم خلق السموات والأرض ولم يحرمها الناس ، ونهى عليه السلام أن يستقبلها أحد أو يستدبرها يبول أو غائط *

روينا من طريق البخاري نا محمد بن عبد الله نا عاصم بن علي نا عاصم بن محمد - هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - عن واقد بن محمد - هو أخوه - قال: سمعت أبا - هو محمد بن زيد - قال: قال عبد الله بن عمر: «قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: ألا أي شئ تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا شهرنا هذا؟ قال: [الا] ^(١) أي بلد تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا بلدنا هذا؟ قال: [الأي] يوم تعلمونه أعظم حرمة؟ قالوا: ألا يومنا هذا؟ قال: [فان الله تعالى حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا من شهركم هذا ألا هل بلغت؟ ثلاثا كل ذلك يحییونه ألا نعم] ^(٢)» *

ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية - هو محمد بن حازم الضرير - عن الأعشى عن أبي صالح السمان عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله عليه السلام في حجة: «أتدرون أي يوم أعظم حرمة؟ فقلنا: يومنا هذا قال: فأی بلد أعظم حرمة؟ فقلنا: بلدنا هذا» ثم ذكر مثل حديث ابن عمر ، فهذا جابر . وابن عمر يشهدان أن رسول الله عليه السلام قرر الناس على أي بلد أعظم حرمة فأجابوه بأنه مكة وصدقهم في ذلك ، وهذا إجماع من جميع الصحابة في اجابتهم إياه عليه السلام بأنه بلدهم ذلك وهم بمكة فمن خالف هذا فقد خالف الإجماع ، فصح بالنص والإجماع أن مكة أعظم حرمة من المدينة ، وإذا كانت أعظم حرمة من المدينة فهي أفضل بلا شك لأن أعظم الحرمة لا يكون إلا لأفضل ولا بد لا لأقل فضلا *

روينا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة «أن رسول الله عليه السلام كان بالحجون ^(٣) فقال: والله انك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى ولولم أخرج منك ما خرجت لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي» وذكر باقي الحديث *

ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٨٥ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٨٦ (٣) في صحيح البخاري زيادة في آخر الحديث تركها المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٤) مويفتح الحاء المهملة الجبل المشرف بما يلي شعب الجزائر بمكة اه النهاية و قال في المعجم جبل بأعلى مكة عند مدائن أهلها *

ابن وقاص عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة «أن رسول الله عليه السلام وقف بالحجون فقال : إنك خير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولو تركت فيك ما خرجت منك» وذكر باقي الحديث *

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا سلمة بن شبيب . وقتيبة بن سعيد . وإسحاق بن منصور قال سلمة : عن إبراهيم بن خالد قال : سمعت معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه السلام وهو في سوق الجزيرة بمكة : والله إنك لخير أرض الله وأحب البلاد إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت ؛ وقال قتيبة : نا الليث - هو ابن سعد - عن عقيل بن خالد ، وقال إسحاق : نا يعقوب - هو ابن إبراهيم - بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن صالح بن كيسان ، ثم اتفق عقيل . وصالح كلاهما عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدى بن الحراء أخبره أنه سمع رسول الله عليه السلام وهو واقف على راحلته بالجزيرة من مكة يقول لمكة : «والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » لم يختلف عقيل . وصالح في شيء من لفظه عليه السلام إلا أن عقيلًا قال عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عدى بن الحراء ، وعبد الله هذا مشهور من الصحابة زهري النسب *

نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبوذر الهروي نا أبو الفضل محمد بن عبد الله بن حيرويه أنا علي بن محمد بن عيسى نا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - أخبرني شعيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عدى بن الحراء أخبره أنه سمع رسول الله عليه السلام يقول وهو واقف بالجزيرة في سوق مكة : «والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت » فارتفع الاشكال جملة والله الحمد *

وهذا خبر في غاية الصحة رواه عن النبي عليه السلام أبو هريرة . وعبد الله بن عدى ، ورواه عنهما أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . ورواه عن أبي سلمة الزهري . ومحمد بن عمرو بن علقمة ، ورواه عن محمد بن عمرو بن حاد بن سلمة والدرارودي ، ورواه عن الزهري أصحابه الثقات معمر . وشعيب بن أبي حمزة . وعقيل . وصالح بن كيسان ، ورواه أيضا عنه يونس بن يزيد . وعبد الرحمن بن خالد ، ورواه عن هؤلاء الجلاء الغفير ، ولا مقال لأحد بعد هذا *

حدثنا يوسف بن عبد الله بن عبد البر الرى نا عبد الوارث بن سفيان بن جبرون نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير . وأبو يحيى بن أبي مرة قال جميعا : نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن حبيب المعلم نا عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله عليه السلام : « صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدى هذا بمائة صلاة » قال أحمد بن زهير : سألت يحيى بن معين عن حبيب المعلم فقال : ثقة ، وقال أحمد بن حنبل : حبيب المعلم ثقة ما أصبح حديثه هذا لفظ أحمد بن زهير ، وقال ابن أبي مرة في روايته : « صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدى » * وروناه أيضا من طريق محمد بن عبيد بن حساب عن حماد بن زيد بلفظه وإسناده * وروناه أيضا من طريق أبي معاوية عن موسى الجني عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام ، حديث ابن الزبير صحيح فارتفع الاشكال جملة والحمد لله * فروى القطع بفضل مكة على المدينة كما أوردنا عن النبي عليه السلام جابر . وأبو هريرة . وابن عمر . وابن الزبير . وعبد الله بن عدى خمسة من الصحابة رضی الله تعالى عنهم منهم ثلاثة مدنيون بأسانيد في غاية الصحة ، ورواها عن هؤلاء أبو صالح السمان . ومحمد بن زيد بن عبد الله بن عمر . وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . وعطاء بن أبي رباح منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء عاصم بن محمد . والأعمش . ومحمد بن عمرو بن علقمة . والزهرى . وحبيب المعلم منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء واقد بن محمد . وأبو معاوية محمد بن حازم الضرير وحماد بن سلمة . وحماد بن زيد . وعبد العزيز بن محمد الدراوردي . ومعمار . وشعيب بن أبي حمزة . وعقيل بن خالد . وصالح بن كيسان . وعبد الرحمن بن خالد . ويونس بن يزيد منهم ثلاثة مدنيون ، ورواه عن هؤلاء من لا يحصى كثرة والحمد لله رب العالمين * وقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ قَوْلُ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَقَوْلُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ وَمُرْوَاغَةَ ، وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَسْلَمَ الْمُتَقَرِّى قُلْتُ لِعَطَاءٍ أَتَى مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْلَى فِيهِ ؟ قَالَ : فَقَالَ لِي عَطَاءٌ : طَوَافٌ وَاحِدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ سَفَرِكُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَالشَّافِعِيِّ . وَسَفْيَانَ . وَأَحْمَدَ . وَأَبِي سَلِيمَانَ . وَغَيْرَهُمْ ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ *

صفحة

صفحة

٣٠ المسألة ٨٠٣ لا يحل صوم آخر ج

مخرج التين ودليل ذلك

« المسألة ٨٠٤ لا يحل لذات الزوج

أو السيد أن تصوم تطوعا بغير إذن
وبرهان ذلك

« المسألة ٨٠٥ يستحب تدريب الصبيان

على الصوم في رمضان اذا أطاقوه
ودليل ذلك

٣١ المسألة ٨٠٦ يجب على من وجد التمر

أن يفطر عليه فان لم يجد فعلى الماء والا
فهو عاص لله تعالى اذا علم ذلك

وبرهان ذلك

٣٢ المسألة ٨٠٧ يستحب تكثير فعل الخير

في رمضان ودليل ذلك

« المسألة ٨٠٨ من دعى الى طعام وهو

صائم فليجب فاذا اتاهم فليدع لهم
وليل انى صائم وبرهان ذلك

٢٢ « ليلة القدر »

« المسألة ٨٠٩ ليلة القدر واحدة في العام

في كل عام في شهر رمضان خاصة في
العشر الاواخر خاصة في ليلة واحدة

بعينها لا تنتقل أبدا الا أنه لا يدرى
أحد من الناس أى ليلة هى من العشر

المذكور وبرهان ذلك وبيان أقوال
الصحابة في ذلك وسرد مذاهبيهم

٣٥ المسألة ٨١٠ يستحب الاجتهاد في

العشر الاواخر من رمضان ودليل
ذلك

٣٦ « كتاب الحج »

« المسألة ٨١١ الحج الى مكة والعمرة

اليها فرضان على كل مؤمن عاقل بالغ

ذكر أو أنثى بكر أو ذات زوج الحر

والعبد والحرّة والأمة في كل ذلك

سواء مرة في العمر اذا وجد من ذكرنا

اليه سيلا وبرهان ذلك وبيان أقوال
علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم

وتحرير الحق في ذلك بما لا يتجده
في كتاب

« المسألة ٨١٢ في بيان مذهب أبى حنيفة

ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل في
حج العبد والأمة وسرد حججهم

في ذلك
« المسألة ٨١٣ حج المرأة التي لازوج

لها ولا إذا حرم بيمين معها وبيان مذاهب

المجتهدين في ذلك وبراهينهم وتحقيق

الحق في ذلك
« المسألة ٨١٤ ان أحرمت المرأة من

الميقات أو من مكان يجوز الاحرام

منه بغير إذن زوجها أو أحرم العبد

بغير إذن سيده فللرجل والسيد منها
من ذلك ان كان حج تطوع وان كان

حج فرض ففيه التفصيل وبرهان ذلك
« المسألة ٨١٥ استطاعة السبيل الذي

يجب به الحج صحة الجسم والطاقة على

المشي والتكسب ومال يمكنه منه

ركوب البحر الخ ودليل ذلك وبيان

صفحة		صفحة
	مذاهب علماء الأماص في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام في ذلك	
٧٨	المسألة ٨٢٣ اذا جاء من يريد الحج والعمرة الى أحد هذه المواقيت فان كان يريد العمرة فليتجرد من ثيابه ان كان رجلا فيمتنع من لبس اشياء مذكورة موضحة وبيان اقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام في ذلك	٦٢
٨١	بيان ان تقسيم أفي حنيفة بين لبس السراويل والخفين يوما الى الليل وبين لبسهما أقل من ذلك قول لا يحفظ عن أحد قبله وبيان بطلانه، وكذلك تقسيم مالك رحمه الله تعالى	«
٨٢	المسألة ٧٢٤ يستحب الغسل عند الاحرام للرجال والنساء وليس فرضا الا على النساء وحدها وبرهان ذلك	«
«	المسألة ٨٢٥ يستحب للمرأة والرجل ان يتطيبا عند الاحرام بأطيب ما يجدانه من أنواع الطيب ودليل ذلك مفصلا وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام بما تسره النفوس الزكية	٦٥
٩٠	المسألة ٨٢٦ يشرع ان يقول المرأة والرجل ليك بعمرة او ينويان ذلك في انفسهما ودليل ذلك [ووقع في الاصل ثم يقولون ليك وصوابه ثم يقولان ليك]	«
«	المسألة ٨٢٧ تنب الرجل والمرأة تجديد قصد الى الطيب وبرهان ذلك	«
	المسألة ٨١٦ ان حج عن لم يطق الركوب والمشى لمرض او زمانة حجة الاسلام ثم افاق فذهب العلماء في ذلك مذاهب وبيانها مفصلة ودليل ذلك	«
	المسألة ٨١٧ يستوى في الحكم من بلغ وهو عاجز عن المشى والركوب أو من بلغ مطيقا ثم عجز وبيان ذلك	«
	المسألة ٨١٨ حكم من مات وهو مستطيع باحد الوجوه التي تقدمت ولم يفعل وبرهان ذلك وبيان اقوال العلماء في ذلك وبراهينهم	«
	المسألة ٨١٩ الحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة ولا يحل الاحرام به الا في أشهر الحج قبل وقت الوقوف بعرفة وأما العمرة فجائزة في كل السنة ودليل ذلك ومذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم بما يعجب الانسان به	«
	المسألة ٨٢٠ الحج لا يجوز الا مرة في السنة وأما العمرة فيستحب الاكثر منها ومذاهب العلماء في ذلك	٦٨
	المسألة ٨٢١ اشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وبرهان ذلك	٦٩
	المسألة ٨٢٢ بيان مواقيت الحج وتمييدها واقوال علماء الصحابة في ذلك وبيان مذاهب الفقهاء وأدلتهم في ذلك بما لا يتجدد في كتاب غير هذا فان المصنف أعطى المقام حقه من	«

صفحة	صفحة
يحرم بعمره مفردة ولا بد لا يجوز له غير ذلك فان احرم بجميع أو بقران حج أو عمره ففرض عليه أن يفسخ اهلاله ذلك بعمره يحل اذا أتىها لا يجوز به غير ذلك الخ و برهان ذلك من طرق	٩١ المسألة ٨٢٨ لا بأس أن يغتلى الرجل وجهه بما هو ملتحف به أو بغير ذلك ولا كراهة في ذلك و برهان ذلك و بيان اقوال الفقهاء وسرد أدلتهم
١٠٤ احتجاج من خالف كل هذا وسرد أدلتهم وتحقيق المقام	٩٣ المسألة ٨٢٩ يستحب الاكثر من التلبية من حين الاحرام فما بعده دائماً في حال الركوب والمشى والنزول برفع الرجل والمرأة صوتهما بها ولا بد ولو مرة وهو فرض و بيان صيغة التلبية والدليل عليها وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
١٠٧ بيان ان المتعة عند أبي حنيفة والشافعي أفضل من الافراد	٩٥ المسألة ٨٣٠ اذا قدم المعتمر والمعتمة مكة فليدخلا المسجد ولا يديا بشيء لاركتين ولا غير ذلك قبل القصد الى الحجر الاسود فيقبلانه و برهان ذلك واقوال العلماء في ذلك
١١٠ احتجاج بعضهم في جواز الافراد بالحج بالخبر الثابت من طريق أبي هريرة و بيان خطئه في ذلك	٩٨ المسألة ٨٣١ لا يحل للمحرم بالعمرة أو بالحج تصيد شيء مما يصاد ليؤكل ولا واطء كان له حلالا قبل احرامه ودليل ذلك
الدليل على مشروعية الاشعار للبدن و بيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	« » المسألة ٨٣٢ من أراد العمرة وهو بمكة سواء كان من أهلها أم لا ففرض عليه أن يخرج للاحرام بها الى الحل ولا بد ودليل ذلك
١١٣ الدليل على جواز الاشتراط في الحج واقوال العلماء في ذلك	٩٩/ المسألة ٨٣٣ تفصيل حال من أراد الحج وجاء الى الميقات ومعه هدى أو ليس معه هدى فان كان لا هدى معه وهو الافضل ففرض عليه أن
١١٧ المسألة ٨٣٤ الدليل على جواز تقديم لفظة العمرة على الحج أو لفظة الحج على العمرة	
١١٧ المسألة ٨٣٥ اذا جاء القارن الى مكة عمل في الطواف والسعى بين الصفا والمروة كما قلنا في العمرة الا انه يستحب له ان يرمي في الثلاث وليس ذلك فرضا في الحج الخ و برهان ذلك وسرد حجج الرسول ﷺ	
١٢٣ بيان مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي في الوقوف برفة وتفصيل ذلك	

صفحة

- ١٢٤ الدليل على انه يستحب للمتمتع ان يهل بالحج يوم التروية في أخذه في النهوض الى منى
- ١٢٥ الدليل على ان المؤذن يؤذن اذا آتم الامام الخطبة بعرفة ثم يقيم لصلاة الظهر ثم يقيم للعصر ولا يؤذن لها ومذاهب علماء الامصار في ذلك
- ١٢٥ الدليل على مشروعية الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة باذان واحد واقامتين بمزدلفة بين المغرب والعتمة كذلك أيضا ومذاهب الفقهاء في ذلك
- ١٢٨ بيان الأخبار الواردة في الاذان والاقامة في جمع
- ١٢٩ الدليل على أن صلاة المغرب تلك الليلة لا تجزى الا بمزدلفة ولا بد بعد غروب الشفق ولا بد ومذاهب السلف في ذلك
- ١٣٠ الدليل على بطلان حج من لم يدرك مع الامام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال ومذاهب الفقهاء في ذلك
- ١٣٢ الدليل على أن النساء والصبيان والضعفاء بخلاف هذا
- « « الدليل على وجوب رمي جرة العقبة ومذاهب العلماء في ذلك
- ١٣٤ بيان العدد الذي يجب رميه واختلاف الناس في ذلك
- ١٣٥ الدليل على ان الرمي قبل طلوع الشمس لا يجزى أحدا

صفحة

- ١٣٥ الدليل على أن التلبية لا تقطع الا مع آخر حصاة من جرة العقبة وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
- ١٣٨ الدليل على أن الطيب يختار بمضى قبل رمي الجرة
- ١٣٩ الدليل على ان بدخول وقت الجرة يحل للحرم بالحج والقران كل ما كان عليه حراما من اللباس والطيب والتصيد في الحل وعقد النكاح لنفسه ولغيره حاشا لجماع فقط فانه حرام عليه بعد حتى يطوف بالبيت وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم
- ١٤٠ من نهض الى مكة فطاف بالبيت سبعا لارمل فيها وسعى بين الصفا والمروة ان كان متمتعاً ولم يسع ان كان قارنا وكان قد سعى بينهما في أول دخوله فقد تم حجهم وقرانه وحل له النساء وهذا اجماع
- ١٤١ الدليل على ان المحرم يقف للدعاء عند الجرتين الأولتين ولا يقف عند الثالثة
- « « الدليل على أن القارن يأكل من هديه ولا بد ويتصدق وكذلك من هدى التطوع
- ١٤٢ الدليل على ان المتمتع ان كان من غير أهل الحرم أو لم يكن أهله معه قاطنين هنالك فقرض عليه أن يهدي هديا ولا بد ولا يجزى ان يهديه الا بعد

صفحة	صفحة
١٥٦	ان يحرم بالحج فان لم يجد هديا ولا ما يتاعه به فليصم ثلاثة ايام من يوم يحرم بالحج الى انقضاء يوم عرفة وسبعة ايام اذا انقضت ايام التشريق الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم
١٥٨	الدليل على ان المتمتع الذي يجب عليه الهدى أو الصوم هو من ابتداء عمرته بان يحرم لها في أحد أشهر الحج لا قبل ذلك أصلا ويتم عمرته ثم يحج من عامه سواء رجع فيما بين ذلك الى الميقات أو الى منزله الخ ومذاهب العلماء المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحقق المقام في ذلك
١٦٦	الدليل على ان الوقوف بالهدى بعرفة لا يجب فان وقف بها فحسن وإلا فحسن ومذاهب العلماء في ذلك
١٦٧	الدليل على ان لا هدى على القارن غير الهدى الذي ساق مع نفسه قبل ان يحرم وهو هدى تطوع سواء مكيا كان أو غير مكيا بأقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان حججهم وتحقق الحق في ذلك
١٧١	الدليل على ان من أراد ان يخرج من مكة من معتمر أو قارن أو متمتع بالعمرة الى الحج ففرض عليه ان يجعل آخر عمله الطواف بالبيت فان تردد بمكة بعد ذلك أعاد الطواف ولا بد فان خرج ولم يطف بالبيت ففرض عليه الرجوع ولو كان بلده
١٤٩	﴿مسائل من هذا الباب﴾ المسألة ٨٣٦ من كان له أهل حاضرو المسجد الحرام وأهل غير حاضرين فلا هدى عليه ولا صوم الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
١٥٥	الدليل على ان الهدى الواجب على المتمتع رأس من الغنم أو من الابل أو من البقر أو شرك في بقرة أو ناقة بين عشرة فأقل سواء كانوا متمتعين أو بعضهم أو كان فيهم من يريد نصيبه لما للأكل والبيع أو لنذر أو لتطوع وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وما احتجوا به لمذاهبهم
	الدليل على انه لا يجوز الحاج ان يهدي الهدى الا بعد ان يحرم بالحج وان له ان يذبحه أو ينحره متى شاء بعد ذلك ولا يجوز ان يهديه وينحره الا بئى أو بمكة وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

صفحة	صفحة
١٨٠	بأقصى الدنيا حتى يطوف بالبيت الخ ومذاهب الفقهاء في ذلك
المسألة ٨٤٠	الدليل على أن من ترك شيئا من طواف الافاضة أو من السعى الواجب بين الصفاء والمروة عمداً أو نسياناً فإيرجع كما ذكرنا تمتعاً من النساء حتى يطوف بالبیت ما بقى عليه
المسألة ٨٤١	« الدليل على أن من لم يرم جرة العقبة حتى خرج ذوالحجة أو حتى وطئ عمداً فحجه باطل ومذاهب الفقهاء في ذلك
المسألة ٨٤٢	الدليل على أن القارن بين الحج والعمرة يجزیه طواف واحد وسعى واحد بين الصفاء والمروة جميعاً وأشواطها جميعاً كالفرس سواء سواء وأقوال السلف في ذلك وبيان مذاهب الفقهاء وسرد حججهم
المسألة ٨٤٣	١٧٨ الدليل على أن نقض الرأس والامتشاط لا يكرهان في الاحرام ومذاهب العلماء في ذلك
المسألة ٨٤٤	« المسألة ٨٣٧ يجزى في الهدى المعيب والسالم مستحب ولا تجزى جذعة من الابل ولا من البقر والغنم الا في جزاء الصيد فقط ودليل ذلك
المسألة ٨٤٥	١٧٩ المسألة ٨٣٨ لا يجوز لأحد أن يطوف بالبیت عريان وبرهان ذلك المسألة ٨٣٩ الطواف بالبيت على غير طهارة جائز وللنساء ولا يحرم الا على الحائض فقط ودليل ذلك
المسألة ٨٤٦	١٨٤
المسألة ٨٤٧	

صفحة	صفحة
١٨٨	وأهل سقاية العباس ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك
المسألة ٨٥٤ رمى الجمار بحصى قدر رمى به قبل ذلك جائز وبرهان ذلك	١٨٥ المسألة ٨٤٧ من رمى يومين ثم نفرو لم يرم الثالث فلا بأس به ومن رمى الثالث فقد أحسن وبرهان ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك
١٨٩ المسألة ٨٥٥ يبطل الحج تعمد الوطء في الحلال من الزوجة والأمة ذا كرا لحجه أو عمرته ودليل ذلك	١٨٦ المسألة ٨٤٨ المرأة المتمتع بعمرة ان حاضت قبل الطواف بالبيت ففرضها ان تضيف حجاً الى عمرتها ان كانت تريد الحج الخ
« المسألة ٨٥٦ أن وطئ عليه بقية من طواف الافاضة أو شيء من رمى الجرة فقد بطل حججه وبرهان ذلك	المسألة ٨٤٩ لا يلزم الغسل في الحج فرضاً الا المرأة تهمل بعمرة تريد التمتع فتحيض قبل الطواف بالبيت ودليل ذلك
« المسألة ٨٥٧ من وطئ عامداً فبطل حججه فليس عليه أن يتمادى على عامل فاسد باطل لا يجزى عنه لكن يحرم في موضعه فان أدرك تمام الحج فلا شيء عليه غير ذلك الخ ودليل ذلك ومذاهب علماء السلف في ذلك	« المسألة ٨٥٠ كل من تعمد معصية أى معصية كانت فقد بطل حججه وبرهان ذلك وأقوال العلماء في ذلك
١٩١ المسألة ٨٥٨ من أخطأ في رؤية الحلال لذى الحجة فوقف بعرفة اليوم العاشر وهو يظنه التاسع ووقف بمزدلفة الليلة الحادية عشرة وهو يظنها العاشرة فحجه تام ولا شيء عليه وبرهان ذلك	١٨٧ المسألة ٨٥١ ان أمكنه تجديد الاحرام فليفعل ويحج أو يعتذر وقد أدى فرضه ودليل ذلك
١٩٢ المسألة ٨٥٩ ان صح عنده بعلم أو بخبر صادق ان هذا هو اليوم التاسع الا أن الناس لم يروه رؤية توجب أنها اليوم الثامن ففرض عليه الوقوف في اليوم الذى صح عنده أنه اليوم التاسع والا فحجه باطل ودليل ذلك	« المسألة ٨٥٢ من وقف بعرفة على بعير مغضوب أو جلال بطل حججه اذا كان عالماً بذلك وأما من حج بمال حرام فانفق في الحج ولم يتول هو حمله بنفسه فحجه تام وبرهان ذلك
	١٨٨ المسألة ٨٥٣ عرفة كلها موقف الا بطن عرفة ومزدلفة كلها موقف الا بطن محسر ودليل ذلك

صفحة	صفحة
١٩٦	المسألة ٨٦٠ من أغمى عليه في إحرامه
١٩٧	أوجن بعدان أحرم في عقله فأحرامه صحيح وكذلك لو أغمى عليه أوجن بعدان وقف بعرفة ولو طرفة عين وبرهان ذلك
١٩٧	« المسألة ٨٦١ من أغمى عليه أوجن أو نام قبل الزوال من يوم عرفة فلم يفق ولا استيقظ إلا بعد طلوع الفجر من ليلة يوم النحر فقد بطل حجه سواء وقف به بعرفة أو لم يوقف به ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٢ من أدرك مع الإمام صلاة الصبح بمزدلفة من الرجال فلما سلم الإمام ذكر هذا الإنسان أنه على غير طهارة فقد بطل حجه وبرهان ذلك
٢٠١	« المسألة ٨٦٣ من قتل صيدا متصيدا له ذاكرا لأحرامه عامدا لقتله فقد بطل حجه أو عمرته لبطلان إحرامه وعليه الجزاء مع ذلك ودليل ذلك
٢٠٢	المسألة ٨٦٤ كل فسوق تعمده المحرم ذاكرا لأحرامه فقد بطل إحرامه وحجه وعمرته وبرهان ذلك
٢٠٣	المسألة ٨٦٥ الجدال قسمان وبيانها
٢٠٣	« المسألة ٨٦٦ من لم يلب في شيء من حجه أو عمرته بطل حجه وعمرته ودليل ذلك
١٩٦	المسألة ٨٦٧ جائز للمحرمين من الرجال والنساء أن يتظللوا في المحافل وإذا نزلوا وبرهان ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٨ الكلام مع الناس في الطواف جائز وذكر الله أفضل ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٨٦٩ لا يحل لرجل ولا لامرأة أن يتزوج أو تتزوج ولا أن يزوج الرجل غيره من وليته ولا أن يخطب خطبة نكاح مذيحرمان إلى أن تطلع الشمس من يوم النحر ويدخل وقت رمى جمرة العقبة ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم
٢٠١	المسألة ٨٧٠ يستحب الاكثار من شرب ماء زمزم وإن يستقي يده وإن يشرب من نيد السقاية وبرهان ذلك
٢٠٢	« المسألة ٨٧١ من فاتته الصلاة مع الإمام بعرفة أو مزدلفة في المغرب والعشاء فقرر عليه أن يجمع بينهما كما لو صلاهما مع الإمام بعرفة ودليل ذلك
٢٠٣	المسألة ٨٧٢ من كان في طواف فرض أو تطوع فأقيمت الصلاة أو عرضت له صلاة جنازة أو عرض له بول أو حاجة فليصل وليخرج لحاجته ثم لين على طوافه ويتمه وبرهان ذلك
٢٠٣	المسألة ٨٧٣ تعريف الاحصار وبيان أحكامه وأقوال العلماء في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام

صفحة	صفحة
٢٢٤	المسألة ٢٠٨ ٨٧٤ من احتاج الى حلق رأسه وهو محرم لمرض أو صداع أو نحو ذلك مما يؤذيه فليحلقه وعليه أحد ثلاثة أشياء هو مخير في أيها شاء وبيانها مفصلة وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وقد اطلب المصنف في هذا البحث بما لا مزيد عليه فراجع
٢٢٦	المسألة ٢١٤ ٨٧٥ ان حلق رأسه بنورة فهو حالق في اللغة فقيه ما في الحالق من كل ما ذكر
٢٣٣	المسألة ٨٧٦ من تصيد صيدا فقتله وهو محرم بعمرة أو بقران أو بحجة تمتع ما بين أول احرامه الى دخول وقت رمى جمره العقبة أو قتله محرم أو محل في الحرم الخ فلا شيء عليه لا كفارة ولا اثم وذلك الصيد جيفة لا يحل أكله ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم
٢٣٥	المسألة ٨٧٧ لو ان كتانيا قتل صيدا في الحرم لم يحل أكله وبرهان ذلك
٢٣٦	المسألة ٨٧٨ المتعمد لقتل الصيد وهو محرم مخير بين ثلاثة أشياء أيها شاء فعله وقد أدى ما عليه وبيانها مفصلة وبرهان ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم بما لا مزيد عليه
٢٣٧	المسألة ٨٨٠ يض النعام وسائر الصيد حلال للحرم وفي الحرم وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم
٢٣٨	المسألة ٨٨١ لا يجوز الهدى في ذلك الا موقفا عند المسجد الحرام ثم ينحر بمكة أو بمكة ودليل ذلك
٢٣٩	المسألة ٨٨٢ الاطعام والصيام حيث شاء المحرم ودليل ذلك
٢٤٠	المسألة ٨٨٣ صيد كل ماسكن الماء من البرك والأنهار والبحر والعيون أو الآبار حلال للمحرم صيده وأكله وبرهان ذلك
٢٤١	المسألة ٨٨٤ الجزاء واجب فيما أصيب في حرم مكة أو في حرم المدينة أصابه حلال أو محرم ودليل ذلك
٢٤٢	اختلاف الناس في مواضع أحدها التخيير وتحقيقه
٢٤٣	ومنها استئناف التحكيم

صفحة

صفحة

٢٣٦ المسألة ٨٨٥ من تعمد قتل صيد في
الحل وهو في الحرم فعليه الجزاء
وبرهان ذلك

٢٣٧ المسألة ٨٨٦ القارن والمعتمر والمتمتع
سواء في الجزاء فيما ذكرناه سواء في
حل أصابوه أو في حرم وبرهان ذلك
« المسألة ٨٨٧ ان اشترك جماعة في قتل

صيد عامدين لذلك كلهم فليس عليهم
كلهم الاجزاء واحدا ودليل ذلك وبيان
مذاهب الفقهاء في ذلك وبراهينهم
٢٣٨ المسألة ٨٨٨ من قتل الصيد مرة بعد

مرة فعليه لكل مرة جزاء وبرهان
ذلك

« المسألة ٨٨٩ حلال للمحرم ذبح
ماعد الصيد مما يأكله الناس من
الدجاج والاوز الممتلك والبرك
الممتلك والحمام والابل والبقر الخ
ودليل ذلك

٢٣٨ المسألة ٨٩٠ جائز للحرم في الحل
والحرم وللحل في الحرم والحل قتل
كل ما ليس بصيد في الخنازير والاسد
والنساع الخ وبرهان ذلك وبيان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد
حججهم وتحقيق المقام وقد أطال

المؤلف الكلام هنا بما ييسر الناظرين
٢٤٦ المسألة ٨٩١ جائز للمحرم دخول
الحمام والتدلك وغسل رأسه بالطين
والخطمي والاكتحال والتسويك

والنظر في المرأة وشم الریحان الخ
ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء
في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة

٢٤٨ المسألة ٨٩٢ كل ما صاده المحل في الحل
فأدخله الحرم وأوهمه لحرم أو اشتراه
محرم فخلال للمحرم ولمن في الحرم
تملكه وذبحه وأكله وكذلك من
أحرم وفي يده صيد قد ملكه قبل
ذلك الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال
العلماء في ذلك وسرد براهينهم وتحقيق
المقام في ذلك

٢٥٤ المسألة ٨٩٣ لو أمر المحرم حلالا
بالتصيد فان كان بمن يطيعه ويأتمر له
فالمحرم هو القاتل للصيد فهو حرام
وان كان ليس كذلك فليس المحرم
هنا قاتلا ودليل ذلك

« المسألة ٨٩٤ مباح للمحرم أن يقبل
امرأته ويأثرها ما لم يوج وبرهان
ذلك

٢٥٥ المسألة ٨٩٥ من تطيب ناسيا أو تداوى
أو مسه طيب الكعبة أو مس طيبا
ليبع أو شراء الخ فلا شيء عليه ولا
يكدر ذلك في حجه ودليل ذلك وبيان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم

٢٥٨ المسألة ٨٩٦ للمحرم ان يشد المنطقة
على ازاره ان شاء أو على جلده ويحترق
بما شاء ويحمل خرجه على رأسه ويعقد
ازاره عليه الخ ودليل ذلك مفصلا
وبيان مذاهب السلف في ذلك

صفحة	صفحة
٢٦٠	المسألة ٨٩٧ لا يخل لأحد قطع شيء من شجر الحرم بمكة والمدينة ولا شوكه فافوقها الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأوصاف في ذلك وسرد حججهم
٢٦٦	المسألة ٩٠٣ أن نذران يجمع ما شياؤا يعتمر كذلك فلما تقدم
٢٦٧	المسألة ٩٠٤ دخول مكة بلا إحرام جائز وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٢٦٨	المسألة ٩٠٥ من نذران يجمع أو يعتمر ولم يكن حج ولا اعتمر قط فليبدأ بحجة الاسلام وعمرته لا يجزيه الا ذلك ودليل ذلك
٢٦٩	المسألة ٩٠٦ من أهدى هدى تطوع فعطى الطريق قبل بلوغه مكة أو منى فليخرجه وليلق قلانده في دمه وليخل بين الناس وبينه الخ وبرهان ذلك
٢٧٠	المسألة ٩٠٧ أن كان الهدى عن واجب وهي ستة اهداء فقط لاسابع لها وبيانها مفصلة فان عطى الواجب قبل بلوغه محله فعل به صاحبه ما شاء من بيع أو أكل أو هدية أو صدقة الخ ودليل ذلك
٢٧١	المسألة ٩٠٨ يأكل من هدى التطوع اذا بلغ محله ولا بد ولا يخل له ان يأكل من شيء من الاهداء الواجبة اذا بلغت محلها فان أكل ضمن ولا يعطى في جزارة الهدى شيء منه أصلا ويتصدق بجلاله وجلوده ولا بد وبرهان ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم
٢٧٢	المسألة ٨٩٨ لا يخل أن يسفك في حرم مكة دم بقصاص أصلا ولا أن يقام فيها أحد ولا يسجن فيها أحد فمن وجب عليه شيء من ذلك أخرج عن الحرم وأقيم عليه الحد ودليل ذلك
٢٧٣	المسألة ٨٩٩ لا يخرج شيء من تراب الحرم ولا حجارته الى الحل وبرهان ذلك
٢٧٤	المسألة ٩٠٠ ملك دور مكة وبيعها واجارتها جائز. دليل ذلك
٢٧٥	المسألة ٩٠١ من احتطب في حرم المدينة خلال سلبه كل ما معه من ماله تلك وتجريده الا ما يستر عورته فقط وبرهان ذلك
٢٧٦	المسألة ٩٠٢ من نذران يمشى الى مكة أو الى عرفة أو الى منى على سبيل التقرب الى الله عز وجل أو الشكر له لا على سبيل التبرع ففرض عليه المشى الى حيث نذر للصلاة هنالك أو الطواف بالبيت فقط ولا يلزمه ان يجمع أو يعتمر الا ان يندر ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأوصاف في ذلك وسرد براهينهم

صفحة

صفحة

٢٧١ المسألة ٩٠٩ الاضحية للحاج مستحبة

كما هي لغير الحاج ودليل ذلك

٢٧٢ المسألة ٩١٠ ان وافق الامام يوم

عرفة يوم الجمعة جبروه صلاة الجمعة

ويصلى الجمعة أيضا بمنى وبمكة وبرهان

ذلك

٢٧٣ المسألة ٩١١ لا يجوز تأخير الحج

والعمرة عن أول أوقات الاستطاعة

لها ودليل ذلك

« المسألة ٩١٢ انما تراعى الاستطاعة

بحيث لو خرج من المكان الذى

حدثت له فيه الاستطاعة فيدرك الحج

في وقته والعمرة وبرهان ذلك

« المسألة ٩١٣ من استطاع كما ذكرنا

ثم بطلت استطاعته أو لم تبطل فالحج

والعمرة عليه ويلزم أدائها عنه من

رأس ماله قبل ديون الناس فان لم

يوجد من يحج عنه إلا بأجرة استؤجر

عنه من يحج عنه ويعتمر من ميعات

من المواقيت ودليل ذلك وبسط

الكلام فيه بما لا يتجده في غير هذا

الكتاب

٢٧٥ المسألة ٩١٤ الأيام المعلومات

والمعدودات واحدة وهى يوم النحر

وثلاثة أيام بعده ومذاهب السلف

في ذلك وبرهان ذلك

٢٧٦ المسألة ٩١٥ نستحب الحج بالصبي

وان كان صغيرا جدا أو كبيرا وله

حج وأجر وهو تطوع وللذى يحج

به أجر ودليل ذلك

٢٧٧ المسألة ٩١٦ ان بلغ الصبي في حال

احرامه لزمه ان يجدد احراما ويشرع

في عمل الحج وبرهان ذلك

« المسألة ٩١٧ من حج واعتمر ثم

ارتد ثم هداه الله تعالى واستغذ من

النار فأسلم فليس عليه أن يعيد الحج

ولا العمرة ويان مذاهب العلماء في

ذلك وادلتهم وتحقيق الحق في ذلك

٢٧٨ المسألة ٩١٨ لا تلحق لقطة في حرم مكة

ولا لقطة من أحرم بحج أو عمرة

مذبحرم الى ان يتم جميع عمل حجه

الامن يشدها أبدا لا يحد تعريضها بعام

ولا بأكثر ولا بأقل وبرهان ذلك

٢٧٩ المسألة ٩١٩ مكة أفضل بلاد الله تعالى

وبعدها مدينة النبي صلى الله عليه وسلم

ثم بيت المقدس وهذا قول جمهور

العلماء ودليل ذلك ويان مذاهب

من خالف في ذلك وحججهم وتحقيق

المقام بما لا يتجده في غير هذا الموضع

٢٩١ ﴿ كتاب الجهاد ﴾

٢٩١ المسألة ٩٢٠ الجهاد فرض على المسلمين

فاذا قام به من يدفع العدو ويغزوهم

في عقر دارهم ويحمي نغر المسلمين

سقط فرضه عن الباقيين والا فلا

وبرهان ذلك